دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والمسكرية

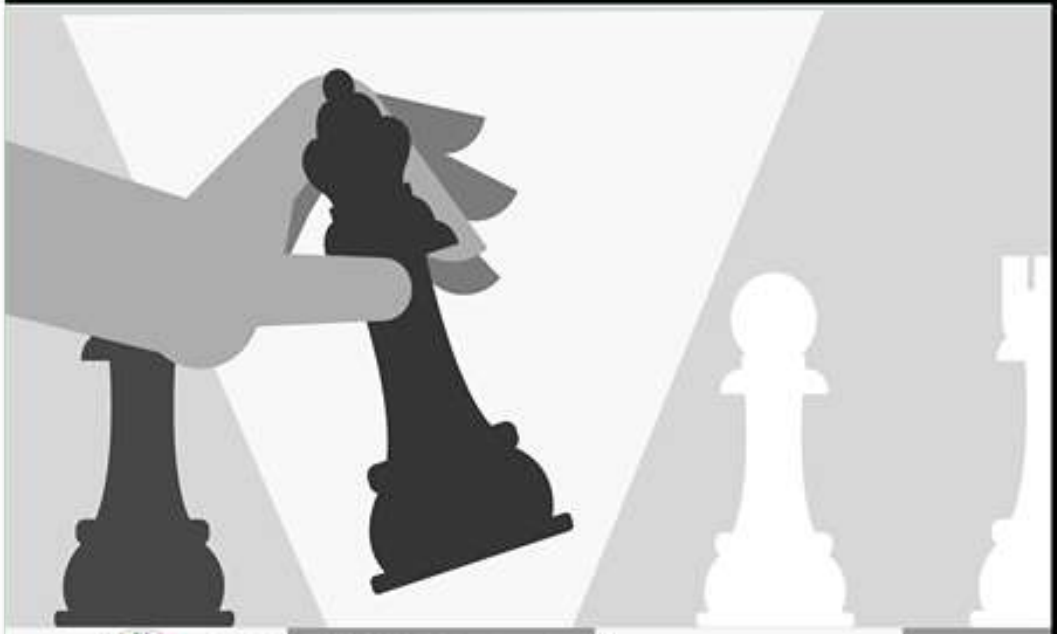

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic and military studies

International scientific periodical journal

مجلة دورية علمية دولية محكمة .. تصدر عن المركز الديمقراطي العربي .. للدراسات الإستراتيجية والعسكرية

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-**093X**

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طايل

تنسيق العدد:

الدكتور بنيونس بنعائشة

العدد الخامس والعشرون

المجلد السابع

ديسمبر 2024 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية

- د. المصطفى طايل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

أعضاء اللجنة العلمية

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذة باحثة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د. عبد الهادي أحمد عبد الكريم، أستاذ محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة، أستاذ باحث، منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق
- د. محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز ترينذز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الأنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. المصطفى طايل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ابتسام الزاهر، أستاذة باحثة، المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

المحتويات

المقال	الصفحة
عبد الفتاح دالي - لمياء البزاري التغيرات المناخية وزراعة الزيتون بحوض البحر الأبيض المتوسط. -مقاربة تحليلية لنماذج متوسطية -	22-9
عبد الصمد الزو دور الإعداد الهيدروفلاحي في نمو المراكز الصاعدة بالدائرة السقوية للحوز الشرقي بالمغرب	33-23
سعيد الكوادي- عبد الخالق غازي التعاونيات الفلاحية كآلية لدعم استدامة الإنتاج الفلاحي في ظل التحولات: دراسة حالة جماعتي البراشوة ومولاي إدريس أغبال بمنطقة زعير	50-34
المصطفى دليل محورية المجالات الترابية في إسناد الإستراتيجية الجهوية بالمغرب	78-51
مصطفى عيد إبراهيم دونالد ترامب وسيناريوهات محتملة للشرق الأوسط في ظل التوترات الجارية	85-79
فاضل عبد علي حسن القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية دراسة مستقبلية	101-86
البدوي عبد القادر البدوي رحمة الله التأهيل العسكري وفُرص تعزيز القدرات العسكرية	110-102
محمد نعمة الله جبريل مستقبل العمل الاستخباري في ظل التقدم التقني (الحرب الإلكترونية)	137-111
محمد بمخيواض إجراءات وتقنيات الاستدلال من قبل أجهزة الاستخبارات الاستدلال من طريق الاستماع للأطفال الشهود ما دون العاشرة : مدخلٌ أساس ومبادئ توجيهية	145-138
ميرفت عبد الله جبريل آدم التسامح السياسي وامكانية تحقيق السلام في السودان	162-146
كريم معروف أخطر مظاهر جرائم الإحتيال الإلكتروني التي يستخدمها المُحتال المعلوماتي	183-163
عبدالسلام سالم مسعود البوسيفي واقع جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأحد فروع مصرف شمال إفريقيا	208-184
عبدالله ابراهيم الشاعث يهود ليبيا في كتابات الرحالة الأوروبيين: 1811 – 1911م	221-209

Sommaire

Article	Page
AZIZ SEGHIR Sensibilité de la cédraie au changement climatique : dépérissement et régression : cas de la fôret de Sidi M'guilde au moyen atlas Centro méridional	222-229
Moulahi Mourad Propos d'un récit - témoignage diplomatique ? Les Mémoires de Rudolf Rahn durant : La campagne de Tunisie (novembre 1942 – mai 1943)	230-243

التغيرات المناخية وزراعة الزيتون بحوض البحر الأبيض المتوسط.

-مقاربة تحليلية لنماذج متوسطية -

عبد الفتاح دالي.طالب باحث بسلك الدكتوراه ،جامعة ابن طفيل القنيطرة abdelfattah.daly@uit.ac.ma

الدكتور لمياء البزاري،جامعة ابن طفيل القنيطرة lamiae.elbezzari@uit.ac.ma

الملخص

عرف المناخ في العقود الأخيرة تحولات بنيوية، اتخذت شكل أزمات مناخية حملت معها تغيرات كثيرة شغلت بال العديد من المفكرين والباحثين والمهتمين بشأن البيئة والمخاطر التي أصبحت تهددها. ومن الموارد التي تأثرت وبشكل كبير جراء هذا زراعة الزيتون والشجرة ذات الإرث التاريخي الطويل بمنطقة البحر الابيض المتوسط ،مما انعكس سلبا على التوازن الاقتصادي والبيئي بالمنطقة وخلف العديد من الاثار على رأسها تراجع المردودية السنوية للإنتاج مما طرح التفكير في اليات التكيف كبديل حتمي لسكان المنطقة وأنشطتها.

تطرقت الورقة البحثية باعتماد المنهج التحليلي إلى اثار التغيرات المناخية بحوض المتوسط و المظاهر الكبرى التي تبين اختلالات توازن شجرة الزيتون بالمنطقة والأسباب الكامنة وراء هذه الاثار ، و خلصت الى ضرورة التفكير في إيجاد البدائل الممكنة للتكيف وتخفيف وطأة التغير المناخي على شجرة الزيتون بالمتوسط.

الكلمات المفاتيح: التغيرات المناخية –أزمة مناخية – حوض البحر الأبيض المتوسط –الاختلال الايكولوجي – التكيف.

Climate Changes and Olive Cultivation in the Mediterranean Basin.

-Analytical Approach for Mediterranean Examples-

Summary:

Climate has known structural transformations in recent decades, taking the form of climate crises that have brought with it many changes that have preoccupied many thinkers, researchers and those interested in the environment and the risks that have come to threaten it. One of the resources significantly affected by this is the olive tree with a long historical and ecological heritage in the Mediterranean region in general, which has adversely affected the region's ecological balance and has had many negative effects, disrupting the ecosystem and posing adjustment mechanisms as an inevitable alternative to the region's population and activities.

The paper analyzed the effects of climate change in the Mediterranean Basin and the major manifestations that show the imbalances of the olive tree in the region and the reasons behind these effects, and concluded that it is necessary to think about finding possible alternatives to adapt and mitigate the impact of climate change on the olive tree in the Mediterranean region, in addition to the need to find possible alternatives to adapt and mitigate the impact of climate change on the olive tree .

Keywords: climate-climate crisis - Mediterranean Basin - ecological imbalance - adaptation.

تقديم اشكالي

حظيت شجرة الزيتون وعلى مدى قرون خلت بمكانة هامة على مستوى العالم أجمع وبالمجالات المتوسطية على وجه التحديد. فهي شجرة بحكم رمزيتها الثقافية وأهميتها الاقتصادية غنية الفائدة وكثيرة الاستعمالات ،وحققت أرباحا طائلة سواء للمستثمرين من مستوى عال، أو للفئات الضعيفة والمتوسطة وكانت حافز الاستقرار والثبات للساكنة بهده المناطق ولسنين طويلة .

يتجلى القلق الفكري المرتبط بالبحث في موضوع التغيرات المناخية و إشكاليات تراجع الزيتون بحوض المتوسط ، في كونه المورد الاقتصادي ، الذي تحققت فيه تأثيرات مجالية مقلقة وواضحة للعيان على الأقل خلال الفترة الزمنية الراهنة فترة تزايد حدة التغيرات المناخية ،وتوالي سنوات الجفاف ،وهو قلق ينطلق من تدهور شجرة الزيتون واندثارها ،وفقدان الهكتارات منها وتراجع انتاجيتها في ظرف وجيز سمته الجفاف المتواصل ،وهذا ما استوقفنا كجغرافيين للفت الانتباه إلى حجم هذا التدهور والتراجع بحوض المتوسط للبحث والدراسة الجغرافية الدقيقة من خلال الإشكالية العامة التالية:

كيف أثرت التغيرات المناخية على شجرة الزيتون بمناطق حوض البحر الابيض المتوسط ؟

وهو ما سنحاول تفكيكه الى مجموعة من الأسئلة الجزئية حتى يتسنى بحثه بشكل علمي متكامل ويحيط بالإشكالية من جوانبها المختلفة على الطرح الاتي :

- الأسئلة البحثية:

1) **ما مؤشرات التغيرات المناخية بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط؟**
2) **ماهي الوضعية الحالية لمورد الزيتون ببعض مناطق البحر الأبيض المتوسط في ضل التغيرات المناخية؟**
3) **كيف ساهمت تغيرات المناخ في التأثير على شجرة الزيتون بالمنطقة ؟**

- فرضيات الدراسة :

- الفرضية الأولى : تعددت مؤشرات التغيرات المناخية بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أهمها الارتفاع المتزايد لدرجات الحرارة .
- الفرضية الثانية : وضعية شجرة الزيتون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تعرف تدهورا كبيرا وانتاجيتها تتراجع باستمرار
- الفرضية الثالثة : اختلفت تأثيرات التغيرات المناخية على شجرة الزيتون بأشكال مختلفة اختلفت من دولة الى دولة من الحوض.

- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها بالإضافة الى دراسات متعددة تعتبر واحدة من الدراسات التي تلفت الانتباه إلى حجم التغيرات المناخية من جهة و من جهة أخرى تدق ناقوس الخطر الذي يتهدد شجرة الزيتون التي تشتهر بها منطقة البحر الأبيض المتوسط جراء تأثرها الكبير بمختلف تطرفات التغيرات المناخية من خلال تراجع الإنتاجية والمردودية والتدهور

البيئي الذي يصيبها ، وهي دراسة تضيف من خلال تحليلها التفصيلي المستند على احصائيات حجم المشكلة في العديد من الدول التي تشتهر بزراعة الزيتون.

- الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي تطرقت إلى التغيرات المناخية واثارها على العديد من القطاعات وفي مختلف المجالات سواء منها الرسمية التي أعدتها الهيئة الحكومية الدولية الاطارية للتغير المناخي من خلال تقاريرها السنوية والدورية أو من خلال الدراسات المحلية التي تختلف اثارها من قطر إلى قطر ،وبخصوص التغيرات المناخية وتأثيراتها على أشجار وزيتون المتوسط فهناك دراسات حاولت مقاربة الوضعية التي ال اليها انتاج الزيتون وتدهور اشجاره نورد بعضا منها كالتالي:

- **Elder Fraga Et Al 2021** ,Mediterranean Olive OrchardsunderClimate Change: A Review of Future Impacts and Adaptation StrategiesAgronomy
- **HélèneLASSERRE2021** –DirectricepôleCONSERVATION&RECHERCHE–FranceOlive
- **KhayreddineTitouhet all 2020** ,Contribution to improvement of the traditional extraction of olive oil by pressure fromwhole and stoned olives by addition of a co-adjuvant (talc)
- **Yassin Ozdemir 2016** ,Effects of climate change on olive cultivation and table olive oil quality ,scientific papers . series b , horticulture.

تطرقت هذه الدراسات إلى اثار التغير المناخي على أشجار الزيتون بمجموعة من الدول المتوسطية وهي اثار تراوحت بين تدهور الشجرة وتراجع مغروسات الزيتون من جهة وبين تراجع الإنتاج والمردودية من جهة أخرى كما دعت إلى ضرورة دراسة السيناريوهات المستقبلية بها فيما يرتبط باليات التكيف مع حقيقة التغير المناخي و دعت هذه الدراسات الى ضرورة الرجوع الى احترام العادات والتقاليد التي تعامل بها الساكن المتوسطي مع اثار الجفاف على مدى فترات زمنية طويلة.

1- حوض البحر الأبيض المتوسط مهد شجرة الزيتون.

تشتهر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بشجرة الزيتون من خلال العديد من الدول المكونة للحوض شمالا وجنوبا، ولهذا فالدراسة ستقدم نبذة شاملة عن تاريخ شجرة الزيتون بالمنطقة ككل وتتبع وجودها بها كاطار نظري عام على أساس التركيز تحليليا على البعض منها فقط شمال حوض المتوسط وجنوبه كنماذج تمثيلية تم اختيارها من الحوض المتوسطي وهي اسبانيا وايطاليا واليونان شمالا و الجزائر وتونس ومصر ولبنان جنوبا .

خريطة رقم 1: منطقة الدراسة الدول المتوسطية التي تشتهر بزراعة الزيتون

المصدر: مناطق انتاج الزيتون نقلا عن كارلوس لينيوس بتصرف .

1-1. شجرة الزيتون بالبحر الأبيض المتوسط: نبذة تاريخية في أصل الشجرة.

شجرة الزيتون (Oleaeuropaea L.) هي محصول تقليدي قديم في حوض البحر الأبيض المتوسط[1].تكاد تجزم كل الدراسات التي تناولت شجرة الزيتون وأصلها وتاريخها على أنها شجرة متوسطية بامتياز ، إلا أن الدراسات اختلفت فقط في المناطق الأولى لظهورها والتي اعتبرت مهدها ،ومن تضارب الآراء حول أصل الشجرة نجد البعض ينسبها إلى حوض المتوسط الشمالي ،بينما يرى اخرون على أنها ظهرت في دول عربية جنوب المتوسط ومنها فلسطين وسوريا ومصر..

تم العثور على متحجرات أوراق الزيتون في رواسب البليوسين في مونغارديو بإيطاليا. واكتشاف بقايا متحجرة في طبقات تعود إلى العصر الحجري القديم في شمال إفريقيا، كما تم اكتشاف بقايا أشجار الزيتون البرية وأنوية في حفريات من العصر الحجري النحاسي والعصر البرونزي في إسبانيا. لذلك يعود وجود شجرة الزيتون إلى الألفية الثانية عشرة قبل الميلاد.

تعود أصول شجرة الزيتون البرية إلى آسيا الصغرى، حيث تتواجد بكثرة وتشكل غابات كثيفة. والظاهر أنها انتقلت من سوريا إلى اليونان عبر الأناضول ، على الرغم من أن الفرضيات الأخرى تشير أن أصلها يعود إلى مصر السفلى أو النوبة أو إثيوبيا أو جبال الأطلس أو في أجزاء من أوروبا .ولهذا السبب يعتبر "كاروسو" أن الموطن الأصلي لشجرة الزيتون هو حوض

[1] -Helder Fraga Et Al ,Mediterranean Olive OrchardsunderClimate Change: A Review of Future Impacts and Adaptation Strategies*Agronomy* 2021, *11*(1), 56

البحر الأبيض المتوسط بأكمله وأن آسيا الصغرى هي مسقط رأس شجرة الزيتون المزروعة منذ حوالي ستة آلاف عام. أما الآشوريون والبابليون فهما الوحيدتان من الحضارات القديمة اللتان لم تعرفا شيئًا عن شجرة الزيتون.

وفي المنطقة الممتدة من جنوب القوقاز إلى الهضبة الإيرانية وسواحل البحر الأبيض المتوسط في سوريا وفلسطين (أكربو) باعتبارها المنطقة الأصلية لشجرة الزيتون ، قد تطورت زراعتها بشكل كبير في هذين البلدين[1].

وسرعان ما بدأ الإغريق على غرار شعوب بلاد الشام بإنتاج فائض من الزيتون وزيت الزيتون تكفي لتأسيس تجارة تصدير مربحة وحظيت بمرتبة مهمة بحيث كانت الصادرات الوحيدة المسموح بها وفق قوانين صولون(560–640قبل الميلاد) الشهيرة. انتشرت أشجار الزيتون مع الاستعمار الفينيقي والإغريقي عبر بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط القديم حيث لم تحتاج إلا لفصول الصيف الدافئة والقليل من الهطول المطري نسبياً كي تزدهر تلك الأشجار المتحملة[2].

انتشرت الأشجار إلى أماكن جديدة عبر زراعة الأقلام والبويضات (النموات على الجذع أو القُرم) أو تطعيم الأشجار المزروعة على الأشجار البرية. زرع الرومان أقلامهم في أحواض مشاتل متخصصة لمساعدتها في البداية على الإسترساء. كانت شجرة الزيتون شجرة معمرة ومقاومة للجفاف وزراعة لا تحتاج للكثير من العناية. زرع مزارعو الزيتون أشجارهم بين أشجار الفاكهة ورعوا الماشية لتوفير بعض الدخل في حال فشل محصول الزيتون وكانت تلك طريقة سهلة للحفاظ على خلو بساتين الزيتون من الأعشاب والنموات الضارة. أُستخدمت بقايا عصر الزيت من الزيتون كعلف وخاصة للخنازير.

2-1. أهمية زراعة الزيتون بالمتوسط ومناطق إنتاجه الكبرى

تشكل شجرة الزيتون عصبا اقتصاديا مهما بدول حوض البحر الأبيض المتوسط لما لها من دور حيوي على مستوى الإنتاج في السوق الاستهلاكية العالمية والأوربية على الخصوص، وتعتبر من مصادر الدخل القومي للعديد من دول حوض البحر المتوسط، التي تمتلك 98% من مجمل الأراضي المزروعة، مثل إسبانيا وإيطاليا والجزائر وتونس والمغرب. ووفق المجلس الدولي للزيتون يقدر حجم الإنتاج العالمي بحوالي 13 مليون طن، منها قرابة 3 ملايين طن لزيتون المائدة، والباقي يتم عصره لإنتاج حوالي مليوني طن زيتًا (كل 5 كجم من الزيتون تنتج 0.9 كجم أو لترًا واحدًا من الزيت).وفيما يلى لمحة عن أهم المناطق إنتاجا للزيتون كما تبينها الخريطة الموالية (خريطة الجهات المنتجة للزيتون بحوض البحر الابيض المتوسط).

ومع كل ذلك، من المتوقع أن تنشأ تحديات جديدة بسبب تغير المناخ، مما يهدد هذا المحصول التقليدي، فحوض البحر الأبيض المتوسط يعتبر "نقطة ساخنة" لتغير المناخ كما سيتضح من خلال ورقتنا هاته انطلاقا من عدة مؤشرات ، حيث تشير التوقعات المستقبلية إلى اتجاهات كبيرة في الاحترار والجفاف إذ تم بالفعل الإبلاغ عن تغييرات في ملاءمة شجرة الزيتون خلال العقود القليلة الماضية.وفي هذا السياق، قد يصبح تغير المناخ تحديًا خاصًا لمزارعي الزيتون يحث على اتخاذ تدابير التكيف في العقود المقبلة.

وهذه المناطق نفسها بالإضافة إلى دول أخرى هي التي ستشكل لنا نماذج للتحليل ومقاربة التطورات التي لحقتها بفعل التغيرات المناخية، وهكذا سنتطرق إلى اسبانيا باعتبارها المنتج الأول للزيتون بالمتوسط أولى النماذج في التحليل

[1] - فاطمة موسى احمد عمر خطيب 2008 اثر التغيرات المناخية على الزيتون بالضفة الغربية كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ص 29 بتصرف

[2]-Mark Cartwright,2016,The Olive in the Ancient Mediterranean, Worldhistory Encyclopedia

وإبراز التأثر الذي لحقها، تليها ايطاليا ثم باقي دول المتوسط بدرجات متفاوتة، تفاوت أهمية الشجرة بها وتفاوت الإنتاجية المتأثرة أيضا بين شمال حوض المتوسط وجنوبه سواء دولا عربية أو أوربية.

خريطة رقم2: الجهات المنتجة للزيتون بحوض البحر الأبيض المتوسط

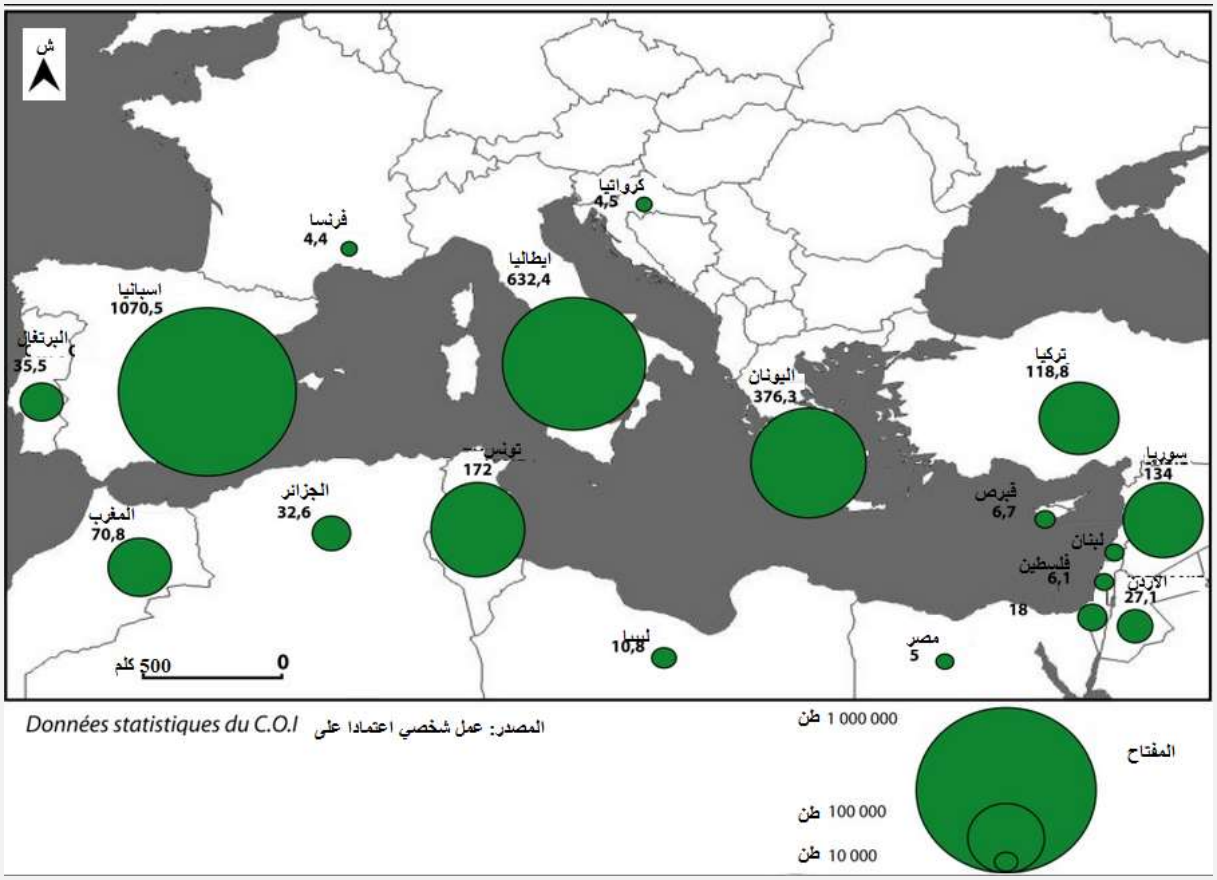

2.التغيرات المناخية بحوض البحر الأبيض المتوسط

2-1.التغيرات المناخية والمقاربات المتعددة للمفهوم.

تعددت التعاريف المقدمة لتوضيح ظاهرة التغيرات المناخية بتعدد المدارس وتخصصاتها ،بين من يرى فيها أقرب إلى الظواهر المناخية الطبيعية التي تتجدد باستمرار، وبين من يعزوها إلى التدخل البشري المباشر في تغيير معالم الأرض ونظامها وإجبارها على تغيير ميكانيزماتها الطبيعية في التحول والتغيير ، إلا أن هذه الآراء لا تختلف على مظاهر هذه التغيرات المناخية ومعالم التحولات الكبرى التي أصابت الكوكب ،خاصة فيما يرتبط بالتزايد المستمر في درجات الحرارة، وتراجع الأمطار وتقلباتها المتطرفة ، ومن هنا يمكن أن نورد مجموعة من التعاريف المتنوعة للتغيرات المناخية تتلخص في التعاريف المقدمة حسب عدة هيئات نورد بعضها كما يلي :

تعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي (IPCC) مصطلح تغير المناخ على أنه تغير في متوسط حالة المناخ أو تغير في خصائصه يمتد لفترة طويلة تبلغ عادة عقودا أو أكثر. وربما يعزى تغير المناخ إلى عمليات داخلية طبيعية أو تأثيرات خارجية أو إلى تغييرات بشرية مستمرة في تركيب الغلاف الجوي أو في استخدام الأرض[1].

وحسب الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بأنه تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى نشاط بشري، يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي، ويلاحظ بالإضافة إلى التقلبية الطبيعية للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة. وعلى ذلك فإن الاتفاقية الإطارية تميز بين تغير المناخ الذي يعزى إلى الأنشطة البشرية التي تغير من تركيب الغلاف الجوي والتغايرية المناخية التي تعود إلى أسباب طبيعية[2].

ويقول خبراء الفريق الحكومي الدولي المختصين في التغير المناخي (GIEC)، أن الأرض تخضع ليس فقط للتغيرات المناخية الطبيعية ولكن أيضا لتغيرات مناخية ناتجة عن الأنشطة البشرية. وبالنسبة لنفس الفريق فالتغيرات المناخية تعني التغير الممكن تحديده مثلا عن طريق البحوث الإحصائية من خلال متوسط التحولات، وتباين خصائص التحولات التي ستستمر لحقبة زمنية طويلة عادة تتجاوز العقود وتشمل هذه التحولات كل تغير سواء بسبب التقلبات الطبيعية أو الأنشطة البشرية.

وفيما يخص تعريف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للتغيرات المناخية : أظهرت الأرقام الصادرة أن حرارة كوكب الأرض سجلت ارتفاعا من درجة مئوية واحدة فوق معدلات ما قبل الثورة الصناعية خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، وسجلت السنوات العشرين الماضية ارتفاعات هي الأكبر في درجات الحرارة بعد قياسها على مدار 22 عامًا. وفي الأعوام الخمسة المنصرمة، زاد الاحتباس الحراري إلى أكثر من درجة مئوية واحدة، مسجلاً أعلى مستوياته على مر التاريخ.

وهكذا فالتغيرات المناخية هي أكثر تحديدا من الاحتباس الحراري، حيث تشمل تغيرات أكثر تحديدا مثل التغيرات في أنماط هطول الأمطار وتواتر وشدة العواصف والجفاف والمواسم المطرية ومستوى الرطوبة ومستوى سطح البحر، ويبقى التغير المناخي محليا عكس الاحتباس الحراري ذي الطابع العالمي، حيث تعرف الأماكن المختلفة حول العالم مستوى مختلفا من التغير في مناخها، وهكذا ستصبح بعضها أكثر برودة بدلا من أن تصبح أكثر دفئا، ويمكن أن تتغير الظواهر المناخية المتطرفة مثل العواصف الثلجية وموجات الحر والجفاف من حيث التواتر والشدة.[3]

وعليه فالتغيرات المناخية إذن هي التغير الكبير والمؤثر والملموس الذي يطال المناخ، والذي يتميز بطول مداه في أحوال المناخ والطقس والتي تشمل درجات الحرارة ومعدل تساقط الأمطار والثلوج والرياح في منطقة معينة من سطح الأرض.

2-2.التغيرات المناخية ومعالمها بحوض البحر الأبيض المتوسط

كما هو الشأن بالنسبة إلى كل دول العالم، عانى حوض البحر الأبيض المتوسط في مجموعة من مناطقه اثار التغيرات المناخية بمختلف تقلباتها وتطرفها، ففي القرن الماضي ارتفعت درجات الحرارة في حوض البحر الأبيض المتوسط

[1]- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي Intergouvernemental Panel on Climat Change (IPCC)،2007، ص 943.

[2]- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي، 2007 ،مرجع سابق، ص 812.

[3] - التغير المناخي: الآثار والحلول، مجلة بيئة المدن، العدد الخامس عشر، شتنبر 2016، ص 04.

بمقدار 1.4 درجة مئوية، أي بزيادة 0.4٪ عن المتوسط العالمي. فيما ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار ستة سنتيمترات في السنوات العشرين الماضية[1].

وفي فرنسا تحديدا نجد أن معدلات الحرارة ازدادت عما كان عليه الأمر طيلة فترات زمنية سابقة اذ بلغ عدد موجات الحر بها منذ سنة 1947 ما يساوي 41 يوما مشمسا[2]،وتسع موجات حر قبل 1989 و ثلاث وعشرون موجة حر بعد سنة 2000 و سبعة عشر موجة منذ 2010 [3]

وقد كان برد فصول الشتاء في السبعينيات والثمانينيات من أدفأ فصول الشتاء خلال هذه الفترة ،كما كان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين 2000-2010العقد الاكثر سخونة ، لتبلغ درجات الحرارة أوجها في العقد الأكثر سخونة 2011-2020 الذي لم تشهد فرنسا مثله على الإطلاق .[4] ،وقد كان الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة باعثا على اتجاه التيارات الرطبة بحوض البحر الأبيض المتوسط في اتجاه الشمال كما تبين ذلك الخريطة المرفقة أسفله.

خريطة رقم 3: خريطة حوض المتوسط وصعود التيارات الرطبة نحو الشمال

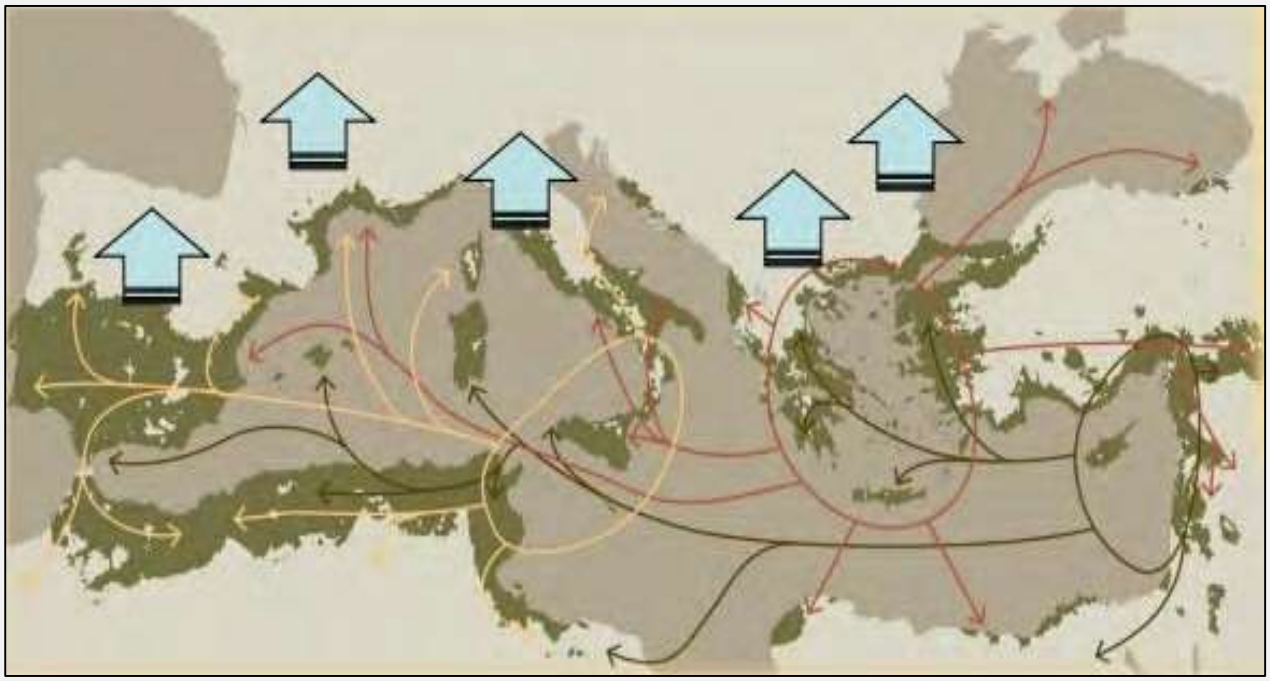

المصدر :(Fabio Orlandi, 2021)

يعتبر مؤشر ارتفاع درجات الحرارة من أهم مؤشرات التغير المناخي التي تكاد تتكرر في مختلف دول حوض البحر الأبيض المتوسط وقد رافق هذا الارتفاع ظواهر متطرفة أخرى من حرائق الغابات تارة والفيضانات والعواصف المتطرفة تارة أخرى...وغيرها من المؤشرات الميدانية الملاحظة بالكثير من الدول المتوسطية، ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر حرائق الغابات بالمغرب ، فالدّراسات التي تهمّ حرائق الغابات بالمغرب تشير على أنّه خلال الخمسين(50) سنة الماضيّة أي من سنة

[1] -Yassin Ozdemir 2016 ,Effects of climate change on olive cultivation and table olive oil quality ,scientific papers . series b , horticulture.p65

[2]- يوم مشمس يساوي أو يفوق 30 درجة حرارية .

[3]-HélèneLASSERRE2021—FranceOlive SITEVI30Novembre

[4]-مرجع سابق بتصرف

1960 إلى سنة 2009 ،تمّ تسجيل 129112 حريق أتلف ما يناهز 142.292 هكتار من الغابات، أي ما يعادل 2986 هكتار خلال كل سنة. وقد سجّلت أعلى نسبة سنة 1983 بحوالي11.289هكتار، وتشكّل هذه المساحة ما معدّله سنويا % 0.05 من مجموع المساحة المشجّرة داخل البلاد[1].

وفي إحصائيات جديدة خلال الفترة الراهنة بلغت حصيلة حرائق الغابات المسجلة بالمغرب منذ بداية 2023 وإلى غاية25 يوليوز 2023 ، 222 حريقا التهمت 3900 هكتارا، أغلبها في مدن الشمال، بحسب أرقام وكالة المياه والغابات. واعتبرت أن سنة 2022 كانت استثنائية في عدد الحرائق باندلاع 500 حريق، أتى على 22 ألف و800 هكتار من الغابات، بينما بلغ المعدل العشري 450 حريق بمتوسط 3350 هكتار في السنة.

3.التغيرات المناخية و اثارها الكبرى على شجرة الزيتون بمناطق الدراسة بالبحر الابيض المتوسط

3-1.زراعة الزيتون و اثار التغير المناخي بمناطق حوض المتوسط : تهديدات كبرى وتراجع في المردودية والإنتاج.

إن أكبر التأثيرات الناتجة عن تغير المناخ هو ارتفاع درجات الحرارة؛ حيث إن ارتفاع درجات الحرارة أثر سلبًا على شجرة الزيتون فهذا الارتفاع زاد من تبخر المياه من التربة، مما جعل الزراعة أكثر تعقيدًا في المناطق التي تعاني شح المياه(كما هو الحال بالمناطق الجافة والشبه الجافة)،كما أنه ساهم في تفاقم مشكلة الجفاف، والتي أدت إلى تقليل الرطوبة في التربة وتقليل إنتاج الثمار.

يظل تغيُّر المناخ سببًا واضحًا ومباشرًا لما آلت إليه المحاصيل في مختلف البلدان، فوفق العديد من أصحاب مزارع الزيتون في الدول العربية والاوربية كما سيتضح ذلك من خلال تفاصيل هذه الورقة ، انخفضت إنتاجية الأشجار إلى أكثر من النصف خلال المواسم الأخيرة بسبب التقلُّبات الجوية في مواسم الشتاء وتغيُّر معدلات هطول الأمطار من مكان إلى آخر.، ففي بعض المناطق التي ، قد تزيد فيها الفيضانات أو الجفاف عن الحد الطبيعي قلت إنتاجية شجرة الزيتون؛ حيث إن الأمطار الزائدة تسببت بتسرب المياه إلى جذور الأشجار، مما أدى إلى تساقط الأزهار والثمار، ومن الجانب الآخر، قد يؤدي الجفاف إلى تقليل نمو الأشجار وإنتاج الثمار.وتأثرت شجرة الزيتون سلبًا وبشدة نتيجة نقص الأمطار والموجات الحرارية المتكررة، مما أدى إلى تساقط ثمارها قبل أن تبلغ مستوى نضوجها المناسب، والأمثلة الواقعية التي استرشدت بها العديد من الدراسات أكبر دليل على تأثير هذه التغيرات المناخية وهو الأمر الذي سنتتبعه بالتحليل انطلاقا من عدة دول تأثرت أشجار الزيتون بها أيما تأثر وتراجعت إنتاجيتها وصارت تبحث لها ولشجرة الزيتون عدة سيناريوهات أساسها البحث عن بدائل جدية للتكيف واستدامة المورد بهذه المنطقة .

3-1-1. التغيرات المناخية وأشجار الزيتون بشمال المتوسط.

3-1-1-1.ارتفاع درجات الحرارة وشجرة الزيتون بإسبانيا :

من الجدير بالذكر أن الجفاف وارتفاع درجات الحرارة الذي تعرضت له إسبانيا أدى إلى انخفاض إنتاج زيت الزيتون إلى النصف حيث أنتجت إسبانيا **1.5مليون** طن فقط في عام 2023، وأن سعر زيت الزيتون قفز هذا العام بنسبة

[1]- الوكالة الوطنية للمياه والغابات تاريخ التصفح 1ابريل 2024

112%مقارنة بالعام السابق، وفقًا لتقرير نشرته وزارة الزراعة والأغذية الإسبانية الشهر الماضي حيث جلب الجفاف وارتفاع درجات الحرارة غير الطبيعي في إسبانيا مخاوف جسيمة بشأن ما يمكن وصفه بأنه **"كارثة"**تهدد صناعة زيت الزيتون في البلد، الذي يُعد أكبر منتج ومصدر لهذا المنتج في العالم، ويواجه هذا القطاع، الذي تأثر بشكل كبير في عام 2022[1]، انخفاضًا في إنتاجه واحتمال تسجيل نقص حاد في كميات الزيت .وفي هذا السياق، يشير كريستوبالكانو، الأمين العام لاتحاد المزارعين في جنوب إسبانيا، الذي يُعتبر مركز زراعة الزيتون في البلاد، إلى أن:التربة أصبحت جافة تمامًا بسبب توقف تساقط الأمطار تقريبًا منذ يناير.

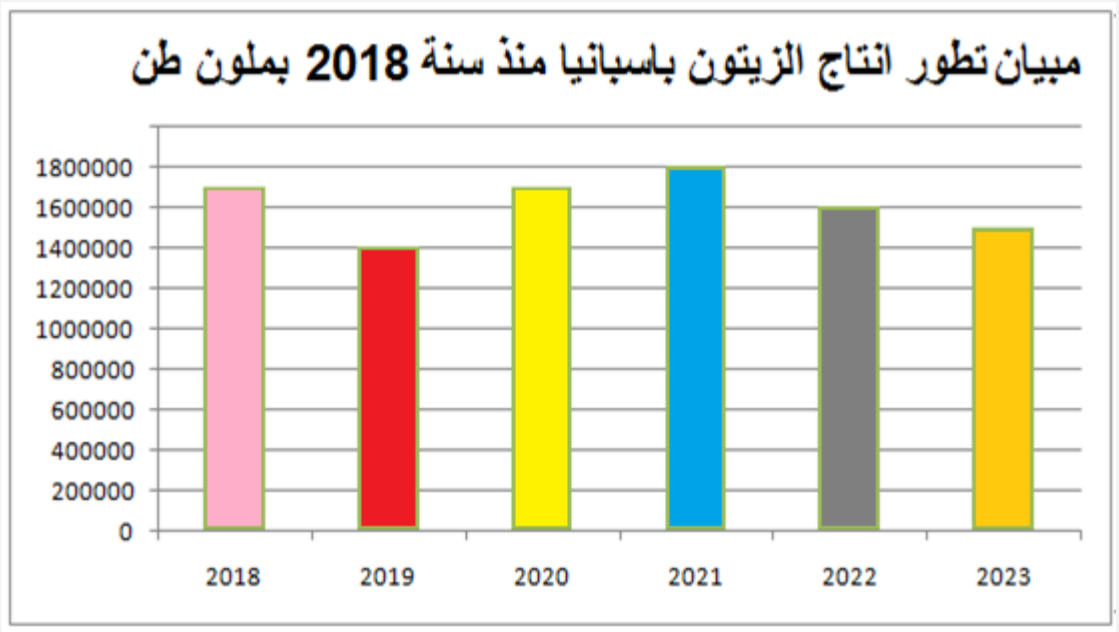

المصدر: وزارة الاغدية والزراعة الاسبانية بتصرف

وقد أدى كذلك تغير المناخ إلى التأثير على نوعية زيت الزيتون؛ حيث إن ارتفاع درجات الحرارة والجفاف ساهم في تقليل محتوى الزيت في الثمار وزيادة نسبة الحموضة فيه.

3-1-1-2. تقلبات الحرارة والأمطاروزيتون إيطاليا

عانت إيطاليا في السنوات الأخيرة من اثار التغير المناخي والمتمثل أساسا في هطول أمطار غزيرة في مقابل فترات طويلة من الحرارة تستمر حتى الخريف - وهو الأمر الذي بات مألوفا بكل المناطق المتوسطية تقريبا - الشيء الذي أثر وبشكل كبير على إنتاجية الزيتون بجنوب إيطاليا أحد أكبر المناطق إنتاجا لهذا المورد ، ومن الأمثلة البينة على هذا التأثر نأخذ منطقة سابينا في شمال روما التي تشتهر منذ العصر الروماني ببساتين الزيتون، وتضم أشجاراً يقال إن عمرها مئات، بل آلاف السنين.

كان يُفترض أن تكون الأشجار المزروعة في وسط إيطاليا مليئة بالزيتون خلال هذه الفترة من السنة، لكنّ الأحوال الجوية القاسية التي تُعزى إلى التغير المناخي قد دمّرت محصولها إذ انخفض الإنتاج بنسبة 80 بالمئة ولم يؤثر انخفاض الإنتاج على منطقة سابينا في شمال روما فحسب، بل على معظم المناطق الوسطى والشمالية من إيطاليا، ثاني أكبر منتج

[1] - مرجع سابق

لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا.ويُقدَّر الإنتاج الوطني لسنة 2023 بـ290 ألف طن الذي تراجع من 315 ألف طن في عام أي بمعدل 25 الف طن عن سنة 2022[1].

3-1-1-3. غياب الشتاء العميق وزيتون اليونان:

لم يشكل اليونان استثناء بمناطق حوض المتوسط فيما يرتبط بترنح المناخ الذي اتخذ أشكالا متنوعة تراوحت بين الفيضانات العارمة تارة وطول فترات الحرارة تارة أخرى، فبالنسبة لدرجات الحرارة تم تسجيل زيادة قدرت بدرجتين خلال أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2022 مقارنة بالعام السابق بمنطقة سالونيك اليونانية، وفي منتصف نوفمبر، كانت درجة الحرارة في منطقة "هالكيديكي" في بوليجيروس، شمال اليونان، لا تزال تزيد عن 15 درجة مئوية (59 درجة فهرنهايت).

أما الفيضانات، فقد دمرت بعد شهرين منها منطقة ثيساليا جنوبا، فالأمطار تكون كثيفة ولفترة وجيزة، وهو عكس ما هو مطلوب لإثراء التربة التي تتطلب الماء لفترات مستمرة وطويلة في الزمن ، وهذه كلها مؤشرات مستقاة من مناطق تشتهر بزراعة الزيتون حتى نقف عند حجم التأثير الذي تعرضت له جراء هذه التغيرات المناخية وهنا أساسا - غياب الشتاء الطويل –حيث أن أشجار الزيتون تأثرت بشكل ملفت للانتباه كما تؤكد ذلك الكثير من الأبحاث والدراسات التي أجريت على مناطق مشهورة من حيث الزيتون داخل اليونان ومن هذه الدراسات، تلك التي أنجزت على منطقة "هالكيديكي" المنطقة الأكثر شهرة من حيث إنتاج وتسويق الزيتون ومنتجاته، حوالي نصف زيتون المائدة الصالح للأكل المنتج في اليونان. والتي تضم بين بساتينها حوالي 20 ألف منتج محلي يزرع 330ألف فدان من أشجار الزيتون في المنطقة، مما ينتج ما متوسطه 120 ألف إلى 150ألف طن من زيتون المائدة الصالح للأكل سنويًا. وتنشط أكثر من 150 شركة في تصنيع وتسويق الزيتون، ويتم تصدير أكثر من 90 بالمائة من المنتجات المتجهة إلى جميع أنحاء العالم، حتى البرازيل والصين وأستراليا..

أثر الطقس الدافئ الذي يستمر إلى فترات طويلة من السنة خاصة امتداده إلى فصل الخريف والشتاء على نحو ستة ملايين شجرة في المنطقة، بحسب المنتجين المحليين والخبراء الذين أشاروا في دراسات عدة إلى ظاهرة عدم الثمر أو الإثمار أو الإزهار الشديدة للغاية، خاصة و بشكل رئيسي في السنوات الخمس الماضية فبراعم الزيتون كما نعلم لا تؤتي ثمارها إلا بعد فصول الشتاء الباردة، وهو الأمر الذي لم يتحقق في منطقة هالكيديكي خلال هذه السنة (أي سنة 2023) مما أثر على الانتاج ونقص المحاصيل التي بلغ عجزها في بعض الحالات 90 في المائة مع خسارة نحو 200 مليون يورو في محافظة هالكيديكي وحدها، وفي وحدة معالجة الزيتون المحلية، التي تتعامل أيضًا مع الواردات من جميع أنحاء البلاد، انخفض الإنتاج بنسبة 60 بالمائة على الأقل.مما شكل حالة من البؤس واليأس في صفوف المزارعين ورواد الأعمال ومنظمات المجتمع المدني .

3-1-2. التغيرات المناخية وأشجار الزيتون بجنوب المتوسط.

3-1-2-1. اشجار الزيتون وتقلبات الأمطار بالجزائر:

عانت الجزائر فيما يرتبط بشجرة الزيتون ومدى تأثرها بالتغيرات المناخية على مستويين كبيرين: الأول مس تأثر جميع الأصناف المزروعة من تراجع الإنتاجية عما كانت علية في الفترات السابقة، والثاني على مستوى تراجع مردودية زيت الزيتون. فبالنسبة للأصناف المزروعة، تأثرت جميعها بضعف الإنتاجية، سواء كانت محلية مثل "أشملال" المخصصة

[1] -Ponti L ,Gutierrez A P,Ruti P .M , Dell Aquila A2014 .Fine scale ecological and econo,ic assesement of climat change on olive in the Mediterranean Basin reavels winners and losers .Proceedings of the National Academy of sciences p 69

لإنتاج زيت الزيتون أو "سيفواز "للزيتون المأكول، أو الأصناف الأجنبية مثل "أربكينا"، التي تُعد واحدة من أكثر الأصناف المزروعة في الجزائر لزيادة نسبة الزيت المنتج منها، وتمثل ما بين 17 و 20% من المحصول.

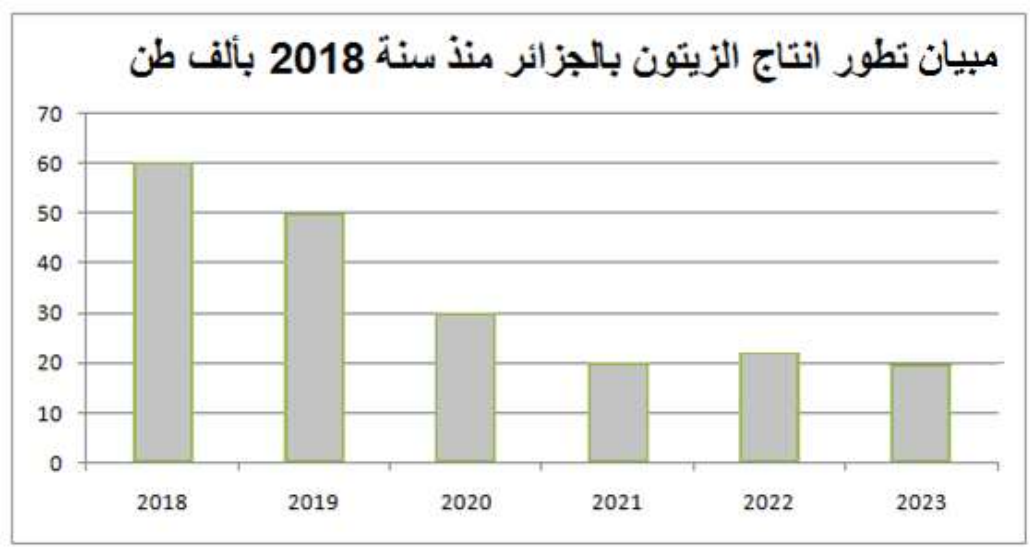

المصدر: خير الدين، مرجع سابق بتصرف

لم تسلم الجزائر خاصة وأنها تحتل الرتبة التاسعة عالميا في إنتاج هذه الثروة من تأثيرات التغيرات المناخية والمتمثلة في انخفاض معدل الأمطار وتغير توزيعها حيث يعتمد المزارعون في الجزائر بشكل كبير على الأمطار لري أشجار الزيتون، وقد أثر هذا تأثيرًا مباشرًا على إنتاج زيت الزيتون.وعلى سبيل المثال كانت الجزائر تنتج سنويًا حوالي 77 ألف طن من زيت الزيتون، وهذا يُمثل نسبة تقدر بنحو 4% من إنتاج العالم،[1]، لقد أظهرت المتابعة الدقيقة لمحصول عام 2021 تراجعًا كبيرًا في الإنتاج، حيث انخفض معدل الإنتاج إلى مستويات لم تشهدها البلاد من قبل، تراوح بين 8 إلى 13 لترًا في القنطار على أكثر تقدير، علمًا بأن الإنتاج العادي يتراوح بين 15 و 18 لترًا[2]".

وحول تفسير مسببات ضعف الإنتاج خلال المواسم الماضية، نشير إلى أن الزيتون من الأشجار التي تحتاج إلى عدد من ساعات البرودة في فصل الشتاء، وفي المتوسط تحتاج الأشجار ما بين 100 إلى 150 ساعة كي تزهر في الربيع، وبسبب تغيُّر المناخ وتذبذب الحرارة خلال فصل الشتاء لم يتحقق التزهير المطلوب للشجر وانخفض إنتاج المحصول.

1-2-2-3. أشجار الزيتون و تغيُّر معدلات الأمطار بلبنان وتونس

يعد الزيتون من أهم محاصيل لبنان، كما أن 90% من بساتين الزيتون تعتمد على الزراعة البعلية، أي الري بمياه الأمطار، وهو أمر لم يعد مناسبًا في ظل التغيرات المناخية الراهنة، خاصةً وأن لبنان بلد جبلي صغير والحيازات الزراعية محدودة، ولا تتوافر فيه السهول والمصادر المتجددة للمياه.

طرأت الكثير من التغيرات على أشجار الزيتون على امتداد جبال لبنان؛ إذ نجد أن انخفاض الإنتاجية كان أمرًا بالغ الوضوح في المواسم الماضية، وتحديدًا الأصناف الأجنبية، التي تأثرت على نحوٍ كبير بسبب قلة الأمطار على مدار الموسم وتغيُّر توزيعها. ومما يلاحظ بشكل جلي- حسب أحد الخبراء[3]- أن الشتاء لم يعد كما كان معهودا في الماضي بلبنان ، خاصةً

[1]-KhayreddineTitouhet all 2020 ,Contribution to improvement of the traditional extraction of olive oil by pressure fromwhole and stoned olives by addition of a co-adjuvant (talc) OCL V 27 ; 29 April 2020 P 1

[2]-المرجع السابق بتصرف

[3]-حسين *حطيط خبير في التنمية الزراعية* والريفية *وخبير في* اقتصاديات الزيتون وسلسلة إنتاجه، *لبنان*

في الجبال حيث كان الموسم باردًا وممطرًا وكانت الثلوج تتساقط عدة أشهر، أما اليوم فلقد تحول تدريجيًّا إلى موجات متقطعة من البرد والأمطار تتخللها موجات حارة مما يحول دون إزهار الزيتون بشكل كامل .ولعل ما يزيد من صعوبة الأمر أن أغلب بساتين الزيتون عبارة عن أراضي هامشية بالجبال على ارتفاع 800 متر فوق سطح البحر، لذلك لم يبادر المزارعون بأي إجراءات نظرًا للتكاليف المرتفعة لنقل وإتاحة مياه بديلة للري.

ويؤكد أنه وعلى مدار الموسمين الماضيين كما تشير إلى ذلك إحدى الدراسات كان هناك انخفاض في إنتاج المزارع بنسَب تتراوح بين 40 و60%، كما لوحظ منذ حوالي 4 سنوات حدوث تبكير في النضوج قبل التاريخ المعتاد للجني بسبب موجات الحرارة الشديدة التي يتعرض لها لبنان في شهور الصيف على غير المعتاد.

في الموسم الماضي اضطر المزارعون إلى جني المحصول يوم 5 أكتوبر قبل موعده التقليدي بخمسة عشر يومًا، إضافة إلى ذلك فإن موجات الحرارة العالية والرياح الساخنة تسببت في تجعُّد الثمار وقلة عددها وذبول أوراق الشجر.

أما في تونس فالمشهد يتشابه إذ تشير الدراسات[1] إلى أثر تغير المناخ على زراعة الزيتون والحبوب، ووفقًا لخرائط الأمطار والأحوال الجوية منذ عام 2005 وحتى 2014 تبيَّن حدوث تغيُّر كبير في معدلات الأمطار والحالة الجوية بمختلِف المحافظات التونسية، أثر بدوره على إنتاجية الزيتون. فإن تلك التغيُّرات الجوية أدت إلى حدوث هجرات المزارعين إلى محافظات أخرى بتونس غنية بالمياه ولها مناخ أكثر ملاءمةً للزراعة.

وبالنظر إلى أن العاملين في إنتاج الحبوب والزيتون يمثلون أكثر من 50٪ من إجمالي المزارعين بتونس، فإن انخفاض إنتاج المزارعين أثر بدوره على دخل المزارعين، مما دفعهم إلى ترك أراضيهم والذهاب إلى محافظات مجاورة، وهو ما يستدعي سرعة التدخل ومساعدة المزارعين على التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ وتشجيع سكان الريف على البقاء في أراضيهم الأصلية من خلال إتاحة فرص للعمل والدعم والتدريب على تقنيات الزراعة الحديثة بما يمكِّنهم من الاستمرار في عملهم.

نتائج الدراسة

- يبقى الارتفاع المتزايد لدرجات الحرارة السمة المناخية التي تكررت وبشدة في مختلف النماذج المتوسطية المعنية بتأثر أشجار الزيتون بها مع ما يتبع هذا الارتفاع من جفاف في التربة وغياب الرطوبة الكافية وغياب الشتاء الطويل والعميق الذي يشكل أساس الإزهار ناهيك عن الهطول السريع للأمطار والفجائي والفيضانات العارمة وهي المشاهد التي طالت كل مناطق حوض المتوسط وكلها ساهمت في تغير إنتاجية الزيتون ومشتقاته وألحقت تراجعا كبيرا في ميزانيات الدول واقتصاداتها وخلقت أوضاعا اجتماعية جديدة لم يألفها سكان مناطق المتوسط من قبل .
- ومن جهة أخرى لامست التغيرات المناخية وبشدة غير مسبوقة جانبا ايكولوجيا مهما تمتل في اختلال شجرة الزيتون وفقدان الهكتارات منها بمناطق حوض المتوسط خاصة المناطق الجافة والشبه الجافة والتي كانت تستفيد من مياه السقي ضمن برامج فلاحية كبرى للدول .
- يبدو جليًّا أن أشجار الزيتون ظلت قادرةً على الصمود لمئات السنين في مواجهة جميع العوامل البيئية والملوثات المحيطة بها، ورغم كل الظروف المناخية الصعبة يظل الزيتون أكثر الأشجار تواؤمًا مع كل تلك المتغيرات الجوية، كما أنه

[1] - نفسه

لا يحتاج إلى عناية كبيرة مقارنةً بالمحاصيل الأخرى، لذلك يفضل على باقي المزروعات، حتى تلك التي تعتمد على نظم الري الحديث. إلا أن التغيرات المناخية التي يشهدها الكوكب في السنوات الأخيرة وتزايد حدتها وتطرفاتها أثر بشكل كبير على محاصيل الزيتون بكل مناطق حوض المتوسط تقريبا وبدرجات متفاوتة بتفاوت حدة التأثير وتدخل الانسان والفاعلين في المجال الفلاحي حسب كل دولة.

قائمة المصادروالمراجع:

●المراجع العربية:

- السيد السيد محمد واخرون (2002) زراعة وإنتاج الزيتون معهد بحوث البساتين نشرة رقم 720
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي، (2007) .
- التغير المناخي: الآثار والحلول، مجلة بيئة المدن، العدد الخامس عشر، شتنبر(2016).
- مؤمن حسين سلطنة واخرون ،(2010)،تأثير إصابة تمار الزيتون بالفطر على جودة الزيت المستخلص، مجلة علوم الرافدين المجلد 21 العدد 4
- فاطمة موسى احمد عمر خطيب (2008) اثر التغيرات المناخية على الزيتون بالضفة الغربية كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين

●المراجع الأجنبية:

- Ponti L ,Gutierrezet al (2014) .Fine scale ecological and economic assesement of climat change on olive in the Mediterranean Basin reavels winners and losers .Proceedings of the National Academy of sciences
- Helder Fraga Et Al (2021),Mediterranean Olive OrchardsunderClimate Change: A Review of Future Impacts and Adaptation StrategiesAgronomy.
- Oussama zouabi(2021)climate change and climate migration: issues and questions aroundan in-transition TunisianeconomyPublished: 08 February Volume 164, article number 32, (2021)
- KhayreddineTitouhet all (2020) ,Contribution to improvement of the traditional extraction of olive oil by pressure fromwhole and stoned olives by addition of a co-adjuvant (talc) OCL V 27
- HélèneLASSERRE(2021) FranceOlive SITEVI30Novembre2021
- Yassin Ozdemir (2016) ,Effects of climate change on olive cultivation and table olive oil quality ,scientific papers . series b , horticulture.

دور الإعداد الهيدروفلاحي في نمو المراكز الصاعدة بالدائرة السقوية للحوز الشرقي بالمغرب

د. عبد الصمد الزو: أستاذ، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، المغرب.

abdoezzaou@gmail.com

ملخص

يعتبر الإعداد الهيدروفلاحي عاملا متحكما في الدينامية التي تعرفها المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي، إلا أن هذه المراكز تعرف حركة هجروية نشيطة. فبالرغم من الدور الذي لعبه الإعداد الهيدروفلاحي في استقطاب المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، لكنه لم يستطع تثبيت الساكنة. هذه الوضعية تجعلنا نتساءل عن مدى فاعلية هذا الإعداد على مستوى تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

حاولت هذه الدراسة تناول الدور الذي لعبه الإعداد الهيدروفلاحي بتساوت العليا في نمو المراكز الصاعدة، هذه الأخيرة التي قامت بأدوار مهمة في تأطير الأرياف المحيطة بها، كما تركزت بها مجموعة من الخدمات التي خففت الضغط عن عاصمة الإقليم.

لقد خلصت الدراسة إلى أن الإعداد الهيدروفلاحي ساهم فعلا في ظهور عدة مراكز صاعدة هي العطاوية وتاملالت وسيدي رحال، إلا أنها تواجه مجموعة من الاختلالات التي تتطلب تضافر الجهود لمعالجتها، وبالتالي خلق تنمية محلية تعود بالنفع على الساكنة.

الكلمات المفاتيح: الإعداد الهيدروفلاحي، المراكز الصاعدة، الدائرة السقوية، الحوز الشرقي.

The role of hydro-agricultural planning in the growth of emerging centers in the Eastern Hawz in Morocco.

Abstract

Hydro-agricultural planning is a determining factor in the dynamics of the emerging centers of the Eastern Hawz, which they have benefited from the emigration experienced by the region. These centers have played a role in attracting quite considerable socio-economic projects; we find that they have not succeeded in fixing the population in space. Such a situation leads us to question the effectiveness of hydraulic development in creating sustainable development in this region.

This study attempted to address the role played by the hydro-agricultural sector of in the growth of Eastern Hawz emerging centers, the latter playing an important role in framing the surrounding landscapes, and also concentrating a set of services that alleviate the pressure on the regional capital. The study concluded that hydro-agricultural development has indeed contributed to the emergence of several emerging centers, namely Atawiya, Tamallet and Sidi Rahhal, but that they are faced with a set of imbalances that require concerted efforts to address them and thus create local development. that benefits the population

Keywords: Hydro-agricultural planning, Emerging centers, Irrigated perimeter, the Eastern Hawz.

مقدمة:

عرف المجال الريفي بالمغرب مجموعة من التحولات منذ الحصول على الاستقلال إلى اليوم. ونتجت هذه التحولات عن الإعداد الهيدروفلاحي الذي تبناه المغرب، إضافة إلى الهجرة الريفية التي تسارعت وتيرتها بفعل توالي سنوات الجفاف.

وقد أفرزت العوامل سالفة الذكر عدة مراكز صاعدة بالحوز الشرقي، تتركز بها أنشطة اقتصادية متنوعة ومرافق عمومية مختلفة. هذا الأمر أهلها لتلعب دورا مهما في تأطير المجالات الريفية المحيطة بها، سواء على المستوى التقني أو الإداري وحتى اجتماعيا.

لقد كان الهدف من التجهيز الهيدروفلاحي بسهل تساوت هو خلق نوع من التحول الاقتصادي والزراعي حيث كانت المزروعات قبل عملية التجهيز تهدف فقط إلى الاكتفاء الذاتي، إلا أن هذه الوضعية تغيرت على مستوى الكم حيث تحسنت

الإنتاجية ومردودية الهكتار الواحد، كما تحسنت على مستوى النوع إذ تم إدخال أصناف جديدة من المزروعات إلى المجال، خاصة المزروعات العلفية التي ساهمت في تكريس تربية مهمة للمواشي إضافة إلى الحبوب والزيتون.

إلا أن القطاع الفلاحي بسهل تساوت يواجه إكراها حقيقيا متمثلا في الجفاف وندرة الموارد المائية وتدهورها، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني. سنعمل في هذا المحور على دراسة هذا التأثير ميدانيا من خلال الاعتماد على الاستمارة الميدانية، كما سنقف على كيفية التعامل مع هذا التأثير السلبي من طرف الفلاحين.

✓ **الإشكالية**

يعتبر الحوز الشرقي أحد المجالات التي استفادت من سياسة الدولة لتطوير القطاع الفلاحي، وبالتالي امتداد المساحة الزراعية بالمنطقة وبروز مراكز صاعدة بها.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية العامة للدراسة كما يلي: **كيف ساهم الإعداد الهيدروفلاحي في نمو المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي؟**

✓ **فرضيات الدراسة**

تشكل الفرضيات أجوبة افتراضية، وهي تفسير أولي يحاول الإجابة داخل إطار مفاهيمي ونظري قابل للتحقق. كما تعتبر جوابا على إشكالية لم تنته دراستها بعد.

انطلاقا مما سبق فمن الفرضيات التي سنحاول في هذه الدراسة تأكيدها أو نفيها هي:

- ساهم الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته المنطقة في نمو مجموعة من المراكز الصاعدة.
- تلعب المراكز الصاعدة دورا كبيرا في تأطير ظهيرها الريفي إداريا وتقنيا واجتماعيا.
- تعاني المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي من تحديث ناقص وتجهيزات متواضعة.

✓ **تقديم مجال الدراسة**

يعتبر Jean Drech أول من وضع حدودا لسهل الحوز التي حددها بين سلسلة الجبيلات ودير الأطلس الكبير، وقسمه إلى الحوز الشرقي والحوز الغربي والحوز الأوسط.[1]

تعد تساوت العليا بالحوز الشرقي أول دائرة سقوية يتم تجهيزها بسهل الحوز، إذ انطلقت بها عمليات التجهيز والاستصلاح منذ 1968 إلى غاية 1977. وهكذا تم بناء سد مولاي يوسف وتعبئة ما يناهز 260 مليون متر مكعب من المياه، وهو ما مكن من سقي 52 ألف هكتار (30 ألف هكتار مجهزة و22 ألف هكتار غير مجهزة).

[1] Pascon, Paul, le Haouz de Marrakech (tomme. 1), 1983, P 24.

الخريطة رقم 1: موقع الحوز الشرقي بالنسبة للوحدات المجاورة

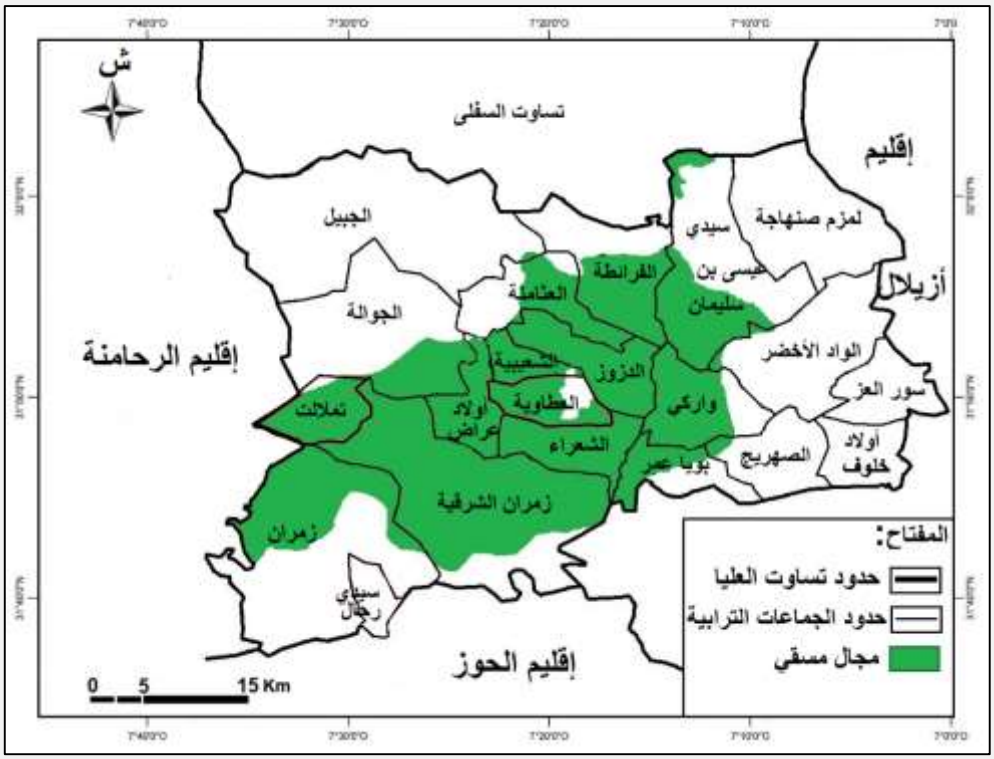

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، 2023.

✓ **أدوات العمل**

بالإضافة إلى المعطيات المحصل عليها من المراجع والإدارات، سنعتمد في دراستنا هذه على العمل الميداني والاحتكاك بالساكنة المعنية لاستطلاع آرائها حول الموضوع. دون أن ننسى العمل الخرائطي من خلال الاعتماد على برنامج ArcGis.

1.تحكمت الظروف الطبيعية في الإعداد الهيدروفلاحي للحوز الشرقي.

1.1. تعددت أهداف الإعداد الهيدروفلاحي للحوز الشرقي.

تعتبر سلبية الظروف الطبيعية وبنية الهياكل التقليدية، أهم الدوافع التي عجلت بإنجاز مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي. وفي هذا الإطار يمكن إجمال أهداف إعداد المنطقة وتجهيزها فيما يلي:[1]

✓ الرغبة في تجاوز سلبيات الظروف المناخية:

تعتبر الظروف المناخية بالحوز الشرقي من أهم العوامل المتحكمة في الإنتاج الزراعي. فبحكم موقع المنطقة ضمن النطاق شبه الجاف، فهي تتميز بتساقطات مطرية لا تتجاوز 250 ملم في السنة، لذلك كان لزاما تبني السقي كضرورة حتمية.

✓ ترشيد استعمال الموارد المائية:

إذ تتميز المنطقة بضعف نظام الجريان المائي الذي يرتبط بالفترات الجافة والمطيرة، كما أن الفلاحين يعتمدون أساليب سقي تقليدية مبذرة للماء.

✓ الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية:

[1] الزو عبد الصمد، استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة أثر تدخل الدولة في توسع المجال الزراعي بتساوت العليا: كتاب توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في الدراسات المجالية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2021، ص 290.

يغلب على سهل السراغنة الأراضي البور، بينما تنحصر الأراضي المسقية بالقرب من نهر تساوت والسواقي الترابية التي تتفرع عنه. لذلك جاء مشروع الإعداد الهدروفلاحي للمنطقة للرفع من المردودية الزراعية وتحقيق الحاجيات الغذائية للساكنة التي تزداد بشكل سريع.

✓ الحد من الهجرة:

شكل سهل الحوز الشرقي مجالا طاردا للسكان. من هنا جاء مشروع الإعداد الهيدروفلاحي للمنطقة بغية التخفيف من آثار الجفاف، ومحاولة تثبيت الساكنة بهذا المجال الفلاحي بامتياز.

2.1. تنوعت آليات الإعداد الهيدروفلاحي بالحوز الشرقي.

تمت أجرأة سياسة الإعداد الهيدروفلاحي بالحوز الشرقي من خلال مجموعة من التدخلات:[1]

✓ عملية ضم الأراضي التي همت جمع مشارات الفلاح الواحد داخل مشارة واحدة مع الاحتفاظ بالقانون العقاري للأرض، لتجاوز عائق التجزيء.

✓ عملية الإعداد العقاري التي يمكن تلخيصها في ثلاثة إجراءات أساسية: اجتثاث النباتات الشوكية، إزالة الأحجار وتسوية الأرض.

كما عرفت المنطقة توزيع أراضي الجموع التي تمثل 59.86% من مجموع أراضي السراغنة على تعاونيات الإصلاح الزراعي.

المبيان رقم 1: التعاونيات الفلاحية المستفيدة من توزيع الأراضي بالصهريج بالحوز الشرقي

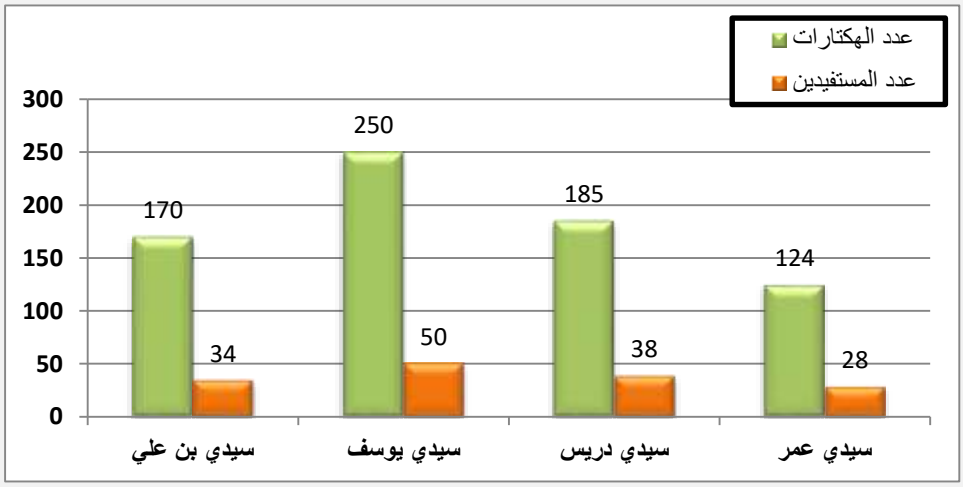

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية إقليم قلعة السراغنة 2023.

تنطبق هذه الوضعية التي عرفها منخفض الصهريج على باقي مجال الدراسة، فقد عرفت انتشار النظام التعاوني سواء في تجميع الأراضي أو إنتاج الحليب والمنتوجات الزراعية.

[1] الناطوس عبد الرحمان، دينامية المشهد الحضري بالمجال السقوي لتساوت العليا: مدينة العطاوية نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية السلطان مولاي سليمان، بني ملال، 2014، ص 87.

✓ تشجيع عملية التشجير وبالخصوص الأشجار المثمرة مثل الزيتون واللوز، وذلك لمحاربة التصحر في إطار شراكة بين سكان المنطقة والمندوبية السامية للمياه والغابات[1].

✓ تجهيز الحوز الشرقي بالسواقي الإسمنتية المعلقة والأرضية.

✓ إقامة سدين لتعبئة الموارد المائية بالحوز الشرقي على وادي تساوت ولخضر، بهدف تزويد المنطقة بالموارد المائية التي تحتاجها.

الجدول رقم 1: الطاقة الاستيعابية للسدود التي يستفيد منها الحوز الشرقي

السدود	الطاقة الاستيعابية بالمليون متر3	حجم المياه المعبأة بالمليون متر3	نسبة الملء
مولاي يوسف	180	126.62	%70.34
سيدي إدريس	130	109.95	%85.58
المجموع	310	236.57	%77.96

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز 2023.

نلاحظ من خلال الجدول أن منطقة الحوز الشرقي تتوفر على سدين يزودانها بالموارد المائية، حيث يبلغ مجموع الموارد المائية 310 مليون متر^3، يأتي في مقدمتها سد مولاي يوسف بـ 180 مليون متر^3، ويليه سد سيدي إدريس بـ130 مليون متر^3، مع الإشارة إلى تفاوت الحصيلة المائية من سنة لأخرى تبعا لكمية التساقطات.

ويلخص الجدول التالي المساحات المجهزة بالحوز الشرقي، والتي استفادت من مختلف العمليات التي أشرنا إليها سالفا:

الجدول رقم 2: المساحات المجهزة بالحوز الشرقي

الدوائر	التنقية بالهكتار	الاستصلاح بالهكتار	التسوية بالهكتار	المجموع بالهكتار	النسبة المئوية
العطاوية	1127	1137	893	3157	8.60
تكلاووت	290	290	-	580	1.58
الفرائطة	709	703	414	1826	4.97
الصهريج	3077	4339	3113	10229	28.67
العراضية	1100	1100	930	3130	8.52
الدزوزية	1400	1140	865	3405	9.27
بويدة	2450	3580	3216	9246	25.18
أولاد سعيد	1813	2187	853	4853	13.21
المجموع	11966	14476	10284	36726	100

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز 2023.

[1] مركز الاستثمار الفلاحي 410 بالصهريج 2023.

من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدوائر السقوية بالحوز الشرقي، قد استفادت إلى جانب السقي من باقي آليات الإعداد الفلاحي بدرجات متفاوتة. وقد شمل ذلك عمليات التنقية ب 11966 هكتار والاستصلاح ب14476 هكتار والتسوية ب 10284 هكتار، أي بما بما مجموعه 36726 هكتار حسب خصوصيات كل منطقة وحاجياتها.

2. أفرز الإعداد الهيدروفلاحي للحوز الشرقي مجموعة من المراكز الصاعدة.

عرف الحوز الشرقي على غرار المجالات المسقية بالمغرب، بروز المراكز الصاعدة المؤطرة لهذه المجالات سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد استفادت هذه المراكز من عوامل تاريخية واقتصادية وإدارية، جعلتها تعرف دينامية مختلفة تتجلى في التوفر على كثير من المرافق المتنوعة، وبعض أنواع القطاع الثالث الممتاز كالطب العام وطب الأسنان والصيدلة وغيرها.

وعلى الرغم من ذلك لم تتحرر المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي نهائيا من طابعها الريفي، إذ أن أسواقها الأسبوعية يرتادها سكان الجماعات القروية المجاورة بدوابهم ووسائل نقلهم التقليدية. كما أنها لا زالت تشكو من اختلال نسيجها العمراني والسوسيواقتصادي.

الخريطة رقم 2: المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي.

المصدر: إنجاز الباحث، 2023.

1.2. العطاوية نموذج للمراكز الناشئة

ارتبط تطور العطاوية بضريح سيدي أحمد الذي يوجد على الجهة الشمالية للطريق الثانوية رقم 508 التي تربط ما بين مراكش ودمنات وبني ملال. وقد عرف الولي سيدي أحمد بشفائه للأمراض العقلية، الشيء الذي جعله قبلة للزوار الذين كانوا يستقرون لفترات قد تطول أو تقصر. وهذا الأمر أدى إلى تشكل نواة صغيرة محيطة بالضريح تقدم خدمات استهلاكية تجارية.

وحتى نهاية الثمانينات كانت هناك ثلاث معالم تبدو واضحة في مجال العطاوية، وهي ضريح أو زاوية سيدي أحمد والسوق الأسبوعي ودوار النواجي.[1]

وقد شكلت العطاوية المركز المشرف على الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته تساوت العليا بالحوز الشرقي انطلاقا من بداية السبعينيات، حيث تم اختيارها كمقر للدائرة بغية مراقبة تنفيذ المشروع. وأدى هذا المعطى الجديد والمحوري إلى تحول وظيفي واقتصادي للمدينة عبر تقلص الأنشطة الفلاحية التي كانت سائدة لصالح ظهور أنشطة جديدة مرتبطة بالتحولات التي فرضها الإصلاح الزراعي.

ورافق مشروع الإعداد الهيدروفلاحي بالحوز الشرقي إحداث دائرة إقليمية. فبعدما كانت تابعة لإقليم مراكش حتى بداية السبعينيات أصبحت قلعة السراغنة إقليما للتنسيق بين مختلف مكوناته الجماعاتية، كما تؤطر العطاوية ذاتها ومجموعة من الجماعات القروية.[2]

وقد فرضت مراقبة المشروع ومتابعته توطين مجموعة من المرافق الفلاحية ومساكن التقنيين وانبثاق مصالح مالية تتجلى في القرض الفلاحي، وإدارية واجتماعية تتمثل في المدارس الابتدائية وإعدادية الحسن الثاني، إضافة إلى ثانوية الرحالي الفاروق والمستوصفات والدرك الملكي والبريد ومركز الاستثمار الفلاحي. [3]

وديمغرافيا عرف هذا المركز الناشئ طفرة في عدد سكانه، حيث انتقل من 7334 نسمة سنة 1982 إلى 30315 نسمة سنة 2014، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد مدينة قلعة السراغنة.

2.2. تاملالت

مرت تملالت في ديناميتها عبر مراحل، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص:

- **خلال الفترة القديمة**: أي قبل الإعداد الهيدروفلاحي، كان إسم تملالت يطلق على المكان المسمى حاليا بتملالت القديمة التي تجمعت حول زاوية أحد حفدة سيدي رحال، وهو تجمع يعتبر النواة الأصلية لتملالت المعروفة آنذاك بالقصبة محاطة بسور منيع لحمايتها من أي هجوم أو اعتداء، ولحماية القوافل التجارية المارة عبر الطريق السلطانية الرابطة بين مراكش وفاس.

- **المرحلة الثانية لتوسع المدينة**: تمت خلال تنفيذ مشروع تجهيز الحوز الشرقي، حيث أحدث مركز الاستثمار الفلاحي ومقرات القيادة والجماعة القروية، كما عرفت هذه المرحلة إنجاز أول تجزئة بتملالت مكان دوار النوايل وتحويل مكان السوق الأسبوعي إلى مكانه الحالي أي خلف الكنيسة. ونظرا للدينامية الديمغرافية تم إحداث تجزئتي البهجة والزهرة، كما تضخمت دواوير هامشية وهشة في سكنها كدوار سيدي بونو ودوار التومي ودوار الشاوي.[4]

---

[1] شوقي الحسن، تاريخ قبيلة السراغنة: الأصول والمجال والسكان، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 1999، ص 182.

[2] المباركي حسن، التحديث الريفي: انتشاره ومظاهره التقنية والاقتصادية والسوسيو مجالية لسهل تساوت الوسطى بالحوز الشرقي، أطروحة الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2003، ص 655.

[3] الحباش نور الدين، دينامية المدن الصغرى والتنمية الترابية العطاوية نموذج، بحث لنيل الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2012، ص 33.

[4] المباركي حسن، مرجع سابق، ص 632.

وتتميز تاملالت حاليا بكونها تعيش في مرحلة انتقالية من جماعة قروية إلى مركز حضـري حقيقي، حيث تجاوزت خصوصيات الجماعة القروية، لكنها بالمقابل لازالت تفتقد التنظيم وتنوع الوظائف التي تجعل منها مركزا حضريا.

أما فيما يخص الوضع الديمغرافي فقد بلغ عدد سكانها سنة 2014 ما مجموعه 16539 نسمة، إذ ارتفع عدد السكان بشكل واضح خلال المدة الممتدة ما بين 1994 و2004 بنسبة 3.33 %، بينما لم يتعدى 0.33 %خلال سنة 1982-1994.

واقتصاديا تعتبر الفلاحة واحدة من أهم دعامات اقتصاد تاملالت، خاصة بعد كراء أراضي صوديا لشركة خاصة تزاوج بين الإنتاج الفلاحي والصـناعة الغذائية التحويلية والتصـدير والتسـويق خارج المغرب. كما تم جمع عدد من الفلاحين في إطار تعاونيات فلاحية.

3.2. سيدي رحال

عرف هذا المركز تطورا عبر مرحلتين:

- **مرحلة النشـأة:** امتدت حتى سـنة 1960، حيت كان المركز عبارة عن دوار كبير اسـتوطنه ريفيون اسـتقروا بالزاوية الرحالية ومجموعة من اليهود بحي الملاح. كان عدد السـكان آنذاك يتراوح بين 100 و170 نسـمة ثم انتقل من 528 نسـمة سنة 1934 إلى 1704 نسمة سنة 1960. وقد عرفت سيدي رحال قفزة ديمغرافية تزامنت مع تحويله إلى نقطة للمراقبة في عهد الاستعمار، كما تم إحداث مدرسة فلاحية ومعمل لصناعة الحلفاء وآخر لعصر الزيتون بزمران.[1]

- **فترة التطور:** بعد الاسـتقلال توافدت على المركز مجموعات بشـرية مهاجرة أسـاسـا من أريافها خصـوصـا من الأطلس الكبير وزمران، وقد طبعته بطابعه الريفي الصـرف لينتقل عدد سـكانه سـنة 1971 إلى 2700 نسـمة. هذه الطفرة الديمغرافية صاحبها توسع عمراني كحي الزاوية الرحالية والحي الإداري والبهجة وبياضة، وخلال التقسيم الترابي لسنة 1992 أضـيف إليها دوار الطواهرة والفقرة. وصـاحب ذلك تجهيزات مختلفة كالباشـوية والجماعة القروية والمدارس.[2] وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 يبلغ عدد سكان هذا المركز 9906 نسمة.

أما بخصـوص الجانب الاقتصـادي فنجد أن اقتصـاد هذا المركز الناشئ يرتكز على الأنشـطة التجارية على مسـتوى المركز الحضري، أما مجاله الريفي لا سيما الدواوير الواقعة بالناحية الشمالية والغربية فتعيش على الأنشـطة الفلاحية خصوصا زراعة الزيتون والحبوب.

3. تساهم المراكز الصاعدة في تأطير ظهيرها الريفي.

1.3. التأطير التقني والمالي.

تتوفر مختلف القطاعات المسقية بالحوز الشرقي على مراكز محلية للاستثمار الفلاحي تابعة لمكتب الحوز. وتشرف عليها ملحقتان تقنيتان إحداهما للتنسيق في ميدان الإنتاج الفلاحي والإرشاد، والثانية في توزيع وتدبير الماء الموجه للقطاع الفلاحي

[1] المباركي حسن، مرجع سابق، ص 631.
[2] المرجع نفسه، ص 631.

كما يقوم القرض الفلاحي بالتأطير المالي من خلال مكتبين أحدهما بالعطاوية والثاني في تملالت يقدمان قروضا محدودة لصغار الفلاحين. كما يلاحظ فتح وكالات بنكية مختلفة في العطاوية وتملالت والعديد من المؤسسات المالية التي تقدم القروض.

2.3. التأطير الاجتماعي

عرفت المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي توسعا في الخدمات الاجتماعية والتربوية من مدارس ابتدائية وثانويات، ومستوصفات ومستشفيات إضافة إلى وجود بعض أطباء القطاع الخاص. ويستفيد من هذه الخدمات سكان مختلف المجالات الريفية المحيطة بهذه المراكز، خاصة تلك البعيدة عن مدينة قلعة السراغنة عاصمة الإقليم.

كما تعرف المراكز الصاعدة تركز مختلف الخدمات الإدارية التي تختلف حسب أهمية المركز وحسب الاختصاصات التي تفوتها له الإدارة المركزية.

4. تعاني المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي من تحديث ناقص وتجهيزات متواضعة.

1.4. تعرف المراكز الصاعدة اختلالات مجالية كبرى.

عرفت مختلف المراكز بالحوز الشرقي تحولات هيكلية ملموسة عمرانيا واقتصاديا وإجتماعيا، إلا أنها تكتسي في بعض الأحيان طابع العشوائية والتباين. وهكذا نجد أن معظم هذه المراكز تشهد توسعا عمرانيا كبيرا، غير أنه يبدو عشوائيا يتمثل في ظهور نوى متفرقة ومتباعدة. إضافة إلى تواجد دواوير هزيلة السكن إلى جانب سكن منظم على طول الطرق وبعض الشوارع الرئيسية.

وأمام تزايد الطلب على السكن بفعل التزايد الديمغرافي والهجرة الدولية وظهور بوادر المضاربة العقارية، تم إحداث تجزئات سكنية محدودة تتركز أساسا في العطاوية وتملالت. ويتم بيع البقع الأرضية بأسعار تفوق القدرة الشرائية للسكان، إذ تتراوح مابين 700 و2000 درهم للمتر المربع[1].

2.4. تعاني المراكز الصاعدة من ضعف البنيات الاقتصادية والتجهيزات.

1.2.4. على مستوى البنيات الاقتصادية.

تعرف المراكز الصاعدة ضعفا صناعيا كبيرا، إذ يقتصر القطاع على بعض الوحدات التحويلية الغذائية بتملالت والعطاوية، وهي وحدات لمعالجة الحليب والزيتون ولا تشغل إلا عددا محدودا من اليد العاملة.

كما تشهد المراكز انعقاد أسواق أسبوعية تختلف أهميتها وإشعاعها من مركز لآخر، وعلى الرغم من أهميتها الاقتصادية إلا أنها تطرح مشكلا يتجلى في وجودها في وسط المركز، وهو ما يخلق مشكل عرقلة السير والفوضى خلال أيام انعقادها. [2]

[1] الزيارة الميدانية 2023.

[2] الناطوس عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 117.

أما القطاع الثالث فيتميز بضعفه وعدم هيكلته إذ لا يقدم إلا خدمات بسيطة لسكان المراكز والمسافرين. كما أن بعض الخدمات نادر ة على منعدمة كالطب المتخصص والمحاماة والتأمين والترفيه، لذلك يلجأ السكان إلى مراكش وقلعة السراغنة مما يخلق تيارات نقل يومية من حافلات وسيارات أجرة.

2.2.4. على مستوى التجهيزات والمر افق الاجتماعية.

تعاني المراكز الصاعدة من ضعف التجهيزات الجماعية المختلفة، كشبكة الصرف الصحي والكهرباء والماء الصالح للشرب وغياب تعبيد الأزقة، إلى جانب ضعف المرافق الاجتماعية والثقافية.

ويلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا في توزيع الخدمات والمرافق الاجتماعية بين المراكز بالحوز الشرقي، حيت يتركز معظمها في العطاوية تليها تملالت وسيدي رحال على التولي.

خاتمة:

انطلاقا مما سبق نستنتج أن الإعداد الهيدروفلاحي كان فاعلا في دينامية المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي، وهذه المراكز تقوم بمجموعة من الأدوار التأطيرية لمجالها المسقي الذي تشرف عليه. كما استفادت بشكل واضح من الهجرة الدولية التي عرفتها المنطقة في العقود الأخيرة بعد توالي سنوات الجفاف، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول مدى فعالية الإعداد الهيدروفلاحي في خلق تنمية مستدامة بهذه المراكز وظهيرها الريفي.

إذن من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات:

- ساهم الإعداد الهيدروفلاحي في نمو المراكز الصاعدة بالحوز الشرقي.
- كان دور الدولة حاسما في الترقية الإدارية للمراكز الصاعدة، مع تجهيزها ببنيات إدارية وتقنية واجتماعية ارتباطا بالإعداد الهيدروفلاحي.
- تلعب المراكز الصاعدة دورا تأطيريا متنوعا بالنسبة للمجالات الريفية المحيطة بها.
- لا زالت المراكز الصاعدة تعاني من الهشاشة والاختلال العمراني، وارتباطها الوثيق بأصلها الريفي وتبعيتها للمراكز الحضرية الجهوية كمراكش والإقليمية كقلعة السراغنة.

قائمة المراجع:

- ✓ الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.
- ✓ وكالة التنمية الاجتماعية.
- ✓ الزو عبد الصمد، استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة أثر تدخل الدولة في توسع المجال الزراعي بتساوت العليا: كتاب توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في الدراسات المجالية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، المانيا،2021.
- ✓ الحباش نور الدين، دينامية المدن الصغرى والتنمية الترابية العطاوية نموذجا، بحث لنيل الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2012.
- ✓ المباركي حسن، التحديث الريفي: انتشاره ومظاهره التقنية والاقتصادية والسوسيو مجالية لسهل تساوت الوسطى بالحوز الشرقي. أطروحة الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2003.

✓ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.
✓ مركز الاستتمار الفلاحي 401 الصهريج.
✓ الناطوس، عبد الرحمان، دينامية المشهد الحضري بالمجال السقوي لتساوت العليا: مدينة العطاوية نموذج، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية السلطان مولاي سليمان، بني ملال، 2014.
✓ شوقي الحسن، تاريخ قبيلة السراغنة: الأصول والمجال والسكان، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 1999.
✓ Pascon, Paul, le Haouz de Marrakech (tomme 1), 1983.

التعاونيات الفلاحية كآلية لدعم استدامة الإنتاج الفلاحي في ظل التحولات: دراسة حالة جماعتي البراشوة ومولاي إدريس أغبال بمنطقة زعير

سعيد الكوادي: طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر تراب بيئة وتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقنيطرة، جامعة ابن طفيلsaid.elgouady@uit.ac.ma

عبد الخالق غازي : أستاذ باحث في الجغرافيا، مختبر تراب بيئة وتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل aghhazi@hotmail.com

ملخص

يدرس هذا البحث مظاهر التحولات الفلاحية بجماعتي البراشوة ومولاي ادريس أغبال بمنطقة زعير (تعميم المدخلات الفلاحية، تطور استعمال الآلات الزراعية، وزيادة المساحة المسقية...)، ويبرز انعكاسات هذه التحولات، خصوصا الانعكاسات السلبية (تراجع الغابات والمراعي، تدهور قطاع تربية الماشية...) كما يُبين واقع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالمجال المدروس ودوره في النهوض بالقطاع الفلاحي واستدامته والمحافظة على الموارد الطبيعية.

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على مقاربتين متكاملتين: مقاربة كمية ومقاربة كيفية، كما تم استعمال الاستمارة والملاحظة كأداتين لجمع المعطيات، وبرامج إحصائية لتحليل وتنظيم البيانات.

تشير نتائج الدراسة أن الاقتصاد التضامني والاجتماعي يشكل بديلا اقتصاديا للمنطقة، ويساهم في النهوض بالقطاع الفلاحي واستدامته، حيث أن 50% من التعاونيات تقوم بتسويق وتثمين المنتجات، و16,7% منها تقوم بإرشاد وتأطير الفلاحين، بالإضافة إلى 16,7% تنظم دورات تكوينية مرتبطة بالزراعة وتربية الماشية فضلا عن 16,7% تقدم عدة خدمات أخرى كتوفير المواد الأولية للفلاحين وإحداث فرص الشغل والمساهمة في تعميم وسائل السقي الحديثة. كما تلعب التعاونيات دورا مهما في المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال التشجير وترشيد استعمال الماء وعدم استعمال المواد السامة والمبيدات الكيماوية فضلا عن التوعية والتحسيس بأهمية الموارد الطبيعية، فحسب الدراسة الميدانية، فإن 83% من التعاونيات تهتم بالجانب البيئي وتدبير الموارد الطبيعية.

الكلمات المفاتيح: الاقتصاد التضامني والاجتماعي، القطاع الفلاحي، التحولات الفلاحية، منطقة زعير، جماعتي البراشوة ومولاي ادريس أغبال.

Agricultural cooperatives as a mechanism to support the sustainability of agricultural production in the light of the transformations: Case study of the territorial communes of Moulay Idris Aghbal and Brachoua in the Zaër area

Abstract :

This research includes agricultural changes in the municipalities of Brachoua and Moulay Driss Aghbal in the region of Zaair (diffusion of agricultural inputs, changes in the use of agricultural machinery and increased irrigation areas)and shows the results of these transformations, in particular the negative repercussions (decline of forests and pastures, degradation of the livestock sector...) It also demonstrates the reality of the solidarity and social economy in the region under study and its role in improving the situation of the agricultural sector and protecting natural resources.

The study was based on two complementary approaches: a quantitative approach and a qualitative approach. We also used the form and observation as tools for data collection and statistical programs to analyze and organize this data.

The results of the studies suggest that the solidarity and social economy is an economic alternative for the region and contributes to the improvement and sustainability of the agricultural sector, where 50% of cooperatives market and value products. 16.7% of them guide and mentor farmers, and 16.7% of cooperatives organize training courses related to agriculture and livestock. In addition, 16.7% of co-operatives provide several other services, such as providing raw materials to farmers, creating employment opportunities and contributing to the dissemination of modern watering methods. Cooperatives also play an important role in preserving natural resources through afforestation, rationalizing water use, avoiding the use of toxic substances and chemical pesticides, and raising awareness of the importance of natural resources. According to the field study, 83% of co-operatives are interested in environmental aspects and natural resource management.

Key words: Solidarity and social economy, agricultural sector, agricultural transformations, Zair region, Territorial communes of Brachoua and Moulay Driss Aghbal.

مقدمة

تتميز هضبة زعير بمؤهلات طبيعية مهمة، تتمثل في التربة الخصبة الواطئة فوق سطوح الهضبة، الغطاء النباتي المتنوع من أشجار وشجيرات وأعشاب قزمية...، المياه السطحية منتمية لحوض أبي رقراق المتكونة من عدة أودية (واد أبي رقراق، واد مشرع، واد كرو، واد كريفة، واد مويلحة وواد كريفلة...) تصب في بحيرة سيدي محمد بن عبد الله، فضلا عن الضايات والمياه الباطنية...

ساهمت المؤهلات الطبيعية بالمنطقة إلى جانب تطور الوسائل والتقنيات الفلاحية في ظهور تحولات فلاحية متعددة، كانت لها انعكاسات إيجابية متمثلة في زيادة الربح وتقليص التكلفة العضلية، ونتائج سلبية متمحورة في تراجع المجال الغابوي وتدهور الأتربة وهبوط مستوى مياه الآبار، فضلا عن تقلص المراعي وتأثر قطاع تربية الماشية، الشيء الذي أصبح يمثل تهديدا حقيقيا لديمومة القطاع الفلاحي والموارد الطبيعية، كما فاقم الوضع الهش للمنطقة، مما أصبح يتطلب البحث عن بدائل اقتصادية وحلول ناجعة تهدف إلى إعادة التوازن للقطاع الفلاحي مع تطويره والمحافظة على استدامته وفي نفس الآن، ضمان المحافظة على الموارد الطبيعية.

من هذا المنطلق، تعالج هذه الورقة العلمية، حدود مساهمة الاقتصاد التضامني والاجتماعي في النهوض بالقطاع الفلاحي وضمان استدامته وكذا الحفاظ على الموارد الطبيعية بجماعتي البراشوة ومولاي ادريس أغبال بمنطقة زعير.

يقصد **بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني** أو الاقتصاد الشعبي حسب الأمم المتحدة، اقتصاد محوره الناس، حيث الهدف الأساس للنشاط الاقتصادي، أي إنتاج السلع والخدمات، هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية إذ يستثمر التقدم والتطور (في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها) في تحقيق التنمية الاجتماعية. وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، أهمها الرفاه والنمو للجميع، بدلا من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال[1].

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الاقتصاد التضامني يعبر عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مُهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية[2].

[1]- الأمم المتحدة، 1992، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد التضامني والاجتماعي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، العدد 4، ص: 1.

[2]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الاجتماعي رافعة لنمو مدمج، إحالة ذاتية رقم 2015/19، إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، ص:40.

يرتكز الاقتصاد التضامني والاجتماعي على أربعة **مبادئ أساسية** وهي المشاركة، التضامن والابتكار، المشاركة الطوعية والاستقلالية والمصلحة العامة، وكلها قيم تبرهن على مدى نجاعة هذا البديل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا، كما تشكل فرصة للتعاون ولتضامن المجتمعي لمواجهة انعكاسات التحولات المجتمعية خاصة قلة فرص الشغل والهشاشة الاجتماعية وضعف الإمكانيات المادية واللوجستيكية للأفراد.[1]

تمثل **التعاونيات**، واحدة من أهم مؤسسات الاقتصاد التضامني، ويقصد بها، مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا، اتفقوا على أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية[2].

أولا: الإشكالية والجوانب المنهجية للبحث:

1. إشكالية البحث:

عرفت جماعتي البراشوة ومولاي ادريس أغبال، دينامية فلاحية مهمة، كانت لها آثار إيجابية متمثلة في تطور مستوى معيشة السكان، وآثار سلبية مجسدة في تدهور الموارد الطبيعية المحلية من جهة وفي تهديد استدامة النشاط الفلاحي من جهة ثانية، الوضع الذي تطلب البحث عن بدائل ترمي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والنهوض بالنشاط الفلاحي مع ضمان استدامته في ظل التحولات التي عرفها ولازال يعرفها.

في هذا الإطار، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي: **ما درجة مساهمة الاقتصاد التضامني والاجتماعي في استدامة القطاع الفلاحي في ظل لتحولات التي عرفها بجماعتي البراشوة ومولاي ادريس أغبال؟** ولتبسيط هذه الإشكالية تم تفكيكها إلى الأسئلة التالية:

- ما التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي بالمجال المدروس؟
- ما انعكاسات هذه التحولات؟
- ما واقع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالجماعتين المدروستين؟
- ما الأدوار التي تلعبها التعاونيات للحفاظ على الموارد الطبيعية والنهوض بالقطاع الفلاحي واستدامته؟

2. فرضيات البحث:

بُغية الإجابة عن إشكالية هذه الدراسة نفترض ما يلي:

- نتيجة للموارد الطبيعية التي يتوفر عليها، عرف المجال المدروس تحولات فلاحية مهمة؛
- انقسمت الانعكاسات الناتجة عن التحولات الفلاحية إلى انعكاسات اقتصادية إيجابية وانعكاسات طبيعية وبيئية سلبية؛
- يتوفر المجال المدروس على عدد كبير من التعاونيات، شكلت دينامية اجتماعية واقتصادية بديلة، حققت إلى حد مقبول النهوض بالقطاع الفلاحي، والحد من تدهور الموارد الطبيعية.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- إبراز مظاهر التحولات الفلاحية بالمنطقة المدروسة؛
- استخلاص انعكاسات هذه التحولات؛

[1]- الأمم المتحدة، 1992، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد التضامني والاجتماعي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، العدد 4، ص: 2.

2- ظهير شريف رقم 1.14.189 صادر في 27 من محرم 1936 (21 نونبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات، ص:1.

- تبيان واقع الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالمجال المدروس؛
- تحديد الأدوار التي تلعبها التعاونيات للحفاظ على الموارد الطبيعية والنهوض بالقطاع الفلاحي واستدامته.

4. منهجية الدراسة:

1.4. المقاربات المعتمدة في البحث:

للإحاطة بالإشكالية المدروسة من كل جوانبها، اعتمدنا مقاربتان: مقاربة كمية وأخرى كيفية:

- **المقاربة الكمية:** تمثلت في استثمار معطيات الإحصاءات الرسمية المرتبطة بالتعاونيات (2020) والفلاحة (1996)، وكذا نتائج البحث الميداني (الاستمارات)، والجانب الكمي للدراسات والأبحاث المنجزة حول مجال وموضوع الدراسة.

- **المقاربة الكيفية:** تمثلت في استنطاق الجانب الوصفي الكيفي للدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع ومجال الدراسة، مع استثمار النتائج الوصفية للبحث الميداني.

2.4. وسائل جمع المعطيات:

تم الاعتماد على وسيلتين أساسيتين لجمع المعطيات هما: الملاحظة الميدانية والاستمارة:

← **الملاحظة:** من خلال القيام بزيارات مترددة لميدان الدراسة، تمت ملاحظة عدة متغيرات في المشهد الجغرافي بشكل عام والزراعي بشكل خاص؛

← **الاستمارة:** تمت صياغة استمارتين مختلفتين، استمارة موجهة إلى أرباب الأسر، واستمارة موجهة إلى التعاونيات، أما بالنسبة للأولى فتم استطلاع رأي 15% من مجموع سكان الدواوير المدروسة (ثلاثة دواوير بجماعة البراشوة ودوارين بجماعة مولاي ادريس أغبال) خلال الموسم الفلاحي الحالي 2022/2021، أما الثانية فتم توزيها على 33% من عدد التعاونيات الفلاحية المتواجدة بالمجال المدروس؛

كما تجدر الإشارة أنه تم الاعتماد على برنامج المعالجة الآلية للمعطيات الكمية "SPSS" وبرنامج جداول البيانات والرسوم البيانية "Exel" في ترميز، تفريغ، وتحليل بيانات الاستمارات.

5. توطين مجال الدراسة:

ينتمي المجال المدروس إلى حوض أبي رقراق ويمثل الجزء الشمالي لهضبة زعير المنتمية للهضبة الوسطى، يحده شرقا واد كرو وشمالا بحيرة سيدي محمد بن عبد الله وغربا واد كريفلة[1]، ثم جنوبا حوض الرماني وهضبة مرشوش.

تقع جماعتي البراشوة ومولاي إدريس أغبال من الناحية الإدارية بجهة الرباط سلا القنيطرة، إقليم الخميسات، تحدهما شرقا الجماعتين الترابيتين آيت بلقاسم وجمعة مول البلاد، شمالا جماعة السهول، غربا جماعتي أم عزة وسيدي يحيى زعير، ثم جنوبا جماعات مرشوش، عين سبيت والرماني (الشكل 1).

1-إبراهيم التركي، 2008، إشكالية استدامة الماء بمنطقة زعير بين قلة الموارد وتزايد الطلب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص: 26.

الشكل 1: توطين مجال الدراسة

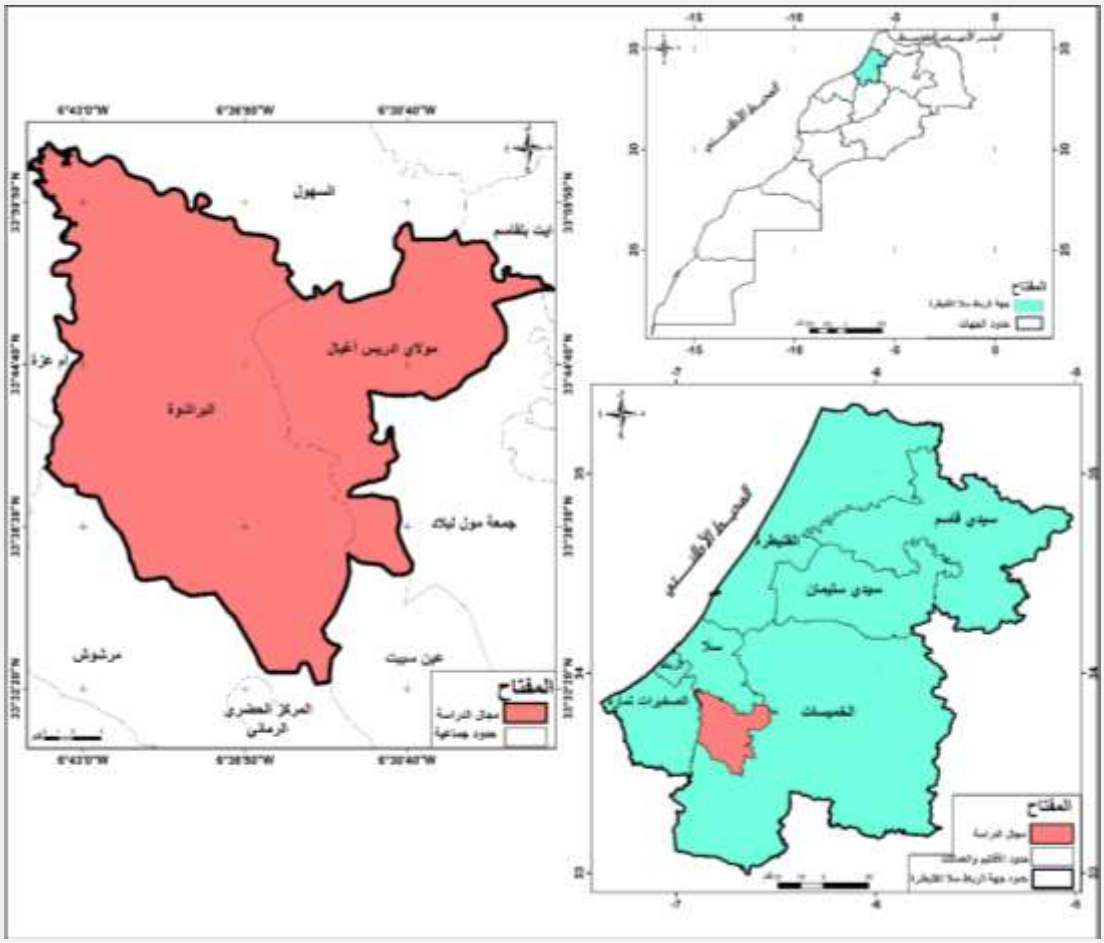

المصدر: معطيات التقسيم الجهوي لسنة 2015

ثانيا: تجليات التحولات الفلاحية بالمجال المدروس

1. إنتاج زراعي متنوع يشهد تحولات مختلفة:

عرف مجال الدراسة تحولات زراعية مهمة، فالدراسة الميدانية تشير أن زراعة الحبوب عرفت تطورا تراجعيا خلال العقدين الأخيرين حيث انتقلت من 61% إلى 53%، تراجعت كذلك الزراعات العلفية بشكل طفيف من 13% إلى 10%، في حين عرف المجال توسع في زراعة الأشجار حيث انتقلت من 21% إلى 31%، بينما زراعة الخضروات عرفت تزايدا ضعيفا قُدر ب 1% حيث انتقلت من 5% إلى 6% (الجدول 1).

الجدول 1: توزيع أنواع الزراعات بين الوضعية الماضية1 والراهنة

	الوضعية الراهنة	الوضعية الماضية
الحبوب	53,4%	61,3%
الأشجار المثمرة	30,9%	21,3%
الأعلاف	10,1%	12,3%
زراعة الخضروات	5,6%	5,2%
المجموع	100%	100%

المصدر: البحث الميداني، 2022/2021

1- تم تحديد الوضعية الماضية في العقدين الأخيرين مراعاة لمتوسط أعمار المبحوثين ومن أجل الحصول على معطيات أكثر دقة، أما الوضعية الراهنة فتهم الموسم الحالي 2022/2021.

هذا التراجع العام لزراعة الحبوب لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الخضر والأعلاف، يبرهن على انفتاح الفلاحين على اقتصاد السوق عبر مكننة وسائل إنتاجهم خصوصا وأن موقع المنطقة يوجد قرب المدن الكبرى (الرباط، سلا، الدار البيضاء...).

2. الانفتاح على المدخلات الحديثة:

لم يعد الفلاحين في المجال الدراسي يكتفون بالسماد الطبيعي فقط، المتكون من روث الأبقار ومخلفات الأغنام والدواجن...، بل انفتحوا على المبيدات المواد الكيماوية، والبذور المختارة، وأخد هذا الاختيار يتطور بشكل تزايدي إلى أن وصل لنسب متقدمة.

فحسب الإحصاء الفلاحي لسنة 1996، بلغ عدد الاستغلاليات التي تستعمل المخصبات 1529 استغلالية من أصل 1806 استغلالية أي بنسبة 84,66%، أما البذور المختارة فتم استعمالها في 465 استغلالية من أصل 1806 أي بنسبة 25,74%، في حين وصل عدد الاستغلاليات المستعملة للأدوية والمبيدات 1533 من أصل 1806 استغلالية أي بنسبة 84,88%.

الجدول 2: توزيع استعمال المدخلات الزراعية بالمجال المدروس وضعية 1996

نوع المدخلات / الجماعة الترابية	استعمال المخصبات		استعمال البذور المختارة		استعمال الأدوية والمبيدات	
	عدد الاستغلاليات	%	عدد الاستغلاليات	%	عدد الاستغلاليات	%
البراشوة	953	82	394	33,93	951	81,91
مولاي ادريس أغبال	576	89	71	11	582	90
المجموع	1529	84,66	465	25,74	1533	84,88

المصدر: الإحصاء الفلاحي لسنة 1996

تبين هذه النسب العالية في استعمال المدخلات الزراعية عمق التحول الذي عرفه النشاط الزراعي وانفتاحه عن اقتصاد السوق، خصوصا وأن هذه النسب فاقت المتوسط الوطني الذي تبلغ فيه نسبة استعمال المخصبات 51,2% والأدوية والمبيدات 33% بينما لا تتجاوز نسبة استعمال البذور المختارة 16,1%.

هذا التحول تؤكده كذلك، نتائج البحث الميداني، حيث لم تختلف نتائجه كثيرا عن وضعية 1996 فيما يخص استعمال المدخلات، فنسبة استعمال السماد الطبيعي وصلت إلى 87% أما السماد الكيماوي 83%، مع تسجيل تراجع في نسبة استعمال الأدوية والمبيدات بنسبة 13% حيث انتقلت من 84% سنة 1996 إلى 71% سنة 2022/2021 (الجدول رقم 3).

الجدول 3: توزيع استعمال المدخلات الزراعية بالمجال المدروس وضعية 2022/2021

نوع المدخلات / الخصائص	سماد طبيعي	سماد كيماوي	مبيدات وأدوية
نسبة المستعملين (%)	87	83,7	71
نسبة غير المستعملين (%)	13	16,3	28
المجموع (%)	100	100	100

المصدر: البحث الميداني، 2022/2021

3. تطور استعمال الآلات الزراعية:

يشكل استعمال وسائل المكننة أهم مظاهر تحولات نمط الإنتاج الزراعي، ويأتي الجرار وآلة الحصاد في مقدمة هذه الأدوات العصرية، لكونهما يوفران الوقت ويرفعان من إنتاجية المحاصيل كما يقلصان من الجهد المبذول.

الشكل 2: توزيع استعمال الآلات الزراعية

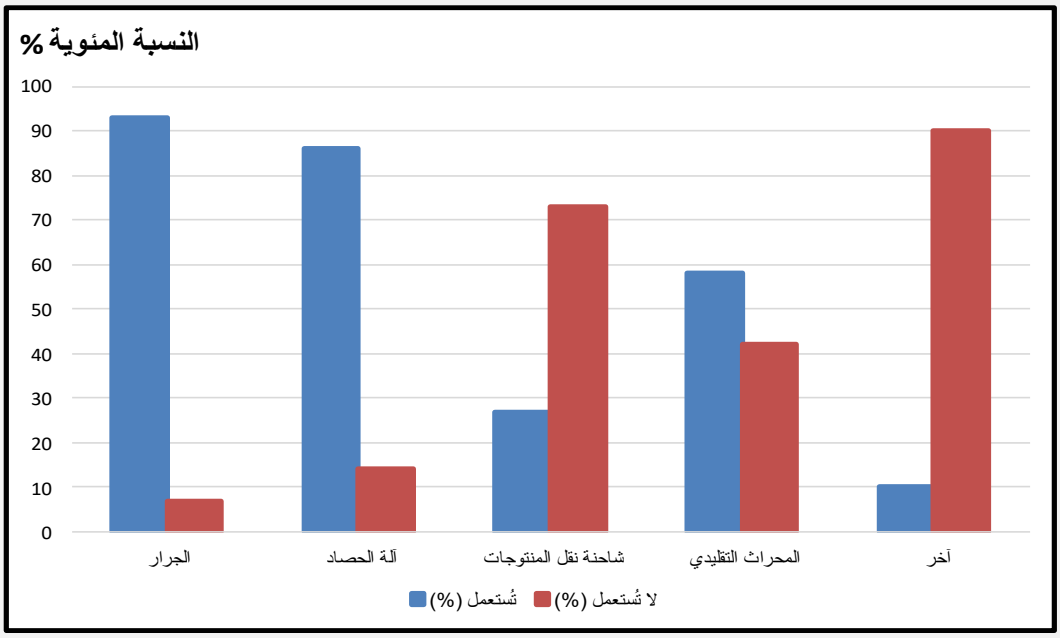

المصدر: البحث الميداني، 2022/2021

من خلال الشكل أعلاه (الشكل 2)، وبالمقارنة بين الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 ونتائج البحث الميداني 2022/2021، نستخلص أن المجال عرف تحولات كبيرة في استعمال الآليات الزراعية، فالجرار انتقلت نسبة استعماله من 15,33% سنة 1996 إلى 93% سنة 2022/2021، وانتقلت نسبة استعمال آلة الحصاد 2,60 % سنة 1996 إلى 86% سنة 2022/2021.

يمكن القول كذلك بناء على هذه المعطيات الشكل 2، أن المجال عرف تطورا كبيرا في الأدوات الإنتاجية، فاستعمال الجرار بنسبة 93% من الفلاحين وآلات الحصاد بحوالي 86%، وآلات زراعية أخرى (عربة مجرورة، آلة قطع الفصة...) بنسبة 10%، يدل على الانفتاح الكبير للفلاحين على الأدوات العصرية كما يبرهن على كثافة الاستغلال الزراعي للمجال الترابي.

4. تطور مساحة الزراعة المسقية:

قبل الحديث عن مساحة الزراعة المسقية، لابد الإشارة إلى أن هناك نوعين أساسيين من الزراعات بالمجال المدروس، النوع الأول وهو الأساسي والمهيمن هو الزراعة البعلية، أو ما تسمى بالبورية وهي أقدم زراعة تستعمل في المجال المدروس، لكونها تعتمد فقط على مياه الأمطار، أما النوع الثاني فهو المسقية الناتجة عن الانفتاح على النمط الإنتاجي العصري، حيث عرف المجال توسع عمليات السقي اعتمادا على ضخ مياه الآبار وبعض الأودية المجاورة للاستغلاليات.

تهيمن مساحة الزراعة البورية بنسبة 98% من مجموع مساحة الاستغلاليات مقابل 2% فقط للزراعة المسقية حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 1996 (الشكل 3).

الشكل 3: توزيع المساحة المسقية والبورية بمجال الدراسة (وضعية 1996)

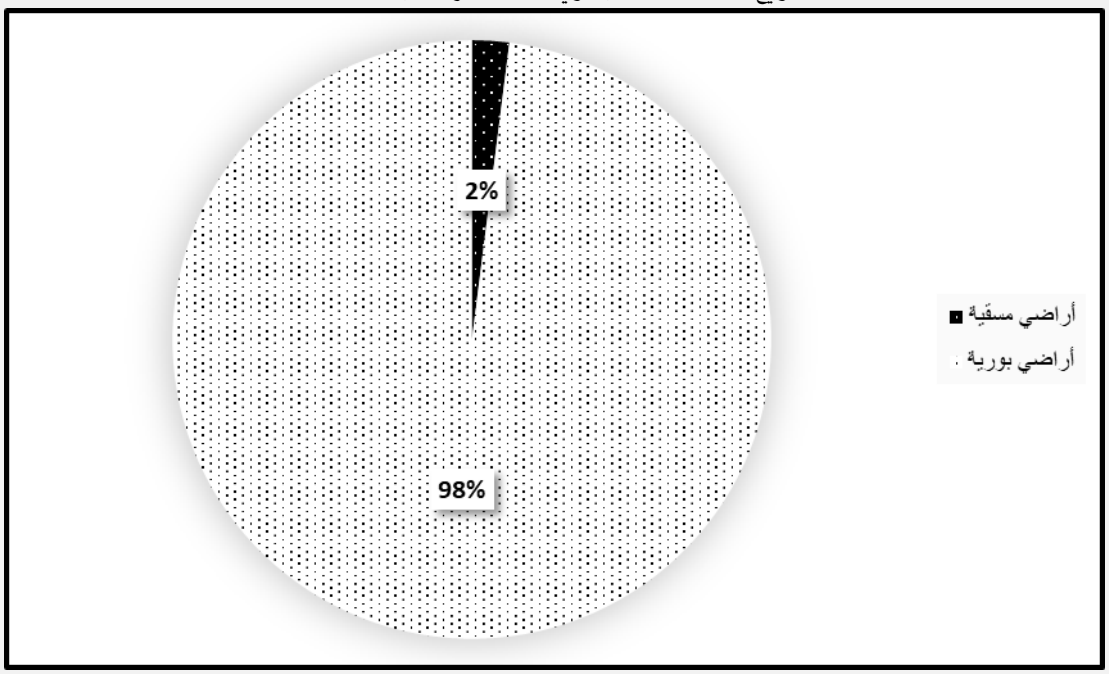

المصدر: الإحصاء الفلاحي، 1996

عرفت الزراعة المسقية تطورا نسبيا، فحسب البحث الميداني لسنة 2022/2021، تزايدت المساحة المسقية، حيث انتقل من 2% سنة 1996 إلى 4% سنة 2022/2021، مع وجود مساحات مختلطة بين الزراعات المسقية والبورية بنسبة تصل إلى 9%(الشكل 4)، مع تراجع طفيف للمساحات البورية، حيث انتقلت من 98% سنة 1996 إلى حوالي 87% في الموسم لفلاحي 2022/2021.

الشكل 4: توزيع المساحة المسقية بالمجال المدروس (وضعية 2022/2021)

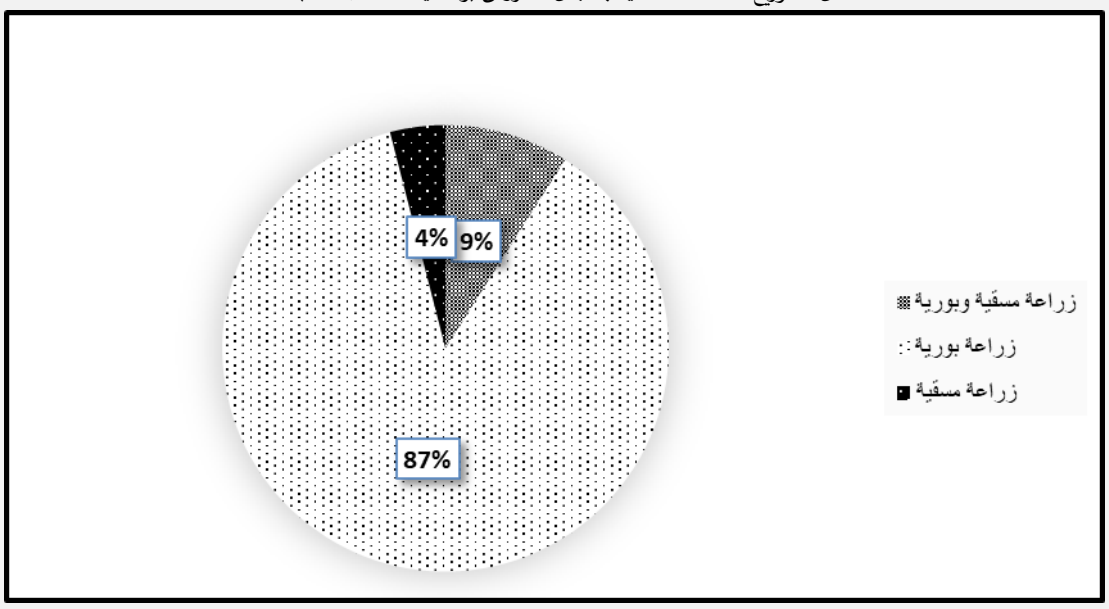

البحث الميداني 2022/2021

ثالثا: انعكاسات التحولات الفلاحية:

عرف المجال المدروس دينامية كبيرة ناتجة عن التحولات الفلاحية، نتج عن هذه الدينامية اختلالات سوسيواقتصادية وبيئية مهمة، لاسيما التأثير على الموارد الطبيعية كتراجع المياه الجوفية، وتراجع وتدهور المجال الغابوي، وتقلص المراعي، الشيء الذي أثر على قطاعي تربية الماشية والزراعة.

1. عرفت المجالات الغابوية والمراعي تراجعا هاما:

تعتبر ظاهرة تراجع الغابات والمراعي بسبب تحولها إلى استغلاليات زراعية من الانعكاسات السلبية تجاه الوسط الطبيعي للمجال المدروس، فنتائج الدراسة الميدانية تشير إلى أن نسبة الاستغلاليات ذات أصل مرعى وصلت إلى حوالي 80%، في حين أن الاستغلاليات ذات الأصل الغابوي تقدر بـ 11%، أما باقي الاستغلاليات الفلاحية فهي من أصول متعددة حسب أجوبة المبحوثين (الشكل 5).

الشكل 5: توزيع أصل الاستغلاليات الفلاحية

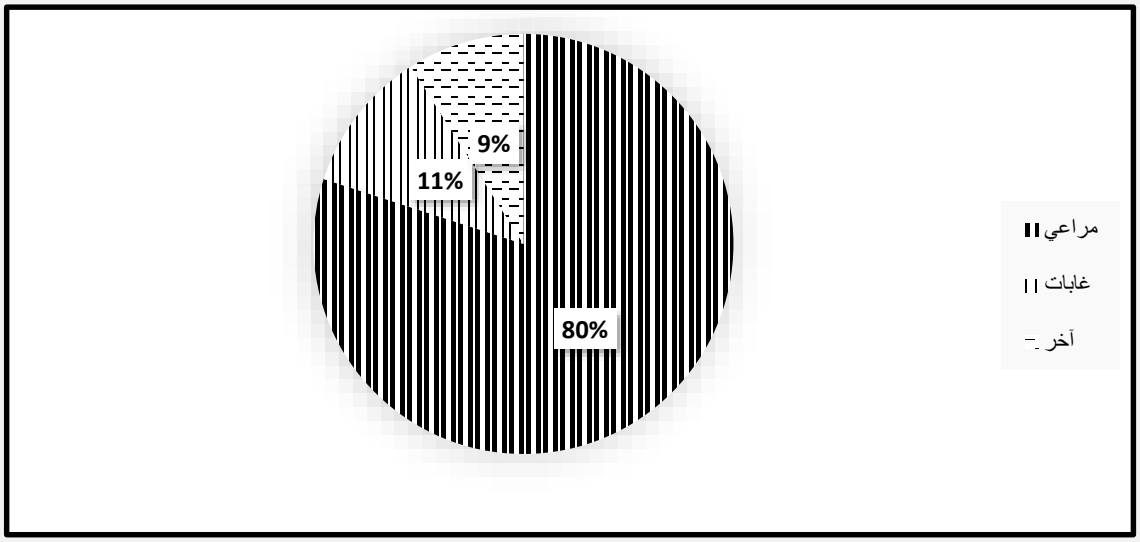

المصدر: البحث الميداني، 2022/2021

إن الانتقال من نشاط الرعي إلى الزراعة، شكل بداية الضغط على الموارد الطبيعية المتنوعة، قبل أن يتكرس بشكل كبير مع النظام الاستغلالي العصري الذي يعتمد على الزراعة المسقية وتكثيف الإنتاج وزيادة الضغط على هذه الموارد الطبيعية.

2. تراجع عدد رؤوس الماشية:

كان في الانتقال من الرعي إلى الزراعة البعلية ثم الزراعة المسقية، تأثير كبير على نشاط تربية الماشية الذي يعتبر من الأنشطة الأساسية للساكنة المحلية، فتدهور وتراجع المراعي والغابات أثر سلبا على رغبة الفلاحين وإمكانياتهم في تربية البقر والأغنام والماعز، فحسب الدراسة الميدانية، انتقل عدد الأبقار من 902 إلى 661 رأس، وتراجع قطيع الأغنام من3471 إلى 2343 رأس، والماعز من 914 إلى 458 رأس (الشكل 6).

الشكل 6: توزيع عدد رؤوس الماشية بالمنطقة المدروسة حسب العينة المبحوثة

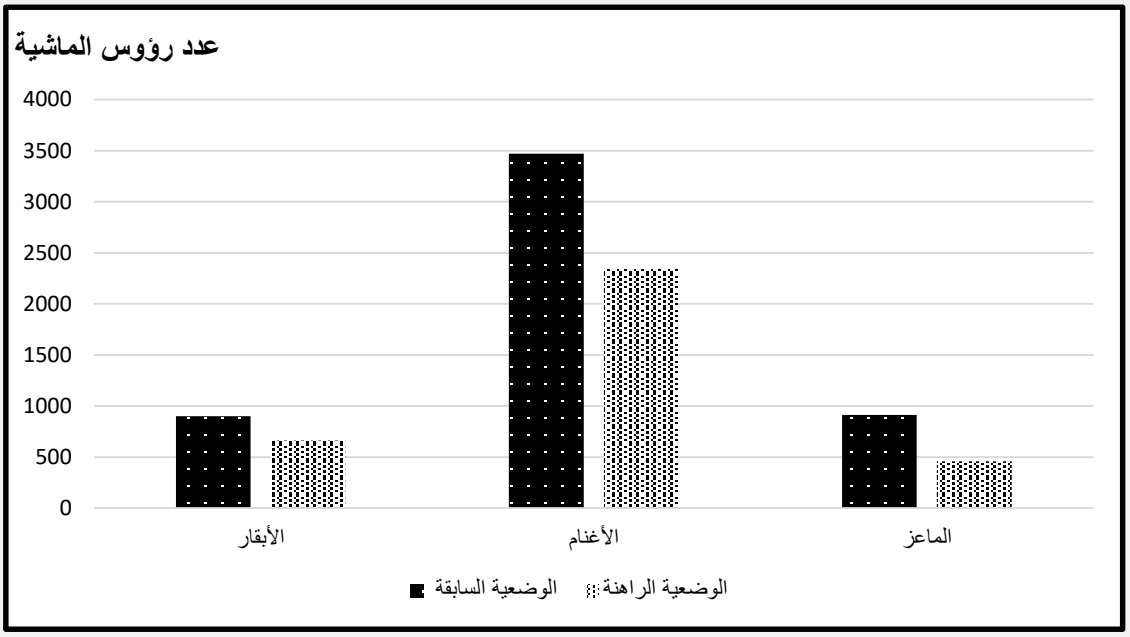

المصدر: البحث الميداني، 2022/2021

في ظل إبراز هذه الانعكاسات السلبية للتحولات الفلاحية، لا يمكن إغفال، الانعكاسات الإيجابية لها والمتمثلة أساسا، في زيادة الإنتاج وتقليص التكلفة العضلية، وزيادة الربح، لكن، تبقى النتائج السلبية أكثر تأثيرا على المجال والسكان.

أمام هذه التطورات، من تدهور لقطاع تربية الماشية، وتراجع الزراعات البورية نتيجة للتقلبات المناخية ولإقحام النمط الزراعي العصري، وفي ظل قلة البدائل الاقتصادية ومحدودية تدخل الدولة، وندرة فرص الشغل في الأنشطة غير الفلاحية، وهشاشة البنية التحتية، وضعف ثقافة الاستثمار، يعتبر **الاقتصاد التضامني والاجتماعي** من البدائل الاقتصادية الناجعة التي كرست ثقافة التعاون والتشاور والتشارك بين سكان المنطقة عامة والفلاحين خاصة، وكذلك يعتبر من المرتكزات الأساسية لتثبيت السكان في مجالهم.

رابعا: دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني في النهوض بالقطاع الفلاحي واستدامته:

يرتبط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بثقافة التشغيل الذاتي والمقاولة الفردية كرد تجاه أزمة التشغيل في الاقتصادات الرأسمالية، كما يدرج في صلب العملية الاقتصادية من خلال مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة، ويرتكز على إرساء ثقافة مغايرة لما هو مألوف في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، وذلك من خلال تفعيل أشكال إنتاجية جديدة ذات طابع اجتماعي قائمة على التعاون والتضامن1.

من هذا المنطلق، شكلت مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالمجال المدروس، ولاسيما التعاونيات منها، بديل اقتصادي مهم للنهوض بالمنطقة المدروسة عامة، والفلاحين خاصة، عبر إحداث فرص شغل، وتوفير بدائل اقتصادية، وتثمين وتسويق المنتجات الفلاحية، ونشر التوعية المقاولاتية، وقيم التضامن والتشاور والتكافل...إلخ.

1- سويسي عبد الوهاب، 2020، المتغير التنظيمي للمؤسسة في ظل الاقتصاد التعاوني والتضامني: مفهوم المؤسسة المتحررة، مقال ورد ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة"، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، ص: 11.

1. و اقع حال الاقتصاد التضامني بالمجال المدروس:

يشكل الاقتصاد التضامني والاجتماعي أبرز البدائل الاقتصادية لدى ساكنة المجال المدروس، ويتمثل أساس في التعاونيات والجمعيات، سنركز في دراستنا على التعاونيات وخصوصا التعاونيات الفلاحية والتعاونيات المهتمة بالبيئة وتدبير الموارد الطبيعية.

يتوفر المجال المدروس على 20 تعاونية فلاحية، 11 تعاونية بالجماعة الترابية البراشوة و9 تعاونيات بالجماعية الترابية مولاي ادريس أغبال وذلك إلى حدود إحصاء 2020/12/31 (الجدول 4).

الجدول 4: توزيع عدد التعاونيات الفلاحية بالمجال المدروس

الجماعة الترابية	عدد التعاونيات
البراشوة	11
مولاي ادريس أغبال	9
المجموع	20

المصدر (بتصرف): الإدارة العامة لمكتب تنمية التعاون بالرباط، مصلحة الدراسات ومساعدة التعاونيات

أما تعاونيات جماعة البراشوة فيتعلق الأمر بتعاونية "نور السلام" الموجودة بدوار أولاد ميمون، تعاونية "فلاحتي بلا دوا" الموجودة بدوار أولاد حادا أولاد خليفة الشمالية، تعاونيتي "أولاد اخليفة الزعرية" و"جاكلين" بنفس الدوار، تعاونية "رمال الصحراء" بدوار المباركيين أولاد كثير 2، تعاونية "المغربية للفلاحة البيولوجية" بدوار أولاد مرزوك، تعاونية "الأمل" بالنخيلة المركز، تعاونية "نساء البراشوة" بدوار المباركيين أولاد كثير 2، تعاونية "الفلاح" بالبراشوة المركز، تعاونية "مرشوش" بدوار الديوشة وأخيرا تعاونية السياحة الإيكولوجية بدوار المباركيين بوجودة.

وأما تعاونيات جماعة مولاي ادريس أغبال فنجد: تعاونيتين بمولاي ادريس أغبال المركز، وهي: تعاونية "الأطر العليا للتنمية" وتعاونية "الأرنب الأصيل"، أربع تعاونيات بدوار أولاد منصور أولاد عزيز وهي تعاونية "الطائر الأصيل"، تعاونية "الصفاء"، تعاونية "الزغاوي" وتعاونية "بوملكة"، توجد كذلك تعاونية "الشجرة المباركة أغبال" بدوار أولاد المهدي، وتعاونية "العطشانة للفلاحة البيولوجية" بمولاي ادريس أغبال المركز وأخيرا تعاونية "السفرجلة" بدوار أولاد موسى. (الجدول 5).

الجدول 5: توزيع التعاونيات بالمجال المدروس حسب الدوار

الجماعة الترابية	الدوار	اسم التعاونية
البراشوة	دوار أولاد ميمون	نور السلام
	دوار أولاد حادا أولاد خليفة الشمالية	فلاحتي بلا دوا
		أولاد اخليفة الزعرية
		جاكلين
	دوار المباركيين أولاد كثير	رمال الصحراء
		نساء البراشوة
	دوار أولاد مرزوك	المغربية للفلاحة البيولوجية
	النخيلة المركز	الأمل
	البراشوة المركز	الفلاح
	دوار الديوشة	مرشوش
	دوار المباركيين بوجودة	السياحة الإيكولوجية
مولاي ادريس أغبال	مولاي ادريس أغبال المركز	الأطر العليا للتنمية
		الأرنب الأصيل
		العطشانة للفلاحة البيولوجية
	دوار أولاد منصور أولاد عزيز	الطائر الأصيل
		بوملكة

		الصفاء
		الزغاوي
	دوار أولاد المهدي	الشجرة المباركة أغبال
	دوار أولاد موسى	السفرجلة

المصدر (بتصرف): الإدارة العامة لمكتب تنمية التعاون بالرباط، مصلحة الدراسات ومساعدة التعاونيات

2. دور التعاونيات في النهوض بالقطاع الفلاحي واستدامته

تعلب التعاونيات دورا مهما في النهوض بالقطاع الفلاحي واستدامته، فحسب الدراسة الميدانية، فإن 50% من التعاونيات تقوم بتسويق وتثمين المنتجات، و16,7% منها تقوم بإرشاد وتأطير الفلاحين، بالإضافة إلى 16,7% تنظم دورات تكوينية مرتبطة بالزراعة وتربية الماشية فضلا عن 16,7% تقدم عدة خدمات أخرى كمحاربة الأمية لدى الفلاحين وتوفير المواد الأولية لهم وإحداث فرص الشغل والمساهمة في تعميم وسائل السقي الحديثة (الشكل 7).

الشكل 7: توزيع أدوار التعاونيات في النهوض بالقطاع الفلاحي واستدامته

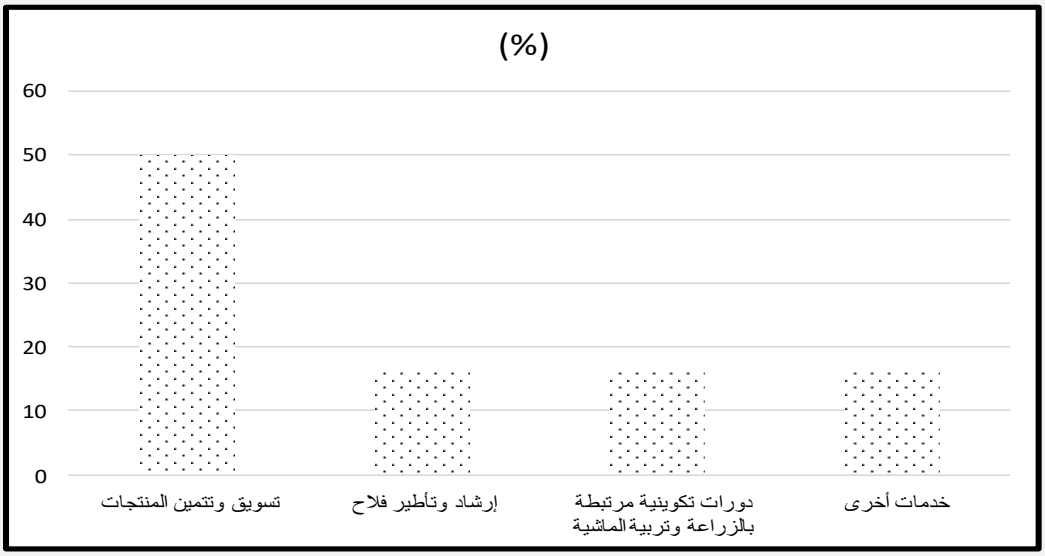

المصدر: البحث الميداني، 2022/2021

- **تسويق وتثمين المنتجات:** تشكل التعاونيات الفلاحية مجالا لتسويق المنتجات الفلاحية لمنخرطيها، خصوصا وتداعيات اقتصاد السوق التي لا تزيد الفلاح الصغير إلا تهميشا، بالتالي، يمكن للفلاح من خلال التعاونيات، تسويق منتجاته مباشرة للمستهلك دون وسيط تجاري، وأحيانا دون الحاجة لوسائل نقل وذلك عبر تنقل المستهلكين إلى مقر التعاونية؛
- **إرشاد وتأطير فلاحي:** تشكل التعاونيات كذلك، مؤسسات لإرشاد وتأطير الفلاحين، عبر انفتاحها على مؤسسات أخرى وتبادلها للخبرات؛
- **دورات تكوينية مرتبطة بالزراعة وتربية الماشية:** تعتبر الدورات التكوينية المرتبطة بالزراعة وتربية الماشية...إلخ، من بين أهم الأنشطة التي تقوم بها التعاونيات الفلاحية، ذلك لأهميتها في تطوير مستوى الفلاحين مما ينعكس إيجابا على القطاع الفلاحي ككل وعلى استدامته؛
- **المساهمة في محاربة الأمية:** تساهم التعاونيات كذلك في محاربة الأمية عبر تنظيم ورشات ودورات تعليمية تخص النهوض بمستوى الفلاحين وتوعيتهم وتعليمهم.
- **نشر ثقافة طرق السقي الحديثة:** إن استعمال التعاونيات لتقنيات السقي الحديثة وتشجيعها للفلاحين على ذلك، ساهم بشكل كبير في تعميم هذه الطرق الجديدة من السقي، الشيء الذي مكن من سقي مساحات أكثر

بأقل كمية من المياه، بالتالي، المساهمة في استدامة النشاط الزراعي، فبجانب السقي بالغمر أصبح الفلاحون يعتمدون طرقا جديدة تتمثل في تقنيتي السقي بالرش والتنقيط (الشكل 8).

الشكل 8: توزيع طرق السقي

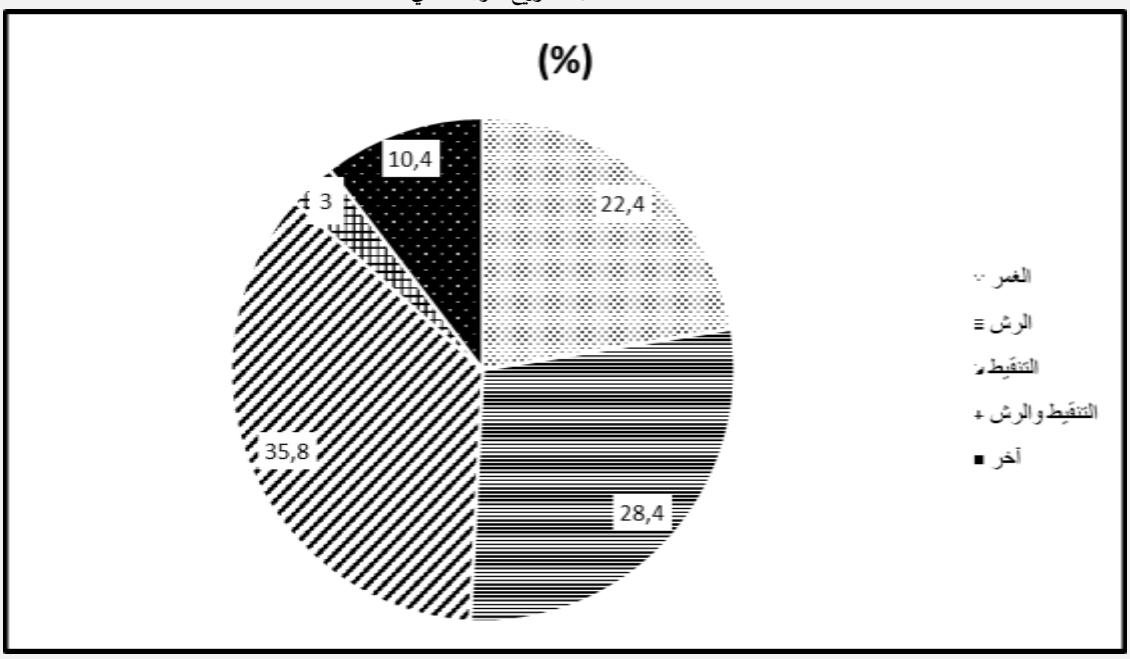

المصدر: البحث الميداني، 2022/2021

يتضح من خلال الشكل 8 تطور طرق السقي، حيث أن 35,8% من الفلاحين المستعملين للزراعة المسقية، يعتمدون على السقي بالتنقيط، و28,4% على تقنية الرش، و3% يستعملون كلا الطريقتين (الرش والتنقيط)، بينما أصبحت طريقة الغمر لا تمثل سوى 22,4% بعدما كانت هي السائدة في الماضي، في حين 10,4% يعتمدون على طرق سقي تقليدية أخرى كاستعمال الدلو.

3. دور التعاونيات في الحفاظ على الموارد الطبيعية:

تشكل الموارد الطبيعية (الماء، الغابة، التربة، الغطاء النباتي...) الركيزة الأساسية لاستقرار السكان وممارستهم للأنشطة الزراعية وتربية الماشية وغيرها، لهذا، فالحفاظ على هذه الموارد تبقى مهمة الجميع، دول، أفراد، جمعيات وتعاونيات، من هذا المنطلق، تلعب التعاونيات أدوارا مهمة في الحفاظ على البيئة وتدبير الموارد الطبيعية.

فحسب الدراسة الميدانية، فإن 83% من التعاونيات تهتم بالجانب البيئي وتدبير الموارد الطبيعية، بينما 17% فقط لا تهتم بذلك (الشكل 9).

الشكل 9: توزيع نسبة اهتمام التعاونيات بالحفاظ على البيئة وتدبير الموارد الطبيعية

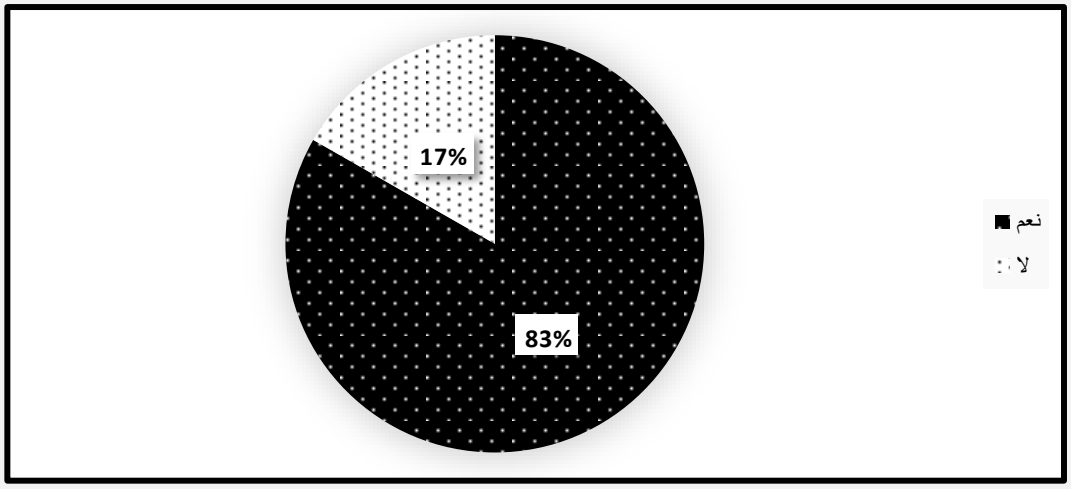

المصدر: البحث الميداني، 2022/2021

وتتجلى أدوار التعاونيات في الحفاظ على البيئة وتدبير الموارد الطبيعية في الإجراءات التالي:

- **التشجير:** يلعب التشجير دورا مهما في الحد من التعرية المائية للتربة عبر الحد من الدينامية السطحية للمياه لصالح الدينامية العمودية له، بالتالي الحد من السيول الغشائية والتعرية المائية.

يعتبر التشجير من أهم الأدوار التي تقوم بها التعاونيات للحفاظ على الموارد الطبيعية، فمثلا تعاونية "الشجرة المباركة أغبال" التي تأسست سنة 2014 بدوار أولاد المهدي الجماعة الترابية مولاي ادريس أغبال، استطاعت غرس 300 هكتار من الزيتون إلى حد اليوم، رغم محدودية مصادر تمويلها حيث تعتمد على التمويل الذاتي فقط بمساهمة أعضائها المكونين من 9 أعضاء من بينهم امرأة واحدة.

الصورة 1: جانب من عمليات غرش أشجار الزيتون

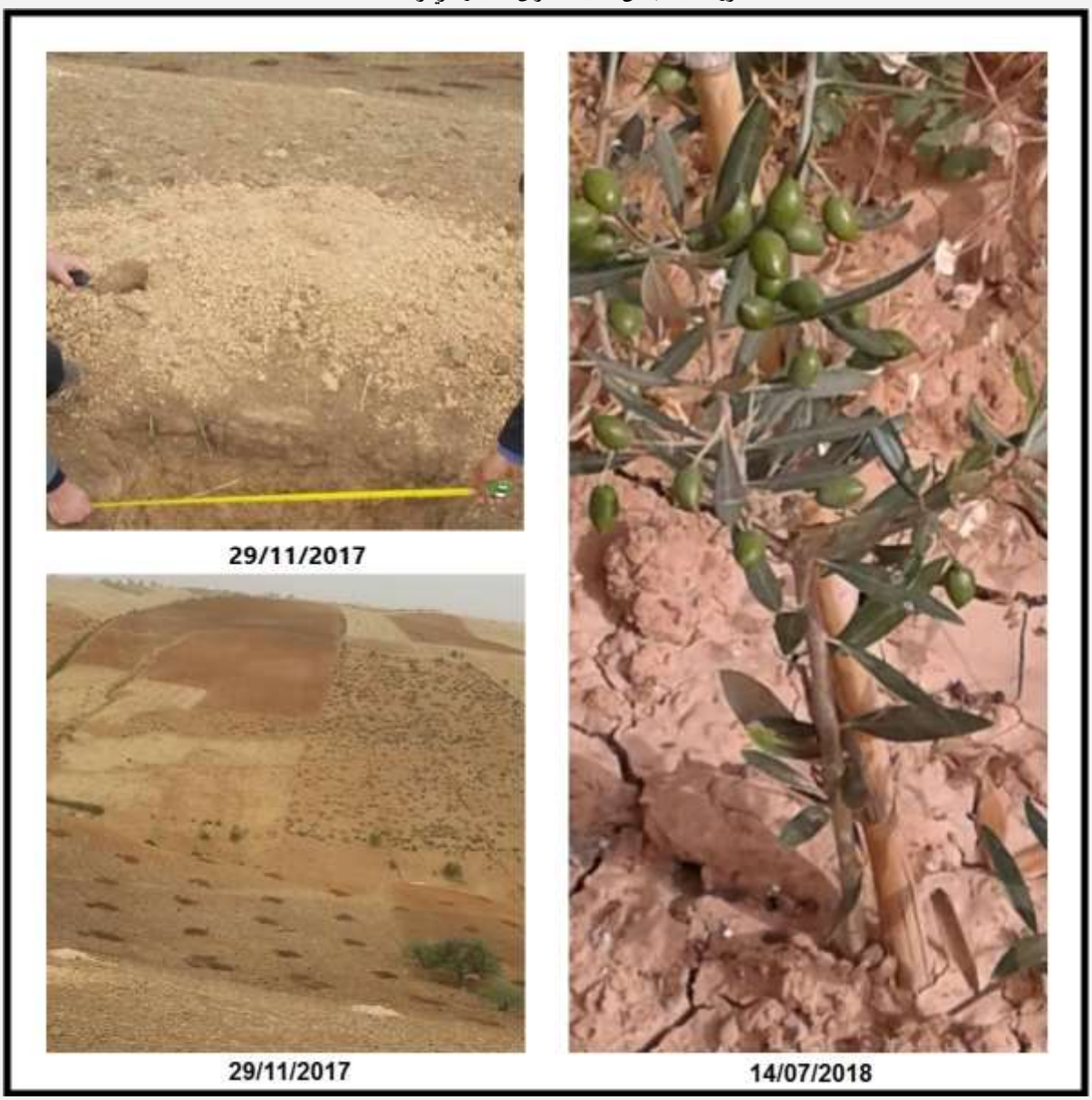

المصدر: تعاونية الشجرة المباركة أغبال بدوار أولاد المهدي الجماعة الترابية م. ا. أغبال بتاريخ 2017/11/29 و 2018/7/14

- **ترشيد استعمال الماء:** يشكل مشكل ندرة المياه وقلة التساقطات وعدم انتظامها من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي بمنطقة الدراسة، في هذا الإطار، كان للتعاونيات (كما سبق الذكر) دور مهم المحافظة على المياه عبر اعتماد تقنيات سقي حديثة، لاسيما، تقنيتي السقي بالتنقيط والسقي بالرش، مما سيحد لا محالة من الاستعمال المفرط للمياه.

-

الصورة 2: السقي بالتنقيط

المصدر: تعاونية السياحة الإيكولوجية بدوار المباركيين الجماعة الترابية البراشوة بتاريخ 9 ماي 2020

- **عدم تلويث الهواء أو الماء:** وذلك باستعمال طرق تصنيع تقليدية للمنتجات وباعتماد أسمدة طبيعية وعدم استخدام المبيدات الكيماوية والمواد السامة بالفلاحة.
- **القيام بندوات ودورات تكوينية تحسيسية تخص الحفاظ على البيئة وتدبير الموارد الطبيعية:** تعد عملية التحسيس والتوعية بالمحافظة على البيئة وتدبير الموارد الطبيعية من أهم الأنشطة التي تقوم بها التعاونيات لفائدة أعضائها والسكان عامة، سواء بشكل منفرد أو بشراكة مع مؤسسات تعليمية وغير تعليمية، وتتجلى أهمية هذه الأنشطة في رفع وعي المواطنين بمدى خطورة تدمير البيئة ومنه تشجيعهم على الحفاظ على الموارد الطبيعية بصفتها موروث طبيعي مشترك أساسي للحياة.
- **عدم استعمال المواد السامة والمبيدات الكيماوية التي تلحق ضررا بالتربة والمياه الباطنية:** من مميزات التعاونيات الفلاحية، أن جلها تعتمد فلاحة إيكولوجية، فمثلا تعاونية السياحة الإيكولوجية بداور المباركيين الجماعة الترابية البراشوة، تقوم بإنتاج منتوجات فلاحية بيولوجية 100% حسب تصريحهم، مما يساعدهم على

الترويج لمنتجاتهم التي أصبح لها زبناء وطنيين ودوليين من مختلف بقاع العالم، إلى جانب هذا، فهذه التعاونية تقوم بإنتاج وتسويق السماد الطبيعي كذلك.

الصورة 3: سماد طبيعي

المصدر: تعاونية السياحة الإيكولوجية بدوار المباركيين الجماعة الترابية البراشوة بتاريخ 26 نونبر 2020

المناقشة والخلاصات:

توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج التي كشفت عن مظاهر التحولات الفلاحية الطارئة في المجال المدروس وانعكاساتها على النشاط الزراعي وقطاع تربية الماشية، واستخلصت دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي في النهوض بالقطاع الفلاحي وضمان استدامته مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وقد شكلت نتائج الدراسة إجابات مباشرة على الفرضيات التي بدأت منها الورقة العلمية والتي يمكن مناقشتها كالتالي:

الفرضية الأولى: نتيجة للموارد الطبيعية التي يتوفر عليها، عرف المجال المدروس تحولات فلاحية مهمة. تبين من خلال تحليل النتائج أن تجليات التحولات الفلاحية تمثلت في ظهور زراعات جديدة، تعميم استعمال المدخلات الفلاحية، وزيادة المساحة المسقية على حساب المساحة البورية مع تطور استعمال الآلات الزراعية وعليه تتحقق الفرضية الأولى.

الفرضة الثانية: انقسمت الانعكاسات الناتجة عن التحولات الفلاحية إلى انعكاسات اقتصادية إيجابية وانعكاسات طبيعية وبيئية سلبية. فقد اتضح من خلال التحليل أنه رغم وجود نتائج إيجابية للتحولات الفلاحية والمتمثلة أساسا في تحسن مستوى معيشة السكان وزيادة الإنتاج، تبقى الانعكاسات السلبية هي الأكثر تأثيرا وانتشارا والمتمحورة في تراجع المجال الغابوي والمراعي الشيء الذي أدى إلى تأثر قطاع تربية الماشية، وعليه تتأكد الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: إن الانعكاسات السلبية السالفة الذكر زادت المنطقة هشاشة، التي تعاني أصلا، من التهميش وضعف البنية التحتية وقلة الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، في هذا الإطار، شكل الاقتصاد التضامني والاجتماعي، حسب نتائج البحث، بديلا اقتصادي للسكان عامة والفلاحين خاصة، فقد ساهم نسبيا في إنعاش الأفراد والمنطقة اقتصاديا عبر تسويق وتثمين وتطوير المنتجات الفلاحية العصرية وخلق فرص الشغل وتحقيق فوائد وعائدات مالية، ناهيك عن مساهمته في استدامة القطاع الفلاحي والمحافظة على البيئة وعقلنة استعمال الموارد الطبيعية، وبالتالي تتحقق الفرضية الأخيرة.

لائحة المراجع والمصادر:

- التركي إبراهيم، إشكالية استدامة الماء بمنطقة زعير بين قلة الموارد وتزايد الطلب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، 2008.
- الإدارة العامة لمكتب تنمية التعاون بالرباط، مصلحة الدراسات ومساعدة التعاونيات.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الاجتماعي رافعة لنمو مدمج، إحالة ذاتية رقم 2015/19، إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية.
- سويسي عبد الوهاب، المتغير التنظيمي للمؤسسة في ظل الاقتصاد التعاوني والتضامني: مفهوم المؤسسة المتحررة، مقال ورد ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة"، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، 2020.
- ظهير شريف رقم 1.14.189 صادر في 27 من محرم 1936 (21 نونبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.
- لأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد التضامني والاجتماعي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات العامة، أوراق موجزة، العدد 4، 1992.
- الأسعد محمد، الخصائص العلمية وخطوات إنجاز البحث الجغرافي، مقال ورد ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان "الدليل المنهجي لإعداد البحوث (الإجازة -الماستر-الدكتوراه)"، منشورات منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، 2019.
- مرسوم رقم 2.15.617 صادر في 24 من جمادى الآخرة 1437 (24 مارس 2016) بتحديد قواعد تنظيم وتسيير سجل التعاونيات.
- الموقع الإلكتروني لمكتب تنمية التعاون http://www.odco.gov.ma/
- وزارة الفلاحة، معطيات الإحصاء الفلاحي العام، 1996.

محورية المجالات الترابية في إسناد الإستراتيجية الجهوية بالمغرب

The centrality of territorial areas in supporting the regional strategy in Morocco

د. المصطفى دليل: باحث في الحكامة الترابية واللامركزية والتنمية المحلية، أستاذ زائر، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب

الملخص التنفيذي:

تستدعي الإشكالات الترابية إعادة النظر في العلاقات بين الدولة والجماعات الترابية، مع العمل على تقوية أدوات التخطيط والتدخل بهدف إضفاء البعد المجالي عليها لما له من دور أساسي يؤديه خدمة للتنمية المندمجة والمستدامة. وبجانب مثبطات التنمية الترابية بالأوساط الحضرية والقروية التي تجسدها هذه الإشكالات، نسرد إلزامية كسب رهان الالتقائية وضمان تجانس التصاميم الجهوية لإعداد التراب مع السياسات القطاعية من جهة وبين التخطيط المجالي والبرمجة من جهة أخرى وفق إشكالية تنمية المجالات الترابية الحضرية منها والقروية باعتبارها مفتاحا أساسيا لاستثاب الجهوية المتقدمة بالمغرب وللحفاظ على ديناميتها، الأمر الذي يسعف على طرح تساؤلات في هذا المضمار تحيط بالإشكالية العامة لتوضيح أهم معالمها ولتفكيك عناصر الواقع الترابي الجهوي المغربي. لماذا يكتسي تغيير هذا الواقع الترابي أولوية لدينامية الجهات، بمعنى تطوره وتأهيل الحواضر والبوادي في فضاءات توطين التنمية الترابية؟ ماهي المبررات الموضوعية لإدماج التراب في التدفقات الاقتصادية الدولية ودعم الاستثمار العمومي لاقتصاد الجهات؟ وأي دور للامركزية وإعداد التراب الوطني في استتراب استراتيجيات التنمية الجهوية أخذا بعين الحسبان قصور الأداء التنموي الترابي لما بعد الاستقلال والإسقاط الخطي للصيغة التنموية المركزية على مستوى التراب الجهوي؟ وما البديل لذلك بتبني خيار تشاركي منسجم لتنفيذ المشاريع التنموية وإرفاقه بمخططات جهوية تراعي الفوارق الترابية على الصعيد الوطني؟

الكلمات المفتاحية :

الجهوية – التراب – الالتقائية – إعداد التراب – استراتيجية.

Summary :

Territorial issues call for a review of relations between the state and territorial communities, while working to strengthen planning and intervention tools with the aim of giving them a spatial dimension, given its fundamental role in serving integrated and sustainable development. In addition to the obstacles to territorial development in urban and rural areas embodied by these issues, we list the obligation to win the bet of convergence and ensure the consistency of regional designs for land preparation with sectoral policies on the one hand and between spatial planning and programming on the other hand, according to the problem of developing urban and rural territorial areas, as a fundamental key to reviving advanced regionalization in Morocco and maintaining its dynamism, which helps to raise questions in this regard surrounding the general problem to clarify its most important features and to deconstruct the elements of the Moroccan regional territorial reality. Why is changing this territorial reality a priority for the dynamics of the regions, meaning its development and the rehabilitation of urban and rural areas in spaces for localizing territorial development? What are the objective justifications for integrating the territory into international economic flows and supporting public investment in the economies of the regions? What is the role of decentralization and national land preparation in establishing regional development strategies, taking into account the shortcomings of post-independence territorial development performance and the linear projection of the central development formula at the regional level? What is the alternative to adopting a harmonious participatory option to implement development projects and attaching it to regional plans that take into account territorial differences at the national level?

keywords:

Regionalism – Territory – Convergence - Spatial Planning - Strategy

المقدمة:

الجهة جماعة ترابية تستمد طاقتها من موجات التغيير الوافدة عليها من محيطها، وهي مدعوة للتكيف مع حمولات هذا التغيير الجارف واستثمار إيجابياته والاستمرار في التحول السلس والتطور المناسب. وما اتساع دائرة الحقول المعرفية التي تخترق الجهة من قانون دستوري، وقانون إداري، وعلوم إدارية، وجغرافيا بشرية وما تفرع عنها من جغرافيا حضرية، واقتصاد وعلم الاجتماع، إلا برهان ساطع على وزن منظومة لا تستقيم إلا على أساس التخطيط الاستراتيجي واليقظة والاستشراف والذكاء الترابي، وإلزامية الاستدامة التنموية. انبثق مفهوم الجهة Région في سنة 1380 عن المصطلح اللاتينيregio المستمد من regere. وكان يعني في القرن الثاني عشر "بلد" Pays[1]. يعرّف مجلس أوروبا الجهة بأنها "وحدة إدارية ترابية وسيطة، تقع بين الدولة والمستوى المحلي، سلطاتها منتخبة بالاقتراع وتستفيد من الموارد المالية لتأكيد ودعم استقلاليتها". ويعرفها الاتحاد الأوروبي بأنها "المستوى التابع مباشرة لمستوى الدولة، والذي، على قدر ما يمنح له في إطار أنظمة مركزية أو ما يمنحه لنفسه في إطار الأنظمة الفيدرالية. ومن المهم تمييز التراب عن الجهة، فالتراب مفهوم أوسع ويعبر عن جزء من الأرض، توضع حدوده بموجب اتفاقية، بينما تشير حدود الجهة إلى التجانس والتناسق. هناك العديد من المعايير لترسيم حدود الجهة، ثقافية، ولغوية، ومناخية وطوبوغرافية، وصناعية وحضرية، وفي ميدان التخصص الاقتصادي، والوحدة الإدارية، والمجالات السياسية الدولية2. فوفق طريقة تنظيم الدولة، تكون المعايير المختارة لتحديد الجهة مختلفة من بلد إلى آخر. ولتحديد جهة ما، هناك حاجة إلى الشروط التالية: تسهيل دمج الأنشطة في إطار ترابي أعلى؛ والمساهمة في التقليص من الاختلالات الجهوية بين الجهات بغض النظر عن مواقعها الجغرافية أو مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك بين المناطق الغنية والفقيرة، إذ بالنسبة للأخيرة. لكن رهانات الجهوية هاته، يستبعد بلوغها إذا ما غيب النموذج الأساسي الآخر المتمثل في "براديكم""الاستتراب""territorialisation3.

تتبدى أهمية الدراسة في طرح الإشكالات الترابية التي مازالت جاثمة بقوة على المجالات القروية، وتستدعي بالتالي إعادة النظر في العلاقات التي تجمع ما بين الدولة والجماعات الترابية، مع العمل على تقوية أدوات التخطيط والتدخل بهدف إضفاء البعد المجالي عليها لما له من دور أساسي يؤديه خدمة للتنمية المندمجة والمستدامة، وفي الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وصيانة التوازنات البيئية. وبجانب مثبطات التنمية الترابية بالأوساط الحضرية والقروية التي تجسدها هذه الإشكالات، نسرد إلزامية كسب رهان الالتقائية وضمان تجانس التصاميم الجهوية لإعداد التراب مع السياسات القطاعية من جهة وبين التخطيط المجالي والبرمجة من جهة أخرى. في هذا الصدد، تدعو الحاجة إلى إعادة النظر في التدخلات العمومية عبر نهج مقاربات أكثر شمولية، وبلورة توجهات السياسة العمومية لإعداد التراب وفق مقاربة تشاركية تروم التخفيف من الفوارق المجالية وإرساء دعائم استشرافية تنموية لترسيخ التماسك المجالي والتضامن بين الجهات.

كما تتشكل أهداف الدراسة من التركيز بالأساس على مراجعة تبنى المغرب العديد من المخططات التنموية التي فشلت في تحقيق الكثير من مراميها، أهمها تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتقليص الفوارق بين المجالات والأوساط الترابية، بسبب إسقاط استراتيجيات التنمية على مستوى الجهات كما أعدت مركزيا. وعليه، تتغيا أيضا هذه الدراسة، وفي ظل هذه السياسات التنموية عرض السبل القمينة بتوضيح دور التراب نفسه كفاعل في التنمية الاجتماعية

---

[1] البلد هو "وحدة حياة وعيش"، حيث لدى السكان شعور قوي بالانتماء إلى مصير مشترك: إنه تراب معيش، وحوض شغل أو أنشطة، سواء أكان منطقة للتنمية القروية أو "تكتلا" بمختلف أنواع امتداداته وفضاءاته التي تدور في فلكه. وللبلد بعد ثقافي من خلال وحدة علاقته ... لذلك يتميز بدينامية صادرة من القاعدة أو من النخب المحلية. مثلا، نجد بالمغرب مثلا: بلد وزان، بلد زعير، بلد صفرو...

Rèf. : J.F Troin (sous la direction) : *Maroc, régions, pays, territoires,* Maisonneuve-Larose, 2002, 506 pages

[2]- EL MOUJADDIDI (N) et JAFARI (M), la régionalisation avancée au Maroc : Perspectives et défis, Revue Organisation et Territoire n°2, 2016, p.n°45 ss.

[3] يعني الاستتراب أن البرمجة تتم على أسس محلية، ليس فقط على مستوى الجهة، ولكن أيضا في المناطق القروية الصغيرة، والجماعات، والقرى، والدواوير، حيث لكل منها خصائص ومشاكل تخصها. فعلى هذه المستويات من الاستتراب، يمكن تحديد الخصوصيات السائدة التي على ضوئها يتحقق تعريف التنمية. كما أنه من الضروري أن يلتقي جميع الفاعلين المعنيين في نفس فضاء البرمجة المحلية المندمجة.

والاقتصادية القادرة على تصور ووضع استراتيجيات تنموية[1] تتلاءم مع خصوصياتها ووسائلها وقادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين.

من هذا المعطى، انطلق المغرب في تنفيذ مسلسل الجهوية المتقدمة المركزة على الدور الطليعي للجهة في ميادين تحقيق التنمية الترابية الذاتية والمتوازنة. إنه مسلسل في بدايته وله آفاق تنموية واعدة، وإن كان التفعيل لا يخلو بطبيعة الحال من متاعب وتحديات ينبغي التغلب عليها. ومما لا شك فيه، أنه في وقتنا الحالي، يلزم تحليل الديناميات والتفاوتات الترابية من منظور الإدماج والتماسك الاجتماعي أخذا في الحسبان فوارق مجالية مهمة على مستوى الدخل والفقر، وفي مجال الإدماج في الأنشطة والشغل والمساواة بين الجنسين والصحة والتكوين وظروف عيش الأسر، وخاصة ما يتعلق بالولوج للخدمات الأساسية ونوع السكن والولوج للعالم الرقمي وغير ذلك.

يتحدد جوهر هذه الدراسة البحثية في الإشكالية التالية: ينبغي مقاربة هذه المعطيات الجوهرية التي ترتبط ارتباطا وثيقا ضمن إشكالية تنمية المجالات الترابية الحضرية منها والقروية باعتبارها مفتاحا أساسيا لاستثاب الجهوية المتقدمة بالمغرب وللحفاظ على ديناميتها، الأمر الذي يسعف على طرح تساؤلات في هذا المضمار تحيط بالإشكالية العامة لتوضيح أهم معالمها ولتفكيك عناصر الواقع الترابي الجهوي المغربي. لماذا يكتسي تغيير هذا الواقع الترابي أولوية لدينامية الجهات، بمعنى تطوره وتأهيل الحواضر والبوادي في فضاءات توطين التنمية الترابية؟ ماهي المبررات الموضوعية لإدماج التراب في التدفقات الاقتصادية الدولية ودعم الاستثمار العمومي لاقتصاد الجهات؟ وأي دور للامركزية وإعداد التراب الوطني في استتراب استراتيجيات التنمية الجهوية أخذا بعين الحسبان قصور الأداء التنموي الترابي لما بعد الاستقلال والإسقاط الخطي للصيغة التنموية المركزية على مستوى التراب الجهوي؟ وما البديل لذلك بتبني خيار تشاركي منسجم لتنفيذ المشاريع التنموية وإرفاقه بمخططات جهوية تراعي الفوارق الترابية على الصعيد الوطني؟

المبحث الأول: تغيير الواقع الترابي أولوية لدينامية الجهات

طرحت أسئلة حول مدى نجاعة التقسيم الترابي في خلق جهات قابلة للحياة اقتصاديا، ويمكن تسييرها من وجهة نظر إدارية ومتناسقة من وجهة نظر هوياتية، ما قاد إلى إعادة إطلاق النقاش مرة أخرى بعد ذلك بغية إنضاج حصيلة الأفكار وتمحيصها. وقد وضعت مفاهيم الجهة والجهوية على رأس اهتمامات صناع القرار، ولا سيما من خلال تعميق البحث في الجهوية المتقدمة. تطورت الجهة كمعطى ترابي بالمغرب حين استهدفت في نفس الوقت الكيان المادي والمجموعة الترابية التي لها كقاسم مشترك مجموعة بشرية، أو حتى المجموعة التي لها وظيفة اقتصادية، أو تلك التي تقع تحت تأثير المدينة، أو في الأخير، تلك التي لها قاعدة إدارية أو مؤسسية.

ففي البداية، كانت سياسة الدولة تعتمد على الإطار الإقليمي لتوطيد سلطتها سياسيا وإداريا، لكنه أبان عن عجزه أمام الفوارق المجالية في فترة ما بعد الاستقلال، ليحل محله إطار الجهة بمؤسسات إدارية ومالية جديدة على المستوى الوطني والجهوي لإعادة تنشيط التنمية الجهوية. وتلخصت المبادئ الجهوية بالمغرب في ثلاثة محاور: دوافع سياسية هدفت إلى دمقرطة المؤسسات الجهوية وتفعيل اللامركزية ودوافع اقتصادية أملتها متطلبات التنمية الجهوية ودوافع اجتماعية لها علاقة برواسب التميز المجالي الذي كرسه عهد الحماية.

كيف تطور الواقع الترابي الجهوي بالمغرب؟ وماهي المبررات الموضوعية لتجاوز صيغة تراب المشروع أو المشروع المنزَّل من القمة إلى القاعدة؟

المطلب الأول: تطور الواقع الترابي الجهوي بالمغرب

أصبحت الجهة في المغرب مطالبة بالإسهام في التنمية الشاملة وفي تنسيق مختلف تدخلات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الجهوي والمحلي، وذلك بحكم العديد من المبررات والقرارات التي حتمت إعادة النظر في مفهوم الجهة والجهوية. فبالرجوع إلى السياق التاريخي، نجد أن الجهوية في المغرب عرفت إرهاصات ما قبل النشأة، حيث عرف تاريخ المغرب تطورا لواقعه الترابي اتخذ شكل مجموعة من التقسيمات لجغرافيته، أملتها دواعي سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

[1]Construire la dynamique des territoires, ouvrage collectif, S/D, LOINGER (G) et NEMERY (J-C), le Harmattan, 1997, p.62.

وأثبتت التجارب والمشاريع التنموية إشكالية معقدة تطلبت مقاربة جديدة في التخطيط والإنجاز والتمويل بالإضافة إلى الخصوصيات السوسيو- ثقافية للمجالات الترابية، وهذا في حد ذاته ما يتطلب تحديد سياسة واضحة للتنمية الترابية وإرادة لبلورتها والسهر على تنزيلها.

على هذا الأساس، كيف يستقيم الحديث عن الديناميات الترابية ومؤهلات الجهوية؟ وكيف تصبح الحواضر والبوادي فضاءات توطين للتنمية الترابية؟

الفرع الأول: الديناميات الترابية ومؤهلات الجهوية

منذ نهاية التسعينات، دخل المغرب مرحلة متقدمة من التغيرات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية أفرزت تحولات عميقة أولها نتائج على المستوى الترابي، وأحد أبرز مؤشراتها هو إدراج إشكالية الجهة والجهوية ومفهوم التراب في مقدمة الأولويات الوطنية مع تنظيم نقاش عام حقيقي حول هذه المفاهيم الأساسية. كما يصعب الحديث عن إشكالية الجهة دون التعرف عن مسارها. في هذا النطاق، عرفت الحركية الترابية الجهوية في بداية الأمر تساكنا بين تراب وظيفي وتراب رسمي، قبل أن يتجاوز التراب مهام القيادة لتحمل مسؤولية التنمية، وصولا إلى محطة الارتقاء بالمجموعات الجهوية الكبرى إلى الجهة المؤسسية.

الفقرة الأولى: تساكن بين الجهة الجغرافية والجهة الوظيفية

لقد برز مفهوم التراب بمعانيه المتعددة على مدار العشرين سنة الماضية على جميع مستويات التفكير والإدارة، وترسخت الجهة كأداة لإدارة التراب وكمعطى سياسي وتنظيمي أنتج زخما ولد حركة اللامركزية السياسة واللاتمركز الإداري. فكانت بداية أوج نضج هذه الحركة سنة 1997 حين حدثت ولادة 16 جهة مؤسسية.

ويطرح مفهوم "تراب"، الذي عمم استخدامه حديثا، مشكلة تعريف متضارب حوله. والحقيقة أن هذا المصطلح غالبا ما يؤخذ على أنه انتقال من فضاء قائم على انتماء المجموعات البشرية إلى فضاء اجتماعي وثقافي، وإطار حياة وتهيئة ترابية، ومنطقة تأثير سياسي أو مشروع تنموي. وهكذا، فإن التراب أو "الترابات" تبدو وكأنها حقيقة جغرافية شيدت عبر القرون اجتماعيا من قِبَل مجتمعات منظمة تلبية لاحتياجاتها التسييرية والأمنية والتنموية. وبما أن التراب الوطني مكوّن رئيسي للهوية الوطنية، فإن "الترابات" الفرعية المنبثقة عنه تشكل مكونات للهويات الجهوية والمحلية، لأن هذه الهوية يتم تعريفها بالإحالة إلى ترابها الذي يكون الأساس المادي للحياة الجماعية في سياق الاستمرارية التاريخية للمجتمع.

نقف على ثنائية من صنف آخر تعقد المسألة الترابية، تكمن في الإطار الترابي للبلاد وتطوره الحديث. إذ نقارب الجهوية الإدارية التي ينبغي الفصل داخلها بين الجهوية الإدارية اللامركزية والجهوية الإدارية مع عدم التركيز تكون فيها الجهة عبارة عن مقاطعة إدارية خاضعة للسلطة الرئاسية للمؤسسات وذات طابع وظيفي حيث تعتبر فضاء ترابيا لمهمة محددة من مهام الدولة دون أن يقتضي الأمر تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلالية الذاتية.

وفي حقيقة الأمر، هناك غايتان لإنتاج "التراب"\"الترابات": الأول، موجه للقيادة وهو مطابق للتراب القانوني، ويحيل على الإنتاج الرسمي للتراب من قبل الدولة. والثاني، المطابق للتراب الحقيقي أو الفعلي، ويتعلق بالتراب \ الترابات التي لا تنشأ عن إرادة الدولة، ولكن من الواقع الجغرافي والاقتصادي والإنساني للمجالات التي تجعلها مختلفة عن بعضها البعض. يتداخل هذان الإطاران الترابيان، وأحيانا يستند تعريف التراب الرسمي على حدود التراب الحقيقي. ويمكن إنتاج التراب، ليس بالضرورة من قبل السلطات العمومية، ولكن من خلال أدوار الفاعلين بتأثيرهم على الوسط الطبيعي من خلال تغيير المشهد، إنها الجهة الجغرافية. ولتحديد فضاءات تتميز عن بعضها البعض، طورت الجغرافيا نهجا قائما على مبدأين تتابعا مع مرور الوقت: التجانس والوظيفة. وبالفعل، كان تقسيم التراب الوطني بالمغرب إلى مناطق جغرافية وفق نفس المبدإ حين برزت الجهة الوظيفية بقوة خلال العشرين سنة الماضية، كانعكاس لأهمية التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ التسعينيات.

الفقرة الثانية: من جهة متجانسة إلى جهة وظيفية مؤطرة بالمدن

بالمغرب، ترجمت التحولات الحديثة والمتسارعة على المستوى الترابي، الاقتصادية منها والمجتمعية، ببنيات جهوية معقدة لم يعد بالإمكان مقاربتها بالمعايير التقليدية، في وقت، تكثفت فيه الأبحاث في الجغرافيا واقتصاديات التراب باستعمال أدوات تحليل دقيقة وغطت عمليا، خلال التسعينات والعقد الأول من هذا القرن، كامل التراب الوطني.

أ- دورمتزايد للمدينة ونشاط اقتصادي متنامي

في منتصف السبعينيات، اختبر "بيجين هوبر" Béguin Hubert معايير جديدة لفهم تنظيم المجال في المغرب، بالاعتماد على إشعاع المدن ومناطق الجذب، الكبيرة والصغيرة، من خلال التدفقات التي تنبعث منها أو تجذبها. ويحتم هذا النهج استخدام ثلاثة معايير بشكل أساسي: الأول يتعلق بدور البنيات الحضرية في تنظيم المجال، ودور شبكات المدن وتسلسلها الهرمي وتبعياتها. والثاني يكمن في الإمكانات الاقتصادية المتباينة لمختلف "الترابات" التي تتألف منها البلاد. والثالث، وهو الأهم، استقطاب المجال من قبل المدن مما يمكن من تحديد مناطق نفوذها. وهكذا حدد "بيجين" وللمرة الأولى تسع مناطق كبرى: الوسط الغربي، والشمال الغربي، والشمال، وسبو، والشرق، وجهة الدار البيضاء، وجهة مراكش، والجنوب الغربي، والجنوب.

بعد ذلك، وعلى مدى العقدين الماضيين، ستُجمع العديد من الدراسات وتجمع أيضا معايير مختلفة للاستتراب بالمغرب اعتمادا على الجهة الوظيفية. وقد تمت الدراسات على صعيد الجهة وناذرا ما استهدفت صعيد التراب الوطني، إلى أن كانت محاولة إعداد التصميم الوطني لإعداد التراب الذي انطلق على أساس حساب المنتوج الداخلي الخام لكل إقليم وعمالة، حين حددت وصنفت "المجالات الفرعية من حيث "الآفاق الاقتصادية"[1].

ب- من تراب القيادة إلى تراب التنمية

ينبغي متابعة التطور الأخير لعلاقة الدولة بالمجال والتراب من خلال الإنتاج الرسمي للترابات. ويتجسد المؤشر الرئيسي لهذه العلاقة في التقسيم الإداري للتراب الوطني إلى كيانات ذات خصوصية وتختلف عن بعضها البعض. ويفيد منطق هذه التقسيمات وأهدافها ليس فقط في هذه العلاقة، ولكن أيضا في تطورات الدولة نفسها.

1. تكثيف التقسيم الإداري

حتى نهاية التسعينات، وبشكل أدق، حتى مراجعة دستور سنة 1996، لم يكن الشاغل الأول للدولة المغربية هو إنتاج "ترابات" متعددة ذات هويات محددة وتشكل التراب الوطني، حتى لا يغيب عن أذهاننا أن علاقة الدولة المغربية بترابها الوطني كانت صدامية إلى حد ما لأن هذه الدولة بنيت على مبدأ مركزية المجال الترابي غير المتجانس نسبيا ويتكون من مناطق أكثر أو أقل ارتباطا ببعضها البعض، بما في ذلك "المغربان": أحدهما حول مدينة فاس والآخر حول مدينة مراكش. ونتيجة لذلك، لا يمكن أن يواكب الاتجاه المركزي القوي بناء مناطق متنوعة ومحددة. بل ستركز جهود الدولة المستقلة بشكل أساسي على تكثيف تقسيم إداري يتمثل هدفه الأول في تأطير وخلق أكبر عدد من الأنظمة أو الشبكات الوسيطة والرابطة مع السلطة المركزية.

إن التقسيم الإداري الذي استمد جدوره من فترات ما قبل الاستعمار والاستعمار نفسه، كان موضوع تنقيح منذ تاريخ بداية الاستقلال إلى اليوم مع تسارع في الوثيرة خلال سنوات التسعينات. في بداية هذه السنوات، كان في البلاد 40 إقليما و9 عمالات وولايتان، بينما في سنة 1960، أي بعد سنوات قليلة من الاستقلال، كان لديها 15 إقليما وعمالة واحدة فقط، الدار البيضاء. وفي الوقت نفسه، شرعت الدولة في تقسيمات فرعية متتالية لمجالها الوطني، في اتجاه تكثيف الشبكة الإدارية. منذ ذلك الحين، واصلت هذا الزخم من خلال مضاعفة الأقاليم والعمالات والدوائر والولايات، مع تقوية الشبكة التي اتسمت برخاوتها من قبل، لترسيخ سلطة الإدارة والاقتراب من المواطنين.

يسير المغرب اليوم على أساس تقسيم مكثف ومتسلسل هرميا يجمع العديد من العمالات المتجاورة: أولا الولاية، كانت هناك 17 منها منذ التقطيع الأخير في سنة 1999 هدفت من حيث المبدأ إلى أن تكون بمثابة إطار للتنمية طويلة الأمد للتكتلات الكبرى. ويوجد تحت الولاية الإقليم أو العمالة بإحصاء 62 إقليما و13 عمالة و8 عمالات دائرة. وبعد المرحلة الوسيطة

[1]Naciri, 2002, cité par Berriane Mohamed, Dynamiques territoriales et politiques publiques : territoires fonctionnels et territoires officiels p. 31-60, LE MAROC AU PRÉSENT, D'une époque à l'autre, une société en mutation, 2015 .
https://books.openedition.org/cjb/998?lang=fr

للدوائر، نصل إلى أصغر وحدة إدارية وهي الجماعة، سواء كانت حضرية أو قروية، مقسمة إلى دوائر قروية (قيادات) أو إلى دوائر، أو أحيانا تقسيمات حضرية. في سنة 2014، شكلت هذه الشبكة 160 دائرة و1547 جماعة منها 249 حضرية و1248 قروية. فعلى جميع هذه المستويات، يشكل رجال السلطة وسائط للحكومة المركزية على المستوى المحلي. ومن أعلى الهرم إلى قاعدته يوجد والي الولاية، وعامل الإقليم، ورئيس الدائرة أو قائد الدائرة، والباشا بالمقاطعات الحضرية والقائد بالمقاطعة القروية. أما في ممارسة وظائفهم، يتم مساعدة هؤلاء من طرف الخلفان ويوظفون في علاقاتهم مع السكان خدمات الشيوخ في الوسط القروي والمقدمين في الوسط الحضري.

2.الارتقاء بالمجموعات الجهوية الكبرى إلى الجهة المؤسسية

بدأت الدولة في تحديد المجموعات الجهوية الرسمية الكبرى في سنة 1971، عندما أحدثت سبع جهات اقتصادية، كان الغرض منها تزويد البلاد بتأطير ترابي للتخطيط. وبهدف الحصول على هذه الجهات، قامت بتجميع الأقاليم والعمالات المتجاورة فيما بينها لتشكيل سبع مناطق رئيسية. وإضافة إلى حقيقة أن الحدود كانت مصطنعة إلى حد ما، لم يكن لهذه الكيانات الجهوية سلطة اتخاذ القرار أو التدبير: فقد يلجأ إليها للتشاور عند وضع مخططات التنمية. ومهما يكن من أمر، وقع انتقال من الإقليم إلى الجهة فور صدور ظهير 16 يونيو 1971 الذي شكل إطارا مرجعيا لأول تجربة جهوية بالمغرب على المستوى المؤسساتي. وقد عرف الفصل الثالث من الظهير المذكور الجهة بأنها إطار اقتصادي لتنفيذ وتنسيق الأشغال والدراسات المتعلقة بالمناطق والعمل على ازدهارها. وعرف أيضا المنطقة، حسب الفصل الثاني من نفس الظهير، كمجموعة من الأقاليم التي ترتبط بينها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، للسهر على إنجاز البرامج قصد تحقيق التنمية المنسقة والمتوازنة لمختلف أجزاء البلاد.

تضمن التقسيم الجهوي لسنة 1971، سبع جهات اقتصادية هي: جهة الجنوب ومركزها أكادير، جهة تانسيفت ومركزها مراكش، والجهة الوسطى ومركزها الدار البيضاء، والجهة الشمالية الغربية ومركزها الرباط، والجهة الوسطى الشمالية ومركزها فاس، والجهة الوسطى الجنوبية ومركزها مكناس، وأخيرا، الجهة الشرقية ومركزها وجدة.

في نهاية التسعينات، وبشكل رسمي في سنة 1997، اعتمد تقسيم جديد إلى 16 جهة وكانت له أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، واعتمدت أيضا معايير التجانس والتكامل الطبيعي والبشري والتكامل الوظيفي والمعيار السياسي والجيو-استراتيجي. واستنتج تحسن في التقسيم وفي محتواه الترابي بشكل كبير مقارنة بسنة 1971 بتناسب الجهات الجديدة بشكل أفضل مع الواقع البشري والاقتصادي، بل والتاريخي للمجال المغربي، ارتكازا على مجموعات جغرافية محددة من فترة طويلة، كمنطقة طنجة - تطوان أو مراكش - تانسيفت. وحملت تسميات ذات صلة بالمجموعات البشرية التي تغطيها، كمنطقة الغرب - شراردة - بني حسن أو منطقة دكالة - عبدة، أو حتى منطقة الرباط التي جمعت بسلا وزمور وزعير. كما يتبين، يظهر استخدام أسماء القبائل الكبرى في تعريف وتسمية هذه الفضاءات الجهوية تطورا مهما للغاية ربط هذه الجهات بالواقع الإنساني والاجتماعي.

وبناء على التقسيم الجهوي لسنة 2015، قلص عدد الجهات من 16 إلى 12 جهة إدارية بالمملكة، وأعيد توزيع العمالات والأقاليم بناء على معايير تقنية توفق بين الأهداف المتوخاة من الجهوية المتقدمة وحقائق هيكلة التراب الوطني. وبناء على التقسيم الجديد، فإن عدد العمالات والأقاليم بكل جهة، تراوح ما بين إقليمين، كما هو الحال بجهة الداخلة وادي الذهب، وتسعة أقاليم، كما هو الحال بالنسبة لجهتي فاس - مكناس والدار البيضاء - سطات. إداريا، أصبح المغرب يتألف من 12 جهة، وكل جهة تنقسم إلى عدة أقاليم وعمالات[1]. في المجموع هناك 75 عمالة وإقليما و1503 جماعة. يرأس كل جهة رئيس مجلس جهوي منتخب بالتوازي مع والي جهة معين. كما يرأس الإقليم/العمالة رئيس مجلس إقليمي/عمالة منتخب بالتوازي مع عامل إقليم/عمالة معين. يوجد مقر عامل الإقليم في عاصمة الإقليم التي هي إحدى مدنه، ويسمى هذا المقر عمالة الإقليم مع التنبيه على تفادي خلطها مع وحدة التقسيم الإداري العمالة. كما يحمل الإقليم عادة نفس اسم عاصمته، عدا إقليم فكيك وعاصمته بوعرفة، وإقليم بولمان وعاصمته ميسور، وإقليم شتوكة آيت باها وعاصمته بيوكرى، وإقليم الحوز وعاصمته تحناوت. توجد العمالات فقط في الحواضر الكبرى: الرباط، الدار البيضاء، فاس،

1 الإقليم هو عبارة عن وحدة تقسيم إداري يضم مدنا وقرى، بينما العمالة تشبه الإقليم عدا أنها تؤسس عموما في المراكز الكبرى.

مراكش، وجدة ومكناس. ينقسم الإقليم إلى دوائر وبلديات/باشويات، ثم إلى قيادات ومقاطعات (حضرية) وجماعات قروية وحضرية. كما تنقسم العمالات إلى بلديات ومقاطعات (حضرية) وجماعات حضرية. وتوجد أيضا وحدات تقسيم أخرى تسمى عمالات مقاطعات، يوجد منها 8 بعمالة الدار البيضاء.

كرونولوجيا مسلسل الجهوية بالمغرب: التنمية المحلية[1]

التأسيس للامركزية و انطلاقة الجهوية		
المرحلة 1	1959	التنظيم الترابي للمملكة
	1960	الميثاق الجماعي المنظم بظهير، للمجلس الجماعي سلطة تداولية جد محدودة
	1971	إحداث الجهات الاقتصادية: جهات بدون سلطة اتخاذ القرار
	1976	الميثاق الجماعي، إطار مرجعي للجماعات المحلية
	1992	الارتقاء بالجهة إلى جماعة محلية
جهوية ضيقة		
المرحلة 2	1997	تبني القانون التنظيمي 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات واختصاصاتها
	2001	انطلاق برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	2002	الارتقاء بالجماعات المحلية كأساس للتنمية الاقتصادية
	2004	الدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب
	2006	بنود تمويل خصوصية في قانون المالية
جهوية موسعة		
المرحلة 3	2010	وضع اللجنة الاستشارية للجهوية
	2011	دسترة الجهوية (الفصل الأول من الدستور) – دسترة التصميم الجهوية لإعداد التراب
	2015	انتخاب رؤساء الجهات ونقل الاختصاصات والإمدادات المالية الذاتية
	2015	تبني القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات
	2016 لغاية هذا التاريخ	نشر 70 نصا تطبيقيا

الفرع الثاني: الحواضر والبوادي فضاءات توطين التنمية الترابية

يمكن أن يساهم التدفق التلقائي للمهاجرين القرويين نحو المناطق الحضرية في زيادة معدلات الفقر والبطالة، والحاجة إلى سكن لائق والاستهلاك المفرط، والتأثير سلبا على الإنتاجية. ولتجنب هذه المواقف، من المهم تطوير العلاقة المربحة للجميع بين المناطق الحضرية والقروية وإدراج المناطق القروية في استراتيجية التنمية الترابية حتى يُتسنى لها توطينها واحتضانها، باعتبارها احتياطا مجاليا للسلع القابلة للتصدير ومنافع للراحة ولتحسين نوعية حياة المواطنين في المناطق الحضرية. كآلية لتقوية الروابط الحضرية والقروية، يمكن تطوير الشراكات الحضرية - القروية التي من شأنها المساهمة في تنمية شاملة ومستدامة للمغرب.

فكيف يتيسر للحواضر أن تصبح فضاءات ترابية لإنتاج الثروة جهويا، وفرصة لانطلاقة تنموية جهوية؟ وأين تكمن تحديات الروابط الحضرية والقروية؟ وما هو أثرها على التماسك الترابي الجهوي؟

الفقرة الأولى: الحواضر فضاءات ترابية لإنتاج الثروة جهويا

1. المعطى الحضري فرصة لانطلاقة تنموية جهوية

[1]- Dialogue Maroc OCDE sur les politiques de développement territorial OCDE, 1. Synthèse et Principales Recommandations, 2018, P. 17-25

يندرج التوسع الحضري بالمغرب ضمن ظاهرة عالمية تتميز بتمركز في المدن وعلى حد سواء للسكان ولإنتاج الثروة. إذ يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن اليوم، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 66 ٪ في سنة 2050، بينما تنتج المدن حاليا 80 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لا يخرج المغرب عن هذه القاعدة، توجد به ثمانية فضاءات حضرية كبرى يزيد عدد سكانها عن 500000 نسمة: الدار البيضاء، الرباط - سلا - تمارة، طنجة، فاس، مراكش، أكادير، مكناس ووجدة. ويتمركز بالمناطق الحضرية ما يقرب من 65٪ من سكان المغرب و75٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني[1].

يبرر هذا المعطى استراتيجية التوسع الحضري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع إرادة سياسية مؤكدة لإعادة النظر في توجيه الاستثمار لصالح المناطق الأقل حظا، مما مكن من بدء عملية تنويع مجالية للأنشطة المخصصة سابقا لقطب الدار البيضاء. ومن جانبه، دخل ميناء طنجة المتوسط، ثاني أكبر ميناء في إفريقيا، الخدمة في سنة 2007، ولديه قدرة إجمالية بلغت آنذاك 3 ملايين حاوية قبل أن ترتفع إلى8 ملايين في سنة 2016.

2. تداعيات التوسع العمراني والحاجة إلى بنيات حضرية

غالبا ما تكون ظاهرة التوسع العمراني للمدن مصحوبة باحتياجات مهمة في مجال العقار، حيث قدر الطلب السنوي على العقار الحضري بنحو 7000 هكتار، لاستيعاب السكان في العقود القادمة ولتلبية احتياجات الإسكان والتجهيزات ومناطق الأنشطة الاقتصادية وبتكلفة 8,1 مليار درهم. سيذهب جزء كبير جدا من هذا النمو إلى التجمعات الكبرى، وفي المقام الأول، الدار البيضاء، التي لا تزال تحتل مركز النظام الحضري الوطني، ولكن أيضا في الآونة الأخيرة طنجة التي شهدت انفجارا في المناطق الحضرية المحيطة، بالإضافة إلى مراكش ومجموع تمارة، الرباط، سلا، القنيطرة[2].

يعرف نظام العقار بالمغرب إكراهات قانونية كما هو الشأن في تدبيره وممارساته، من معرفة وتوافر وأمن. كما توجد إكراهات في تناسق التنمية الحضرية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي للسكان المعنيين. وتكمن أساسا في تعقد وثقل المقتضيات القانونية المعتمدة، وتعدد أنظمة حيازة العقار، وانخفاض نسبة الممتلكات المسجلة: حوالي 10٪ في الجماعات القروية[3]، وعدم تحيين البطاقة العقارية. ورغم الصعوبات، استمرت الاستثمارات العمومية الكبرى البارزة في تطوير خط القطار السريع طنجة - الدار البيضاء وهو بالمناسبة أول خط قطار عالي السرعة في إفريقيا، واستكمال تمويل المركب المينائي الناظور - غرب المتوسط، وإطلاق عرض طلبات حول ميناء القنيطرة الأطلسي في يناير 2016. زد على ذلك تعزيز العديد من المدن الكبرى في المغرب بشركات التنمية المحلية كطريقة جديدة لتدبير الخدمات العامة المحلية مثل، الدار البيضاء المواصلات التي تعد واحدة من أولى شركات التنمية المحلية التي رأت النور سنة 2008 لاستغلال شبكة الطراموای وتحديث دراسات مخطط التنمية الحضرية للدار البيضاء الكبرى.

بالتأكيد، تستحق هذه الممارسات الجيدة التي طورها المغرب الإسناد في إطار رؤية شاملة وتناسق سياسات واستراتيجيات التعمير والنقل، لأن الزحف العمراني يثير أيضا مسألة المناخ ورهان نقل الأشخاص والسلع التي تتطور تلقائيا لدعم التركيز الحضري للنشاط الاقتصادي خارج المدارات الأولية للمدن. لكن هذه الدينامية لها عواقب تعوق تحقيق الطموحات الوطنية للنمو واحترام البيئة. فأمام هذا التناقض، كان من اللازم أن تتدخل السلطات العمومية باقتراح الحلول المناسبة لوسائل النقل العمومي والمضي قدما في التخطيط لدمج التنمية الاقتصادية والإسكان والنقل في نفس الرؤية. ففي جميع أنحاء العالم، نرى بالفعل أن تركيز السكان وإنتاج الثروة في المناطق الحضرية الكبرى لا يترافق مع الإدراج الكلي في ديناميات التنمية.

كما تتفاقم بالفضاءات الحضرية الكبرى معضلة عدم المساواة من حيث الدخل بالنظر إلى الأثمنة المتعلقة بالسكن في المدن، التي يمكن أن تكون أعلى مما هي عليه في المناطق الأخرى، زيادة على الأبعاد الأخرى للحياة الكريمة من سكن وصحة وتعليم، وما إلى ذلك. وكنموذج، توضح حالة مدينة الدار البيضاء مشاكل التعايش على نفس التراب الحضري بين النجاحات الاقتصادية الكبرى وغياب الإنصاف الصارخ، فهي تعتبر موطن أول ميناء تجاري في المغرب ومركز مالي واسع

---

[1] OCDE (2018), Dialogue Maroc-OCDE sur les politiques de développement territorial : Enjeux et Recommandations pour une action publique coordonnée, Éditions OCDE, Paris. P. 29 http://dx.doi.org/10.1787/9789264302884-fr

[2] Banque mondiale, Pour une nouvelle stratégie de mise en œuvre et de gouvernance de l'urbanisme et de l'aménagement urbain : défis, contraintes et leviers d'action, revue de l'urbanisation au Maroc (PROJET P164989), Mai 2018, p. 10

3مديرية إعداد التراب، يوليوز 2017، دراسة تتعلق بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتدبير العقار. رؤية استشرافية وطنية لتدبير العقار

النطاق (الدار البيضاء للتمويل-CFCCity) الذي يشهد بالفعل نموا واعدا. ومع ذلك، لا يزال معدل البطالة مرتفعا في هذه العاصمة الاقتصادية[1].

الفقرة الثانية: تحديات الروابط الحضرية والقروية و أثرها على التماسك الترابي الجهوي

نعالج شكلين من العقبات، أولهما يكتسي طابعا اقتصاديا والثاني ذو طابع اجتماعي وتربوي.

1. عقبات ذات طابع اقتصادي

تعد المناطق القروية موطنا لمعظم الموارد الطبيعية ووسائل إنتاج الحبوب الزراعية والمواد الخام ويتشكل معظم سكانها من الشباب. وتمثل المقومات الطبيعية والديموغرافية فرصة وتحديا على حد سواء، ولا سيما عند إحداث المرافق العمومية كالتعليم والصحة وخلق فرص الشغل، خصوصا للشباب والنساء.

ويقدر عدد السكان القرويين في المغرب بـ 13،4 مليون مقابل عدد السكان الحضريين البالغين 20،4 مليون،[2]. وتتميز المناطق القروية بطابعها غير الساحلي وبقلة التجهيز في بنيتها التحتية الأساسية، الأمر الذي يبقيها عرضة للعديد من التحديات.

إن الاقتصاد القروي متنوع قليلا من حيث بنيته الإنتاجية ولا يزال يركز على الفلاحة التي تعتبر القطاع الوحيد الذي يوفر فرص الشغل في العديد من المناطق القروية بنسبة 80٪ من العمالة القروية

2. عقبات ذات طابع اجتماعي – تربوي

في المجالات القروية، يتحالف عدم الإنصاف الترابي مع عدم الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي. مستوى التعليم في المناطق القروية لا يزال منخفضا، وتعرف أيضا عدم كفاية مناصب الشغل والفقر وانعدام ولوج المرافق العمومية، وكلها حاجيات لا تقبل التأجيل. على سبيل المثال، معدل التمدرس قبل الالتحاق بالمدرسة يصل إلى19٪ بالنسبة للأسر الأكثر فقرا، و85٪ بالنسبة للأسر الأكثر ثراء في المناطق الحضرية. رغم أن المناطق القروية استفادت من العديد من البرامج بما في ذلك "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"[3]، ورغم وضع البرامج والاستراتيجيات الطموحة لصالح المناطق القروية، فالملاحظ أن الروابط الحضرية والقروية لم تستغل ما فيه الكفاية كمحرك لنمو وتنمية المناطق القروية ذات العلاقة بالأقطاب الحضرية. علما أن التنمية الترابية تتطلب شراكات حضرية - قروية فعالة لبلوغ تماسك المجالات الترابية ونجاعة الإنفاق العام. فالمدن تشكل رابطا مهما للوصول إلى سوق المنتوجات انطلاقا من المناطق القروية. وبالتالي، فهي تتيح خلق فرص اقتصادية لسكان القرى. هناك تطور متواز بين المدينة والقرية، لأنه لا يمكن للمدينة أن تتطور على أساس رصين إلا إذا طورت من تدفقاتها نحو المجال القروي لتكثيف تنميته، مما ينعكس بالإيجاب على المدينة من خلال تبادل المنتوجات[4].

المطلب الثاني: المبررات الموضوعية لتجاوز صيغة تراب المشروع

من ركائز تنمية التراب ضمان استدامة ثمار التنمية للأجيال الحالية وتمتعها بها بشكل دائم، شأنه شأن الأجيال المقبلة. ولئن كانت الاستدامة ضمنية في عملية التنمية، فإن التجارب المختلفة في العالم بينت أن العديد من الأقطار سجلت نسب نمو مرتفعة لفترات طويلة دون أن يكون ذلك مانعا من الوقوع في أزمات كبيرة وانقطاع حلقات التنمية. في هذا المضمار،

---

1 Réf. le Haut-Commissariat au Plan (HCP) : entre 2018 et 2019, les régions où le taux de chômage est le plus élevé sont la région de Casablanca-Settat (25%), Rabat-Sale-Kenitra (15,8%), Fès-Meknès (11%), Tanger-Tétouan-Al Hoceima (9,9%) et la Région orientale (9,9%).

2 حسب الإحصاء العام لسكان والسكنى لسنة 2014

3 "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، استراتيجية اجتماعية واقتصادية هادفة إلى توسيع ولوج المرافق الاجتماعية الأساسية، وإنعاش الأنشطة. تولد هذه المبادرة فرص الشغل والدخل المستقر، وتبني إجراءات إبداعية أمام القطاع غير المهيكل، (تابع) وتساعد أيضا الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة أو من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أطلقت في سنة2005، والبرنامج الوطني لمحاربة التفاوتات الاجتماعية والترابية في العالم القروي (PNLDST 2016-2022).

4 Isnard H. H. Beguin, L'organisation de l'espace au Maroc. In: Méditerranée, deuxième série, tome 22, 3-1975. p. 79 ; https://www.persee.fr/doc/medit_0025-8296_1975_num_22_3_1625

تطفو على السطح أهمية العناصر الأساسية للتنمية بالاعتماد على الذات والمؤهلات الداخلية للبلاد أو الجهة. كما يعتبر التوازن من أهم الركائز في التنمية ويشمل الأنشطة والموارد والفئات الاجتماعية والمناطق والأبعاد. فالتنمية كل لا يتجزأ وتشمل كل الحقول وأي اختلال يصيبه تكون له نتائج وخيمة على المدى المتوسط والطويل حتى وإن لم يظهر على المدى القصير. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التنمية توفر سوق تجارية استهلاكية من حجم محدد على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وحتى العالمي. وهذا ما يجعل التوجه نحو الاندماج في مجموعات مجالية كبرى وتكوين كيانات ترابية كبرى تكون ركيزة مجالية وديمغرافية للمؤسسة الاقتصادية نتيجة اقتصادات الحجم تضمن التنوع. ما هي التنمية، أولا؟ وما أهمية إدماج التراب في التدفقات الاقتصادية الدولية؟

الفرع الأول: في أهمية (إعادة) تعريف مفاهيم التنمية

تعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عملية تقدم ونمو تكون بشكلٍ جزئي أو شامل وباستمرار، تتفاوت بأشكالها، وتركز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدما بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وباختصار، في هذا السياق، هناك تنمية طبيعية، وهي القدرة على الارتقاء بالموارد وتجديدها باستمرار، واستخراج مجموعة من العناصر واستحداثها بحيث تكون قادرة على إفادة الطبيعة وخدمتها، وأيضا تنمية بشرية تقوم بعملية تطوير شاملة لعقل الإنسان في المجالات العلمية والتوعوية الإنسانية بكل ما يتعلق بالمستجدات في مجال العلم.

ما هي مدلولات وحمولة التنمية والتنمية المحلية بالتحديد؟ وماهي التنمية الترابية ومكوناتها؟

الفقرة الأولى: مدلولات وحمولة التنمية والتنمية المحلية

1. ماهية التنمية؟

برز مفهوم التنمية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي حين ظهرت نظرية التطور الداخلي، بقلم جون فريدمان ووالتر ستوهر كمقاربة إرادية مبنية على منطقة ترابية محددة، وتتصور التنمية كنهج ينطلق من القاعدة إلى القمة، بتفضيلها الموارد الداخلية. تنطلق من التقاليد الصناعية المحلية مع الإصرار بشكل خاص على أخذ القيم الثقافية في الاعتبار واستخدام الأساليب التعاونية. وللتنمية المحلية مرجعية سياسية واقتصادية تنطلق من سياسات اللامركزية في الثمانينيات.

إنها توسيع الثروة وتحسين شروط الحياة للسكان بالمجالات الترابية. وهي عملية إرادية تستدعي تدخل الإنسان لتحقيق أهداف محددة، ومفهوم يعبر عن إجراءات توجيهية ينتظر منها خلق تفاعل بين الطاقات والإمكانات الموجودة في المجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي. يتمثل أساس هذه العملية المقصودة في إحداث تغيرات ذات بعدٍ وظيفي وهيكلي داخل نفس المجتمع بغية تمكينه من البقاء وتحقيق نموه. كما يمكن اعتبارها انتقال اقتصاد معين إلى مستوى أعلى، خلال فترة زمنية محددة، مما يخرج الجهد الإرادي المبذول من دائرة التنمية التلقائية التي تحديث الاقتصاد لخلق شروط إنجاز نمو للتراكم المادي للثروة الناتج عن تحسين أجور ومداخيل مختلف الشرائح الاجتماعية. الشيء الذي يؤدي إلى تطور المستوى المعيشي للسكان ويمكنهم من موارد مهمة للارتقاء بالتجهيزات والمرافق الاجتماعية نحو الأفضل ويقودهم نحو تحول نوعي مستدام ومستقل ومتوازن.

2. ماهية التنمية المحلية؟

تعرف التنمية المحلية بالقيام بمجموعة من العمليات، والأنشطة الوظيفية، الرامية إلى تتبع وتقييم طبيعة حياة الأفراد، والوقوف عند السلبيات المجتمعية، واقتراح حلول لها، للتقليل من تأثيرها على المجتمع، أو معالجتها بشكل كلي. وتسعى إلى النهوض بالمجالات المكونة للمجتمع المحلي، الشيء يتطلب دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس بالإيجاب على مجتمعهم وبالتالي، يؤدي إلى نمو العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، القمينة بتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها. هي عملية تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره وتسهم في تطوير المجتمع لإنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والمخططات الهادفة إلى تحسين الأوضاع المعيشية،

والتعليمية. كما أنها تهدف إلى الاستفادة من كافة الموارد، بمعنى أنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع حتى تعود بالفائدة على المجتمع كله، معتمدة على مكونات رئيسية.

للتنمية المحلية وظائف، نذكر منها على وجه الخصوص:

- التعاون بين القطاعات الفعالة داخل المجتمع المحلي والداعمة لمكونات التنمية المحلية، للحصول على الوسائل الأساسية الرامية إلى المحافظة على استمرارية نمو المجتمع.

- وضع مجموعة من النظم الاجتماعية التي تساعد على تحليل وضعية صنف من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على طريقة تفاعلهم وتلاؤمهم مع محيطهم، بغية تقييم حالهم في المجتمع.

- التخفيف من وطأة المركزية لأن طبيعة التنمية المحلية الحرص على تفعيل أدوار الكيانات التمثيلية كالجماعات الترابية والمصالح الخارجية للدولة، وجمعيات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، وغيرها، للنهوض بالتنمية المحلية والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.

- تقوية دور مشاركة المواطنين داخل المجتمع المحلي لتحقيق تفاعل المواطنين مع الأمور التي تخصهم، مثل الانتخابات، والمشاركة في تفعيل السياسات التنموية المحلية بالمنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها الأفراد، والمؤسسات.

الفقرة الثانية: التنمية الترابية ومكوناتها

ينحدر مصطلح التراب من الاصل اللاتيني " Terre " وقد أخذ المفهوم ابتداء من القرن 17 بعدا سياسيا وإداريا وأضحى يوحي بفكرة السيطرة والتدبير على جزء من سطح الارض من طرف قوة تستنبط سلطتها ومشروعيها من مراقبة المجال وقد تكون جماعة ترابية أو دولة. فالتراب بهذا المعنى يعد جزء من سطح الارض متملكا من طرف مجموعة بشرية، ويتشكل في المجال بناء على مجموعة من التجهيزات والشبكات والمسالك المنجزة من طرف تلك المجموعة، ومجموعة العلاقات الفردية والجماعية التي تروم استغلال إمكانياته وجعلها موارد ترابية تضمن استمرارية المجموعة المتملكة له[1]. ويقوم مفهوم التنمية الترابية على ثنائية التراب والفاعلين بصفتهما مفهومين وجيهين وعمليين لفهم وأجرأة التنمية، فيطرح التراب إذن كمجال مفضل للعمل. ولهذا ظهر التراب كمقاربة جديدة تحاول أن تعيد صياغة التنمية، إما من مجالات مؤسسات كمجالات الجهوية أو الجماعية أو الإدارية أو من مجالات جغرافية كالأحواض المائية أو الدوائر السقوية.

في نفس الاتجاه، يعد التنوع رافدا هاما في بناء اقتصاد متعدد الأنشطة الاقتصادية ومتنوع الفئات الاجتماعية بما في ذلك تنوع الموارد الطبيعية والمهارات البشرية. فالتركيبة الترابية عنصر أساسي في التنمية تسندها أو تحول دونها. ويؤدي هذا التنوع إلى التكامل بين مختلف الأنشطة المتنوعة، وإضافة إليه يتوجب توفر الخصوصية لكل مجال لاستيفاء شرط التكامل والتميز في نفس الوقت وهو ما لا يتناقض مع تنوع مكونات التنمية المجالية والترابية حيث نجد لكل مجال انفرادا بشخصيته. فوجود الصناعة مثلا لابد منه، لكن نوعية الصناعة وتركيبتها تختلف من تراب إلى آخر وعلى نفس المنوال نجد الفلاحة أو النقل أو السياحة... التنوع والخصوصية مقومان متلازمان يفضيان إلى الاندماج الداخلي والخارجي للتراب. فبقدر ما يكون المجال متنوع الموارد والأنشطة والمهارات والكفاءات، بقدر ما يكون مندمجا داخليا ومنصهرا في محيطه خارجيا بحكم خصوصيته وتفرده مما يضمن له المزايا التفاضلية ويخلق له صورة مميزة. ومن مقومات التنمية الترابية الربط بين مختلف فضاءات التراب الواحد بشكل يضمن النفاذ إلى كل منطقة داخل المجال المعني.

تنمية محلية	تنمية ترابية
• تقوية القنوات المحلية • هويات وتبادلات ذات مستوى واحد	• إدماج بالأسواق على مستويات متعددة • هويات وتبادلات ذات مستويا متعددة
• تعبئة الموارد المحلية استجابة للحاجيات المحلية	• تنافسية (محلية ووطنية ودولية) بإنتاج موارد خصوصية
• دور محدد للدولة في نظام التعاقد	• إدماج فاعلين جدد في الحكامة

[1] -post.html-http://hichambenalikaddour.blogspot.com/2016/06/blog

الفرع الثاني: إدماج التراب في التدفقات الاقتصادية الدولية

ابتدئ بفرنسا منذ منتصف التسعينات، في تغيير مفهوم التنمية المحلية إلى التنمية الترابية. وقد نقل هذا المفهوم إلى الدول المغاربية ابتداء من سنوات 2000 عبر البرامج الثنائية للتعاون. وجدت فرنسا والمغرب نفسيهما منذ حقبة الاحتلال أمام ديناميات متشابهة: ديناميات العولمة ونفس التحديات المتجسدة في ملاءمة الاقتصادات والمجتمعات لمواجهة سياسة تحرير الأسواق من جهة، وشمولية حركية الشركات الكبرى. والجدير بالتذكير أن دول الشمال والجنوب عموما، عرفت نفس التحولات فكانت الاستجابات للتغيير الأساسي لشروط التنمية متشابهة: انفتاح اقتصادي إرادي أو مفروض بدول الجنوب، ومن بينها المغرب، من خلال برامج التقويم الهيكلي، وانسحاب الدولة انصياعا لمنطق السوق، واكتشاف جماعي، على الصعيد العالمي، للتراب كفضاء للفعل العمومي وللتعبئة السياسية وللتغيير الاقتصادي. في خضم هذه المتغيرات، تكرس تغيير أساسي في تصور التنمية لتدارك تأخر الدول في الانخراط في الشبكات الدولية.

رغم الاستعمال المستمر لمفهوم التنمية المحلية، انتقل بعض الباحثين والفاعلين التنمويين إلى مفهوم التنمية الترابية مع بسط المبررات التالية:

- تحيل التنمية المحلية على تنمية اقتصادية متمحورة حول ذاتها. ففي عصر العولمة والتبادل الحر، ينبغي التفكير في التنمية المحلية بإسنادها على مستويات أخرى. ويستدعي هذا الانفتاح على الأسواق ضرورة أن تكون المناطق الترابية قادرة على المنافسة بضبط الإنتاج والمبيعات في الأسواق الخارجية.

- بروز أنماط جديدة للحكامة. ففي سياق اللامركزية وتأكيد حضور المجتمع المدني كعنصر فاعل في التنمية، لم يبق التراب حكرا على الدولة أو الفاعلين السياسيين، بل نادى به فاعلون آخرون لحل مشاكلهم، سواء أكان مصدرها اقتصاديا أم اجتماعيا أم بيئيا.

- حقيقة أن الفاعلين ابتعدوا عن التخصيص الأمثل للموارد بمعنى التوزيع الناجع للموارد المعدة مسبقا للتراب وأدركوا ضرورة خلق موارد ترابية. وتتم عملية الخلق هذه من خلال تجويد الإمكانات الخصوصية للمناطق الترابية، أي المزايا النسبية التي تميز التراب مقارنة بمنافسيه المحتملين، على سبيل المثال لا الحصر، عملية المواصفات، وحالة وسم المنتجات الزراعية والغذائية بتسمية المنشإ. سيعمل الفاعلون بعد ذلك على تعزيز استراتيجية تنمية تستند على موارد خصوصية أو كامنة ينتجونها[1].

انطلاقا من هذه الموارد الخصوصية، يسعى الفاعلون بالتراب إلى التنافس بالتمايز، بناء على صفات خصوصية، بالتوازي مع التعبئة المنهجية للتراث والهويات المحلية. لذلك، تختلف التنمية الترابية عن التنمية المحلية من خلال ثلاث سمات أساسية: فتح الأسواق، وبناء نظم الحكامة الموسعة التي تشمل الفاعلين الآخرين وتعبئة موارد خصوصية.

الفرع الثالث: دعم الاستثمار العمومي لاقتصاد الجهات[2]

يعد الاستثمار العمومي دعامة فعالة لخلق دينامية على مستوى النشاط الاقتصادي ولتحقيق نمو مستدام وشامل وذلك بفضل مختلف الاستراتيجيات القطاعية وكذا البرامج الوطنية[3]، ويجدر بالذكر أنه رغم الجهود المبذولة، فإن هذه الدينامية تتميز بتفاوت وتيرة النمو على المستوى الجهوي، مع امتداد مجالي تنازلي لنسبة هذا النمو من الجهات المركزية نحو تلك البعيدة عن المركز. ذلك أن الجهات الست التي تساهم بنسبة 66,9 % من الناتج الداخلي الخام، تطورت بوتيرة أقل من

---

[1]Adelmalki, Courlet, 1996, p. 18, cité in : Kirsten Koop, Pierre-Antoine et Landel et Bernard Pecqueur, « Pourquoi croire au modèle du développement territorial au Maghreb ? Une approche critique », *EchoGéo* [En ligne], 13 | 2010, mis en ligne le 20 septembre 2010, consulté le 01 août 2020. URL:
http://journals.openedition.org/echogeo/12065; DOI: https://doi.org/10.4000/echogeo.12065

[2] البيانات والمعطيات الإحصائية مستمدة من مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، مشروع قانون الميزانية لسنة 2020

1 بالنسبة لسنة 2009، بلغت استثمارات الدولة، بما في ذلك المقاولات والمؤسسات العمومية، ما يناهز 130 درهم أي ما يفوق 12 ضعفا قيمة استثمارات الجماعات الترابية بمختلف أصنافها، ليصل حجم الاستثمارات العمومية برسن سنة 2015 إلى 189 مليار درهم، مقابل 186،64مليار درهم خلال سنة 2014. (آراء المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي المتعلقة بلبجهوية المتقدمة، ج.ر. عدد 6412 بتاريخ 4 نوفمبر 2015)

متوسط المعدل الوطني خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2017: فاس- مكناس + 3,5 %، والدار البيضاء - سطات وكلميم- وادنون+ 3,6 %، وسوس ماسة + 4%، والرباط سلا- القنيطرة وبني ملال- خنيفرة + 4,1 % لكل منهما.

من ناحية أخرى، قاوم الاقتصاد الوطني الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 بكيفية متباينة على المستوى الترابي وباختلافات كبيرة في نسب النمو دون أن يسبب ذلك ركودا على مستوى جهة معينة. وبالتالي، اتسم تطور الناتج الداخلي الاجمالي الجهوي بتفاوت كبير بين الجهات (بفارق 8,5 نقاط) من + 2,6 في المائة بالنسبة لفاس- مكناس ومراكش- آسفي إلى + 11,1 في المائة للداخلة- وادي الذهب في الفترة 2008- 2017، كما أنه سجل تفاوتا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى2007 بفارق 6 نقاط للنمو تتراوح من + 3,3 في المائة بالنسبة لبني ملال – خنيفرة إلى + 9،3 في المائة بالنسبة للعيون- الساقية الحمراء، وعليه، فإن تفاوتات النمو المسجلة على مستوى الجهات تزداد حدة بسبب عوامل خارجية على الاقتصاد الوطني.

إن هذا التفاوت في النمو الاقتصادي بين الجهات له أثر كبير في إعادة تنظيم تجمعات الحياة وتجمعات الشغل، نظرا لكون المعدلات الجهوية للنمو الديمغرافي ونمو السكان النشيطين الحاصلين على عمل تعرف تفاوتات مجالية شبيهة بتفاوتات النمو الاقتصادي. إذ يبدو أن النشاط الاقتصادي ينتعش أكثر بالجهات الأكثر نموا ديموغرافيا من أجل الاستجابة للحاجيات المتزايدة للساكنة، وهذا ما يعني فرص أكبر للشغل. من جانب آخر، فبالإضافة إلى الموارد الذاتية للجهات والتهيئة الملائمة للفضاء المجالي، فإن النشاط الاقتصادي وفي علاقته مع هجرة الساكنة يساهم لامحالة في تعزيز جاذبية الجهات النشيطة.

وفيما يخص مساهمة الجهات في الناتج الداخلي الخام، حققت جهة الدار البيضاء- سطات أهم نسبة بالسعر الجاري خلال الفترة 2001-2017، وذلك بنسبة 26,9 % متبوعة بجهة الرباط- سلا- القنيطرة14,9 % وجهة مراكش آسفي 11,7 % ثم جهة فاس- مكناس10 %. وتستحوذ هذه الجهات الأربع على ما يفوق 60 % من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يشكل تراكما يمكن استيعابه من خلال دينامية الاستراتيجيات القطاعية التي يتم تنزيلها على المستوى المحلي (مخطط المغرب الأخضر، والرؤية السياحية 2020، ...) أو عن طريق آليات تحفيزية أخرى كتلك التي ستخلقها الحكامة الجهوية الجديدة.

ومهما يكن من أمر، فإن الجهد الاستثماري العمومي وحده يظل غير كاف، ويتعين تعزيزه وإثراؤه بالانفتاح على القطاع الخاص، واتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المبادرات الاستثمارية الخاصة من المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار التي يوفرها الفضاء الترابي الجهوي، خصوصا ما يرتبط منها بالرصيد العقاري والتهيئة الترابية والمجالات التنموية، التي تشكل أولويات بالنسبة للجهة.

لذا، "فإن إصلاح منظومة المراكز الجهوية للاستثمار، التي عملت على توسيع اختصاصات هذه المراكز، ومنحها صلاحيات هامة في تدبير الاستثمار على المستوى الجهوي، سيشكل آلية ذات أهمية كبرى لمواكبة جهود الجهات، في مجال التنمية الاقتصادية وتشجيع المقاولات وإنعاشها"[1].

الفرع الرابع: استتراب المشروع التنموي الجهوي:" مخطط المغرب الأخضر" نموذجا

حين نتطرق إلى تراب المشروع، فإننا نتجه مباشرة نحو تراب من حيث هو مجال مشاريع وينظر إليه كمجال سلبي، يتصور فقط كوعاء مستقبل لمشاريع تقرر في شأنها من خارج هذا المجال. ويتم تحديده وفقا لاعتبارات تابعة لسياسات عامة تمييزية تعرف بشكل سلبي الانتماء إلى التراب. وعلى عكس مشاريع التراب، ينبع تراب المشروع هذا من رؤية تنموية هبوطية وقطاعية. وعلى عكس هذا التصور التنموي الخطي، من الأعلى نحو الأسفل، نجد تصورا من "الأسفل نحو الأعلى"، يقوم على استتراب مشروع التراب.

وفي منحى عالمي يتسم بالأمن الغذائي وتغير المناخ وارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية ومحاسبة المنتجين ومكافحة الفقر، اضطر المغرب إلى مراجعة استراتيجيته الفلاحية من أجل الارتقاء بالمستوى، وإعادة الهيكلة وتحديد المهام. انطلاقا من هذا المنظور، تم استتراب "مخطط المغرب الأخضر" لجعل الفلاحة المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني في السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة.

1المرجع: الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة، في 20 دجنبر **2019**

الفقرة الأولى: مسلسل تطوير "مخطط المغرب الأخضر"

1. استتراب مشروع التراب

تحيل صيغة "مشروع التراب"، أولا على نهج يقطع مع النموذج التخطيطي التقليدي الذي تتقرر على أساسه كل المشاريع التي تعمل على تطبيقها الإدارات المركزية دون استشارة، مسبقة بالضرورة، للسكان/الفاعلين في التراب. وتضمن المشاركة النشطة لجميع الفاعلين المنخرطين لتحديد وتنفيذ الإجراءات المطابقة لتنمية مؤهلات ذلك التراب. ويختلف "مشروع التراب" عن سياسات التهيئة الصادرة من "القمة" لأنه فريد ومتلائم مع السياق المحلي وبالتالي، من المستحيل نقله كما هو إلى أي مكان آخر. لذلك، فمن الضروري فهم "روح التراب" في إطار ملاءمة المشروع مع الإمكانات الخاصة بالفضاء الترابي.

إن انفتاح الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ربما يشكل السمة الأكثر تعبيرا لتراب يتوخى التنمية، ويتطلب هذا التصور في حد ذاته رؤية شاملة. وبما أنها تعبئة للإمكانات المحلية، فجميع القوى الحية المتواجدة بالموقع معنية بمشروع التراب شريطة أن تخدم الوجهة الأساسية التخطيطية للمشروع، وتتجنب قدر الإمكان التوترات الاجتماعية لبناء ديناميات تقوم على تقييم الإكراهات الخارجية التي تتسم في غالب الأحيان بالقوة من جهة، وتقييم التنمية الذاتية التي تنبني على المهارات المميزة للتراب من جهة أخرى. تتطلب مختلف هذه "التوازنات" إعداد برنامج شمولي مهيإ للتماسك بين أنواع مختلفة من القرارات.

وأخيرا، ينطلق مشروع التراب من رؤية استشرافية تروم التطلع إلى الأمام، وتتمثل المستقبل وتواجه عدم اليقين. فمشروع التراب ديناميكي ومستترب ويحتوي على عدة أبعاد أساسية:

- رؤية إلى المستقبل يتقاسمها الفاعلون،

- إرادة جماعية للتنظيم،

- نظام قيم مشترك.

- محاور استراتيجية متوسطة المدى مصادق عليها من قبل الفاعلين ووفق أهداف، ثم وفق إجراءات منسقة تكون موضوع مخطط عمل.

2. أهداف ومسلسل "مخطط المغرب الأخضر"[1]

في أبريل 2008، تبنت الحكومة بالمغرب استراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" من أجل إعادة إنعاش اقتصاد القطاع الفلاحي رغبة من السلطات العمومية في إسهام القطاع الفلاحي في التنمية الشاملة للمغرب، والتي يجب بالضرورة أن:

- يطبع القطاع الفلاحي بدينامية التطور المتناغم والمتوازن تأخذ في الاعتبار خصوصياته.

- تستغل هوامش التقدم وتجويد الإمكانات إلى الحد الأقصى.

- ربح الرهانات الجديدة بالحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

- مواكبة التحول العميق الذي يعرفه النظام الفلاحي والغذائي العالمي.

اتبعت الاستراتيجية الخطوات التالية:

- وضع جرد للقطاع الفلاحي من خلال فحص مختلف المجالات، ومختلف الفاعلين حسب بيئتهم، واهتماماتهم واستراتيجياتهم والمجالات التي تحدد تطور القطاعات وهي: المياه، والعقار، واتفاقيات التجارة الحرة، وسياسات الدعم، إلخ.

- التشاور مع جميع الأطراف المعنية لوضع رؤية استراتيجية للقطاع الفلاحي بحلول عام 2015 مع مراعاة معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف رفع القطاع الفلاحي إلى مراتب ذات أولوية في الاقتصاد الوطني.

---

[1] TOUMI Larbi, Les Clés de la Réussite – La Nouvelle Stratégie Agricole au Maroc (Plan Vert), Novembre 2008, P. 10-11

- إعداد آلية التنفيذ والتعبئة على أساس:

- اقتراح خارطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.
- إيجاد خطة عمل توضح الأولويات والإصلاحات التي ينبغي إجراؤها على أساس دراسات جدوى تحدد: المواعيد، والمسؤوليات، والتنظيم، والموارد المالية اللازمة للتنفيذ والموارد البشرية.
- المسؤولية المشتركة للدولة والأطراف المعنية من خلال وضع وسائل مؤسسية وتسييرية ومالية مناسبة لضمان تحقيق أثر جيد على النمو ومكافحة الفقر.

3. ركائز "مخطط المغرب الأخضر"

من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية، ركزت إدارة الفلاحة والثروة السمكية على تحدي التنفيذ عبر إصلاح الوزارة الوصية، لكن أيضا بإحداث وكالة التنمية الفلاحية (ADA)، وكالة التنفيذ الخاصة بتطبيق "مخطط التنمية الفلاحية" تحت إشراف وزارة الفلاحة.

بشكل ملموس، يستند المخطط على ركيزتين[1]:

- تتعلق الركيزة الأولى بتنمية فلاحة حديثة ذات قيمة مضافة عالية وإنتاجية مهمة تستجيب لقواعد السوق اعتمادا على الاستثمارات الخاصة، من خلال تمويل 1000 مشروع في الإنتاج وفي الصناعات الفلاحية-الغذائية بتكلفة إجمالية من 10 إلى 15 مليار درهم في السنة.

- تتعلق الركيزة الثانية بالمواكبة التضامنية للفلاحة الصغيرة، بتحسين مداخيل الفلاحين الأكثر هشاشة، ولا سيما في المناطق المعزولة. وقد شرع في تمويل 545 مشروعا سميت "اجتماعية" من قبل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهدفت هذه الركيزة أيضا إلى الانتقال من زراعة الحبوب إلى فلاحة ذات قيمة مضافة أعلى، وأقل حساسية من تأثير المناخ وتجويد منتوجات المجال.

وستكون هذه المشاريع جزءا من خطة جهوية تستند على ثلاثة محاور ترمي إلى تنويع الفلاحين في وضعية غير مستقرة في أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وأقل حساسية لتغير المناخ. كما أن المخطط معني بتشجيع مشاريع الإنتاج المكثف في مجالات الإنتاج الحيواني والنباتي، بالإشراف على الفلاحين وتأهيلهم للحصول على دخل إضافي. وضع المخطط للتأثير على ما يصل إلى 1.5 مليون مزارع في الفلاحة الكبيرة والصغيرة.

تتمثل إحدى استراتيجيات "مخطط المغرب الأخضر" في إضفاء جهوية على الفلاحة التي تم تقسيمها إلى 16 "مخطط فلاحي جهوي (PAR)". وتهم هذه المخططات زيادة مستويات الإنتاج لمختلف التخصصات الفلاحية المحددة، وتحسين جودة وظروف التسويق للإنتاج، وتحسين مستويات تجويد مياه الري. ومع ذلك، رغم أنها جزء من رؤية لتعزيز إمكانات كل جهة، فإن المخططات الفلاحية الجهوية هذه تستجيب أيضا لإشكاليات أكثر واقعية مثل الشغل بالوسط القروي، ومكافحة الفقر والهجرة الجماعية القروية، الخ.

يلخص الجدول أسفله أهم إنجازات الأغراس وإطلاق المشاريع حسب الجهات برسم الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019[2]:

الجهة	عدد المشاريع المستهدفة بالمخطط الجهوي
الحسيمة –تطوان -طنجة	142
درعة- تافيلالت	49
الشرق	97
مراكش-آسفي	108
مكناس - فاس	159
سوس-ماسة	62
بني ملال-خنيفرة	76
العيون- الساقية الحمراء	28

1 http :WWW.agroforever.com/le-plan-maroc-vert-la-nouvelle-stratégie-agricole-au-maroc/agronomique

2 المصدر: مشروع قانون المالية 2020، مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار

كلميم-واد نون	30
الرباط-سلا- القنيطرة	75
الدار البيضاء - سطات	74
الداخلة- وادي الذهب	11

الفقرة الثانية: محدودية رؤية استتراب "مخطط المغرب الأخضر"

إن استتراب "مخطط المغرب الأخضر" في دعامته الثانية لصيغة رؤية 2010 مثال مهم للتساؤل عن مدى الاعتماد على نهج شمولي للتنمية الترابية. في هذا السياق، يطرح جريكوري لازاريف[1] G. Lazarev سؤاله حول مشاركة الجماعات، والتعاونيات، والجمعيات، وحتى المشاركات الفردية. فقد اعتبرت هاته المشاركات رافدا أساسيا لبرامج العمل على المستويات الترابية، وبالتحديد بالنسبة للدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر الذي يهم بشكل خاص العديد من سكان الجبال والمناطق الفقيرة والهامشية، الفضاء الذي يجمع حوالي 30٪ من السكان القرويين[2].

يقترح المخطط تطبيق مقاربات خصوصية لتحديث القطع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة ودمجها في السوق. وفي الوقت نفسه، يشير إلى أنه في البيئة القروية المغربية تشكل المجالات فضاءات أولية فيها تمارس تقليديا حقوق استغلال السكان للموارد الطبيعية. وأيضا، ينطبق مفهوم المجال على ديناميات إنتاج السلع والخدمات التي تجمع الفاعلين المحليين حول صورة مشتركة للمجال. وترتبط بها موارد كامنة كأفكار لمنتوجات، وشبكات الجمعيات، وتحسين الصورة الثقافية "للمنطقة"، وغيرها. وكمجال أولي، يجب أن يحظى باعتراف قانوني قوي بمسؤوليات المجموعات القاعدية وبحقوق استعمالها لجميع مساحات مجالاتهم التقليدية. لذلك، تتطلب أية سياسة في هذا الاتجاه بنيات دعم مهمة. ومن ثمة، يتوجب على "مخطط المغرب الأخضر" تطوير بنيات القرب التي يمكن بناؤها بإعادة النظر في مراكز الأشغال Centres de travaux.

ينبغي أن يكون الوسطاء المدربون تدريبا خاصا قادرين على تحديد المستغلين والمجموعات والتجمعات القادرة أو الراغبة في المشاركة ضمن دينامية المشروع. يكون عليهم تقديم الدعم للمجموعات والتجمعات القاعدية وللمزارع، للمساعدة على صياغة المشاريع وإبراز قادة فلاحين. إن معرفتهم بالتشريعات التنظيمية والمالية تسمح لهم بدعم تطوير برامج العمل، بالإضافة إلى إعداد مشاريع مطابقة للمخطط الفلاحي الجهوي. بشكل عام، يكون هؤلاء الأعوان الوكلاء صلة ربط بين التراب المحلي والإدارة. وقد بدا آنذاك أن الرغبة في تطوير بنيات القرب تلك لا تتحقق بالقدر المطلوب.

غير أنه لوحظ ضياع في الموارد البشرية والمادية الموضوعة رهن إشارة المديريات الجهوية للفلاحة، والمديريات الإقليمية للفلاحة، ومراكز الشغل. فعلى العموم، تبين على أرض الواقع ما هو في حقيقة الأمر إلا إسقاط جهوي وإقليمي للمخطط أخذا في الاعتبار فقط الأراضي الصالحة لغرس الأشجار، وللتربية الحيوانية، وللمضاربات الخاصة، واستنبات الصبار، ونبات الكبرcâpres ... إن الاستتراب انطلاقا من الجهة يسمح، كما يؤكد ذلك مخطط استراتيجية المغرب الأخضر، ب"تحديد محلي للأولويات ومشاركة الفاعلين الميدانيين"، لكنها تنطلق من رؤية جامدة وقطاعية للموارد المحلية، لأن مسألة التفعيل على المستوى المحلي والارتباط بسياسة التنمية الترابية كل لا يتجزأ.

بالنسبة للازريفG. Lazarev، "يجب عدم الخلط بين الأعمال المحلية المرسومة بهذه البرامج والمخططات الجماعية. لكن الأعمال التي تقترحها البرامج يمكن، على سبيل المثال، أن تستجيب للإشكاليات المحددة خلال عملية التخطيط الجماعي الاستراتيجي والتي لا يمكن للمخططات الجماعية أن تستجيب لها إلا بطريقة محدودة للغاية". إن مسألة الالتقائية تبقى دائما مطروحة وينبغي وضع آليات جديدة لضمان الالتقائيات الفعالة بين مختلف الأنشطة التي تقترح على المستويات المحلية، من دعم خاص وحكامة، وبتعبير آخر إنشاء لجنة توجيهية تكون مهمتها الإشراف على بناء التراب.

المبحث الثاني: اللامركزية وإعداد التراب الوطني وجهان للتنمية الجهوية

يتوجب أن تتطابق سياسة إعداد التراب الجديدة بالمغرب مع مسلسل الدمقرطة واللامركزية وأن تدعمه بتوجهات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، وأن تمتثل أيضا للقواعد الجديدة للعولمة، لأن التراب الوطني، بموقعه الجغرافي

[1] جريكوري لازاريف، جغرافي وسوسيو- اقتصادي متخصص في بلدان المغرب

2- Bulletin d'Information de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques n°9, 2011, Lazarev, cité par Aderghal M., Mohamed B, Iraki A, Laouina A, Projet de territoire, territoire de projet, Synthèse des travaux du colloque international, P. 25

الاستراتيجي، يتأتى له أن يؤدي دوره في الدينامية الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية على المستوى الوطني، وترسيخه الناجح في الشبكة العالمية.

لكن، ما تزال هيمنة رؤية قطاعية ومركزية بادية للعيان وجلية رغم بعض المبادرات التنموية التي لا تكتمل بسبب عدم إيلاء موارد التراب كل الاهتمام الذي يستحقه، وغياب إشراك للفاعلين المحليين في المشروع التنموي، أو لأسباب أخرى. وما زالت السلطات العمومية لم تتمكن بعد من رفع تحدي الإدماج، في مجال السياسات الترابية، رغم أهميته. ذلك أن منطق التجزيء والفصل السائد، والسياسات الترابية التي تظل في أغلبها حبيسة رؤية قطاعية معزولة، إضافة إلى كثرة المتدخلين لتحقيق الهدف الواحد، كل هذا يؤدي إلى اختلاف في تصور الحلول، وإلى تأخر في تطبيقها، مما يحد من نجاعة المشاريع الجهوية ومن أثرها على المواطن.

المطلب الأول: استتراب استراتيجيات التنمية الجهوية

يلاحظ قصور في الأداء التنموي الترابي لما بعد الاستقلال، وذاك شيء منطقي نتيجة لمستجدات خروج المغرب من ربقة الاستعمار. ورث إرثا ثقيلا على صعيد كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها. ومن الصائب أن يولي أهمية قصوى في بداية الأمر لإعادة هيكلة مجموع مناحي الحياة، وفي مقدمتها الجانب المجالي الذي كان غارقا في الاختلالات بكل أصنافها. ولا ضير إذا ما تم إسقاط خطي للصيغة التنموية المركزية على المستوى الجهوي في مرحلة التأسيس الشامل على أمل أن تتطور الجهوية والمؤسسات السياسية التي تمهد لتغيير التصور التنموي القطاعي وإشراك الجهات في وضع استراتيجيات التنمية.

الفرع الاول: قصور الأداء التنموي الترابي لما بعد الاستقلال

من الملاحظ أنه أمام الطموح الذي أبان عنه المغرب لتغيير هيكلة اقتصاده ولإنعاش تنظيمه المجتمعي نحو العصرنة، برزت العديد من إشارات الهشاشة على وجاهة نموذج التنمية المتبع. بشكل آخر، أظهرت عدم قدرة اقتصاد المغرب على أن يكون منخرطا في مسار نمو صاعد ومرن وقابل للتأقلم ومستدام ومنتج للوظائف بأعداد كافية وجودة تلبي الانتظارات، وذلك بسبب البطء الذي يميز عملية تنويع نسيجه الإنتاجي، وانخفاض العائد من الاستثمارات، والاستغلال المكثف للموارد غير المتجددة، والتقلب المستمر لنمو يعتمد بشكل كبير على عوامل خارجية، لا سيما المناخ، وأسعار منتجات الطاقة، إضافة إلى القوة الاقتصادية لشركائه الرئيسيين. وغالبا ما تتجلى أوجه القصور في الأداء على المستوى الترابي من حيث جودة الواقع المعيش للسكان وقدرة القاعدة الإنتاجية المحلية على خلق ما يكفي من فرص الشغل والثروة، وإحياء الأمل في تنمية فئات اجتماعية واسعة ولا سيما شريحة الشباب التي تطمح إلى مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص.

غير أنه يبدو أن تكلفة هذا التطور السلبي لا تتحملها المجالات الترابية بشكل عادل، بالرجوع إلى تطور وتوزيع حالات العجز بدرجات مختلفة وعلى حساب المناطق القروية والتراب الخالي من الموارد، مما يضاعف من مسؤولية الدولة في التخفيف من آثارها عن طريق اللجوء إلى نظام موازنة مناسب، علما أن أي نظام، مهما كان فعالا، فإنه يتعامل مع سياق شح الموارد وربما لا يكون قادرا إلا على معالجة أعراض حالات العجز تلك. فخطر انبعاثها يبقى ماثلا طالما لم يحشد زخم ديناميات التنمية الداخلية ولم تتجاوز الاختلالات الهيكلية الترابية. بكل تأكيد أن مثل هذه الاعتبارات تجعل من مراجعة أسلوب أداء الدولة حيال المجالات الترابية بعدا لا محيد عنه لإرساء النموذج التنموي الجديد. وعلى هذا النحو، من المهم الاستفادة من الحظوة التاريخية للمغرب التي تمثلها إعادة التشكيل المؤسسي في توزيع السلطة، مع تبني الجهوية المتقدمة كتكريس لمسلسل طويل للامركزية، وكإعلان عن بروز المؤسسة الجهوية المدعومة بتوسيع استقلاليتها ونطاق عملها وبتعزيز شرعيتها التمثيلية وسلطتها في صنع القرار.

الفرع الثاني: إسقاط خطي للصيغة التنموية المركزية على المستوى الجهوي

يلزم الاعتراف بأنه على الرغم من الحضور الاقتصادي للجهة، تظل قدرة التدخل اللامركزي على المستوى الوطني محدودة، سواء مباشرة من حيث قيمة وزن استثماراته، أو بشكل غير مباشر من خلال دوره التنظيمي والتشريعي. فإذا تميز هذا التدخل في الماضي، بالأخذ في الاعتبار، تدريجيا، البعد الترابي في سياسة التخطيط الوطنية، فإن التخلي عن هذا الأخيرة لصالح نظام حكامة مبني على الاستراتيجيات والبرامج القطاعية يسائل اليوم إلى حد كبير مستوى الاستتراب. في الواقع، منذ منتصف سنوات 2000، كانت مقاربة التنمية التي اعتمدت في المغرب ترتكز على الاستراتيجيات القطاعية والاستجابات البرامجية التي غطت جميع المجالات تقريبا. وعلى الرغم من الانتقادات لمستويات التماسك والالتقائية، يبدو أن هذا النهج يقنع السلطات العمومية، التي ما زالت تلتزم به مع إجراء تعديلات بدلا من اختيار بديل متقدم. ولئن كانت

هذه المقاربة القطاعية بداية متعارضة مع الاعتماد المتبادل لمختلف مجالات التنمية، فإنه يشار إلى الجهة أكثر فأكثر على أنها رتبة مناسبة لتحقيق التقائية الاستراتيجيات.

وبينما نشهد اليوم تكاثر الإسقاطات الجهوية للاستراتيجيات القطاعية التي تملها خصوصيات كل جهة، فإن فعالية عملية الاستتراب تضع الدولة امام طبيعة وأشكال طرق إدماج الجماعة الترابية في إنتاج مشترك حقيقي لهذه الاستراتيجيات. في الواقع، يعتمد هذا السلوك قبل كل شيء على استعداد الدولة للتعامل مع قوة مضادة حقيقية لا تشترك معها بالضرورة في نفس الأولويات ونفس الرؤية للمستقبل، وذلك في إطار مفاوضات بين الدولة والجهة، حيث لا يقتصر دور هذا الأخيرة على مجرد شريك منفذ وحيث تدخل الدولة تعبر عنه المصالح اللاممركزة المتوفرة على هامش حقيقي للمشاركة.

الفرع الثالث: إشراك الجهات في وضع استراتيجيات التنمية

أي استعداد في لمغرب لإشراك الجهات في وضع استراتيجيات التنمية هذه على ضوء الخطة الجديدة للتنمية لما بعد 2015 التي ستوضِّح بحلول سنة 2030 شروط وضع الاستراتيجيات؟ اجتمع لهذا الغرض في سبتمبر 2015، 170 من زعماء العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنيويورك لاعتماد خطة سنة 2030 الجديدة التي تغطي مجموعة واسعة من الغايات والأهداف: 167 غاية و17 هدفا. وستستخدم باعتبارها الإطار الشامل لتوجيه العمل الإنمائي على الصعيدين العالمي والوطني على مدى السنوات المقبلة.

إن استتراب أهداف التنمية المستدامة التي تحظى بالمزيد من الاهتمام عالميا، يسائل السلطات العمومية بالمغرب عن المكانة المخصصة للجهة، بل لصيغة جهوية للتنمية المستدامة حسب القدرات والاحتياجات والأولويات بدل الاقتصار على الإسقاط الخطي للصيغة الوطنية على المستوى الجهوي، في إنكار لقدرة المستوى الجهوي على تفكير استراتيجي. وكنقطة التقاء مثمر بين المقاربة الصعودية والمقاربة الهبوطية، فإن التنمية الترابية تعمل على الانتقال الحتمي من استتراب استراتيجيات التنمية نحو تنمية الاستراتيجيات الترابية متصورة ومفكر فيها من قبل الفاعلين الترابيين مع مصالح الدولة اللاممركزة.

ويمكن فهم إحدى هذه اللحظات الأساسية عند وضع التصاميم الجهوية لإعداد التراب المحددة، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية، للخيارات الرئيسية التي ترسم رؤية مستقبل الجهة. وتتجسد أيضا في برنامج التنمية الجهوية خلال لحظة أخرى من الهيكلة، والتي ينبغي ألا يتصور كتعبير مشترك للدولة وللفاعلين الجهويين التنمويين. في نهاية المطاف، من شأن تدخل السياسات العمومية وتعقيداتها المتزايدة تسريع الانتقال نحو وضع استراتيجيات ترابية قطاعية، يكون تصورها والتقائيتها متوقفين على ثلاثة عوامل، وهي وجود جماعة جهوية قوية باستقلاليتها وبمواردها البشرية المؤهلة، وتقوية المصالح اللاممركزة للدولة بمنحها صلاحيات موسعة وموارد مهمة، وكذلك إنشاء فضاء مؤسسي للتفاوض بين الدولة والجهة يفضي إلى عقود برامج بينهما. مع العلم أن الجهوية المتقدمة، كباقي الإصلاحات الكبرى، تحتاج إلى مزيد من الوقت قبل أن يتم تفعيلها بالكامل بالارتكاز على مبادئ التدرج والتمايز أو حتى التفريع، وهي في حد ذاتها حاملة لبذور التطور.

المطلب الثاني: الجهوية خيار تشاركي ومنسجم لتنفيذ البرامج التنموية

أكد الإصلاح الدستوري لسنة 2011، متبوعا بالقوانين التنظيمية الجديدة المتعلقة بالجماعات الترابية، على مبدإ المشاركة المواطنة في التشريع الوطني. أعطي هامش مهم للجماعات الترابية المنتخبة لوضع وتطبيق آليات تشاركية للحوار والتشاور مختلفة الأهمية على عدة مستويات: الإخبار، الاستشارة والتشاور وكذا الإصدار المشترك للقرار. وقد تجلت، من خلال مقتضيات الفصل 139 من الدستور، مكانة المقاربة التشاركية في التنمية الترابية حيث "تضع مجالس الجهات ومجالس الجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية ...". وبالفعل، تترجم عدة مواد قانونية اخرى هذا التوجه الجديد للمشرع، بناء على الديمقراطية المواطنة والتشاركية، ومبادئ الحكامة. ويتطلب نجاح التوجه التشاركي التغلب على الفجوة القائمة بين الخطاب السياسي والممارسات الملموسة المتعلقة بالبناء الجهوي واعتماد مقاربة موضوعية قائمة على إرادة سياسية وطنية واضحة، وكذلك الالتزام الجماعي لبناء وتطوير الجهة الجديدة على أسس صلبة ومعقولة انطلاقا من مكاسب التجارب السابقة.

فهل كانت المشاركة في مستوى التحولات السياسية والتنظيمية للجهات؟ وأي دور للتخطيط الجهوي في الإسهام في التقليص من الفوارق الترابية؟ وما مدى طموح "البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة" في تفعيل الخيار التشاركي على أرض الواقع؟

الفرع الأول: البعد التشاركي للمقاربة الجهوية الجديدة

تشكل الجهوية توجها حاسما لاستراتيجية تنمية شاملة ومتعددة الأبعاد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مما يتطلب تعبئة إرادة وجهود مختلف القوى الحية والنشطة للمجتمع المدني بالمغرب وإدماجها الجماعي في العمليات المعقدة للتنمية. على هذه القاعدة، يندمج البناء الجهوي في إطار بناء المغرب الحديث والديمقراطي، المنفتح على البيئة الداخلية والمنخرط في التبادلات الخارجية. كما يهدف التوجه الجهوي إلى المشاركة في تحقيق نقلة نوعية من أجل تعزيز الديمقراطية المحلية وتنفيذ سياسة اللامركزية واللاتركيز من خلال تعميق الحوار الرامي إلى تقليص التفاوتات الجهوية وبناء تنمية متكاملة ومتماسكة ومتناسقة.

أحدثت التحولات السياسية والمؤسسية أثرا كبيرا على الفضاءات التنموية. وقد انعكست هذه التحولات على الإطار الجهوي التنموي التقليدي الذي كان بطبعه منغلقا، فأصبح متجاوزا. وشمل التأثير أيضا ميدان الديمقراطية، حين أدمجت المقاربة التشاركية في إعداد المشاريع التنموية الجهوية، وأنتجت توزيع الأدوار بين الفاعلين الترابيين في الإنتاج الجهوي.

الفقرة الأولى: تأثير التحولات ذات الطابع السياسي والمؤسسي

نحلل نقطتين، تجاوز الإطار التنموي التقليدي المنغلق، جهويا ودمقرطة المشاركة في إعداد المشاريع التنموية الجهوية.

1. تجاوز الإطار التنموي التقليدي المنغلق، جهويا

توجه الجماعات الترابية والجهات على وجه الخصوص جهودها نحو تعبئة الإمكانات والقدرات بهدف تحسين خدمات المؤسسات العمومية، وتشجيع استقبال المقاولات والمستثمرين ورفع مستوى المعيشة للمواطن. في المجال الاجتماعي، تحرص على تلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية للسكان مع دمج جهود جميع الشركاء المعنيين. فيما يتعلق بالمرافق المحلية، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بإنتاجية الأنشطة الاقتصادية التي يتم تنفيذها على مستوى الجماعات. إن فعالية الجهات والكيانات الإدارية غير الممركزة، تتطلب تطور توجهاتها وعملها في ارتباط وثيق بالاستراتيجية الوطنية، وتشجيع ديناميات الشراكة على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي ومواصلة تقوية سياسة اللامركزية وعدم التركيز.

من الضروري تطوير أداء أجهزة الجهة وهياكلها السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والمالية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية الناشئة عن الانفتاح والتنافسية والعولمة الاقتصادية. ففي الوقت الحالي، أصبحت الجهوية واحدة من التيمات الرئيسية للخطاب السياسي في وقت لم تتمكن فيه الإدارات المركزية لوحدها من إيجاد الحلول اللازمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. إذا كان المشرع المغربي قد تبنى الجهة في أوائل السبعينيات كإطار للتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذا الإطار أصبح غير كاف وغير قادر على متابعة التطور الاقتصادي والسياسي للمغرب. غير أن السياق أصبح ملائما لمنح الجهة موقعا متميزا في التنظيم الإداري المغربي، بعد ارتقائها إلى مرتبة جماعة ترابية بموجب الدستور المعدل لسنة 1992 ودستور 13 سبتمبر سنة 1996.

2. دمقرطة المشاركة في إعداد المشاريع التنموية الجهوية

تعد الجهوية واحدة من مراحل مسلسل اللامركزية التي تكرس دمقرطة صنع القرار من خلال التوزيع العقلاني للاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية. فبخلاف الإقليم أو العمالة الذي يمثل رابطا بين الجماعة والجهة والذي تتعلق اختصاصاته بمجالات تكون مقتصرة على الإقليم أو مشتركة مع عدة جماعات وبدون مساس بالمستوى الجهوي، فإن الجهة تشكل مستوى مهما في ميدان التدخل الاقتصادي والاجتماعي المندمج، سواء من حيث تحقيق البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة أو إنعاش المجهود الاقتصادي والاستثمارات الجهوية.

وعلى العكس من ذلك، تشكل الجماعات المستوى الأقرب من المواطنين وتتدخل في المجالات ذات الصلة بحياتهم اليومية. في هذا الإطار، ومع الأخذ في الاعتبار مرحلة إرساء الديمقراطية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مكنت من ظهور فاعلين جدد للتنمية وفهم أفضل لإشكاليتها، فإن تشجيع هذه الدينامية يعد اختيارا مناسبا للعمل الحكومي. ولكن بما أن موارد الدولة محدودة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة، فمن الضروري تشجيع مشاركة الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين على الصعيدين الوطني والجهوي ودعم المبادرات الفردية والجماعية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في إطار شفاف ومسؤول.

إن تشجيع هذه المبادرات يتطلب التعبئة الديمقراطية للفاعلين الترابيين ومشاركتهم وإدماجهم في الإجراءات الإنمائية التي تهمهم، وبكل شفافية ومسؤولية. لهذا السبب، تركز الجهود على تهيئة الشروط الموضوعية لدمقرطة مشاركتهم في وضع برامج ومشاريع التنمية بتنظيم مساهمتهم في العمل التنموي وبتشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لأداء دور أكثر دينامية في الحياة العامة. وبدون شك، يفتح هذا الإجراء الباب لفهم معمق لإشكالية مشاريع التنمية والبيئة التي يعمل فيها الشركاء الآخرون: الدولة والجماعات الترابية، ويشجع على المشاركة الفعلية في التدبير المتضامن للتحديات التي تواجه المغرب. ويتطلب الخيار المؤيد لمبدإ المشاركة مراجعة العلاقات بين الدولة والشركاء الآخرين، عن طريق إعطاء دور جديد للإدارة يتوافق مع الوظائف الجديدة للدولة في إطار اقتصاد منفتح على المحيط الخارجي. وبهذا المعنى، تبذل جهود متواصلة لتطوير وظائف التشاور والتوجيه وتشجيع المبادرات، لتظل الإدارة في خدمة المصلحة العامة والتنمية المستدامة.

الفقرة الثانية: توزيع الأدوار بين الفاعلين الترابيين في الإنتاج الجهوي

يبقى من مسؤولية الدولة دعم الجهات دعما كاملا فيما يتعلق بإعداد برنامج التنمية الجهوية ومدها بالحوافز الاقتصادية وتشجيعها على الاستثمارات والتوظيف، وفقا لإمكاناتها المتعددة التي تتيح لها أن تكون حلقة وصل أساسية لتكييف التدخلات العمومية مع الخصائص الجهوية والمحلية.

لا يتطلب اعتماد استراتيجية جهوية مندمجة فقط مراجعة توزيع الاستثمارات العامة والتجهيزات والأنشطة الاقتصادية من خلال توجيهها نحو المناطق والجهات التي تعرف تأخرا في التنمية، بل يتطلب أيضا فعالية أكبر للتدخلات الجهوية والمحلية لكي تكون عاملا أساسيا في تحقيق التوازن الوطني. واعتبارا لهذا المعطى، تتأكد ضرورة اتباع مقاربة جديدة للتنمية، تقوم على التنسيق بين عوامل الإنتاج المتاحة محليا، سواء أكانت طبيعية أو بشرية أو تقنية، وعلى البحث عن توازن بين إمكانات تنفيذ المشروعات واحتياجات السكان، وعلى تطوير مشاريع مندمجة في المناطق التي تعيش خصاصا تنمويا بتوفير البنية التحتية الأساسية ذات القدرة على تحسين بيئة الإنتاج. يكمن التحدي في تبني طريقة توزيع الصلاحيات والأدوار بين الدولة والجهة والجماعات الترابية الأخرى على أسس التخصص والتنسيق والتكامل والشراكة وفي إطار رؤية شاملة ومندمجة لتطور إشكالية اللامركزية واللاتركيز على المديين المتوسط والطويل.

في هذا السياق، ولتحقيق التنمية المندمجة الجهوية والمحلية، يمكن اعتماد التوجهات الأساسية التالية:

- إضفاء الطابع الديمقراطي على المشاركة في وضع برنامج التنمية الجهوية عن طريق تعميق مسلسل الديمقراطية المحلية، وتشجيع المؤسسات المحلية على حرية المبادرة، وتعزيز التخطيط الجهوي وتنمية الأنشطة الاقتصادية المحلية؛

- إنعاش التنمية الجهوية المتناسقة والمستدامة؛

- متابعة تعزيز سياسة اللامركزية واللاتركيز؛

- تفعيل التكامل والتضامن داخل وبين الجهات اعتمادا على طرق توزيع الموارد بين الجماعات الغنية جدا والفقيرة.

الفرع الثاني: فعالية التخطيط الجهوي في التقليص من الفوارق الترابية

تفترض وجاهة الإجراءات التنموية على الصعيدين الجهوي والمحلي معرفة جيدة بإمكانات هذه المجالات الترابية وأوجه قصورها في المسائل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. ومن جانب آخر، فإن الكيانات الترابية مدعوة مسبقا لإجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية قبل اتخاذ أي قرار وبالتركيز على تحليل وتشخيص الأوضاع الجهوية والإقليمية والمحلية وعلى استشفاف واستشراف تطورها. وبتعبير آخر، المسك بعناصر الانسجام في المشروع التنموي الجهوي لإنعاش الأنشطة التنموية، بما فيها الاجتماعية بتراب الجهة.

الفقرة الأولى: المسك بعناصر الانسجام في المشروع التنموي الجهوي

إن ظهور فاعلين تنمويين جدد وتكاثر أجهزة التدخل على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، وخاصة بعد إصدار القانون رقم 96/47 المتعلق بتنظيم الجهة، يعني ضمنا وضع إطار للتشاور وللتنسيق وللانسجام في برامج التنمية. كان إنشاؤه ضروريا لضمان التكامل بين التدخلات وتجويد آثارها، مع توضيح التزامات ومسؤوليات الشركاء.

يتيح تفعيل التخطيط الجهوي الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية والجهوية ويسهل التوزيع الوطني للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وبما أن الوسائل محدودة، فإن زيادة معدل النمو وتوسيع قواعده القطاعية والترابية للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان على المستوى الوطني، تقود نحو تصور خيار من الخيارات المناسبة واختيار مشاريع

التنمية واللجوء إلى البرمجة الدقيقة والمحدودة في الزمان والمكان. فوضع سياسة تنمية جهوية واضحة ومدروسة يمكن ليس فقط من تعزيز أسس النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضا من الحد من تأثير الأزمات الاقتصادية وضبط التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالإصلاحات الهيكلية التي تتحملها جميع مكونات المجتمع.

ينبغي أن يكشف التخطيط الجهوي بشكل أفضل عن معرفة بالموارد والإمكانات الجهوية، وبالبنية الحضرية، وبالتفاوتات داخل/بين الجهات، وبالبنية التحتية للمجال الترابي، وبالمشاكل المالية والبنيات الاجتماعية الجهوية. من ناحية، سيكون لهذا النهج فضل معرفة ميزات كل جهة، ومن ناحية أخرى، جعل اختيار الإجراءات التي يتعين القيام بها أكثر حكمة، بقدر ما يسمح ذلك بتماسك المشروع، وخلق أوجه التآزر وترشيد النفقات. أما بالنسبة لرافد إنجاز الدراسات المتوجبة، فمن المفيد الجمع بين الجهود، في إطار الشراكة بين مختلف الفاعلين، أي الجماعات الترابية، والسلطة المحلية، والمصالح الخارجية، ولا سيما مصالح إدارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط والمؤسسات الوطنية المتخصصة المعترف بها.

وعودة إلى انسجام المشروع التنموي الجهوي، تجدر الإشارة إلى برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي، حيث تستهدف التدابير الموجهة لإعادة تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية[1]، تقليص التفاوتات المرتبطة بالبعد عن بعض المراكز الحضرية الأكثر دينامية، خاصة فيما يتعلق بالولوج للبنيات التحتية والخدمات الأساسية كالطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء والتعليم والصحة[2]. وفي نفس الإطار، ترتكز الجهود المبذولة من طرف الحكومة على إعداد سياسات عمومية مندمجة تهم محاربة الهشاشة وفك العزلة، وذلك وفق مقاربة مجالية تشاركية وتعاقدية. ووفقا لذلك، تم وضع "برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية" بالوسط القروي. ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي لهذا البرنامج 50 مليار درهم، حيث يهم بالأساس مشاريع تهيئة وتشييد الطرق والمسالك القروية، ومشاريع توسيع شبكة الماء الصالح للشرب والكهربة القروية غير الممركزة والبنيات التحتية في مجالي الصحة والتعليم[3].

الفقرة الثانية: إنعاش الأنشطة التنموية الاجتماعية بتراب الجهة

مع إيلاء الأولوية للتنمية الاجتماعية، فإن الجهات تهتم أيضا بالتجهيزات والأنشطة الاقتصادية التي تشكل أساس التنمية الاجتماعية. إذ تعتمد دينامية التنمية الترابية على مستوى الموارد والبنية التحتية والقرب المجالي، فهي في نفس الوقت تعتمد على "الوسط"، أي على مبادرات الفاعلين المعنيين بشكل مباشر وعلى قدرتهم على تعبئة الوسائل التي قد تشكل بيئة مناسبة لإنشاء أو تنمية الأنشطة الاقتصادية. وتتحتم البرهنة على قدر من الإبداع والدراية لتعبئة إمكانات الجهة وبطريقة عقلانية، باستخدام جميع المهارات وحسن النيات سواء انتظم الفاعلون الترابيون في شكل مجموعات وجمعيات أم لم ينتظموا في إطار مهيكل، شريطة أن يكون النهج المتبع يتلاءم مع مبادرات التنمية المحلية وفي ترابط مع البرامج الوطنية.

يتوخى الحرص على تكامل المشاريع الجهوية والمحلية وتداخلها واندماجها، لا سيما مشاريع الجماعات الترابية والدولة والمؤسسات العمومية، على أساس تصور واضح لتطور أقطاب التنمية، والبنية الحضرية، والمناطق الفلاحية، والأنشطة الاقتصادية والمرافق التي تنظم الفضاء الترابي. إن تلبية الحاجيات الأساسية للسكان وتحسين ظروفهم المعيشية هي أولويات أساسية لمحاور استراتيجية التنمية. وتعتبر مشاركة المواطنين إلى جانب ممثليهم المنتخبين في

---

[1] مجلس النواب، الولاية التشريعية 2016-2021، تقييم السياسات العمومية، مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتقييم بشأن مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المجال القروي والجبلي بالمغرب، منشورات مجلس النواب، في 24 أبريل 2018

2 المرجع: مشروع قانون الميزانية 2020، مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار. فيما يتعلق ببرنامج العمل لسنة 2019 الخاص بتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي، فيبلغ الغلاف المالي الإجمالي المخصص له 6.583 مليون درهم؛ موزعة حسب مصدر التمويل كالآتي:

- المجالس الجهوية: 1,87 مليار درهم؛
- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 1,5 مليار درهم؛
- مساهمات القطاعات الوزارية المعنية: 02 ،2مليار درهم؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 650 مليون درهم؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 544 مليون درهم

3 مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، مشروع قانون الميزانية لسنة 2020

الجماعات الترابية في تحقيق هذا الهدف، عاملا أساسيا. ومن ناحية أخرى، فإن شروط مواءمة تدخلات المؤسسات الترابية في الميادين الاجتماعية والثقافية، تتطلب أساليب متجددة تستند على المشاركة وتعزيز الشراكة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. بهذا المعنى، من الضروري اتخاذ إجراءات تكميلية ومحددة تتميز بمرونتها، اعتمادا، على سبيل المثال، على صندوق تنمية جهوية، يُدعى للقيام بمهمته المتمثلة في تحقيق التجهيزات بالجهات التي تحتاج إليها أكثر من غيرها. وفيما يتعلق بالجماعات الترابية التي تعاني من نقص في التجهيزات ومع مراعاة الوسائل المحدودة، من الضروري المضي قدما في تحديد أولوياتها، وتحديد طبيعة الخدمات العمومية التي يتعين على الجماعات الترابية تطويرها وتحديد المساعدات التي يمكن أن توفرها الدولة في إطار تعزيز جهود التنمية على مستوى هذه الجماعات.

في نفس الاتجاه، تعد طريقة التنمية الاجتماعية إحدى المكونات الأساسية لاستراتيجية التنمية المتوسطة والطويلة الأجل، أي تحقيق تنمية بشرية مستدامة والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجهوية القائمة على طرق جديدة لإعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي، في سياق اللجوء إلى التعاون والشراكة بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتهدف استراتيجية التنمية الاجتماعية بشكل خاص إلى:

- إنعاش الشغل من خلال مقاربة متعددة الأبعاد تدمج في وقت واحد القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي والمبادرات الرامية إلى خلق الوظائف؛

- تحسين المؤشرات الاجتماعية ومكافحة الفقر بالمناطق القروية وشبه الحضرية، بدمج السكان المحتاجين في عملية التنمية. ويعتمد هذا التوجيه على المحاور الثلاثة التالية:

* توسيع نطاق ولوج الشرائح الفقيرة الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما في مجالات محو الأمية والتعليم والصحة والبنية التحتية: المياه والصرف الصحي والكهرباء والسكن؛

* خلق فرص شغل جديدة وتحسين دخل الفقراء، مع إزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية أمام إيجاد تلك الفرص، موازاة مع تقوية الوساطة والاندماج في سوق الشغل،

* تعزيز وتنفيذ برامج المساعدة والحماية الاجتماعية للفئات الهشة.

- رسم سياسة استباقية للتضامن الاجتماعي؛

- رسم سياسة تعبئة وتشجيع للشباب بإعطاء الأولوية لمكافحة البطالة وإدماج الخريجين في سوق الشغل. ونظرا لندرة الموارد، يختار القيمون على سياسة التنمية الاجتماعية الاستهداف الأفضل للإنفاق المخصص في إطار البرمجة متعددة السنوات ووضع الإصلاحات اللازمة حيز التطبيق بهدف ضمان تكلفة أقل للتنمية البشرية.

يمكن استنتاج أن للتدخل العمومي وللإجراءات متعددة الجوانب التي يتخذها مختلف الفاعلين التنمويين في المجال الوطني أثر عميق على تنظيمه على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن هذا التنوع في الإجراءات، وعلى الرغم من أنه أنتج في المناطق الحضرية والقروية، فضاءات إدماج جهوي، لم يمنع استمرار اتجاهات تركيز الأنشطة والسكان.

عموما، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ورفاهية السكان تنطوي حتما على حماية البيئة، عن طريق التخفيف من التلوث إلى حدود مقبولة، والمساهمة في تحسين صحة السكان والتغيير في السلوك الفردي والجماعي تجاه مشاكل البيئة. ومهم أيضا أن تضمن الإجراءات الرئيسية الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف حماية موارد المياه من التلوث، والتخفيض من تلوث الغلاف الجوي، ومكافحة تآكل التربة وإزالة الغابات والتصحر. بشكل عام، يجب أن تسير الإجراءات التي يجب اتخاذها جنبا إلى جنب مع تقوية برامج الإرشاد والتوعية بفوائد البيئة من أجل إرساء أخلاقيات بيئية.

الفرع الثالث: شمولية التنمية الجهوية، "البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة" أنموذجا

المركز القروي عبارة عن تجمع سكاني يقع داخل تراب جماعة قروية، ذي مؤهلات تتجسد في موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وطوبوغرافية وشروط استقرار جيدة، توفر الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية، غير الموجودة بالمناطق المحيطة بها، أي الدواوير. كل هذه التجهيزات والخدمات التي يقدمها المركز القروي تجعله أكثر دينامية وحركية اقتصادية واعدة. فهو يشكل مركزا للمناطق المحيطة به لما يؤديه من أدوار مهمة في تنظيم مجالها. وليس من الضروري أن يكون هذا التجمع هو الأكثر عددا من حيث السكان مقارنة بالدواوير المحيطة به[1].

وللمراكز القروية في المغرب وظيفة مفصلية تؤدي دورا مهما في تنظيم الفضاء القروي. لذا، فإن سياسة تنمية هذه المراكز، التي تدعمها الدولة منذ الثمانينيات، جعلت من الممكن إدخال ديناميكية محلية عبر مجموعة من التجهيزات الجماعية والمرافق الأساسية التي تسمح على الأقل بالاحتفاظ بجزء من السكان وتوجيههم، والتحكم في تدفقات الهجرة. ويندرج الاهتمام بالمراكز القروية الصاعدة ضمن اهتمامات اعداد التراب الوطني من خلال الاهتمام بالروابط بين المناطق الحضرية والقروية وتأطير المناطق القروية وتوفير الخدمات العمومية وتعزيز جاذبية المجالات القروية وضمان تنميتها المستدامة.

ولقد وضع التصميم الوطني لإعداد التراب اشكالية المدن الصغيرة/المراكز القروية في ارتباطها الوثيق بالتنمية القروية. وأوصى بتقوية هذه المراكز من خلال تعزيز وظائفها الترابية وتنويع قاعدتها الاقتصادية. لقد عقدت الدولة العزم على بلورة البرنامج الوطني للتنمية المندمجة حول "تنمية المراكز القروية الصاعدة" ليكون لها دور استراتيجي كمحفز للحد من الفوارق بين الحواضر والبوادي والتباعد فيما بينهما. وتكمن أهميته في تأطير وتنمية المجالات القروية، بغية تحسين ظروف عيش الساكنة القروية، عبر الخدمات المرتبطة بتحسين جودة التعليم والخدمات الصحية، وفك العزلة وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتقوية جاذبية الوسط القروي وتجويد الموروث الطبيعي والثقافي. في هذا الإطار، يسعى البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة 2016-2021 والمعني بسياسة إعداد التراب إلى تحديد الفضاءات المتوفرة على شروط التنمية ومتميزة بقدرتها على خلق دينامية بالمناطق المجاورة لها. وتتمثل أهدافه في التقليص من الفوارق بين الحواضر والبوادي.

الفقرة الأولى : السياق العام : البرنامج 2016-2021 ضمن أهداف إعداد التراب الوطني

يهدف البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة 2016-2021 إلى تحديد المجالات التي تتوفر لديها مجموعة من عوامل التنمية وقدرتها على تأطير دينامية المناطق المحيطة بها، وكذا تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والقروية. وتضم المجالات القروية في المغرب أكثر من 33000 دوار ومركز قروي[2]، وقد سبق لها أن استفادت من سياسات عمومية خاصة، لكنها لا تزال فيما يبدو تعرف فوارق مهمة جدا في مستويات التنمية. فهي تعرف ضعفا فيما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات والاستثمارات العمومية من أجل ضمان رفاهية المواطنين وإطلاق دينامية اقتصادية شاملة ومستدامة[3].

وفي إطار تحسين الاستثمار العمومي في مجالات العالم القروي ومن أجل تدخلات تشجع الأنشطة المندمجة والتشاركية واعتماد مقاربة ترابية وبغية تعزيز كفاءة وفعالية السياسات العمومية في هذا المجالات، اعتبرت تنمية المراكز القروية الصاعدة الإطار الأمثل لتركيز الجهود العامة بهدف جعلها قاطرة لتسريع وثيرة تنمية المناطق القروية.

---

1 - ب، بلال و ع، هرو، المراكز القروية بالمغرب ودورها في تنظيم المجال القروي المحيط بها : حالة مركز كرونة بجماعة تمسمان (شمال الريف الشرقي)، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 23، يوليوز 2018

2 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2017/29، تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق، ص.12

3- في نفس السياق، كان قد تم إطلاق البرنامج الوطني لمكافحة التفاوتات الاجتماعية والترابية في سنة 2015 بمبادرة ملكية، وأشرفت عليه وزارة الداخلية التي أجرت تقييما أوليا للاحتياجات من الخدمات والبنية التحتية للجماعات الترابية. واستهدف البرنامج 24.290 قرية ومنطقة قروية للاستفادة من 20.800 مشروع مخطط له في إطار هذا البرنامج الذي كان ينتظر منه امتصاص العجز المسجل من حيث البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في العالم القروي.

يؤكد الواقع وجود مراكز قروية صاعدة كثيرة بالمغرب تمتاز بنقاط قوتها، خاصة في الفلاحة، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وكثيرا ما حاولت بدء صعودها كمراكز في المناطق الحضرية، ولكن الظروف لم تكن مواتية بسبب تحديات هائلة اجتماعية واقتصادية متجسدة في نقص التجهيزات والأنشطة، وبيئية يعكسها تلوث المياه الجوفية، وتراكم النفايات، وتغير المناخ، وما إلى ذلك، وفي الموارد البشرية من خلال نقص المهارات والموارد المالية. كل هذه العوامل أضعفت طموح المراكز القروية الصاعدة وأعاقت قدرتها على أن تكون أكثر جاذبية[1]. إن الإجراءات والتوجهات التي اتخذت في إطار سياق استراتيجية التنمية القروية 2020 بخصوص إنعاش الوسط القروي من خلال تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية، ترتكز إلى حد كبير على تعزيز التأهيل العمراني الوسيطي. ومن هذا المنطلق تعد المراكز القروية الصاعدة أداة أساسية للتنمية القروية. فهي تمثل في واقع الأمر مجالات "فاصلة" ذات أهمية خاصة وواقعا لا يمكن تجاهله في عملية التمدين الحالية في المغرب. وتشكل، في هذا الصدد، بعدا هاما في التطور الديموغرافي والحضري للمغرب المعاصر.

على هذا النحو، فإن وضع مقاربة لتنمية المراكز القروية الصاعدة سوف يمكن من:

- المساهمة في تقليص الاختلالات والتفاوتات الاجتماعية والمجالية بين المدن والقرى؛

-تخفيف عبء الهجرة القروية الذي تتحمله حاليا المدن الكبرى والمدن المتوسطة؛

- تنظيم التنمية الترابية من خلال التركيز على هذه المراكز وتصور تطورها على أساس المعايير الاجتماعية- الاقتصادية والبيئية؛

- تأهيل الاقتصاد القروي عبر تنويع أنشطته شبه الفلاحية؛

- توجيه الاستثمار العمومي المخصص لهذه المراكز وتحسين استعمال الموارد المتاحة مع العمل على تشجيع الاستثمار الخاص؛

- تحسين ظروف عيش الساكنة القروية بتلبية الحاجيات على مستوى السكن والخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية والتعليمية وتقوية المهارات والتكوين المهني...

في الوقت الراهن، يعد التدخل على مستوى المراكز القروية الصاعدة أحد الأولويات المحددة في برنامج الحكومة لفترة 2017-2021، فضلا عن برامج التنمية الجهوية. وتجدر الاشارة إلى أنه سبق الشروع في انجاز العديد من المبادرات التي تروم التعريف بهذه المراكز وتحديد أولوياتها. ومع ذلك، فقد أضحى من الضروري الآن إعداد رؤية مشتركة لتنسيق وتوحيد التدخلات العمومية في هذه المجالات حيث كانت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة قد وضعت ضمن أولوياتها بلورة البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة وذلك في إطار مقاربة تشاورية وتشاركية مع جميع الفاعلين المعنيين.

الفقرة الثانية: أهداف البرنامج: التقليص من الفوارق بين الحواضروالبوادي

انصب مجهود تدخل الدولة على مجموعة من المراكز التي تتميز بقدرتها على أداء دور محوري في التنمية بالمجال القروي. وهدف إلى تمكينها من تأطير المجالات المحيطة بها وإعدادها لكي تصبح مدنا صغرى ومتوسطة على المدى المتوسط والبعيد. وهناك جانب آخر يكتسي نفس الأهمية، يتجسد في تنظيم التنمية الحضرية بالمرور عبر هذه المراكز الترابية التي تستجيب لمعايير اجتماعية واقتصادية وبيئية من شأنها إقحام المراكز المستهدفة بغية تحسين مستوى عيش ساكنتها، وكذا المواكبة الايجابية للدينامية التي تعرفها والممكن تنميتها بخلق مشاريع ترابية وفق نهج التعاقد بشأنها مع الفاعلين المحليين.

[1] م. أزمري، المراكز القروية الصاعدة بالمغرب: حالة مركز سيدي علال التازي بجهة الرباط- سلا-القنيطرة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد السادس أكتوبر/تشرين الأول 2019. مجلد 2. المركز الديمقراطي العربي- ألمانيا، برلين الأدوار، التحديات وآفاق التنمية الترابية: ص. 160

جرى إعداد هذا البرنامج بإشراك مكتب دراسات مختص تم انتقاؤه في إطار صفقة عمومية إثر طلب عروض، وإنجازه أيضا بدءا بالتشخيص الترابي وتحديد أصناف المراكز القروية الصاعدة، ثم إعداد خريطة وطنية لها بناء على معايير دقيقة، وإعداد مخططات عمل تشاركية في شكل مشاريع ترابية كفيلة بتلبية حاجيات كل مركز على حدة مع مراعاة خصوصياته المحلية. كما أعدت تهيئة وتنمية المجالات القروية من خلال مجموعة من التدخلات همت جوانب التخطيط الاستراتيجي والعمراني، من أجل تغطية كل المراكز والمجالات القروية بوثائق التعمير لتأطير نموها وديناميتها الاقتصادية والاجتماعية. وكان من اللازم إرساء منظومة جديدة للتخطيط العمراني تقوم على إعادة النظر في المرجعيات المعتمدة في هذا الصدد، وإنجاز خرائط قابلة للتعمير، مع اتخاذ تدابير أخرى لتأطير التعمير والإسكان بالعالم القروي، كتعميم تغطية المجالات القروية بوثائق التعمير، حيث بلغت نسبة التغطية حوالي 83 في المئة، وكذا وضع برنامج المساعدة المعمارية والتقنية المجانية في العالم القروي.

وكان يرجى من البرنامج تيسير الولوج إلى السكن، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والرفع من وتيرة استقطاب الوسط القروي للمشاريع، مما سيمكن من التحكم في دينامية معدلات التنمية على مجموعة من المستويات. هذه كلها مقدمات لخلق شروط تنزيل الجهوية المتقدمة ومواصلة الإصلاحات والأوراش الطموحة ذات البعد التنموي المستدام والمندمج.

حددت مراحل لإنجاز البرنامج وتمثلت في تبني المقاربة المنهجية وبناء التصور لإعداده، وانجاز التشخيص الترابي مع وضع معايير لتحديد المراكز الصاعدة ذات الأولوية بكل جهة حسب الترتيب لتصور خريطة وطنية للمجالات المؤهلة للاضطلاع بهذا الدور وفق مقاربة تشاركية تنبني على الرؤية التي يحملها الفاعلون المحليون للأولويات. ويتغيا البرنامج إعداد مشاريع ترابية تستجيب لحاجيات كل مركز على حدة، ليتهيأ تفعيلها بواسطة آلية التعاقدية، وكذا وضع الصيغة التركيبية والنهائية للبرنامج بداية من الخلاصات الكبرى والمؤشرات الأساسية للتشخيص.

يتمثل الهدف من بلورة برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة في إعداد رؤية تنموية إرادية لتنمية المجالات القروية، والرامية إلى تزويدها بالبنية التحتية الأساسية من ماء وكهرباء وصرف صحي وطرق ... وتجهيزات جماعية ومرافق القرب من تجهيزات مدرسية ومرافق تكوين ومراكز صحية ومكاتب بريد وملاعب رياضية ومساحات مخصصة للمحلات والصناعات...[1].

في الواقع، كان مرسوما أن يرتبط كل مركز بنشاط اقتصادي مدر للدخل: الصناعات التحويلية والصناعة التقليدية والصيد والسياحة القروية... إلخ. وأن تكون للمراكز التي يتم اختيارها وظيفة خاصة وأن تحمل مشعل التنمية.

تمثلت أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- تحديد المجالات التي تتوفر على مجموعة من المقومات التنموية القادرة على تأطير دينامية المجالات المحيطة بها؛
- تعزيز مقاربة ترابية تشاركية تمكن من التقائية التدخلات في المناطق القروية وشبه الحضرية؛
- تطوير أنماط جديدة للتدخل تتلاءم مع الإمكانات الترابية المحلية؛
- وضع آليات الحكامة تنبني على الشراكة في إطار تعاقدي يسهل تعبئة الموارد؛
- تعزيز التنافسية المجالية من خلال الاستهداف وتحقيق المستوى الأمثل لتجانس التدخلات العمومية المختلفة.

[1] http://www.muat.gov.ma/?q=ar/articl/- تعزيز التنمية الشاملة

الفقرة الثالثة: محتوى وتطلعات البرنامج

بشكل عام تتمفصل بلورة البرنامج حول المراحل التالية:

- تصور مقاربة منهجية ووضع معايير لتحديد المراكز القروية الصاعدة؛
- تصنيف المراكز انطلاقا من التشخيص الترابي وفقا لدرجة أولوية التدخل المحددة على أساس قاعدة المؤشرات[1]؛
- بلورة رؤية شمولية استشرافية متناسقة ومتجانسة لتنمية المراكز القروية المستهدفة؛
- وضع الرؤية عبر محاور التنمية ومخطط العمل؛
- تحديد آليات التنفيذ والمتابعة على مستوى الحكامة والمؤسسات والتعاقد والتمويل؛
- إعداد مخططات التنمية الخاصة بالمراكز القروية المختارة وفقا لإمكاناتها ومؤهلاتها؛
- اقتراح حلول مبتكرة فيما يتعلق ب:

• تعبئة العقار المتاح لسد العجز في السكن أو العقار المخصص للأنشطة الصناعية واللوجستية، مع العلم أن المراكز القروية الصاعدة أصبحت فرصة لحل جزئي لأزمة العقار في التجمعات السكانية المجاورة. وأمكن للسلطات العمومية عبر تدعيم عملية التمدين الوسيطي أن تعمل على تخفيف الضغط على العقار الضروري في المدن الكبرى لصالح مشاريع السكن الاجتماعي وإعادة إيواء ساكنة مدن الصفيح أو القيام بخلق مناطق صغيرة تتماشى مع الأنشطة الحرفية والصناعية؛

• اقتراح حوافز استثمارية مبتكرة لتشجيع خلق مقاولات صغرى ومتوسطة في المراكز ذات الدينامية الداخلية الفعلية لتصبح مدنا صغرى؛

• تحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية عبر الإمداد التدريجي لمرافق وخدمات القرب والتجهيزات العمومية مع العمل على تبني تصور تنموي مستدام.

في خضم هذا السياق العام، وحين ننعت الهندسة الترابية بآلية مؤسسية لبناء مشروع التراب على صعيد الجهة، فإننا نشير إلى مكون التآزر المجالي والترابي وتفحصه بهدف تحليل ميكانيزمات تماسكه وقياس وقعها على المجالات الترابية، وتحديد مؤشرات ملائمة لإرساء سياسة منسجمة جهويا. وكذا، إن تطلب الأمر ذلك، إحداث آليات جديدة لإعادة توزيع الموارد العمومية بين الجهات تتلاءم والمنظور الجديد للتنمية وإعداد التراب. لكن هذا الاهتمام ينبغي أن يسير بتواز مع التوجه نحو منطق آخر للتنمية، يقتضي تنويع الأنشطة بالوسط القروي الذي يجب أن يستند على تقوية المراكز القروية الصاعدة. ومما لا اختلاف عليه، أن المغرب يعرف اليوم تباينات مجالية خلفتها التحولات التي عرفها المغرب على جميع المستويات، لا سيما في النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتفاوتات في الولوج للخدمات العمومية، التي تشكل كوابح أمام عجلة التنمية الدامجة للمجالات، وتحد من تحقيق المستوى المنشود لتحسين مستوى عيش المواطنين، كما تضر بالتماسك الاجتماعي.

2. بتاريخ 29 يونيو 2020، وفي معرض ردها على سؤال محوري حول "استراتيجية الوزارة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا بعد التخفيف ورفع الحجر الصحي"، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب، أفادت وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، بأن خريطة وطنية وجهوية ضمن البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة الرامي الى الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية بين المدن والأرياف، تمت بلورتها وتحدد المراكز القروية وتصنفها إلى صنفين، يتكون الصنف الأول من 325 مركزا صاعدا يأوي 42 في المائة من الساكنة القروية، بينما يضم الصنف الثاني 217 مركزا صاعدا. وفي إطار هذه الخريطة، سيتم إعداد برنامجين يهم الأول 77 مركزا صاعدا ذات أولوية، أما البرنامج الثاني فيكتسي طابعا استعجاليا واجتماعيا لمعالجة ظاهرة الهشاشة والتخفيف من آثار جائحة (كوفيد-19)، وتعزيز المرافق والخدمات الأساسية لفائدة مائة مركز 53 في المائة منها توجد في العالم القروي.

المراجع المعتمدة

1. أطروحات ورسائل جامعية (بالعربية والفرنسية):

- بوجيدة (م)، "تداخل اختصاصات الدولة والجماعات المحلية بين القانون والممارسة"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء، 2003/2002.

- الغيوبي (ش)، "الأسس القانونية والمقومات المالية للتنمية الجهوية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كليةالعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط-أكدال، 2002-2003.

- مجيدي (م)، الجهة بالمغرب: البنية ووسائل العمل –دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، 1998.

- BADRI(L), la décentralisation au Maroc : quelles perspectives pour la gouvernance locale et le développement territorial ? Cas de la régionalisation avancée, Thèse de doctorat, Spécialité : Sciences du territoire, Université Grenoble Alpes,2019

- DALIL (M), " Approche participative et gestion du développement local : le cas du Maroc », Thèse pour le doctorat en droit public, Université de Perpignan, France, 2006.

- EL HIJRI (L), gouvernance et stratégie territoriales : le rôle des acteurs dans la gestion de leur territoire, Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion de l'Université de METZ, 2009.

2. مؤلفات (بالعربية وبالفرنسية):

- الكراوي (إ)، "التنمية، نهاية نموذج"، المركز الثقافي للكتاب، 2018.

- أزمري مريم، المراكز القروية الصاعدة بالمغرب: حالة مركز سيدي علال التازي بجهة الرباط- سلا-القنيطرة، مجلة الدراسات الإفريقية العدد السادس أكتوبر. تشرين الأول 2019. مجلد 2. المركز الديمقراطي العربي- ألمانيا، برلين

- دليل(م)، "المجالس الجماعية وعلاقاتها العامة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 1995/3.

- دليل(م)، "المجالس الجماعية بالمغرب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 1997/13.

- دليل(م)، "المجالس الجماعية بالمغرب على ضوء الميثاق الجماعي الجديد"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 2003/40.

- نبيه (م)، "الجهوية المتقدمة بين اللامركزية واللاتمركز (الجانب القانوني والمحاسبي)"، مؤسسة كونراد أديناور، 2019

- ABOUHANI (A), S/D, « Enjeux et acteurs de la gestion urbaine, Redistribution des pouvoirs dans les villes marocaines », CODESRIA, 2000.

- AUBY (J.B.) et AUBY (J.F.), Droit des collectivités locales, THEMIS Droit, PUF, 1990.

- Banque mondiale, Pour une nouvelle stratégie de mise en œuvre et de gouvernance de l'urbanisme et de l'aménagement urbain : défis, contraintes et leviers d'action, revue de l'urbanisation au Maroc (PROJET P164989)

- BASRI (D), La décentralisation au Maroc : de la commune à la région, Ed. NATHAN, 1994.

- Belhedi Amor, L'aménagement du territoire : Principes & approches, 2010, Université de Tunis Faculté des Sciences Humaines & sociales.

- Berriane Mohamed, Dynamiques territoriales et politiques publiques : territoires fonctionnels et territoires officiels p. 31-60, LE MAROC AU PRÉSENT, D'une époque à l'autre, une société en mutation, 2015.

3. مقالات (بالعربية والفرنسية):

- أجعون (أ)، تكوين المنتخب والميثاق الجماعي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 1995/2، سلسلة "مواضيع الساعة".

- عدنان (ر)، "التدبير التعاقدي من خلال ميثاق للاتمركز الإداري"، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم 15، تحت موضوع: الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، قراءات متقاطعة 2019

- دليل (م)، التخطيط الاستراتيجي بالمغرب، هسبريس، 2019/2/19،

● BENABDELHADI (A) et OMARI ALAOUI (LZ), « Décentralisation/ déconcentration : Les règles de la bonne gouvernance, Ca du ministère de l'équipement et du transport au Maroc, Revue marocaine des régimes juridiques et politiques ((R.M.R.J.P), Numéro spécial du 15 mai 2019, S/Thème : Régionalisation avancée et déconcentration administrative / lectures croisées.

● BRAHIMI (M), La déconcentration et la décentralisation au Maroc réalités, cohabitation synergique ou conflictuelle, in Revue marocaine de finances publiques et d'économie n°8/1992.

● BOUACHIK (A), Université et région : un partenariat au service de la dynamique des territoires, in Revue marocaine de droit et d'économie du développement, n°45/2001

4. وثائق :

- قانون الجهوية المتقدمة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الطبعة الأولى (من994 صفحة) عدد 2023/328
- أشغال المناظرة الأولى حول الجهوية المتقدمة، 20 و21 دجنبر، أكادير
- أشغال الندوة الدولية حول موضوع "آراء متقاطعة على التنمية المحلية التشاركية"، سلا في 28-29-30 يناير 2005
- أشغال المناظرات الوطنية حول الجماعات المحلية
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية، إحالة ذاتية رقم 22 / 2016
- ملتقى الجماعات المحلية 2006، أكادير 12- 13 دجنبر، التقرير التركيبي لورشات الملتقيات الجهوية: الدار البيضاء، فاس، طنجة، مراكش، تنمية المدن مواطنة ومسؤولية.
- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، "الحوار الوطني حول إعداد التراب"، خلاصات تركيبية للمنتديات الجهوية"، 2000
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2017/29، تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق

5. نصوص قانونية:

1) ظهائر:

- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص دستور المملكة، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو2011)، ص 3600
- ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.
- ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.
- ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- ظهير شريف رقم 1.11.173 صادر في 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، الجريدة الرسمية عدد 5997 مكرر الصادرة بتاريخ 25 ذو الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011).

2) مراسيم :

- مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 26 ديسمبر 2018 بالجريدة الرسمية عدد 6738 بتاريخ 27 ديسمبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري.
- مرسوم رقم 40-19-2 صادر في 17 جمادى الأولى (24 يناير 2019) بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري.
-مرسوم رقم 2.17.667 صادر فيفاتح ربيع الأول 1439(20 نوفمبر 2017) بتحديد معايير توزيع مداخيل صندوق التضامن بين الجهات.

دونالد ترامب وسيناريوهات محتملة للشرق الأوسط في ظل التوترات الجارية

د. **مصطفى عيد إبراهيم:** مستشار سياسي واقتصادي سابق بوزارة الدفاع الإماراتية

dr.mousteid@gmail.com

ملخص تنفيذي

لقد أدت التطورات في الشرق الأوسط بعد السابع من أكتوبر 2024 الى قيام اسرائيل بغزو بري لغزة في عملية هي الأولى من نوعها بعد عملية فك الارتباط في عام 2005 والمعروفة عربيا بقانون الانسحاب. كما قامت إسرائيل بالقضاء على البنية التحتية العسكرية والمدنية والكوادر القيادية لكل من حماس وحزب الله في كل من غزة والجنوب اللبناني وممارسة سياسات وصفتها المحكمة الجنائية الدولية بجرائم حرب بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه جالانت. تأتي هذه التوترات المتصاعدة بالتزامن مع الإعلان عن فوز الرئيس الأمريكي الجمهوري "دونالد ترامب" بفترة حكم ثانية بعد ان انهي الفترة الأولى في عام 2020. واختيار ترامب للفريق الرئاسي الذي يؤيد السلوك الإسرائيلي غير المسؤول في منطقة الشرق الأوسط ومطالبة اعضاء فريقه المحتمل بضرورة انهاء اسرائيل للأمور بأسرع وقت حتى تتفرغ الولايات المتحدة، للصين. ويُنظَر إلى السياسة الخارجية لإدارة ترامب باعتبارها أيديولوجية انعزالية أدت إلى تقليص الزعامة العالمية الأمريكية بشكل جذري في غضون سنوات. وفي الشرق الأوسط، وصف المنتقدون مبدأ ترامب بأنه تقزيم للهيمنة الأمريكية التي حددت النظام الإقليمي منذ ثمانينيات القرن العشرين. وانه يعكس ازمة ديناميكية هيكلية مفادها انه لم يعد الشرق الأوسط يولد تهديدات موثوقة ضد الولايات المتحدة. في حين كانت المخاوف المثيرة للقلق من الشيوعية وانعدام الأمن في مجال الطاقة في الماضي هي التي دفعت رؤية واشنطن الإقليمية إلى الأمام. وإن الأعداء المفترضين لمصالح الولايات المتحدة.(الإسلام المتطرف وإيران) لا يشكلون اليوم خطراً على المؤسسات السياسية والرخاء الاقتصادي للمجتمع الأميركي. وفي غياب هجوم إرهابي كارثي، سوف تستمر الولايات المتحدة في التخلي عن عباءتها المهيمنة، وتبتعد عن التدخل الصريح مع استمرار منطق الهيمنة القسرية على منطقة ذات أهمية متضائلة. ومن ثم، فإن هذا الوضع المحتمل يستلزم إعادة تقييم البيئة الأمنية في الشرق الأوسط من وجهات نظر متعددة. ونظراً للديناميكيات الجديدة التي خلقها الصراع الحالي، فمن المحتمل أن تواجه المنطقة السيناريوهات التالية في السنوات القادمة[1].

الكلمات المفتاحية:

ترامب – الشرق الأوسط- إسرائيل- غزة- جنوب لبنان- سيناريوهات الشرق الأوسط- توترات الشرق الأوسط.

[1] - https://www.dailysabah.com/opinion/columns/the-future-trajectories-of-the-middle-east

Donald Trump and Possible Scenarios for the Middle East in Light of the Ongoing Tensions

Abstract

Developments in the Middle East after October 7, 2024 led to Israel launching a ground invasion of Gaza, the first of its kind since the disengagement in 2005, known in Arabic as the Withdrawal Law. Israel also destroyed the military and civilian infrastructure and leadership cadres of both Hamas and Hezbollah in both Gaza and southern Lebanon. Isreal practiced policies described by the International Criminal Court as war crimes against the Israeli Prime Minister and his Defense Minister Galant. These escalating tensions coincide with the announcement of the victory of Republican US President Donald Trump for a second term after he ended his first term in 2020. Trump's choice of a presidential team that supports Israel's irresponsible behavior in the Middle East region and his team members demanding Israel to put an end as soon as possible so that the United States can devote itself to China. The Trump administration's foreign policy is seen as an isolationist ideology that has radically reversed American global leadership in a matter of years. In the Middle East, critics have described the Trump Doctrine as a more rapid surrender of the American hegemony that has defined the regional order since the 1980s. This diminished involvement predates the Trump Doctrine. It stems not from any ideological shift, or the financial and military exhaustion of a superpower at its peak, but rather from a structural dynamic: The Middle East no longer generates credible threats to the United States. Whereas in the past, alarming fears of communism and energy insecurity drove Washington's regional vision, today the perceived enemies of U.S. interests—radical Islam and Iran—pose no threat to American political institutions and economic well-being. Absent a catastrophic terrorist attack, the United States will continue to shed its hegemonic mantle, moving away from overt intervention and continuing to pursue a logic of coercive hegemony over a region of diminishing importance. This potential situation thus necessitates a reassessment of the Middle East's security environment from multiple perspectives. Given the new dynamics created by the current conflict, the region is likely to face the following scenarios in the coming years.

Key words

Trump-Middle East- Isreal-Gaza-South Lebanon-Middle East Scenarios-Middle East tensions

سيناريو وقف إطلاق النار

خلال حملة ترامب الانتخابية ومقابلته لأعضاء مجلس العلاقات الامريكية الإسلامية، وعد ترامب بإحلال "السلام" في الشرق الأوسط - مما يعني أنه سينهي الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة والحرب بين إسرائيل وحزب الله في لبنان - لكنه لم يذكر كيف. لقد قال مرارًا وتكرارًا أنه لو كان في السلطة بدلاً من جو بايدن، لما هاجمت حماس إسرائيل بسبب سياسة "الضغط الأقصى" على إيران، التي تمول المجموعة. وبالرجوع للفترة الرئاسية الأولى لترامب في البيت الأبيض، سن ترامب سياسات مؤيدة لإسرائيل بقوة، حيث أطلق على القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى هناك - وهي الخطوة التي عززت قاعدة ترامب الإنجيلية المسيحية، وهي مجموعة ناخبين جمهوريين أساسية، ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ترامب بأنه "أفضل صديق لإسرائيل على الإطلاق في البيت الأبيض". في المقابل، يرى

المنتقدين لسياسات ترامب بشأن الشرق الاوسط أن سياسته كان لها تأثير مزعزع للاستقرار في المنطقة. حيث قاطع الفلسطينيون إدارة ترامب، بسبب تخلي واشنطن عن مطالبهم بالقدس - المدينة التي تشكل المركز التاريخي للحياة الوطنية والدينية للفلسطينيين. وتعرض الفلسطينيون لشبه عزلة عندما توسط ترامب في "اتفاقيات إبراهيم"، والتي شهدت صفقة تاريخية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية والإسلامية. حيث فعلوا ذلك دون أن تضطر إسرائيل إلى قبول دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل إلى جانبها - ما يسمى بحل الدولتين - وهو شرط سابق للدول العربية لمثل هذه الصفقة الإقليمية. لذلك كيف يمكن مقارنة الماضي القريب بشأن سياسات ترامب بشأن القضية الفلسطينية وتصريحاته الانتخابية والتي ذكر فيها إنه يريد إنهاء حرب غزة. لقد كانت لديه علاقة معقدة ومختلة في بعض الأحيان مع نتنياهو، لكنه بالتأكيد لديه القدرة على ممارسة الضغط عليه. كما أن لديه تاريخًا من العلاقات القوية مع قادة الدول العربية الرئيسية التي لديها اتصالات مع حماس. من غير الواضح كيف سيتمكن من التنقل بين رغبته في إظهار الدعم القوي للقيادة الإسرائيلية بينما يحاول أيضًا إنهاء الحرب.

وفي هذا السيناريو، سيتعين على ترامب أن يقرر كيف - أو ما إذا كان - سيمضي قدمًا في العملية الدبلوماسية والتي قد تشهد انفراجه في الجبهة الشمالية مع حزب الله لتظل ازمة الرهائن وغزة امامه دون حل حتى 20 يناير 2025.

سيناريو الاندفاع

في حين أن اندفاع ترامب وعدم القدرة على التنبؤ بتصرفاته لا يوفران الكثير من الراحة لحلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، فإن أفعاله ليست مفيدة تمامًا للخصوم أيضًا. مع الاخذ في الاعتبار ان الدافع الشامل لترامب تجاه منطقة الشرق الاوسط يمكن تلخيصه على النحو التالي: ان تبدو قويا ولكن لا تفعل الكثير. ويرى عدد من المتابعين انه بالنسبة لمنطقة مشهورة بتعقيدها وصعوبة حلها، هذا ليس بالضرورة نهجا سيئا. بل انه يمكن ان ينقذ الولايات المتحدة من حماقات كارثية ومضللة اخرى، مثل غزو العراق في عام 2003. وبعيدا عن التبشير بفترة من الإهمال الحميد، فإن إعادة انتخاب دونالد ترامب من المرجح أن يوسع الفراغ في الشرق الأوسط الذي يتطلب ملؤه في ظل وجود نماذج بديلة بالفعل مثل إيران وروسيا والصين. وهذا من شأنه أن يزيد من حدة حسابات كل حليف للولايات المتحدة بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر وإسرائيل. وقد تحوطت هذه الأطراف بالفعل ضد تراجع الولايات المتحدة، وهي تستعد لاحتمال حصول خصوم الولايات المتحدة على قدر أكبر من الحرية في ظل رئاسة ترامب الثانية. وقد يؤدي هذا إلى استمرار التطورات الإيجابية، مثل تعميق الانفراج الذي توسطت فيه الصين بين إيران والمملكة العربية السعودية، أو قد يؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المناطق، وخاصة إذا تم التوصل إلى اتفاق أمني بين الولايات المتحدة والسعودية.

على صعيد اخر،قد تنشأ مشاكل وازمات بمنطقة الشرق الأوسط عندما يؤدي اندفاع ترامب إلى الظهور بمظهر القوي إلى سياسات غير متماسكة ومحفوفة بالمخاطر، مثل قرار إدارته الأولى بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، والذي لم يخدم إلا في تسريع إنتاج إيران لليورانيوم المخصب إلى مستويات قريبة من درجة الأسلحة النووية. وكذلك التصعيد باستهداف اشخاص قيادية بالداخل الإيراني او زيادة الضغط الاقتصادي للدرجة القصوى على إيران وبما يؤدي إلى جولة من العنف التصعيدي. ومن المرجح أن يستمر نفس هذا الاندفاع في حكم النهج الإقليمي لأي إدارة ترامب في المستقبل. ومن ثم فأن اندفاع ترامب وعدم القدرة على التنبؤ به لا يوفران الكثير من الراحة لحلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، فإن أفعاله ليست مفيدة تمامًا للخصوم أيضًا. كما أن ميول ترامب المتقلبة قد تجعل من الخطر على طهران ووكلائها الإقليميين التحريض ضد المصالح الأمريكية في المنطقة.

سيناريو اعلاء المصالح الشخصية

مع عودة ترامب إلى منصبه، من المؤكد تقريبًا أن المصلحة الوطنية ستصبح محددة بمصطلحات أضيق بكثير عما هي معهودة بالسياسة الخارجية الامريكية. ستسعى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في المقام الأول والأخير إلى خدمة المصلحة الذاتية للرئيس، بدلاً من الولايات المتحدة كأمة أو المصالح الأوسع لشبكة واسعة من الحلفاء. قد يعني هذا أن محركات السياسة الأمريكية تجاه شريك استراتيجي رئيسي مثل المملكة العربية السعودية ستحكمها بشكل أكبر خطط تطوير العقارات لمنظمة ترامب في جدة. أو، نظرًا لميله إلى الإطراء، ستتأثر القرارات بعلاقات ترامب الشخصية مع الزعماء الإقليميين الذين يبذلون قصارى جهدهم في تأجيج غروره.

ومن مصلحة ترامب أيضًا أن يُنظر إليه على أنه صانع صفقات. وان إدارة ترامب الثانية ستكون حريصة على تلميع هذا الإرث وتأمين المرحلة التالية من اتفاقيات إبراهيم، والتي تهدف إلى التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وهو الهدف الذي سعت إليه إدارة بايدن بإصرار أيضا ولكن تم ايقافها على الصعيد الرسمي بعد أكتوبر من العام الماضي.

وبعيدًا عن مصالح ترامب المباشرة ودوافعه، فإن ما سيؤثر على حنكة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو رغبته في الانتقام الأوسع ضد ما يسمى بالدولة العميقة، أو ما يُعرف أيضًا بالبيروقراطية الحكومية الأمريكية العاملة. وفي كتاب "لقد تم عمل الكثير من مشروع 2025" والذي نشرته مؤسسة كراوزيلد ريسيرتش، والذي يسلط الضوء على أهمية الانتقام في الشرق الأوسط. وعليه قد تكون السنوات الأربع المقبلة هي الاختبار الأكبر للجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها في عام 1979، مع خضوع طهران لتدقيق ترامب الذي من المرجح أن يؤدي إلى عودة حملة "الضغط الأقصى" التي فرضها خلال رئاسته الأخيرة، والتي زادت من عزلة إيران وشلت اقتصادها، كما يقول الخبراء.

سيناريو التوسع الجغرافي للحرب

مع تأرجح الشرق الأوسط على شفا حرب أوسع، مع تهديد إيران بالرد على هجوم إسرائيلي على أراضيها مما يستدعي قيام إسرائيل بالرد أيضا وهكذا في إطار لعبة مفرغة، هناك مخاوف من أن انتخاب ترامب قد يمكّن نتنياهو من ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وهو الأمر الذي حذرت منه إدارة بايدن. وقد يكون هناك سيناريو واحد حيث سيطلب ترامب من نتنياهو إنهاء المهمة قبل توليه منصبه رسميًا، وهذا يعني أننا قد نشهد تصعيدًا حادًا في التوترات قبل نهاية العام الجاري - حيث تحاول إسرائيل دفع ميزتها لإضعاف إيران ومحور المقاومة (الجماعات المسلحة) قبل أن يتولى ترامب منصبه ... ثم يأتي ترامب وينسب الفضل إلى كونه صانع سلام".

خاصة وان سلكوك ترامب تجاه طهران سيتحدد بناء على فكرة الانتقام القادم ومدى استجابة ترامب لتقارير الاستخبارات الأمريكية الأخيرة التي تشير إلى أن طهران حاولت اغتياله - وهي مزاعم رفضتها إيران باعتبارها "غير مؤكدة وخبيثة".

سيناريو الدعم الأقصى

قد تستدير إدارة ترامب مائة وثمانين درجة من تبني سياسة الضغط القصوي لسياسة الدعم القصوى " للشعب الإيراني - وهي سياسة محتملة لتغيير النظام. والعودة إلى طاولة المفاوضات رغم ان فريق ترامب الرئاسي بالكامل ليس بهم أحد من المؤيدين لسياسة الدعم الأقصى. لكن هذا السيناريو سيكون مرهون بعدة عوامل منها العامل الانتقامي لدى الرئيس نفسه من النظام الإيراني والاهمية الاستراتيجية لإيران في توجهات السياسة الخارجية الامريكية وقدرة إسرائيل على القضاء على اذره المقاومة الإيرانية في كل من لبنان وسوريا والدور الذي يمكن ان تلعبه إيران في المستقبل بالمنطقة لعزلها عن التقارب مع روسيا الاتحادية والصين. مع الاخذ في الاعتبار بإن افتراض أن رئاسة ترامب ستجلب السلام إلى الشرق الأوسط هو مقامرة عالية المخاطر، خاصة مع العلاقة الوثيقة بين ترامب والعديد من شركائه مع إسرائيل.

سيناريو الاستقرار المزعوم

في حالة توقف الأعمال العدائية وتنتهي الحرب في غزة ولبنان، ربما من خلال وقف إطلاق النار بوساطة وسطاء دوليين أو نتيجة للإرهاق العسكري من الجانبين الإسرائيلي وحماس وحزب الله. ومع ذلك، في حين تتوقف الأعمال العدائية واسعة النطاق، من المرجح أن تواصل إسرائيل تنفيذ عمليات مستهدفة ضد حزب الله والوكلاء الإيرانيين. لذلك، تحافظ إسرائيل على استراتيجية الضربات النوعية الدقيقة، مع التركيز على القضاء على قادة حزب الله الرئيسيين وقادة الحرس الثوري الإيراني وشحنات الأسلحة المتقدمة. هذا النهج يقلل من الصراع واسع النطاق ولكنه يبقي التوترات عالية. لذلك تظل التوترات الأساسية دون حل وقد تعود المنطقة إلى حالة المواجهة. في هذه المرحلة، سيكون الخيار الأكثر قابلية للتطبيق هو إنشاء هيكل "ضمان الأمن" الذي ينفذ حل الدولتين ويضمن وجود دولة فلسطينية. وبالتالي فان هذا السناريو يعد تكرار لما حدث من قبل فنجد هدنة هشة مؤقتة حيث يتم السيطرة على العنف ولكن ليس القضاء عليه بالكامل. وتظل احتمالات نشوب الصراعات مرتفعة، وخاصة في لبنان وسوريا والعراق، حيث تستمر القوى بالوكالة في العمل. ومع ذلك، فإن نهاية الصراعات واسعة النطاق قد تفتح نافذة من الفرص للجهود الدبلوماسية، وإن كانت من المرجح أن تركز على إدارة الوضع الراهن بدلاً من حل القضايا الأعمق التي تحرك الصراع. ومن منظور ديناميكيات القوة الإقليمية، يستمر التنافس بين إيران وإسرائيل في هذا السيناريو. ونشير الى ان الاختلاف الذي احدثته إسرائيل في حروبها هذه المرة انها دمرت البنية التحتية بالكامل في غزة وهو ما تسعى لتحقيقه في لبنان ومن ثم فان أي هدنة او استقرار نسبي تقبل به إسرائيل بعد الصراع هو الذي يضمن لها عدم قدرة حماس او حزب الله الى تهديد امنها الوجودي مرة أخرى.

وفي ذات السياق يرى الخبراء، ان إيران تستفيد من استمرار حرب غزة، التي عزلت إسرائيل دوليًا وزادت من الغضب تجاه الولايات المتحدة في الدول العربية والإسلامية والجنوب العالمي الأوسع. كما تعمل إيران على تعزيز برنامجها النووي، وتركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي في أكثر مواقعها تحت الأرض حماية.

سيناريو تشكيل تحالف مضاد (الأقل احتمالا)

بعد انتهاء الصراعات، ينشأ تحالف إقليمي جديد يتمحور حول معارضة سياسات إسرائيل من بعض الدول الإقليمية وبمساندة من بعض الدول الكبرى. ووفقاً لهذا، تتبنى تركيا موقفاً أكثر تحفظاً، وتركز على تسهيل الحوار وتقديم الدعم الدبلوماسي واللوجستي للتحالف. كما ان إيران ستظل لاعباً رئيسياً في هذا التحالف بسبب معارضتها الطويلة الأمد لإسرائيل ونفوذها على مختلف الجماعات المسلحة غير الحكومية في المنطقة. ومع ذلك، فإن (دور إيران سيكون محدوداً) بسبب الحاجة إلى الحفاظ على التماسك داخل التحالف. وإن دعم روسيا والصين يضيف ثقلاً جيوسياسياً كبيراً للتحالف. فكلا البلدين ينظر إلى التحالف كفرصة لتوسيع نفوذهما في الشرق الأوسط ومواجهة هيمنة الولايات المتحدة. ويشمل دعمهما الدعم الدبلوماسي والاستثمارات الاقتصادية والتعاون العسكري المحتمل، مما يعزز العمق الاستراتيجي للتحالف[1].

ومن كوابح هذا السناريو، قد تعمل الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، كقوة موازنة ضد التحالف الجديد المشكل ضد إسرائيل. ويمكن للولايات المتحدة أن تعزز تحالفاتها لضمان أمن إسرائيل وزيادة وجودها العسكري في المنطقة. وقد يخلق هذا التحالف منطقة جديدة من المنافسة في الشرق الأوسط بين الغرب وروسيا والصين. والحقيقة ان هذا السيناريو يصعب تحقيقه في إطار توجهات البيئة الاستراتيجية الأمنية الإقليمية والدولية. وان المسار الحالي يشير إلى أن

[1] - https://www.dailysabah.com/opinion/columns/the-future-trajectories-of-the-middle-east

المنطقة تتجه نحو صراع طويل الأمد وعدم استقرار. لذلك هناك حاجة ملحة إلى إطار أمني جديد يعالج مخاوف جميع الجهات الفاعلة الإقليمية.

سيناريو التعاون

ان حالة الانهاك العسكري والاقتصادي لأطراف الصراع المختلفة وحالة الانقسام الشعبي داخل معظم ان لم كل دول المنطقة وتزايد قوة الميليشيات ونفوذها على الدولة الوطنية والانزلاق نحو تهديد الامن والسلم الإقليمي والدولي قد يدفع دول المنطقة الى الارتكاز على الاتفاقات الابراهيمية وتوسيع نطاقها في إطار التفكير البرجماتي ويمكن لهذا السيناريو ان يشهد قبولا وتطبيقا مع التوصل لحل جذري للقضية الفلسطينية على أساس شامل وعادل وبما يضمن للشعب الفلسطيني كافة حقوقه في إطار دولة كاملة الأركان والعمل وفق المبادرة العربية 2002.والتي اطلقها الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز عندما كان وليا للعهد في قمة بيروت، والتي دعت الى تطبيع العلاقات بين العالم العربي وإسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة بما فيها غزة ومرتفعات الجولان ولبنان.

سيناريو إعادة رسم الامن الإقليمي

حيث تخرج إسرائيل منتصرة من حربها في غزة وفي لبنان والقضاء على حماس وحزب الله على الصعيد التكتيكي والصعيد الاستراتيجي، وتقليم اظافر إيران عبر القضاء على وكلائها في المنطقة. ومن ثم يكون هناك نظام إمني جديد بدون وجود قوات عسكرية خارج نطاق الدول الوطنية. وتتم سيطرة الدول على أراضيها وحدودها من خلال الجيوش الوطنية وتكون إسرائيل في هذه الحالة صاحبة اليد العليا في تحقيق الامن والسلم في المنطقة والاندماج من خلال عضويتها في المنطقة المركزية الأمريكي التي تصبحت عضوا فيها منذ قرار الولايات المتحدة في ٢٠٢١ وتحتفظ إسرائيل بتفوقها النوعي في الأسلحة التقليدية والنووية.

الخاتمة

من غير المرجح أن تعمل سياسات ترامب تجاه الشرق الأوسط إلى تحسين الظروف للفلسطينيين أو خلق مسار ذي مغزى نحو دولة فلسطينية. إذا كانت هناك قضيتان حاسمتان ستركز عليهما إدارة ترامب الجديدة في الشرق الأوسط، فهي إيجاد طريق للتطبيع السعودي الإسرائيلي، والعودة إلى العقوبات القصوى على إيران. حيث تظل المنطقة متجذرة في حلقة مفرغة من العنف وعدم الاستقرار

إن أسوأ سيناريو محتمل هو دخول المنطقة في حرباً شاملة ذات عواقب مدمرة ليس فقط على المنطقة، بل وربما على الاقتصاد العالمي الذي يشهد تباطؤ. وان محركات هذه السيناريو يمكن رصدها على الساحة الإسرائيلية والإيرانية على السواء، وان كوابح هذا السيناريو لم تصل الى الحد الامن للحيلولة دون السير باتجاه هذا السيناريو مع تصعيد حدة المواجهات المباشرة بين إسرائيل وإيران والتي تحتاط كثيرا لعدم جرها الى مواجهة عسكرية قد تطيع بثوابت النظام الايراني. اما السيناريو الممكن هو الاعتراف بحدوث حالة الاجهاد العسكري من أطراف الصراع (والاقتصادي مع زيادة الضغط على إسرائيل) مما يؤدي إلى تسوية محدودة مع الجهات الفاعلة الفلسطينية واللبنانية، بدعم من الولايات المتحدة. خاصة أن استمرار الصراع العسكري مع حزب الله مع حدوث انتفاضة في الضفة الغربية وموجة جديدة من الإرهاب العالمي قد يؤدوا جميعا الى صعوبة تحقيق هذا السيناريو الممكن، مما يدفع المنطقة إلى أسوأ سيناريو للحرب الشاملة.

إن عدم وضوح – أو غياب- الاستراتيجية الإسرائيلية لليوم التالي لوقف الحرب في غزة، والتحرك الإسرائيلي نحو ضم غزة أو الضفة الغربية ـ سواء بحكم الأمر الواقع أو بحكم قانون تسنه اسرائيل ـ قد يعرض المنطقة لمزيد من مخاطر الصراع الإقليمي خاصة في الاجل الطويل والذي يتوقع فيه الندرة المتزايدة للموارد بشكل عام وتدهور البنية الأساسية

والبيئة في أغلب دول الشرق الأوسط وزيادة حدة التلوث والجفاف وانخفاض نصيب الفرد السنوي من المياه بنحو 40% بحلول عام 2025.[1]

اما السيناريو الأفضل والمتمثل في تحقيق حالة الاستقرار وقيام دولة فلسطينية وقبول إسرائيل بالمبادرة العربية وبما يضمن الاعتراف المتبادل لكل من إسرائيل وفلسطين وكذلك اعتراف الدول العربية بإسرائيل، ربما يكون السيناريو الأكثر قدرة على تحقيق الاستقرار بالمنطقة شريطة ان يكون قائما على حل شامل وعادل وتأسيسا على القرارات الدولية ذات الصلة. وان محركات هذا السيناريو مرهون بدور أكثر تأثيرا وأكثر نزاهة من الولايات المتحدة الامريكية مع تغير رئيس الوزراء في اسرائيل وربما أيضا تغير المشهد السياسي في إيران. وأخيرا، فان الوضع التحليلي لمحركات وكوابح كل سيناريو من السيناريوهات الخمسة المشار إليهم انفا، فان هذا التحليل يميل الى تغليب السيناريو الأول والثاني في الاجلين القصير والمتوسط على الأقل.

وأخيرا، فان سيناريو النصر لإسرائيل فانه سيناريو وارد على الأرض نتيجة تفوق إسرائيل على حماس وحزب الله وحتى إيران عسكريا وتكنولوجيا واستخباراتيا وبدعم غربي وعلى راسهم الولايات المتحدة. الا ان هذا النصر لن يحقق الاستقرار او التعاون المنشود انطلاقا من طبيعة الصراع والقضية الفلسطينية عبر التاريخ ومن الصعب ان يكون مستدام.

البيبليوغرافيا

1. Donald Trump is Unfit to Lead", *The New York Times*, Editorial Opinion, 11 July 2024, https://www.nytimes.com/interactive/2024/07/11/opinion/editorials/donald-trump-2024-unfit.html.
2. Sean Yom, "US Foreign Policy in the Middle East: The Logic of Hegemonic Retreat", *Global Policy*, Volume 11, Issue 1, pp. 75–83, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/1758-5899.12777.
3. Kelsey Davenport, "Iran Accelerates Highly Enriched Uranium Production", Arms Control Association, January/February 2024, https://www.armscontrol.org/act/2024-02/news/iran-accelerates-highly-enriched-uranium-production.
4. Alice Friend, Mara Karlin, and Loren Dejonge Schulman, "Why Did the Pentagon Ever Give Trump the Option of Killing Soleimani?", Brookings Institution, Commentary, 14 January 2020, https://www.brookings.edu/articles/why-did-the-pentagon-ever-give-trump-the-option-of-killing-soleimani/.
5. Nick Robertson, "Trump Organization Announces New Project in Saudi Arabia", *The Hill*, 1 July 2024, https://thehill.com/business/4750179-trump-org-announces-new-project-in-saudi-arabia/.
6. Lydia Khalil, "Why is the 'Arab Street' So Silent on the Israel–UAE Deal?", *The Interpreter*, 1 September 2020, https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/why-arab-street-so-silent-israel-uae-deal

[1] - https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/n1_27052008-1.pdf

القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية

دراسة مستقبلية

أ.م. د. فاضل عبدعلي حسن: مركز ذي قار للدراسات التاريخية، رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية

Fadhelabd2014@gmail.com.

المستخلص

يعد مفهوم القوة من بين المفاهيم الرئيسة والمؤثرة في النظام الدولي والعلاقات الدولية، ويعد من بين المفاهيم القديمة في جميع الحضارات في العالم، فبدأ استخدام القوة بشكل بسيط وبآلات بسيطة من صنع الأيادي وتستخدمها تارةً للفاع عن النفس وتارةً أخرى لصيد الحيوانات من أجل إعداد الطعام، إلا أنه وبمرور الزمن والتقدم الثقافي والمعرفي والحضاري بدأت القوة واستخداماتها تتقدم بشكل سريع وهائل للحاجة الماسة اليها من أجل تنظيم الحياة وفرض القانون وفض النزاعات الدولية بالاضافة الى حق الدفاع عن النفس وحق تقرير المصير وغيرها، وباتت القوة العسكرية هي المعيار الرئيس في بناء مؤسسات القوة في الدول، إلا أنه وعلى الرغم من طيلة تلك الفترة التي امتدت الى عقود من الزمن لم يعد الاعتماد على القوة العسكرية بعينها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول، بل دخلت قوى أخرى الى جانب القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) الي تعد مكلفة جداً، كالقوة الناعمة التي تتواجد في الدبلوماسية والحضارة والتأثير الثقافي والمعرفي على الشعوب عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الانترنت والذكاء الاصطناعي وغيرها.

الكلمات المفتاحية: العلاقات، القوة، الدولية دراسة ، مستقبلية

Abstract

The concept of force is among the main and influential concepts in the international system and international relations, and it is considered among the ancient concepts in all civilizations in the world. Force began to be used in a simple way, with simple machines made by hands, and used sometimes for self-defense and other times to hunt animals in order to prepare food, except With the passage of time and the progress of culture, knowledge, and civilization, power and its uses began to advance rapidly and dramatically due to the urgent need for it in order to organize life, impose the law, and resolve international disputes, in addition to the right to self-defense, the right to self-determination, and others.

Military power has become the main criterion in building institutions of power in countries. However, despite the period that extended over decades, reliance was no longer on military power in particular to achieve the strategic goals of countries. Rather, other powers entered alongside hard power (military and economic).) Which is considered very expensive, such as the soft power that exists in diplomacy, civilization, and cultural and cognitive influence on peoples through the media, Internet technology, artificial intelligence, and others.

Keywords (relations, power, international, study, future)

مقدمة

مما لا شك فيه فان القوة بكل أنواعها تؤدي دوراً مهماً وبارزاً في العلاقات الدولية وحسم الكثير من الإشكاليات والنزاعات التي قد تحدث ما بين الفواعل الرئيسة في النظام الدولي كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية، الأمر الذي أدى الى ظهور مدارس فكرية أخذت بتحليل وتفكيك العلاقات الدولية في ضوء مفهوم القوة، وباتت القوة تؤدي دوراً بارزاً ايضاً في تحقيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

وان القانون الدولي نظم عملية استخدام القوة وحظر استخدامها وفقاً للقانون الدولي وآلياته، عبر استخدام القوة أو التلويح باستخدامها وفقاً للقانون أو حظر استخدامها أو الامتناع عن التهديد باستخدامها، من هنا فقد تم تقسيم القوة في النظام الدولي الى قوة صلبة وقوة ناعمة وقوة ذكية وقوة افتراضية، وكل قوة لها استعمالاتها المختلفة، فالقوة لم تكن حكراً على دولة معينة أو عدداً معيناً من الدول، بل هنالك حراكاً متغيراً للقوة حسب الظروف والمعطيات الدولية، وباتت القوة تتحول من الشرق الى الغرب أو العكس، وهو تحولاً دراماتيكياً يتأثر بحركة القوة الصلبة والناعمة والذكية والافتراضية في تلك الدول.

أولاً : الاشكالية : تعد القوة من بين المحركات الرئيسة للدول في النظام الدولي وهي التي ترسم ملامح النظام الدولي القائم ومن هنا نضع التساؤلات الآتية :

1- هل تبقى القوة في وضعها الحالي هي من تحدد العلاقات الدولية بين الدول أم أن التقدم التكنولوجي والتغير الواضح في مفاهيم القوة سيشكل مفاهيماً جديدة أو نمطاً جديداً للعلاقات الدولية.
2- هل التحول في القوة في النظام الدولي من الغرب الشرق سينتج شكلاً جديداً للنظام الدولي .

ثانياً: الفرضية : بلا شك فان التغير والتقدم التكنولوجي في القوة ومصادرها سيؤثر بشكل مباشر على شكل العلاقات الدولية، بالاضافة الى أن التحول في القوة في النظام الدولي سينتج نظاماً دولياً جديداً وفق ما تتطلبه المرحلة الحالية، من هنا فان هذه الدراسة ستجيب على هذه الفرضية وقد تتفق معها أو تختلف من معها وفق سياق علمي أكاديمي معرفي .

ثالثاً: أهمية الموضوع : تعد هذه الدراسة من بين الدراسات المهمة لما تمثله القوة من مفصل كبير وركيزة أساسية في العلاقات الدولية، فالقوة هي المعيار الرئيس الذي تحدد الدول علاقاتها في ما بينها وتتخذ القرارات على أساسها، وتأسيساً على ما تقدم فان الدراسة في هذا المجال بات أمراً مهماً بسبب التحول الكبير في القوة نحو الشرق، بالاضافة الى التحول النوعي العلمي والتقني في القوة ذاتها نحو القوى الناعمة والذكية وغيرها.

رابعاً : هيكلية الدراسة : تم تقسيم هذه الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث وكل مبحث الى مطلبين ومن ثم الخاتمة، فعنوان المبحث الأول: مبدأ استخدام القوة وحظرها في السياسة الدولية، وكان المطلب الأول بعنوان: مبدأ استخدام القوة، والمطلب الثاني : مبدأ حظر استخدام القوة، أما المبحث الثاني: جاء بعنوان: انواع القوة في السياسة الدولية، وكان المطلب الأول بعنوان، القوة الصلبة والناعمة، وجاء المطلب الثاني بعنوان: القوى الناعمة والذكية واستخدامها، أما المبحث الثالث فكان بعنوان، مستقبل القوة وتحولاتها في السياسة الدولية، وجاء المطلب الأول بعنوان: القوة السيبرانية والذكاء الاصطناعي، والمطلب الثاني جاء بعنوان: تحولات القوة في السياسة الدولية، ومن ثم الخاتمة .

المبحث الأول

القوة ما بين استخدامها وحضرها في السياسة الدولية

يعد موضوع استخدام القوة في القانون الدولي من بين أهم المواضيع في هذا المجال، بالاضافة الى أنه في الوقت ذاته من أكثر المواضيع اثارة للخلافات حول فاعلية القانون الدولي، وان النظام الدولي اليوم والوضع الدولي الراهن لا يبدوا منتظماً في مسألة استخدام القوة، فهنالك مسألة تحريم استخدام القوة بصورة منفردة من قبل الدول إلا في حالة الدفاع عن النفس، فالنظام الدولي اليوم لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال القطبية الثنائية إعترت العالم مسألة استخدام القوة بصورة منفلتة لا سيما ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية واستخداماتها للقوة المفرطة في العديد من المواقع والأماكن في العالم، من هنا سيناقش هذا المبحث عبر مطلبيه مسألتين مهمتين هما مبدأ استخدام القوة ومبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي.

المطلب الأول

مبدأ استخدام القوة في القانون الدولي

ثمة مسألة مهمة بأن الحرب لم تعد أداة لتسوية النزاعات والحروب الدولية، بعد أن كان هذا الأمر متاحاً في ظل القانون الدولي التقليدي، أما الآن فلم يعد هذا الأمر نافذاً بل محرماً وغير قانوني إلا في حالة الدفاع عن النفس بالنسبة للدول، فالحرب كانت وسيلة شائعة ومألوفة لفض النزاعات الدولية، حيث أخذت الدول استخدام القوة العسكرية ضد الطرف الخصم لنيل أهدافها وتحقيقها، أي أن القانون الدولي التقليدي كان يقر مسألة أو فكرة قيام الدولة القوية بفرض قانونها على الدول الأضعف منها، فقد ذلك القانون يتضمن في جزء منه أحكاماً تعد بمثابة تطبيق لقانون القوة لا لقوة القانون([1]).

إلا أن القانون الدولي الحديث وما تضمنه ميثاق الأمم منظمة المتحدة([2]) على قرارات ومواد مهمة في مسألة القوة واستخداماتها من عدمها، فقد منع في (الفقرة الرابعة) من المادة الثانية من الميثاق استخدام الدول للقوة أو التهديد أو التلويح في استخدامها في العلاقات الدولية مع بعضها البعض، وجعل استخدام القوة مقيداً باستثناءات وأحوال محددة هي الواردة في مواد وفقرات الفصل السابع منه والمتصلة بتدابير الأمن الجماعي والدفاع عن النفس، من هنا فنستنج من خلال قراءة نصوص ميثاق الأمم المتحدة بأن الميثاق سعى سعياً حثيثاً الى منع استخدام القوة في النزعات الدولية والى حث

[1]) محمد خليل الموسى، مبدأ استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر.دار وائل للنشر، الأردن 2004، ص 15.

[2]) مارست عصبة الأمم المتحدة دورها عقب مؤتمر باريس للسلام 1919 تطوير قواعد القانون الدولي التقليدي وهي التي تقر بمشروعية اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية عبر نظامها الأساسي الذي يعرف بالعهد، وقد أصبحت وفقاً له أمر يخص الدول بشكل عام، ولكنها لم تأخذ في رؤيتها مهمة التحريم القطعي لها، بل اكتفت بتوقيت مشروعيتها على استنفاذ كل الوسائل السلمية في حل النزاعات كالتحكيم الدولي أو التسوية القضائية أو اللجوء الى مجلس العصبة والتفريق بين الحرب العادلة وغير العادلة في خوضها، وهذا ما تم مناقشته والاشارة إليه بموجب المواد 12 الى المادة 17 في ميثاق عصبة الأمم. ولمزيد من التفاصيل : ينظر : ميثاق عصبة الأمم 1919 ، المتاح على الرابط التالي : تاريخ المشاهدة 2024/7/7.
https://www.ungeneva.org/ar/about/league-of-nations/covenant

الدول على تسوية نزاعاتها سلمياً لكنه في الوقت ذاته لم يحرم استخدام القوة بشكا مطلق، فقد تضمن في (المادة 51) منه حكماً يجيز للدول استخدام القوة انفرادياً ودون اجازة أو تفويض من الأمم المتحدة دفاعاً عن النفس ([1]).

لقد تم الاتفاق على ايجاد نظام الأمن الدولي عبر التفاهم بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، فقد وقعت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وانكلترا في سنة 1944 على معاهدة أيدتها الدول الأخرى في سان فرانسيسكو سنة 1945، ومن بين الأهداف الرئيسة لهذه المعاهدة هو تجنب جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد في استخدامها ضد الدول الأخرى، ومن الجدير بالذكر واستناداً الى مواد الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة وتحيداً من (المادة 39 الى المادة50) فان مجلس الأمن بوصفه الجهاز التنفيذي الى المنظمة فهو مكلف بإحلال السلم ومعاقبة الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتعرضهم للخطر، وله الحق في استخدام القوة العسكرية وغيرها لقمع أي عدوان([2]).

وبناءً على ما تقدم فقد تم فشل نظام الإقرار الجماعي للأمن الذي تم إقراره بناءً على مواد الفصل السابع من الميثاق الدولي للمنظمة، ولم يتم تشكيل الجيش لمجلس الأمن الدولي في حينها، من هنا فقد عادت الدول والحكومات من استخدام حق الرد المنفرد على التحركات غير المشروعة، وعليه فقد باتت تشيع يوماً بعد آخر العقوبات التي تتخذها الدول بصورة انفرادية([3]).

ومن هنا يمكن القول بأن مواد وأحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة هي المعبر عن المشروعية الدولية وكل ما خالفها يمثل انتهاكاً لهذه المشروعية وعليه فان تحريم استخدام القوة في السياسة الدولية هو المشروع وان كل ما يناقضه ولا يتعاطى ويتفق معه فهو الذي يتسم بعدم المشروعية، فقد جاء ميثاق الأمم المتحدة بمبدأ عدم المشروعية لاستخدام القوة العسكرية باعتباره أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام المنظمة العالمية، وبهذا يكون العدوان واستخدام القوة للقيام به سلوكاً غير مبرراً أو مشروعاً بل وخارجاً عن القانون وهذا مبدأ لا يمكن ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفه كونه يتمتع بصفة القاعدة الآمرة ([4]) في القانون الدولي ([5]).

وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول بأن حظر استخدام القوة أو التلويح باستخدامها في العلاقات الدولية يعد مبدئاً قانونياً وقاعدة من قواعد القانون الدولي العام، بالإضافة الى كونها تعد من بين المبادئ الأساسية التي قامت عليها واستندت منظمة الأمم المتحدة، كون الأخيرة تعد منظمة عالمية تهدف الى حماية السلم والأمن الدوليين والحفاظ على

---

[1]) محمد خليل الموسى، مصدر سبق ذكره، ص 15.

[2]) هناء جبوري محمد، مبدأ عدم التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة نسق، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، المجلد 37، العدد 3، 2023، ص703.

[3]) هناء جبوري محمد، مصدر سبق ذكره، ص 703.

[4]) القاعدة الآمرة في القانون الدولي : هي قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي التي تمثل للمجتمع الدولي مكانة أسمى وأعلى من القواعد الأخرى في القانوني الدولي، لذلك لا يمكن ولا يجوز مخالفتها ولا يمكن تعديلها إلاَّ بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي، لأنها لا تهدف إلى حماية المصالح الفردية للدول وحسب، انما تهدف إلى تحقيق المصلحة العليا والعامة للمجتمع الدولي بأسره، لذلك يجب أن يكون معترف بها وتحظى بمقبولية من قبل الجماعة الدولية، وان لا تكون قابلة للانتقاص وإلا انعدم الغرض منها. للمزيد من التفاصيل ينظر : وائل علوان المذحجي، القواعد الدولية الآمرة وآثارها في القانون الدولي، مجلة الأندلس للعلوم والتقنية، جامعة صنعاء، المجلد 6، العدد 26، صنعاء 2019.

[5]) خالد عواد حمادي، فاعلية التنظيم القانوني لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 1، العدد 3، الجزء 2، 2017، ص 630.

التعايش السلمي في المجتمعات، من هنا ترى هذه المنظمة بأن معالجة وفض النزاعات الدولية لا بد أن يكون عن طريق قواعد القانون الدولي باستثناء حالات الدفاع الشرعي عن النفس التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، التي سنشرع بتحليلها ودراستها من خلال المطلب القادم من هذه الدراسة .

المطلب الثاني

الاستثناءات الواردة لمبدأ حظر استخدام القوة

على الرغم من السياقات الرسمية المتبعة في مسألة استخدام القوة من عدمها في العلاقات الدولية، ودور التنظيم الدولي في تحديد حالات استخدام القوة بما يتلاءم والحالات التي تمر بها العلاقات الدولية كما هو الحال في مسألة النزاعات الدولية أو حق الدفاع الشرعي عن النفس أو حالات التدخل الانساني أو اتخاذ التدابير اللازمة من قبل مجلس الأمن الدولي واستخدامه للقوة العسكرية لمعالجة توتر دولي أو نزاع قائم، أو ربما استخدام القوة لحق تقرير المصير، كل هذه الحالات الواردة لمبدأ استثناء حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ستتم مناقشتها عبر هذا المطلب.

أولاً: استخدام القوة في أطار حق الدفاع الشرعي عن النفس وحق تقرير المصير

أشار ميثاق منظمة الأمم المتحدة في (المادة 51) منه الى حق الدفاع الشرعي عن النفس، بالاضافة الى مسألة حق تقرير المصير في المادة (55)، وان المقاومة حق مشروع ومكفول للشعوب للتحرر من الاحتلال والتبعية، أقرته كل أحكام ومبادئ القانون الدولي العام المعاصر وجميع الأديان السماوية والأعراف، والتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها ومحاربة المحتل بشتى أنواع الوسائل والإمكانات الموجودة لدى الشعوب، فالمقاومة الشعبية قد تجري دون أن تكون هنالك دولة، أو قد تجري من أجل إنشاء دولة، فضلاً عن أن وجود الشعب سابق لوجود الدولة، بل المقصود بالشعب هنا الذين ينتمون إلى وطن واحد، سواء أكانوا مقيمين فيه أو غير مقيمين، والذين تجمعهم روابط مشتركة من اللغة أو التاريخ أو التراث أو غير ذلك من العوامل القومية([1]).

ومن حق المقاومة وفق المعايير الدولية استخدام القوة بكل اشكالها لمواجهة المحتل[2]، والقوة التي تستخدم في المقاومة هي قوة مشروعة، والشعوب التي تعيش تحت وطأة الاحتلال لها الحق في الثورة ضد الاحتلال بل من واجبها الوطني والقومي والإنساني الجنوح إلى المقاومة، فلا سبيل للتحرير غير المقاومة والكثير من البلدان نالت استقلالها عن طريق الكفاح المسلح([3]).

---

[1]) عبدالهادي خلف، المقاومة المدنية مدارس العمل الجماهيري وأشكاله، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1988، ص 91.

[2]) وان الدفاع الشرعي عن النفس يحدث نتيجة الى صور العدوان، فاذا وقع عملاً من أعمال العدوان لا يصل الى درجة استخدام القوة المسلحة ضد أية دولة معينة، هنا لا يجوز استخدام القوة من أجل الدفاع عن النفس لرد ومعالجة هذا العدوان وانما يجوز للدولة أن تلجأ الى مجلس الأمن الدولي استناداً للمادة 39 وهي (المادة الفاحصة) التي تفحص الحدث ان عدواناً حقيقياً من عدمه، وهل يشكل الأمر تهديداً للسلم والأمن الدوليين أو إخلالاً به، وهنا يجب النظر الى حق الدفاع عن النفس بصفته استثناء من القيد العام بشأن حظر استخدام القوة في السياسة العلاقات الدولية. ينظر : محمد يونس الصائغ، حق الدفاع الشرعي وإباحة استخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 9، العدد 34، جامعة الموصل 2007، ص 186.

[3]) علي بيضون، مقاومة الاحتلال واشكالية المصطلح في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة الاسلامية، لبنان 2004، ص 33.

ثانياً : استخدام القوة في القانون الدولي (التدخل الانساني) و (التدخل بناءً لدعوة)

يعد التدخل الانساني من بين المفاهيم المهمة الذي ظهر في أطار ما يتعلق بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية، وتم النظر الى هذه الأمر بوصفه ضمانة رئيسة يتم اللجوء اليها في الحفاظ على تلك الحقوق لتلك الجماعات والأقليات التي تعيش على إقليم دولة معينة، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945، باتت مسألة الحماية الدولية لحقوق الانسان تمثل واحدة من المبادئ الرئيسة للتنظيم الدولي، وقد تضمن ميثاق منظمة الأمم المتحدة نصوصاً تتعلق بمسألة حماية الانسان في المواد التالية (3/1 ، 55)، وغيرها من المواد الأخرى من الميثاق، ومن الجدير بالذكر فان حماية حقوق الإنسان لم تقتصر على فئة معينة دون أخرى بل شملت مختلف الأفراد والجماعات بغض النظر عن أصولهم وانتماءاتهم الدينية والعقائدية والإثنية([1]).

وكما هو معروف فالمقصود بالتدخل الانساني([2]) في القانون الدولي هو تدخل دولة أو أكثر في سيادة دولة أخرى في اختصاصاتها بصورة قسرية وبدون موافقتها، وعليه فالتدخل هو مفهوم يرتبط برضا الدولة المختصة إقليمياً، فإذا تحقق هذا الرضا ينسلخ وصف التدخل عن حلول دولة محل دولة أخرى في اختصاصاتها، بمعنى آخر فان التدخل الانساني استخدام دولة أو أكثر للقوة العسكرية ضد دولة أخرى دون رضاها لمنع ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان الأساسية بغض النظر عن جنسية الضحايا، من هنا فالتدخل بالقوة العسكرية تقدم له الدول لأغراض انسانية بحتة، والتدخل الانساني يختلف عن المساعدة الانسانية([3]).

أما فيما يتعلق بمفهوم التدخل باستخدام القوة بناءً لدعوة من قبل دولة معينة، فان الحكم الوارد في المادة 4/2 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة قد اقتصر على النزاعات والروب التي تحدث بين الدول، وان وضع النص قد استثنى النزاعات الداخلية في الدول ويعدها شأناً داخلياً، إلا اذا ترتب على هذا الأمر تهديداً للسلم والأمن الدوليين فتجري معالجتها وفق أحكام الميثاق الأممي، ومن الجدير بالذكر فان المنظمات الدولية قد عمدت الى عدم جواز التدخل العسكري في النزاعات الداخلية للدول، إلا ان الممارسة الدولية لم تمنع في الواقع تدخل الدول عسكرياً في دولة أخرى بناءً على طلب الدولة الأخيرة لمساعدتها في إعادة نظامها الداخلي نحم الاستقرار والحد من النزاعات الداخلية على إقليمها، ويشترط القانون الدولي في تدخل دولة ثالثة بشروط وضوابط صارمة، وهذا يعد وفق القانون الدولي جانب من جوانب الدفاع الشرعي عن النفس([4]).

---

[1]) أياد يونس محمد الصقلي، محمد يونس يحيى الصائغ، المبررات الحديثة لاستخدام القوة في إطار نظام الأمن الجماعي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 16، العدد 58، جامعة الموصل 2013، ص 276.

[2]) يبدي الاتجاه المؤيد لنظرية التدخل الانساني بأن استخدام القوة لأغراض انسانية خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة يعد جزءاً من قواعد القانون الدولي العرفي وهم يستندون الى لتبرير وجهة نظرهم الى عدداً من الحجج ومن بينها: المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة فهذه المادة ليس نصاً معزولاً عن تطور النظام القانوني الدولي فهي تتضمن حكماً قانونياً ودلالات ومضامين تعتمد على تطور موضوعات الحياة الدولية، إلا أن هنالك من يقف معترضاً على عدم مشروعية التدخل الانساني ويرون بأنه ليس هنالك ثمة تناسب ما بين استخدام القوة وبين العمل من أجل ضمان احترام الحقوق الأساسية في الدول الأخرى فعادةً ما يؤدي استخدام القوة حتى وان كان لأغراض انسانية بحتة فمن الممكن أن يؤدي الى أضرار واسعة بحقوق الانسان في الدولة المتدخل فيها. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد خليل الموسى، مصدر سبق ذكره، ص 37.

[3]) محمد خليل الموسى، مصدر سبق ذكره، ص 25.

[4]) المصدر نفسه، ص 155.

ثالثاً: استخدام القوة لتحقيق الأمن الجماعي عبر مجلس الأمن وقرارات الفصل السابع

في حال التحريم لاستخدام القوة على الدول الأعضاء فانه استناداً الى ميثاق منظمة الأمم المتحدة لا سيما في ضوء قرارات الفصل السابع، فان مجلس الأمن يستطيع استخدام القوة في حال تهديد السلم والأمن الدوليين أو في حال خرق السلم أو وقوع العدوان، ومن حقه يتخذ الإجراءات الكفيلة لحفظ السلم والأمن الدوليين ومحاسبة المعتدي، ومما لاشك فيه فان هذه الإجراءات تندرج في ضوء تطبيق أحكام قرارات الفصل السابع بدءاً من التدابير المؤقتة وانتهاءً بالتدابير العسكرية، وهذا يتضح جلياً في نص المادة (2/24) ([1]).

ووفقاً (للمادة 39) يتمتع مجلس الأمن طبقاً لهذه المادة بسلطة كاملة لتقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم والأمن الدوليين أو إخلال به أو أي عمل من أعمال العدوان في ضوء قرارات ملزمة وذلك بهدف تحقيق السلم والدوليين أو اعادته الى نصابه، فيستطيع مجلس الأمن طبقاً (للمادة 42) من الفصل السابع من الميثاق بأن يتخذ إجراءات عسكرية استثناءً لمبدأ حظر استخدام القوة بناءً الى قرارات الفصل السابع، ومن الجدير بالذكر فان الحكمة من وراء السماح الى مجلس الأمن أن يتدخل تدخلاً مباشراً عن طريق استعمال القوة العسكرية للحفظ السلم والأمن الدوليين ومن ثم قمع العدوان ومعالجته، فانه يصبح من غير المعقول قيام مجلس الأمن بتفويض دولة معينة بعينها لاستخدام القوة العسكرية بداعي المحافظة على السلم والأمن الدوليين ([2]).

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأنه على الرغم من أن مسألة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بات أمراً ضرورياً وملزماً وهذا ما أشار اليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة، من أجل الحفاظ على مركزية استخدام القوة وعدم إعطاء الدول بشكل فردي من استخدام القوة وبالتالي فقدان السيطرة وعم القدرة على حماية السلم والأمن الدوليين، إلا أنه وفي السياق ذاته هنالك استثناءات قد وردت في القانون الدولي لمسألة حظر استخدام القوة، وهذه الاستثناءات الواردة بالشأن ذاته جاءت من أجل معالجة بعض القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتعرض المجتمع الدولي للخطر، الأمر الذي أوجد هذه الاستثناءات التي تمت مناقشتها عبر هذا المبحث.

المبحث الثاني

انواع القوة واستخداماتها في السياسة الدولية

تحاول وتتطلع الدول الى تحقيق طموحاتها ومكانتها إقليمياً ودولياً عبر توظيف كل امكانياتها ومواردها المتاحة، وتختلف هذه الإمكانيات والموارد بين دولة وأخرى، فالموقع الاستراتيجي للدولة ومساحتها وعدد سكانها وامتلاكها للقوة بكل اشكالها، كل ذلك يحدد مكانتها وموقعها في النظام الدولي، فالقوة تعد محدد رئيس في رسم ملامح مكانة الدولة في النسق الدولي، من هنا ستتم مناقشة مفهوم القوة وانواعها وتأثيرها في العلاقات الدولية عبر هذا المبحث الذي سينقسم الى مطلبين الأول : مفهوم القوى الصلبة واستخداماتها، والمطلب الثاني : مفهوم القوى الناعمة واستخداماتها.

---

[1]) حامد محمد علي البلداوي، التنظيم القانوني لاستخدام القوة في حفظ السلم والأمن الدوليين والقيود الواردة عليها، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد5، الجزء 2، 2021، ص 346.

[2]) المصدر نفسه، ص 351.

المطلب الأول

القوى الصلبة Hard Power واستخدامها

قبل البدء في الحديث عن القوة الصلبة وماهيتها ودورها في صناعة مكانة الدول ومستقبلها، لابد من معرفة مفهوم القوة في السياسة الدولية، فالقوة وفق ما يراه جوزيف ناي تشبه الطقس يعتمد عليه ويتحدث عنه كل شخص ولكن لا يفهمه إلا القليلون، فمثلما يحاول العاملون والمزارعون في الإرصاد بأن ينبؤوا ويتنبأوا بالطقس، يحول أيضاً السياسيون والمحللون أن يصفوا علاقات القوة ويتنبؤوا بتغييراتها، فالقوة تشبه الحب ايضاً من حيث أن تجربتها أسهل من تحديدها أو قياسها، غير أن ذلك لا يقلل من كونها شيئاً حقيقياً، وعليه فالقوة هي القدرة على عمل الأشياء، وبهذا المستوى الأكثر عمقاً فان القوة هي القدرة في الحصول على النتائج المراد تحقيقها، والقوة تعني أيضاً هي القدرة في التأثير في التأثير على اسلوب الآخرين لجعل تلك الأشياء تكون وتحدث([1]).

واذا ما نظرنا الى العناصر الرئيسة التي التقليدية التي تعرف القوة والتي تتضمن الثروة والقوة العسكرية والعامل الديموغرافي السكاني، بالتالي فلابد لهذه العناصر من أن تواكب واقع العصر الحديث، من هنا فالمفهوم التقليدي لأهمية الجيوبولتيكس الموقع الجيوسياسي للحيز المكاني مثلاً : والذي جرى التشديد عليه من قبل المفكرين السياسيين في القرن التاسع عشر وأوائل القران العشرين، أصبح أقل أهمية إبان عصر التكنولوجيا والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، من هنا وعلى الرغم من أن عدداً من عناصر القوة التقليدية تبقى ذات أهمية، فان حقيقة وواقع العالم الرقمي المعولم للقرن الحادي والعشرين أدخلت بعداً جديداً وحديثاً للقوة ومن بين هذه العناصر المعرفة لهذا البعد الجديد للقوة هو القوة الناعمة اضافةً الى القوة التقليدية التي تسمى بالقوة الصلبة ([2]).

فتعد القوة العسكرية تمثل شكلاً رئيساً من أشكال القوة وبقيت مسيطرة لفترة طويلة في حقل السياسة الدولية، إلا أن للثورة الصناعية والثورة المعلوماتية دور فاعل في تغير أشكال القوة، فقد أصبحت هنالك أشكلاً جديدة للقوة متمثلةً بالقوة العسكرية والاقتصادية والتي تسمى القوة الصلبة، والقوة الناعمة والقوة الافتراضية، ويعد الشكل الأخير للقوة من أحدث الأشكال للقوة وأكثرها ارتباطاً في التطورات الحالية في العالم، وتتكون القوة الصلبة Hard Power مدار البحث من عناصر القوة المادية العسكرية والاقتصادية وقد ارتبط البحث في هذا الشكل ممن القوة بفكر المدرسة الواقعية، وفي السياق ذاته تبنى جوزيف ناي تعريفاً للقوة الصلبة ويرى بأن القوة الصلبة لا تقتصر على القوة العسكرية فقط بل القدرة على استخدام الأدوات الاقتصادية بهدف التأثير في سلوك الآخرين، من هنا يمكن أن تتمظهر القوة الصلبة عبر صورتين الأولى القوة العسكرية والثانية القوة الاقتصادية([3]).

---

[1]) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، دار العبيكان، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبدالعزيز عبدالرحمن الثنيان، الرياض 2007، ص 19-20.

[2]) حسين مزهر خلف، الاستراتيجية الأمريكية في ادارة الصراع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مجلة العلوم السياسية، العدد 49، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2015، ص 205.

[3]) ريهام مقبل، مركب القوة عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والابحاث الاستراتيجية، المجلد 47، العدد 188، القاهرة أبريل 2012، ص 7-8.

وتتعدد صور أنماط القوة العسكرية الى خمسة انواع وهي : (دبلوماسية الإكراه والتخريب والردع والدفاع والتدخل العسكري المباشر)، **فدبلوماسية الإكراه**: تتمثل عبر تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية بالإضافة الى استخدام وسائل فاعلة لإقناعه بالامتثال لقراراتها، ومن الممكن ان يتحقق ذلك عبر سحب السفراء أو فرض العقوبات، **والنوع الثاني التخريب:** ويتمظهر من خلال القيام بهدم مؤسسات الدولة ومبانيها الوطنية، إلا أن هذه الطريقة لا تنتج سوى الكراهية والعداء على المدى الطويل، ومن الأمثلة الواردة في هذا النمط توط الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات تخريب في أمريكا اللاتينية أثناء الحرب الباردة، أما **النمط الثالث وهو الردع** : ويعني إصدار تهديدات متكررة لمنع عدو ما من الشروع في عمل غير مرغوب به، وهنالك نوعين الردع هما الردع التقليدي عبر استخدام الاسلحة التقليدية، والردع النووي هو استخدام الأسلحة النووية، فالدرع التقليدي يكون من خلال ردت فعل لانتهاك قام به العدو، بينما في الردع النووي هو يهدف الى منع العدو من القيام بهذه الانتهاكات، **والنمط الرابع الدفاع**: ويتمثل عبر اتباع سلسة من الإجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري قد نفذه العدو، **أما النوع الأخير التدخل العسكري المباشر**: ويتم اللجوء اليه في حال فشل دبلوماسية الإكراه وتتعدد حالات التدخل العسكري كحماية المواطنين أو الممتلكات الوطنية، كالتدخل الأمريكي في بنما 1989، إلا أن هذا النمط في استخدام القوة بات يكلف الدول كثيراً بسبب الاستخدام الفعلي للقوة وبدأت تصدر عليه قيود كثيرة ولم يعد بالإمكان تحملها([1]).

أما المكون الثاني للقوة الصلبة فهو القوة الاقتصادية : ويتمثل هذا النوع من خلال استخدام الدولة (أ) الأدوات الاقتصادية لجعل الدولة (ب) تقوم بأشياء لصالح الدولة (أ) وهنالك شكلان رئيسان لاستخدام القوة الاقتصادية الشكل الأول يتمثل في العقوبات وقد تأخذ شكل مقاطعة الواردات وحظر الصادرات وفرض القيود على الاستثمارات، والشكل الثاني يكون من خلال المنح والمساعدات الاقتصادية أي مكافأة الدول نتيجة لتغيير سلوكها اصالح الطرف الآخر([2]).

وتأسيساً على ما تقدم فان القوة الصلبة التي تتكون من القوة العسكرية والاقتصادية وتعد من بين أهم القوة الفاعلة في النظام الدولي والتي من الممكن تحقيق أهداف استراتيجية دولية وبأوقات قياسية، إلا أن الأمر لم يستمر طويلاً فبسبب التقدم العلمي والتكنولوجي والاجتماعي لم يعد الأمر على ما هو عليه في السابق، فالإعتماد على القوة الصلبة بات مكلفاً جداً ويرهق ميزانيات تلك الدول التي تعتمد على القوة الصلبة، فأصبحت القوة الناعمة بديلاً ناهضاً وفاعلاً وغير مكلف ويحقق نتائج استراتيجية كبيرة، وهذا ما تم التوجه اليه في السنوات الأخيرة، وفي الوقت ذاته فالأمر ليس قطعياً فقد تعود الدول الى استخدام القوة الصلبة حينما لا تستطيع القوة الناعمة تحقيق الأهداف، وهذا ما سنتطرق اليه لا حقاً من هذه الدراسة .

المطلب الثاني

القوى الناعمة Soft Power واستخدامها

[1]) ريهام مقبل، مصدر سبق ذكره، ص 8.

[2]) المصدر نفسه، ص 8.

بدأ التوجه في الاعتماد على القوة الناعمة([1]) بعد أن ادركت الدول بأن تلك القوة تحقق أهداف كبيرة بتكاليف قليلة، ويرى جوزيف ناي بأن القوة الناعمة تعد سلاحاً مؤثراً في تحقيق الأهداف عن طريق الجاذبية والإقناع بدل الإرغام أو دفع الأموال، وموارد القوة الناعمة في أي بلد هي الثقافة والقيم السياسية وأدوات السياسة الخارجية بمعزل عن استخدام القوة، ويؤكد ناي بأن القوة الناعمة لا يمكن اختزالها في الثقافة فقط، ومن هنا يمكن تعريف القوة الناعمة على أنها (القدرة على أن تحصل على ما تريد عبر الجاذبية الذاتية وبشكل تلقائي دون الحاجة الى الإكراه والترغيب المالي، فعندما يتقرر سلوكي عن طريق الجاذبية يمكن ملاحظتها ولكنها غير ملموسة فان القوة الناعمة تكون موجودة بالفعل وفعالة)، ويعتقد جوزيف ناي بأنه على الرغم من أهمية القوة الناعمة والدعوة الى استخدامها كبديل للقوة الصلبة باعتبار ان النتائج التي تنتجها القوة الناعمة أكثر ضماناً وتكلفة، إلا أنه في الوقت نفسه من الطبيعي استخدام القوة الصلبة إلا أن هذا الأمر يتعلق بطبيعة الموقف المراد معالجته والتعامل معه من حيث عامل الوقت المتاح ودرجة التعقيد وحسابات التكلفة والنتائج المرجوة ([2]).

وقد ميز جوزيف ناي بين ثلاثة أنواع من للقوة الناعمة يتمثل النمط الأول منها **بالجاذبية**: ويشير هذا الأمر الى جذب الانتباه اما بطريقة سلبية أو ايجابية وقد عالج جوزيف ناي حالة الانجذاب هذه بين أطراف غير متماثلين في القوة، ورأى ان نزوع هذه طرف في هذه الحالة لاستخدام القوة الصلبة سيؤدي الى التأثر بالنسبة للطرف الآخر، وعلى سبيل المثال: الهند التي مثلت مصدر جذب الى بريطانيا في القرن الثامن عشر مما أدى الى استعمارها وبالتالي لم تكن جاذبية الهند مصدراً لقوة ناعمة لها، ويتمثل النوع الثاني من القوة الناعمة في مسألة **الاقناع**: ويستخدم هذا الأمر للتأثير على المعتقدات الآخرين وردود أفعالهم دون التهديد باللجوء الى القوة، وقوة الاقناع لدى الدول تتوافر كلما كان للدولة شرعية وكلما كانت القيادة تمتلك كاريزما، ويتمثل النوع الثالث الى **وضع جدول الأعمال**: وتحديداً أولويات الدول الأخرى بما يخدم أو يتفق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة، وعلى الرغم من تزايد أهمية القوة الناعمة فان جوزيف ناي لم يقلل من أهمية القوة الصلبة حيث يرى بأن المفهومين مترابطين وما يميز بينهما طبيعة السلوك، فالقوة الصلبة قد تحمل بين طياتها الإرغام والإغراء في الوقت نفسه والحال ذاته مع القوة الناعمة([3]).

ومن الجدير بالذكر فان العديد من الدول باتت تجمع ما بين القوة الناعمة والصلبة في مواجهتها للعديد من المشاكل الدولية والنزاعات، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد افغانستان والعراق بعد أحداث 2001 وتسمى هذه القوى الجديدة **تعرف بالقوة الذكية** وهي الجمع ما بين القوة الصلبة والناعمة، وهذا النوع من القوة الذكية استفادت منه أيضاً الدول الصغيرة كسنغافورة من خلال استثمار قدراتها العسكرية للردع وارتباطها بأنشطة دبلوماسية عبر رابطة دول جنوب شرق آسيا، وتم استخدام القوة الذكية ايضاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد

[1]) ظهر مفهوم القوة الناعمة لأول مرة عام 1990 ضمن كتاب المفكر الأمريكي جوزيف ناي الذي يحمل عنوان: (وثبة نحو القيادة الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية)، ومن ثم عاود استخدامه في كتابه الآخر (مفارقة القوة الأمريكية)، عام 2002 وبعدها صدر له كتاب آخر يحمل عنوان (القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية) عام 2004، للمزيد من التفاصيل ينظر : حسين مزهر خلف، مصدر سبق ذكره، ص210.

[2]) حسين مزهر خلف، مصدر سبق ذكره، ص 210-211 .

[3]) ريهام مقبل، مصدر سبق ذكره، ص 9.

انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما قامت باستخدام قوتها العسكرية لتصفية خصومها في المقابل استخدمت قوتها الناعمة من أجل اعادة اعمار الدول الأوربية واليابان عبر تبني خطة ومشروع مارشال.

المبحث الثالث

مستقبل القوة وتحولاتها في السياسة الدولية

لفترة طويلة جداً من الزمن كانت عناصر القوة العسكرية هي الأساس في مسألة تحديد مستوى قوة الفاعلين في السياسة الدولية، وبمرور الزمن وتطور الأحداث والعلاقات الدولية والنظام الدولي باتت القوة العسكرية في تراجع نسبي لحساب القوة الناعمة، ليس هذا وحسب بل ظهرت مفاهيم أخرى جديدة في النظام الدولي تتعلق بالقوة ومن بينها مسألة انتشار القوة وانتقالها، وعلى الرغم من أن مفهوم انتشار القوة يستخدم للتعبير عن تراجع دور الدولة وايقاف احتكارها لكل اشكال القوة، مقابل استخدام القوة بكل اشكالها لصالح فواعل أخرى، إلا أن انتقال القوة هو الأقل تأثيراً على النظام الدولي من انتشار القوة، لأن الأخير يعمل على توزيع القوة على كل الفواعل الدولية وهذا ما يهدد النظام الدولي بالفوضى، أما انتقال القوة فهو انتقالها من الدول التي تمتلك مفاتيح القوة ولا سيما القوة النووية الى دول محددة وغالباً ما تكون دول كبيرة ومؤثرة وبالتالي فإن القوة ستكون بيد دول محددة دون انتشارها بشكل كبير، ومن خلال هذا المبحث سنبحث في مسألة القوة وتحولاتها عبر هذين المطلبين من هذه الدراسة .

المطلب الأول

مستقبل القوة في النظام الدولي

لا شك فإن الدراسات المستقبلية لا تهدف التنبؤ، بل إلى فتح مجالات المستقبل من خلال تحليل احتمالي والإجابة على التساؤلات، بالتالي فنجاح أو فشل الدراسات المستقبلية لا يقيّم بدقة التوقعات وتحقق التنبؤات، بل ان الأهمية الحقيقية لدراسة المستقبل تكمن من خلال التأثير في صناعته، وعبر التحولات الكبرى في العالم تزداد درجة الاهتمام بالمستقبل، إذن فالقرارات التي يتم اتخاذها اليوم هي التي ستشكل المستقبل، لذا يتم الاهتمام بالمستقبل لدراسة المآلات الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، فضلاً عن دراسة المستقبلات الممكنة لاتخاذ القرار اليوم لرسم ملامح المستقبل، فجاءت الأهمية للدراسات المستقبلية عبر أهم النتاجات التي قدمها المختصون في هذا الجانب، التي ساعدت في تطور المجتمعات والشعوب، وهذا ما يسهم أيضاً في النهوض والتقدم لتلك المجتمعات واستشراف المستقبل، فقد ازداد الاهتمام بالدراسات المستقبلية في السنوات الأخيرة وذلك عبر الكم الهائل من تدفق المعلومات فضلاً عن التطور الكبير والهائل في وسائل الاتصالات والتكنولوجيا وتدفق المعلومات، وأدوات البحث والتحليل المتقدمة، غير أن موضوع الإحاطة بالدراسات المستقبلية في الغرب يختلف عنه في العالم الثالث، فنحن في الدول العربية مثلاً لا نمتلك الأدوات الكافية التي تقودنا للاهتمام بالدراسات المستقبلية كما في الغرب، وهذه حقيقة لا يمكن تغاضيها ويجب أخذها بعين

الاعتبار، وهذا ما يجعل الغرب يتعامل مع خمسين سنة قادمة أو لربما مائتي سنة قادمة، كما جاء في كتاب([1]) هيرمان كان وآخرين([2]).

فتذهب الكثير من الدراسات الى الاقرار بأن المرحلة التي عرفها النظام الدولي المتشكل بعد نهاية الحرب الباردة "نظام أحادي القطب" ما هي إلا حقيقة مرحلة انتقالية تشهدها بنية النظام الدولي، ان تعمّر فيها الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي إلا مدة قصيرة من الزمن مقارنةً بعمر بقية القوة العظمى التي عرفها التاريخ، فالتطور السريع والتكنولوجيا والفضاءات المفتوحة التي وفرتها وسائل الاتصال بالاضافة الى التداخل الاقتصادي والتجاري بين الشركات العالمية والدول فضلاً عن عوامل أخرى أسهمت كل منها في الدفع بعجلة التنمية عبر دول العالم بشكل سريع متسببة في حدوث أكبر وأسرع ثورة تنموية شهدها التاريخ احتضنتها دول شرق وجنوب آسيا([3]).

كما أدى التورط الأمريكي في الدخول في آتون الحروب والنزاعات العديدة في العالم من أجل ترسيخ وضع الهيمنة الى تراجع القوة الأمريكية بشكل جاء لمصلحة قوة آسيوية صاعدة جديدة وفي مقدمتها الصين، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترمي بثقلها نحو الشرق من أجل احتواء هذا الصعود الذي يهدد الغرب بشكل عام، مما جعل الباحثين يستشرفون بأن منطقة الباسفيك ستتحول الى منطقة تنافس جيوسياسي دولي جديد تتموضع فيه كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية([4]).

ونتيجة لعدد الفاعلين الدوليين الكبير في النظام الدولي وبسبب تفاوت درجة كل منهم الالتزام في القواعد المنظمة لحركة العلاقات الدولية، ولتعدد وتنوع وتمايز أنماط الفاعلين الدوليين، فان النظام الدولي هو نظام مركب ومعقد ولكل نظام دولي هيكل قوة يقوم على اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام وأعضائه وبداخل هيكل النظام الدولي توجد **ثلاثة مستويات الأول: وهو الأعلى** : ويضم الدول العظمى والكبرى، **والمستوى الثاني** : يضم الدول التي لها وزنها داخل النظام الدولي لكن ليس لها القدرة على القيادة، **والمستوى الثالث:** يضم الدول الصغيرة التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي، ولا يقوم النظام الدولي على عدد القوى الكبرى فقط أو الأطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها، وانما يتأسس ايضاً على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والآيديولوجي الذي يقوم عليه النظام الدولي حال وجوده ونوع المؤسسات العليا التي تعمل على حفظ توازن القوى في داخله، ومن منظور آخر توجد علاقة بين هيكل النظام الدولي وقدرته على أداء وظيفته فكلما استمرت قدرة النظام على أداء وظيفته استمر هيكل النظام كما هو وكلما ضعفت قدرة النظام على أداء تلك الوظائف زادت فرص تغير هيكل النظام وانهياره([5]).

---

[1]) صدر كتاب هيرمان كان وآخرون، العالم بعد مائتي عام الثورة العلمية التكنولوجية خلال القرنين القادمين، عن معهد هدسون الأمريكي، وتمت ترجمته ضمن سلسلة عالم المعرفة (55)، ترجمة شوقي جلال، الكويت، يونيو 1982، حيث تبدأ فترة الدراسة من عام 1975 وتنتهي عام 2175.

[2]) فاضل عبدعلي حسن، المنظمات الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية – منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، دار أمل الجديدة، دمشق 2024، ص 289.

[3]) جلال خشيب، آمال وشنان، أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية، العدد 202، القاهرة 2015، ص 10.

[4]) جلال خشيب، مصدر سبق ذكره، ص 10.

[5]) مصطفى علوي، القرن الآسيوي مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية، المجلد 50، العدد 200، القاهرة 2015، ص 5.

ومما تقدم فإن النظام الدولي لم يعد نظاماً ثابتاً بل هو نظاماً دولياً متغير حسب الظروف الدولية والمعطيات، فلم يعد النظام الدولي الأحادي أو الثنائي القطبية هو يتحكم في منظومة النظام الدولي فحسب بل ملامح النظام الدولي لن تعد ثابتة ولم تكن هي ثابتة أصلاً لأن (الثابت الوحيد في السياسة الدولية هو المتغير)، من هنا فقد برزت دولاً صاعدة كالصين والهند وألمانيا واليابان وغيرها في تغيير ملامح القطبية الدولية وفقاً لقدراتها وقواها الصلبة والناعمة ومكانتها في النظام الدولي، وعليه ممكن أن نشهد نظاماً دولياً جديداً يختلف بنسبة معينة عما هو موجود الآن، وقد نشهد تحولاً دواماتيكياً للقوة نحو الشرق في السنوات القادمة .

المطلب الثاني

تحولات القوة و انتشارها في السياسة الدولية

بسبب التراجع النسبي لدور الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية والحرب على العراق وافغانستان ودورها في سوريا ولبنان والملف النووي الايراني والحرب الجورجية والأزمة الأوكرانية بالاضافة الى أزمتها في الشرق الأقصى مع كوريا الشمالية، الأمر الذي أدى الى ازدها وارتقاء نوعي لدى خصومها ومنافسيها في أوراسيا، كالصين والهند وروسيا واليابان، الأمر الذي أدى الى بدايات تحول استراتيجي في العلاقات الدولية وهو ما يسمى بتحول القوة نحو الشرق وما يصاحب هذا التحول من والانتقال للقوة من تحولات هيكلية على مستوى النظام الدولي من شأنها ان تغير الخريطة الجيوبوليتيكية في النظام الدولي([1]).

ففي منتصف القرن الثامن عشر كانت آسيا تمتلك أكثر من نصف سكان العالم ونصف انتاجه المحلي، ولكن في لو نظرنا في الصورة ذاتها في القرن التاسع عشر فسنجد بأنه لا تزال آسيا تشكل نصف سكان العالم ولكنها لا تمتلك سوى 20% من انتاج العالم، وهذا يعود الى سبب قيام الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكن ما يشهد نهاية القرن العشرين وما بعده عودة آسيا الى المعدلات الطبيعية، وهو بأن آسيا باتت تشكل نصف سكان العالم ونصف انتاجه، وهذا ما يسمى بعودة الانتعاش الى آسيا وهو ما بدأت به اليابان وكوريا ودول جنوب شرق آسيا كسنغافورة وماليزيا وما يحدث اليوم في الصين التي بلغ معدل نموها نحو ما يزيد على 10% بالاضافة الى الهند، وهذا ما جعل العلم بالتوجه نحو آسيا([2]).

ويرى جون مير شايمر بأن الاقتصاد الحيوي في دولة ما، يعد مصدر قلق للدول المجاورة، نظراً لاحتمال أن يتحول النمو الاقتصادي إلى قوة عسكرية في المستقبل، مما يسبب تغييراً في توازن القوى، وهذا ما يدفع مير شايمر بتقدير القوى الكامنة والذي يعبر عنه بشأن مخاوفه من الصين، وهو يفترض أن توازن القوى سيؤول في المستقبل لصالح الصين([3])، وعلى هذا فان الرؤية المحتملة في هذه المرحلة هي الثنائية القطبية الاقتصادية (الأمريكية – الصينية) سيما وأن الصين وحسب المعطيات الاقتصادية سوف تتفوق على الاقتصاد الأمريكي مطلع عام 2040، فقد استعدت الصين من أجل

[1]) جلال خشيب، آمال وشنان، مصدر سبق ذكره، ص 15.

[2]) المصدر نفسه، ص 15.

[3]) كرار أنور البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية السلسلة الجامعية، بغداد 2015، ص 257.

مقاربة استراتيجية للتأثير أكثر في النظام الدولي والإفصاح عن قوتها كدولة كبرى بدأت في المشاركة في منظمات إقليمية وتجمعات استراتيجية كمنظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس([1]).

وفيما يخص التطور في القوة في عبر تأثير **تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي** في مسألة تحولات القوة في النظام الدولي وتأثيراتها على السياسة والاقتصاد والأمن، يتجسد لذينا حينها ما يعرف بالسلطوية الرقمية، في مجالات الحياة كافة، ومن هنا فان الصين والولايات المتحدة الأمريكية هما الدولتان اللتان يتنافسان بشكل كبير في مهمة توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، إلا أن المعطيات تشير الى أن الصين دولة رائدة وقادرة على بناء مشروعات تكنولوجية تتطلب مستويات عالية من الخبرة وهي تتفوق بشكل واضح على الولايات لمتحدة الأمريكية في هذا المجال، ومن الجدير بالذكر فان الذكاء الاصطناعي سيخلق دوراً محورياً وقوياً للدولة في السوق، وهذا ما يتنافى ويتناقض بشكل تام مع الديمقراطية الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق أو ما يعرف بالاقتصاد الحر الذي يسعى الى عمد تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية([2]).

وفي السياق ذاته فان التنافس الاستراتيجي حول القوة وفي عصر الذكاء الاصطناعي قد يخلق تنافساً كبيراً بين الولايات المتحدة والصين، فان التنافس على موقع القيادة في مجال الذكاء الاصطناعي من شأنه ان تكون له تداعيات على النظام الدولي وتحولات القوة فيه، فمن حيث المنظور العسكري يمكن أن تكون يمكن أن تكنولوجياته ضرورية بشكل متزايد لإنشاء ونشر قواعد عسكرية فعالة، ومن منظور اقتصادي يمكن أن تكون الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة في الذكاء الاصطناعي قادرة على أن تقود الاقتصاد العالمي في العقود القادمة، من هنا فان تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ستكون عاملاً محركاً لتحولات القوة في النظام الدولي في المستقبل القريب، لا سيما قدرته في التأثير في مجالات مختلفة منها الدبلوماسية والدفاع والاستخبارات والاقتصاد والاستقرار الاجتماعي([3]).

وتأسيساً على ما تقدم فان النظام الدولي سيشهد تحولاً ملحوظاً في القطبية الدولية، وسوف ينحصر هذا التحول على مستوى القوى الدولية أو الدول الكبرى حصرياً بل انه سيمتد ليشمل دولاً أخرى من العالم تمتلك تكنولوجيا متقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي بالضرورة سيكون مهدداً لقيم الليبرالية والديمقراطية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو بطبيعة الحال سيعكس مدى مستوى التحول الذي سيطرأ في مراكز القوة الدولية والتحول المرتقب للقوة من الغرب الى الشرق متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية والصين والقوى الآسيوية الصاعدة .

الخاتمة

كانت القوة العسكرية هي الأساس وهي القوة الرئيسة لعدة قرون مضت لقياس وتحديد مستوى قوة كل الفواعل في النظام الدولي، إلا أنه وبمرور الزمن وتطور الأحداث الدولية أدركت الدول بأن القوة العسكرية وحدها لم تعد تكفي لتحقيق التوازن في النظام الدولي، فتم أدخال عناصر أخرى من القوة الى جانب القوة العسكرية، كالقوة الاقتصادية

[1]) فاضل عبدعلي حسن، مصدر سبق ذكره، ص271.

[2]) احمد عبدالعليم، التنافس على الذكاء الإصطناعي وتحولات القوة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث، العدد 217، القاهرة 2019، ص 252.

[3]) احمد عبدالعليم، مصدر سبق ذكره، ص 254.

والتكنولوجيا وانتهاءً بالذكاء الاصطناعي، ولم تقتصر عناصر القوة هذه على الفاعلين من الدول في النظام الدولي بل وصلت الى المنظمات الاقليمية والدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات العابرة للحدود القومية.

فالقوة ومصادرها لم تكن في منأى عن القانون الدولي بل أن القانون كان فاعلاً ومؤثراً في مسألة تقنين واستخدام القوة في مواضع معينة وحظر استخدامها في مواضع أخرى، فمسألة تقرير المصير وحق الدفاع عن النفس اشار اليهما ميثاق منظمة الأمم المتحدة في المادتين (51- 55) وغيرها من المواد الأخرى، ولم تعد الدول الكبرى الاعتماد على القوة الصلبة (القوة العسكرية + القوة الاقتصادية) في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وفض النزاعات الدولية، بل باتت القوة الناعمة (الدبلوماسية والثقافة والحضارة وقوة التأثير في ثقافات الشعوب) هي القوة الجديدة والتي لا تصل تكلفتها الى تكلفة القوة الصلبة من حيث الأرواح والأموال الباهضة، واليوم باتت التكنولوجيا المحرك الرئيس والفاعل الأول في تحريك الاقتصاد والتأثير في مستوى العلاقات الدولية، وهو ما يجري اليوم من تنافس شديد ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في استثمار قوة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وهذا ما يتضح جلياً من خلال المستوى الصيني الهائل في التقدم التكنونولوجي وهذا ما سوف يؤهلها لتكون قوة اقتصادية عظمى تتصدر المشهد العالمي في غضون سنوات .

المصادروالمراجع

أولاً : الوثائق والدساتير

1-ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

2-ميثاق عصبة الأمم 1919 ، المتاح على الرابط التالي : تاريخ المشاهدة 2024/7/7.

https://www.ungeneva.org/ar/about/league-of-nations/covenant

ثانياً : الكتب العربية

1-جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، دار العبيكان، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبدالعزيز عبدالرحمن الثنيان، الرياض 2007.

2- فاضل عبدعلي حسن، المنظمات الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية – منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، دار أمل الجديدة، دمشق 2024 .

3-كرار أنور البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية السلسلة الجامعية، بغداد 2015 .

4-محمد خليل الموسى، مبدأ استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر.دار وائل للنشر، الأردن 2004 .

ثالثاً: الكتب المترجمة

1-هيرمان كان وآخرون، العالم بعد مائتي عام الثورة العلمية التكنولوجية خلال القرنين القادمين، عن معهد هدسون الأمريكي، وتمت ترجمته ضمن سلسلة عالم المعرفة (55)، ترجمة شوقي جلال، الكويت، يونيو 1982.

رابعاً: الدوريات والمجلات العلمية

1- احمد عبد العليم، التنافس على الذكاء الصناعي وتحولات القوة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث، العدد 217، القاهرة 2019.

2- أياد يونس محمد الصقلي، محمد يونس يحيى الصائغ، المبررات الحديثة لاستخدام القوة في إطار نظام الأمن الجماعي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 16، العدد 58، جامعة الموصل 2013.

3-جلال خشيب، آمال وشنان، أثر انتقال القوة نحو الشرق على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية، العدد 202، القاهرة 2015 .

4- حامد محمد علي البلداوي، التنظيم القانوني لاستخدام القوة في حفظ السلم والأمن الدوليين والقيود الواردة عليها، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد5، الجزء 2، 2021.

5- حسين مزهر خلف، الاستراتيجية الأمريكية في ادارة الصراع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مجلة العلوم السياسية، العدد 49، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2015 .

6-خالد عواد حمادي، فاعلية التنظيم القانوني لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 1، العدد 3، الجزء 2، 2017 .

7- ريهام مقبل، مركب القوة عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والابحاث الاستراتيجية، المجلد 47، العدد 188، القاهرة أبريل 2012 .

8-عبدالهادي خلف، المقاومة المدنية مدارس العمل الجماهيري وأشكاله، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1988.

9-محمد يونس الصائغ، حق الدفاع الشرعي وإباحة استخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 9، العدد 34، جامعة الموصل 2007 .

10- مصطفى علوي، القرن الآسيوي مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية، المجلد 50، العدد 200، القاهرة 2015.

11- هناء جبوري محمد، مبدأ عدم التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة نسق، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، المجلد 37، العدد 3، 2023.

12- وائل علوان المذحجي، القواعد الدولية الآمرة وآثارها في القانون الدولي، مجلة الأندلس للعلوم والتقنية، جامعة صنعاء، المجلد 6، العدد 26، صنعاء 2019.

خامساً: الرسائل والأطروحات الجامعية

1-علي بيضون، مقاومة الاحتلال واشكالية المصطلح في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة الاسلامية، لبنان 2004.

التأهيل العسكري وفُرص تعزيز القدرات العسكرية

البدوي عبد القادر البدوي رحمة الله باحث مهتم بدراسة القضايا
الأمنية
وزارة الدفاع القطرية
albadawi33aa@gmail.com

"القدرة على التعلُم بشكل أسرع من منافسيك قد تكون الميزة
التنافسية المستدامة الوحيدة"
آري دي جوس

مُلخص

إن التحولات في العالم الرقمي والواجبات المتغيرة التي أصبحت تقوم بها الجيوش، تجعل من الضرورة بمكان تسليط الضوء على التأهيل العسكري بحيث يكون قادر على قيادة وتيرة التغيير وتعزيز الوعي الظرفي، فضلاً عن أن التعليم بشكل استباقي يجعل من الممكن تَوقُع واجبات المستقبل، تحاول الورقة البحث في العوامل التي من شأنها أن يكون لها تأثير مباشر على جودة التأهيل العسكري، وتُناقِش أربعة عوامل، وهي المناهج الدراسية، أساليب التعليم، نوعية الطُلاب، ودمج التقنية، وتجادل الورقة بان هذه العوامل تعمل بشكل متكامل لتحسين جودة التأهيل العسكري وبالتالي ردم الفجوة الموجودة بين التفوق المادي والأداء العسكري في أرض المعركة.

الكلمات المفتاحية: **التأهيل العسكري، التدريب العسكري، التعليم العسكري، التكنلوجيا العسكرية، المناهج العسكرية**

Military Training and Opportunities for Enhancing Military Capabilities

Abstract

The transformations in the digital world and the changing duties that armies are now performing make it necessary to shed light on military qualification, so that it is able to lead the pace of change and enhance situational awareness, in addition to the fact that education in a proactive manner makes it possible to anticipate future duties. The paper attempts to investigate the factors that would have a direct impact on the quality of military qualification, and discusses four factors: curricula, teaching methods, quality of students, and integration of technology. The paper argues that these factors work in an integrated manner to improve the quality of military qualification and thus bridge the gap between material superiority and military performance on the battlefield.

Key words

Military Qualification - Military Training - Military Education - Military Technology - Military Curricula

1. المقدمة

شكلت الثورة الصناعية في ثمانينيات القرن الثامن عشر نقطة تحول هامة في التاريخ الإنساني، حيث تأثرت بها جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما في ذلك التحولات في الشؤون العسكرية والتي يطلق عليها على نطاق واسع الثورة في الشؤون العسكرية - Revolution in military affairs (RMA)، وبالرغم من حدوث ثورات سابقة في الشؤون العسكرية حينما استُخدِمَ البارود الأسود في الحروب وبعد صعود نابليون وإدخاله أنماط جديدة في التنظيم والقيادة والتعبئة وأساليب القتال[1]، إلا أن للثورة الصناعية واستخدام الماكينة في الحروب "مكننة الحرب" التأثير الأكبر في جميع مستويات العمل العسكري الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي، حيث شهدت المُعدّة العسكرية تقدماً هائلاً إستُخدمت في تحسين قدرات الجيوش التي انعكست بدورها على استراتيجيات الحروب والصراعات[2].

وبالرغم من التحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية إلا أنها حدثت على مدى العديد من العقود، وهو ما اختلف عنه الحال في العصر الرقمي حيث زادت وتيرة التغيير من حيث التسارع والانتشار والوصول، يقابل هذا التطور الرقمي ثورة جديدة ألقت بظلالها على الشؤون العسكرية.

ونتيجة لهذه التحولات، حدث تغيير في خصائص الحروب الصناعية التي كانت تدور بشكل أساسي بين جيوش الدول في مقابل صعود حروب المقاومة ضد تنظيمات مسلحة ما دون الدولة، وبدخول فواعل جُدد تغيرت بيئات الصراع والمقاتلين والتكتيكات والمعدات المستخدمة وطبيعة التهديدات، وهو ما كشف بحسب عدد من الدراسات عن وجود فجوة بين الامكانيات والقدرات المادية من جهة والأداء العسكري بأرض المعركة من جهة أخرى[3]، ونعتقد ان التأهيل العسكري يمكن أن يكون أحد العوامل المُفسِّرة لهذه الفجوة، انطلاقاً من فرضية مفادُها، أن الأداء العسكري سيكون ضعيفاً طالما أن التأهيل العسكري لا يُلبي شكل الواجبات الجديدة التي يقوم بها القادة والمقاتلين في مختلف المستويات.

عليه فإن الورقة تتناول مسألة التطور السريع في الشؤون العسكرية الناتج عن العصر الرقمي، والذي انعكس على الواجبات العسكرية بمختلف مستوياتها، يُمثل هذا التطور ميزة إضافية لمن لديه قدرة على التكيُف والتعلم السريع، وتسعى الورقة لاستكشاف العوامل التي يمكن أن تُهيء الظروف لنظام تأهيل عسكري قادر على قيادة ثورة جديدة في الشؤون العسكرية ناتجة عن التطور الرقمي المستمر والسريع، فضلاً عن التغيُرات غير المتوقعة في بيئات الصراع، وتحاول الورقة الإجابة على السؤال الآتي: ما هي العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على جودة التأهيل العسكري؟ وينبثق عنه سؤال آخر وهو: ما هي طبيعة ارتباط تلك العوامل ببعضها البعض؟ وبكلمات أخرى، هل تعمل تلك العوامل منفردة ومنعزلة عن بعضها البعض ام انها تعمل بشكل تكاملي؟

---

[1] زينب شنوف، نرجس فليسي، "الثورة الرقمية في الشؤون العسكرية وتأثيرها على الاستراتيجية العسكرية للدول"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مج 21، ع 2 (ديسمبر 2020)، ص 393.

[2] حنان دريسي، " الثورة في الشؤون العسكرية وتداعياتها على السياسات الدفاعية للدول"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مج 8، ع 2 (2021)، ص 189.

[3] يمكن الاطلاع على احصائيات تشير الى تفوق ما دون الدولة بالرغم من الضعف في ميزان القوى ينظر: سيث جونز، **نشوب الثورات المسلحة: دروس من الفيت كونغ وصولا الى تنظيم الدولة الإسلامية** (ادلب: مركز الخطابي للدراسات، 2019)، ص 285؛ عمر عاشور، "تصاعد الفاعلية القتالية للتنظيمات المسلحة في العالم العربي وخارجه"، **أوراق استراتيجية**، رقم 2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/08/17، ص1، شوهد في 2023/12/19، في: https://bit.ly/3thG2D4

2. ما المقصود بالتأهيل العسكري؟

انطلاقاً من التعريف الذي اطلقه "هارولد لاسويل" حول المهنة العسكرية بأنها مهنة "ادارة واستخدام العنف"[1] والذي يقود الى تقسيم في المستويات. المستوى القيادي الذي يقع على عاتقه مسؤولية التخطيط أي إدارة العنف، والمستوى العملياتي والتكتيكي الذي يقع على عاتقه مسئولية التنفيذ أي استخدام العنف. وبالإضافة الى اختلاف مستوى المسؤوليات فهناك تقسيم تنظيمي داخلي، ناتج عن اختلاف التخصصات بحسب الأفرع والوحدات، وتتفق معظم الدول في تصنيف قواتها الى البري والبحري والجوي، ولكل فرع أو وحدة برامج تأهيل عسكري خاصة بناءً على المهام والمُعدات المُستخدمة[2]، بمعنى أن التأهيل العسكري يعني أشياء محددة ولكنها تختلف باختلاف الأشخاص، فالتأهيل عند قائد وحدات المشاة يختلف عن التأهيل عند القيادات الجوية والبحرية والعكس صحيح، وهو في مجمله يعني "اعداد الأفراد من المجتمع المدني للعمل كأفراد[3] عسكريين، وهو يركز على الانضباط، والإعداد في حالات الطوارئ، وتدريب الأفراد بدنياً وذهنياً لأداء مهام مرتفعة المخاطر"[4]، وفي هذا السياق لابد من التمييز بين التدريب والتعليم، فبينما يركز التدريب على تعزيز وتنمية المهارات واكتساب المعرفة، يهتم التعليم بالتركيز على كيف ومتى يتم تطبيق تلك المهارات وفي أي سياق[5]. من ناحية عملية فإن التعليم والتدريب كلاهما وسيلة لتحقيق وتعظيم القدرات وتعزيز الكفاءة والفاعلية، وهو ما يُشير الى التأهيل العسكري الناتج عن التعليم والتدريب.

ولأغراض البحث نعتمد تعريف أكثر شمولاً، ونُعرِف التأهيل العسكري بأنهُ، تهيئة وإعداد الأفراد الذين يقع على عاتقهم مسئولية التخطيط والتنفيذ للواجبات العسكرية الميدانية بمختلف التخصصات وأفرع القوات، وذلك لتعزيز قدرتهم على أداء الواجبات والأنشطة العسكرية المطلوبة منهم بكفاءة عالية، وبأقل قدر من الخسائر والأضرار البشرية، سواء كانت هذه الخسائر في صفوف المقاتلين أو المدنيين، مما يعني مراعاة عنصري السلامة والبنية التحتية في بيئات القتال الحضري، ويأخذ التأهيل العسكري للفئات المختلفة، طابع تدريجي تصاعدي وبشكل مُخطط له.

3. المناهج الدراسية

ويقصد بالمناهج الدراسية المحتوى الدراسي للدورات العسكرية من معلومات نظرية وتمارين عملية، والتي يجب أن تخضع لتنقيح ومراجعة وتعديل مستمر، استجابةً لأي تغييرات تطرأ على العقيدة العسكرية، أو القتالية، او طبيعة المهام، أو حتى المعدات. التغييرات في المناهج الدراسية يمكن أن تشمل إضافة أو حذف محاضرات ودروس بالمنهج الدراسي الموجود، وعلى نطاق أوسع يمكن أن تشمل إضافة دورة جديدة بالكامل أو حذف أخرى، أو تغيير المحتوى

---

[1] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 21.

[2] Yardley, Roland J., et al. "Defining General Military Training and Establishing General Military Training Baseline Topics." In ***General Military Training: Standardization and Reduction Options***, (RAND Corporation, 2012), p2.

[3] يستخدم تعبير أفراد على طول هذه الورقة لوصف العسكريين عموماً قادة وضباط ورتب أُخرى من ضباط الصف والجنود.

[4] J. D Fletcher, P. R Chatelier, ***An Overview of Military Training*** (Virginia: Institute for Defense Analyses, 2002), p II-1.

[5] Fletcher, J. D. "Education and Training Technology in the Military." ***Science***, vol. 323, no. 5910, (2009), p.72.

الدراسي بالكامل لدورة موجودة، عادةً ما يتم إجراء هذه التغييرات وفق نظام محدد ولجان تقييم مُعينة تعمل وفق منهجية متفق عليها على الأقل بيروقراطياً[1].

وبالرغم من أن التغييرات على المناهج يجب ان تحدُث وفق متطلبات محددة ودقيقة وصارمة ولا تستجيب للتصورات والاعتقادات الشخصية، مع ذلك، فإن إجراء تغييرات في المناهج لا يجب ان يكون حق حصري على الجهات المسؤولة عن التدريب أو حتى أفكار القادة، انما يجب ان نكون على استعداد للاستفادة من التجارب في بيئات التشغيل سواء كان ذلك عن طريق الاطلاع الواسع لما يجري في أماكن أُخرى، او عن طريق مساهمة الافراد بتقديم وجهات نظر جديدة من تجاربهم العملية، أو النشر العلمي لأصحاب الخبرة والمتقاعدين القائم على التجاوب مع الطبيعة المتطورة للحرب وبيئة الأمن الدولي[2]، يمكن لمثل هذه المساهمات ان تساعد بشكل فعال في وضع تصور واقعي للمستقبل من خلال فهم طبيعة الصراع المسلح. ان دورة التغييرات القائمة على أهواء القادة في موقع السلطة، الذين يمكن ان تخالف افكارهم أفكار القادة الذين سبقوهم دون الاستناد على معايير تعليمية سليمة والتي يمكن ان يُلغيها القائد التالي لأسباب التفضيل الشخصي، أو لمجرد ترك إرث شخصي، يمكن ان تتسبب في اضطرابات غير ضرورية بالمناهج وتُحبط أعضاء هيئة التدريس والطلاب على حدٍ سواء[3]، ولسد هذه الفجوة يجب تعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي المدنية والعسكرية، وهي احدى الطرق الممكنة لتقديم نظرية تعليمية أكثر اتساعاً، فيما يتعلق بالتطورات التقنية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وهي سياقات ذات تأثير مباشر على العقيدة العسكرية وما يترتب عليها من قرارات[4]، يبدو هذا التأثير واضحاً إذا وضعنا في الاعتبار المهام التي أصبح يقوم بها العسكريين في بيئات متعددة الابعاد والثقافات.

علاوة على ذلك، يجب ان يُوضع في الاعتبار ملاحظات الطلاب وهيئة التدريس عن المحتوى الدراسي، من خلال اقامة ورش نقاشية او تعبئة الاستبيانات، او إبداء الآراء عبر انظمة التعليقات الالكترونية، بحيث يُعلق الطلاب على الدروس التي تلقوها، ويُعلق اعضاء هيئة التدريس[5] على مدى نجاح الدرس من وجهة نظرهم، وتقديم أي تحسينات مقترحة، مع ضرورة إجراء تفتيش دوري للمؤسسات المسؤولة عن التعليم والتدريب للتأكد من الالتزام بتطبيق المناهج الموضوعة وسلامة طُرق تطبيقها[6].

4. أساليب التعليم

إن التسارع في التغيُرات الذي صاحب العصر الرقمي جعل من الصعب التنبؤ بالمستقبل، لذا يتطلب التأهيل العسكري أكثر من مجرد التكيُف مع هذه التغيرات، بل يجب أن تكون المناهج العسكرية قادرة على تأهيل العسكريين للتعامل مع التحولات المتسارعة وتعزز من قدرتهم على التفكير النقدي واتخاذ القرارات الحاسمة في ظل ظروف

---

[1] William Robert Donovan, "Curriculum Evolution at Air Command and Staff College in the Post-Cold War Era." PhD. Dissertation, Texas A&M University, Texas, 2010. p 215

[2] Herbert H. Bell, and Reigeluth Charles M. "Paradigm Change in Military Education and Training." ***Educational Technology***, vol. 54, no. 3 (2014), p.52

[3] Donovan, p.225.

[4] Rejane Pinto Costa, "THE REVOLUTION IN MILITARY AFFAIRS IN THE SCOPE OF MILITARY EDUCATION." ***Geopolitics, History and International Relations***, vol. 6, no. 2 (2014), p71

[5] يقصد بهم المدنيين والعسكريين الذين يقع على عاتقهم مسؤولية تقديم الدروس العملية والنظرية بمختلف المستويات.

[6] Donovan, p.226.

غامضة، ولتحقيق هذا المستوى من التأهيل يتعين تحقيق تكامل بين المناهج التعليمية ومنهجية تطبيقها، فبالرغم من سهولة الحصول على المعلومات، وتعدد مصادر الحصول عليها، إلا أن منهجية التعليم والتدريب تُعاني تحديات ليست بالقليلة، إذ ان هناك معارك لا يُدركُها الكثيرون يخوضها المُعلمون داخل القاعات الدراسية وميادين التدريب في مختلف مستويات التأهيل العسكري، ما يُشير الى أن طرائق وأساليب التدريس تحتاج لأن تواكب الجيل الرقمي حتى يتمكن المُعلم من خلق الرغبة في التعليم والمحافظة عليها[1].

على وجه العموم، يلعب أعضاء هيئة التدريس دورا غاية في الأهمية فيما يتعلق بتسهيل أو اعاقة نجاح العملية التعليمية، فيمكن للمعلم أن يجعل تطبيق المناهج الدراسية أمراً سلساً كما يمكن ان يجعله أمراً إشكالياً، وبالنظر الى أن المعرفة التي يمتلكها المُعلم في مجال تخصصه تُمثل الركيزة الاساسية للمعلم للقيام بواجبه، إلا أن الدرجات العلمية والمعرفة لا تجعل المرء بالضرورة مُعلماً جيداً[2]، ومع تصاعد نمط الحياة الحديثة باتت أهمية مهارات الاتصال في تزايد مستمر، ومع صعوبة السيطرة على انتباه الطُلاب تبدأ المعرفة التي يمتلكها المُعلم في فقد جدواها، مما يُحيلنا الى النماذج المبتكرة التي يجب ان يلجأ لها اعضاء هيئة التدريس داخل القاعات الدراسية.

إن التزام المعلمين بالمواضيع الموصوفة بالمناهج الدراسية لا يمنع من استخدام مساعدات ووسائل تقلل من تشتُت الانتباه وتعزز من فرص تمليك المعلومة للمُتلقي بشكل صحيح، وبينما يقاوم كثير من المعلمون التقليديون توظيف التكنلوجيا الناشئة كأدوات مساعدة في تقديم المناهج الدراسية، يجب ان نُشجع أولائك الذين يسعون لاستخدام مهاراتهم الشخصية ومعرفتهم العلمية جنباً الى جنب مع الأدوات المتاحة حولهم وتوظيفها داخل القاعات الدراسية، فبمجرد إغلاق قاعة الدرس يصبح تنفيذ جميع الجهود التي بُذلت من تصميم مناهج وتخطيط وسياسات تحت إدارة المُعلم المعني بتقديم الدرس، ويبقى نجاحها رهين بالطريقة التي يحول بها المُعلم المعرفة الى محتوى جذاب للطُلاب[3].

على ضوء ما تقدم، فإن تمكين معلمين ذوي جودة عالية يُعزز من فرص الحصول على وجهات نظر بناءة قائمة على التفكير النقدي، الأمر الذي يُنعش التفاعل ما بين المعلمين والطلاب داخل القاعات الدراسية وفي ميادين التدريب، وبدلاً من تقديم معضلات قائمة على الحفظ عن ظهر قلب، يجب اعتماد اساليب الى جانب انها تختبر اساسيات القتال، فإنها أيضاً تختبر القُدرة على الابتكار والتكيُف مع الظروف غير المتوقعة[4]، ينبع ذلك من حقيقة أن أفضل أداء على الورق ليس دائماً هو الأكثر كفاءة في الميدان، فالأمر في الميدان لا يتعلق فقط بما تعرفه، بقدر ما هو يتعلق بكيف تفعل ما تعرفه.[5]

---

[1] Keontra C. Campbell. Shuyan Wang, "Military Instructors' Perspectives on Interactive Multimedia Application in Military Classrooms", **Journal of Military Learning**, vol. 7, no. 3 (October 2023), p.54-55.

[2] David Morgan-Owen, " Approaching a Fork in the Road: Professional Education and Military Learning", ***War on the rocks***, 25/07/2018, accessed on 24/11/2024, at: https://2u.pw/J1CGvclh

[3] Mioara (Şerban) Culea, "EDUCATIONAL CONSTANTS OF THE MILITARY EDUCATION SYSTEM." ***Scientific Bulletin*** - Nicolae Balcescu Land Forces Academy, vol. 28, no. 1 (2023), p39.

[4] Andrew Erdmann, " How militaries learn and adapt: An interview with Major General H. R. McMaster", ***McKinsey***, 1/04/2023, accessed on 24/11/2024, at: https://2u.pw/9e9cLGCg

[5] Owen.

5. الطُلاب

يمثل المجتمع رأس المال البشري للجيوش، فبينما تخوض الجيوش المعارك، تخوض المجتمعات الحروب، بتوفيرها للكادر البشري[1]، وقد وُضِعت سياسات تختلف من دولة الى أخرى تُعالج قضايا التجنيد، فبينما تعتمد بعض الدول على التجنيد الإلزامي، اتجهت أخرى لاعتماد نظام التطوع الاختياري[2]، وفي كل الأحوال توضع شروط ومعايير مُحددة لابد من استيفاءها حتى يتمكن المُرشحين من الالتحاق بالخدمة العسكرية.

إن الاعتماد على الشروط التي تستند جوهرياً على القوة البدنية والتدريب لتوليد صفات مثل الشجاعة والموثوقية والطاعة -بالرغم من انها مازالت ذات أهمية- أصبحت غير كافية لمجابهة الطبيعة المتغيرة للحرب والواجبات الجديدة[3]، اذ لابد من إكبار شرط المستوى التعليمي الذي يوفر الأساس الكافي للتعامل مع أنظمة التسليح والمعدات التي باتت تعتمد بشكل متزايد على البرمجيات، فما هو جدوى امتلاك قدرات عالية ومعدات حديثة والافتقار الى كادر بشري وبأعداد كافية قادر على إدارة واستخدام تلك المعدات بالطريقة الصحيحة؟

بشكل عام، أصبح التدريب على التغيرات السريعة في التكتيكات والمعدات بالإضافة الى زيادة تعقيد أنظمة الأسلحة الحديثة، احد تحديات التي تواجه الطُلاب، مما يشير الى الحاجة الى أفراد ذوي عقلية قادرة على سرعة التعلُم والتأقلُم، وهي متطلبات تحتاج الى تغييرات في نظام التجنيد الذي يُحدد الأهلية للخدمة العسكرية، فبجانب الصحة الجسدية والصحية والأخلاقية والعمر والمستوى التعليمي وغيره من شروط قبول، أصبح من الواجب إعادة النظر في معيار المستوى التعليمي للجنود المُحتملين[4]، فبينما كان الأُمي هو من يجهل القراءة والكتابة، بات الأُمي في وقتنا الحالي من يجهل أساسيات التقنية والتكنلوجيا الحاسوبية، عليه يجب ان تزداد أهمية المعرفة الرقمية لدى المرشحين، اذ يُعتبر المتمرسين في مجال التكنلوجيا وذوي المهارات التقنية مجندين ذوي قيمة عالية في هذا السباق[5]، وفي ظل التداخل بين ما هو مدني وما هو عسكري، ازداد التنافس بين الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية على جذب وتوظيف العقول المبدعة، وبازدياد حاجة الجيوش لمثل لتلك العقول، يتعين على واضعي سياسات التجنيد تقديم اغراءات كافية تُعزز من رغبة المرشحين للانضمام للجيش والاستمرار في الخدمة[6].

6. دمج التقنية

لطالما كان من الصعب ترجمة التطور التقني الى نجاح في ساحة المعركة في حال الافتقار الى الكفاءة التعليمية اللازمة، وبما اننا نعيش في عالم يغوص في تقدم رقمي متزايد وسريع فإن الميزة العسكرية غالباً ما ستكون من نصيب الدول التي تُسَخِر التكنلوجيا بسرعة، وهو ما يحدث في حال وجود نظام تعليمي كفوء، فالقدرة على التعلم أسرع من المنافسين ستكون ميزة تفضيلية مستدامة[7].

---

[1] خوان كيروز، " أزمة التجنيد في الجيش الأمريكي"، **الملتقى الاستراتيجي**، 2024/02/18، شوهد في 2024/04/25، في: https://2u.pw/yDa21L2D

[2] زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، سياسات عربية، العدد 24 (يناير 2017)، ص 87.

[3] البدوي عبد القادر البدوي، "العريف الاستراتيجي في بناء جيوش تواكب التغيُرات المستمرة للحروب"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، ع 16(2022)، ص 131-132.

[4] Bell, p.53.

[5] "Future Trends in Military Recruitment", ***Military Aptitude Tests***, 14/05/2024, accessed on 24/11/2024, at https://2u.pw/rmw1Enrq

[6] كيروز.

[7] Richard A. Chilcot, " The Revolution in Military Education", **Joint Force Quarterly,** no. 22 (Summer 1999), p. 60.

على المستوى الميداني، فإن ضرورة اتساق الاداء الجماعي وتطبيق عمليات المناورة بالأسلحة المشتركة[1] على أرض المعركة بالإضافة الى مساهمة التقنية في إدخال أدوات غير مادية الى ميدان المعركة، زادت الحاجة الى نظام تعليم يستخدم التقنية لخلق بيئات افتراضية تشابه الواقع وتتخطى الحدود الجغرافية، وتسمح بإجراء تدريبات الاسلحة المشتركة، فضلاً عن أن المناهج التعليمية لابد أن تواكب وتشتمل على جوانب علمية أخرى، فالحروب الحديثة دمجت السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والتقني فيما يُعرف بحرب القطاعات الثلاث التي تتطلب من القادة القتال العنيف في قطاع، وتقديم مساعدات انسانية وادارة ازمات في قطاع آخر، والعمل كقوات حفظ سلام تفصل بين قوات مُتصارعة في قطاع ثالث[2].

إن إستخدام تقنيات مثل منصات التعليم Learning Platform، والواقع المعزز Augmented Reality (AR) والواقع الافتراضي Virtual Reality (VR)، ومشبهات التدريب Training simulators، والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI)، قادرة على إنشاء ألعاب الحرب وفقاً لسيناريوهات واقعية، كما يمكن أن تستخدم هذه التقنيات وغيرها في تعزيز التواصل والتعاون، والسماح بتنفيذ تمارين مشتركة بين مختلف الصنوف بالقوات المسلحة من مواقع مختلفة[3]، وبالتالي التدريب على عمليات الأسلحة المشتركة والاتصالات والتخطيط، مع عدم إغفال الأمان السيبراني، بتكلفة ميسورة مقارنة بتطبيق مثل تلك التدريبات على أرض الواقع، والتي ربما تُمثل استحالة اقتصادية للعديد من الدول إذا وضعنا في الاعتبار الحاجة المستمرة لتكرار مثل تلك العمليات، فبينما يمكن إجراء التمارين والتدريبات الافتراضية بشكل روتيني، تبرز العديد من التحديات[4] تمنع تنفيذها ميدانياً، مع الوضع في الاعتبار ان التمارين افتراضياً لا تُغني عن تطبيقها ميدانياً، بل تكراراها يرفع من مستوى الأداء عند تنفيذ نفس التمارين ميدانياً، بهذه الكيفية يمكن أن يمثل التعليم والتدريب العسكري وسيلة فعالة لتعزيز القدرات العسكرية.

7. الخاتمة

كان الهدف الأساسي من هذه الورقة إعادة النظر في نظامي التعليم والتدريب العسكري، وقد تقدمنا بطرح مفاده، أن جودة التأهيل العسكري تعتمد على تفاعل اربعة عوامل مع بعضها وهي المناهج الدراسية، وأساليب التعليم، ونوعية المتدربين، ودمج التقنية، وهو ما يمكن وصفه بنظام تأهيل عسكري متكامل، بمعنى أن نوعية المناهج المستخدمة وكفاءة من يقوم بتطبيقها، واستخدام أمثل في الجوانب العملية للتقنيات الرقمية، بالإضافة الى قدرة المتدربين على استيعاب المعلومات هي ركائز أساسية للتأهيل العسكري. في الواقع، أن الأمر الأكثر خطورة من عدم القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات والمعلومات الجديدة هو عدم امتلاك المعرفة الكافية لاستخدامها، إما لعدم كفاءة المُعلم أو بسبب تدني مستوى الطالب[5]، مع ذلك، ماذا لو كان لدينا إمكانية الوصول الكامل إلى المعرفة

---

[1] يقصد بعمليات الأسلحة المشتركة، عمل صنفين أو أكثر من القوات العسكرية بشكل متزامن على هدف واحد، وتُشير في معناها البسيط الى دمج النطاق البري والبحري والجوي، وفي معناها الأكثر تعقيداً تشمل أيضاً النطاق الالكتروني والفضائي والسيبراني، كما يمكن ان تشمل كذلك التنسيق بين صنوف الفرع الواحد، كحماية المدفعية أو الدفاعية الجوية لتقدم يقوم به المشاة والمدرعات كما حدث في حرب اكتوبر، او حماية الدفاعات الجوية المتحركة للراجمات الموجهة كما حدث في شرق وجنوب أوكرانيا. أشكر الدكتور عمر عاشور على هذا التوصيف.

[2] البدوي، ص 132.

[3] Peggy Kenyon, " U.S. Army Training and Doctrine Command Virtual Learning", **Journal of Military Learning**, vol. 4, no. 2 (October 2020), p. 93-95.

[4] يمكن ايجازها في اللوجستيات من وقود وطعام ووسائل نقل وميادين خاصة، فضلاً عن استهلاك قدر كبير من الذخائر وتقليل العُمر الافتراضي للأسلحة، بالإضافة الى تقليل المخاطر. (بيروقراطيات لوجستيات تكاليف ومخاطر).

[5] Costa, p.73.

والمعلومات والتكنولوجيات والوسائل التقنية، ولكننا لا نفكر بعمق في استخدامها، بالتالي، فإن هذه العوامل تتكامل مع بعضها البعض وتؤثر في تحديد كفاءة التأهيل العسكري.

على أي حال لا ندعي أن التقصير أو فقدان أحد هذه العوامل يؤدي بشكل قاطع الى تأهيل عسكري كسيح، ولكنه بلا شك يجعل المخرجات عرجاء بما فيه الكفاية بحيث تنعكس على الأداء العسكري، وبما ان بحثنا هذا يمكن أن يضع معايير توجيهيه للتأهيل العسكري، فإن البحوث المستقبلية يُمكن أن تَستخدِم أدوات كمية قادرة على وضع معايير ومؤشرات قياسية، تنجح في تحديد مدى درجة الارتباط بين العوامل المذكورة في بعضها، ومن ثم درجة تأثيرها على التأهيل العسكري.

8.المراجع

العربية

1.باراني، زولتان. "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسات عربية**، العدد 24 (يناير 2017)، ص 81–94.

2.البدوي، عبد القادر البدوي. "العريف الاستراتيجي في بناء جيوش تواكب التغيُرات المستمرة للحروب"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، ع 16(2022)، ص 127-134.

3.بشارة، عزمي. **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

4.جونز، سيث. **نشوب الثورات المسلحة: دروس من الفيت كونغ وصولا الى تنظيم الدولة الإسلامية** (ادلب: مركز الخطابي للدراسات، 2019).

5.دريسي، حنان. " الثورة في الشؤون العسكرية وتداعياتها على السياسات الدفاعية للدول"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مج 8، ع 2 (2021)، ص 184-201.

6.شنوف، زينب. فليسي، نرجس. "الثورة الرقمية في الشؤون العسكرية وتأثيرها على الاستراتيجية العسكرية للدول"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مج 21، ع 2 (ديسمبر 2020)، ص (389-408).

7.عاشور، عمر. "تصاعد الفاعلية القتالية للتنظيمات المسلحة في العالم العربي وخارجه"، **أوراق استراتيجية**، رقم 2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،17/8/2020، ص 1، شوهد في 19 / 12/ 2023، في: https://bit.ly/3thG2D4

الانجليزية

1.Bell, Herbert H. and Charles M. Reigeluth. “Paradigm Change in Military Education and Training”, ***Educational Technology***, vol. 54, no. 3 (2014), p. 52–57.

2.Campbell, Keontra C. Wang, Shuyan, "Military Instructors’ Perspectives on Interactive Multimedia Application in Military Classrooms", **Journal of Military Learning**, vol. 7, no. 3, (October 2023), p.46-61.

3.Costa, Rejane Pinto. "THE REVOLUTION IN MILITARY AFFAIRS IN THE SCOPE OF MILITARY EDUCATION." ***Geopolitics, History and International Relations***, vol. 6, no. 2 (2014), p. 70-84.

4. Culea, Mioara (Şerban). "EDUCATIONAL CONSTANTS OF THE MILITARY EDUCATION SYSTEM." **Scientific Bulletin-Nicolae Balcescu Land Forces Academy**, vol. 28, no. 1 (2023), p. 36-43.

5. Donovan, William Robert, II. "Curriculum Evolution at Air Command and Staff College in the Post-Cold War Era." PhD. Dissertation, Texas A&M University, Texas, 2010.

6. Fletcher, J. D. “Education and Training Technology in the Military”, ***Science***, vol. 323, no. 5910, (2009), p. 72–75.

7. Fletcher, J. D. Chatelier, P. R, **An Overview of Military Training** (Virginia: Institute for Defense Analyses, 2002).

8. Kenyon, Peggy. " U.S. Army Training and Doctrine Command Virtual Learning", **Journal of Military Learning**, vol. 4, no. 2 (October 2020), p. 91-96.

9. Richard A. Chilcot, " The Revolution in Military Education", **Joint Force Quarterly**, no. 22 (Summer 1999), p. 59-63.

10. Scipanov, Lucian-Valeriu. and Alin Bodescu. "Higher Military Education Focused on Quantifiable Learning Outcomes." ***Bulletin of "Carol I" National Defense University***, vol. 12, no. 1 (2023), p. 132-142.

11. Yardley, Roland J., et al. "Defining General Military Training and Establishing General Military Training Baseline Topics." In ***General Military Training: Standardization and Reduction Options***, (RAND Corporation, 2012).

مستقبل العمل الاستخباري في ظل التقدم التقني

(الحرب الإلكترونية)

أيمن عمر، جامعة ماردين ارتقلوا، تركيا

@21884222ogrenci.artuklu.edu.tr

تحت إشراف اللواء ركن(م) د. محمد نعمة الله جبريل: باحث في الاستراتيجية والدراسات المستقبلية، وأستاذ التفكير الاستراتيجي، السودان

ملخص

تستكشف هذه الدراسة مستقبل العمل الاستخباراتي في سياق التقدم التكنولوجي السريع، مع التركيز بشكل خاص على الحرب الإلكترونية والفضاء السيبراني. وتستخدم نهجًا تحليلاً للقضية محل الدراسة، لفهم تأثير التقنيات الناشئة على عمليات جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها ونشرها، بالإضافة إلى آثارها على عمليات الحرب الإلكترونية.

يتعمق البحث في المجالات الرئيسية مثل دمج التقنيات المتقدمة في العمل الاستخباراتي، وتحديات إدارة البيانات وتحليلها، واحتياجات تطوير القوى العاملة، والتعاون الدولي، والتكيف المستمر المطلوب للحفاظ على الفعالية التشغيلية.

تسلط النتائج الضوء على الإمكانات التحويلية لتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والأنظمة الذاتية، والقدرات السيبرانية، ولكنها تؤكد أيضًا على التحديات والمخاطر المرتبطة بها. تؤكد الدراسة على الحاجة إلى استراتيجيات قوية، وموظفين ماهرين، وأطر مبتكرة لتتعامل مع التطور السريع للتقنية، وتعاون دولي، وتكيف مستمر للتنقل في المشهد التكنولوجي المتطور بنجاح كانت أحد أبرز نتائج الدراسة هي إمكانية دخول الدول النامية و الدول العربية خصوصاً بقوة في هذه الفضاء السيبراني وتغيير موازين القوى الدولية وإعادة تشكيل المشهد الدولي واحداث تأثير على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية:

العمل الاستخباراتي، التقدم التكنولوجي، الحرب الإلكترونية، الثورة الصناعية الرابعة، حقوق الروبوت.

The Future of Intelligence in the Age of Technological Advancement

(Electronic Warfare)

Abstract:

This study explores the future of intelligence work in the context of rapid technological progress, with a particular focus on electronic warfare. It uses a case analysis approach to examine the impact of emerging technologies on intelligence collection, analysis, and dissemination processes, as well as their implications for electronic warfare operations.

The research examines key areas such as integrating advanced technologies into intelligence work, data management and analysis challenges, workforce development needs, ethical and legal considerations, international cooperation, and the continuous adaptation required to maintain operational effectiveness.

Through surveys, interviews, and document analysis, the study aims to provide insights into how prepared intelligence agencies and military organizations are to adapt to and benefit

from emerging technologies, while identifying potential areas for improvement, capacity building, and policy development.

The findings highlight the transformative potential of technologies such as advanced sensors, artificial intelligence, autonomous systems, and cyber capabilities, but also underscore the challenges and risks associated with them. The study emphasizes the need for strong strategies, skilled employees, ethical frameworks, international cooperation, and continuous adaptation to successfully navigate the evolving technological landscape. One of the most prominent results of the study was the possibility of developing countries, and Arab countries in particular, entering forcefully into this cyberspace and changing the international balance of power and reshaping the international scene and impact events at the global level.

key words:

Intelligence work, technological advances, electronic warfare, the fourth industrial revolution, robot rights.

المقدمة

في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم اليوم، تتغير بشكل جذري أبعاد العمل الاستخباري وطرق تنفيذه. إن ثورة الذكاء الاصطناعي، والأنظمة الذاتية، والتقنيات السيبرانية، تساهم في إعادة تشكيل مفهوم الاستخبارات التقليدي، وتفرض تحديات جديدة تتطلب إعادة النظر في النماذج والأساليب المستخدمة هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف مستقبل العمل الاستخباري في ظل هذه التطورات التقنية، مع التركيز على كيفية تأثير هذه التقنيات على جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، وعلى التحديات والمخاطر المرتبطة بها.

يعد الفضاء السيبراني من بين أبرز مجالات التقدم التقني التي أثرت على العمل الاستخباري، حيث أصبح هذا الفضاء ساحة مفتوحة للصراع ولجمع المعلومات بشكل لم يكن ممكناً في العقود الماضية. وتتيح التقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي إمكانيات غير مسبوقة لتحليل كميات هائلة من البيانات واستخلاص الأنماط والتوجهات، ولكنها في الوقت ذاته تثير تساؤلات حول مدى الأمان والموثوقية،

تتطرق الدراسة أيضاً إلى مسألة السيادة في الفضاء السيبراني، وكيفية تأثر الأمن القومي للدول بهذا التطور. كما تسلط الضوء على إمكانية استفادة الدول النامية، وخاصة الدول العربية، من هذه التقنيات لتعزيز قدراتها الاستخبارية، والمساهمة في تغيير موازين القوى الدولية. من خلال استعراض أمثلة واقعية وتحليل البيانات، تسعى هذه الدراسة لتقديم رؤى مستقبلية حول التحديات والفرص التي يقدمها التقدم التقني للعمل الاستخباري، ولإيجاد استراتيجيات تكيفية تساهم في تعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاستخبارية في هذا السياق المتغير.

إشكالية الدراسة

(ما تأثير التطورات التقنية والالكترونية بقيادة الذكاء الاصطناعي على العمل الاستخباري وعلى مفردات ومبادئ المجتمع الاستخباراتي)

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة النظرية في إعادة النظر الى المفاهيم الاستخباراتية الأساسية ومفهوم السيادة ومستقبل العمل الاستخباري في ظل(الفضاء السيبراني الجديد)، والأهمية التطبيقية هي معرفة خط سير الثورة التقنية العالمية الجديدة بقيادة الذكاء الاصطناعي والسير معها ،وتقديم توصيات تُسهم في البناء الجديد.

اهداف الدراسة

1. محاولة إعادة تعريف المفاهيم الأساسية
2. الخروج برؤية جديدة لمستقبل العمل الاستخباري
3. الكشف عن العلاقة بين التطور التقني وتقدم العملية الاستخباراتية

أسئلة وفرضيات الدراسة

—ماهي مراحل تطور العمل الاستخباري الإلكتروني؟
—هل هناك نماذج حديثة عن العمل الاستخباراتي الإلكتروني؟
—ماهي المفاهيم و المسلمات التي يهددها التقدم التقني وما مدى خطورة المفاهيم الجديدة؟
—ماهي إمكانية دخول دول العالم الثالث الفضاء السيبراني وتغيير موازين القوى الدولية؟

وينبثق عن هذا الاسئلة الفرضيات البحثية التالية:

I. [تؤدي التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية والقدرات السيبرانية، إلى تحول جذري في العمل الاستخباري، بحيث تعزز من دقة وكفاءة عمليات جمع وتحليل ونشر المعلومات. ومع ذلك تثير هذه التقنيات تحديات معقدة تشمل إدارة وتحليل البيانات الضخمة، وتأمين البنية التحتية السيبرانية، وضمان الامتثال للأطر الأخلاقية والقانونية، وتطوير مهارات القوى العاملة. من جهة أخرى، تمنح هذه التقنيات الدول النامية فرصة فريدة لدخول الفضاء السيبراني وتغيير موازين القوى الدولية، مما يستلزم تبني استراتيجيات متكاملة تتضمن التعاون الدولي المستمر وتكيف السياسات الاستخباراتية لضمان الفعالية التشغيلية والمحافظة على الأمن القومي في بيئة تكنولوجية سريعة التطور]

II. [لا يمر العمل الاستخباري الإلكتروني بمراحل تطور متسارعة، ولا ينتقل من الاعتماد على الوسائل التقليدية إلى تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، وبالتالي لا يؤدي ذلك إلى تحسين القدرات الاستخباراتية أو زيادة فعالية العمليات]

III. [لا يؤدي التقدم التقني السريع إلى تهديد المفاهيم والمسلمات التقليدية في مجال الاستخبارات، ولا تبرز تحديات جديدة تتعلق بالأمن السيبراني والخصوصية والأخلاقيات، مما يعني أنه لا حاجة لتحديث الأطر القانونية والتنظيمية الحالية لضمان التوازن بين التطور التقني وحماية الحقوق الأساسية.

الإطار النظري للدراسة

❖ مصطلحات الدراسة

-الفضاء السيبراني Cyberspace:

يدلُّ مفهوم الفضاء السيبراني والذي يعرَف أيضًا باسم الفضاء الإلكتروني على عالم الكمبيوتر الافتراضي، وبمعنى آخر هو الوسيلة التي تستخدم في تسهيل عملية الاتصال من خلال شبكات الإنترنت حول العالم، ويعتمد الفضاء السيبراني عادةً على شبكة كمبيوتر ضخمة تتألف من عدد كبير من شبكات الكمبيوتر الفرعية الموزعة في مختلف أنحاء العالم، وتستخدم هذه الشبكات بروتوكول TCP / IP[1] والذي يساعد بدوره في تبادل البيانات والملفات وأنشطة الاتصالات والتفاعل بين عدد كبير من مستخدمي الإنترنت.

ويتميز الفضاء السيبراني كونه يشكل بيئة افتراضية وتفاعلية لعدد كبير من المشاركين، كما يمكن أن يطلق اسم فضاء سيبراني أو فضاء إلكتروني على أي نظام اتصالات يضمُّ قاعدة مستخدمين ضخمة أو أي واجهة صمِّمت بشكل جيد[2].

-الأمن السيبراني cyber security :

وتتعدد تعريفاته، فهناك من يقوم بتوسيعها لكي تعبر عن القدرة على حماية بيانات الدولة وشبكاتها مثل تعريف Lewis , J , A بأنه " **حماية شبكات الحاسوب والمعلومات التي تحتويها من الاختراق أو التدمير أو الاضطرابات الضارة**"[3]، وهناك تعريف للأمن الإلكتروني يرى أنه " **القدرة على حماية أو الدفاع عن استخدام الفضاء السيبراني من الهجمات السيبرانية**"[4]؛أو هو" **فن ضمان وجود واستمرارية مجتمع المعلومات في دولة ما وضمان وحماية**

([1])بروتوكول (Transmission Control Protocol/Internet Protocol) TCP/IP هو مجموعة من بروتوكولات الاتصالات التي تُستخدم لربط الأجهزة على شبكة الإنترنت. يتميز هذا البروتوكول بتوفيره لنقل البيانات بطريقة موثوقة ومهيكلة، وهو أساس عمليات الشبكات الحديثة. يتكون TCP/IP من أربع طبقات رئيسية:

1. **طبقة التطبيق:(Application Layer)** : هذه الطبقة تحتوي على البروتوكولات التي تستخدمها التطبيقات للتواصل عبر الشبكة. أمثلة على ذلك تشمل HTTP (البروتوكول الذي يستخدم لنقل صفحات الويب)، و FTP(لنقل الملفات)، و) SMTPلإرسال البريد الإلكتروني.(
2. **طبقة النقل:(Transport Layer)** : تشمل البروتوكولات التي تضمن نقل البيانات بشكل موثوق بين الأجهزة. أهم بروتوكولين في هذه الطبقة هما:
   - **TCP (Transmission Control Protocol):** يضمن تسليم البيانات بشكل موثوق ودقيق عن طريق تقسيمها إلى حزم، وإعادة تجميعها في الطرف الآخر، والتأكد من استلامها بالكامل.
   - **UDP (User Datagram Protocol):** يوفر طريقة لنقل البيانات بسرعة ولكن دون ضمان موثوقية النقل كما في TCP. يُستخدم غالباً في التطبيقات التي تتطلب سرعة عالية مثل بث الفيديو والألعاب عبر الإنترنت.
3. **طبقة الإنترنت:(Internet Layer)** : تشمل البروتوكولات التي تحدد كيفية توجيه الحزم بين الشبكات. البروتوكول الرئيسي في هذه الطبقة هو:
   - **IP (Internet Protocol):** يحدد كيفية تقسيم البيانات إلى حزم وإعادة توجيهها بين الشبكات المختلفة. النسختان الشائعتان هما IPv4 و IPv6.
4. **طبقة الرابط:(Link Layer)** : تشمل البروتوكولات والتقنيات المستخدمة لنقل البيانات عبر الوسائط الفيزيائية مثل الأسلاك والكابلات والشبكات اللاسلكية. تشمل هذه الطبقة بروتوكولات مثل Ethernet و Wi-Fi.

([2]) https://www.techopedia.com/definition/2493/cyberspace

([3])Lewis, J. A, Cybersecurity and Critical Infrastructure Protection, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, 2006. Accessed March 9 2023 on https://www.csis.org/analysis/cybersecurity-and-critical-infrastructure-protection

([4])Committee on National Security Systems, CNSSI No. 4009, April 2022

المعلومات والأصول والبنية التحتية الحيوية في الفضاء الإلكتروني " ومن التعريفات من يحدد إجراءات وسياسات للأمن السيبراني ، مثل تعريف " **الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) يشير إلى "مجموع الأدوات والسياسات والمفاهيم الأمنية والضمانات والمبادئ ومناهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريبات و أفضل الممارسات والضمانات التكنولوجية التي يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبر انية والمستخدم بصورة عامة".**

-القوة الإلكترونية Cyber Power :

حيث يعرفها جوزيف ناي بأنها **(القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء الإلكتروني أي أنها القدرة على استخدام الفضاء الإلكتروني لخلق مز ايا، والتأثير في الأحداث المتعلقة بالبيئات الو اقعية الأخرى وذلك عبر أدوات إلكترونية)**[1]. ويعرفها دانيال كويل Daniel T. Kuehl بأنها «**القدرة على استخدام الإنترنت لخلق مز ايا، والتأثير في الأحداث في البيئات التشغيلية كافة من خلال أدوات القوة**»[2].

يري جوزيف ناي أن القوة الإلكترونية مرتبطة بامتلاك المعرفة التكنولوجية، والقدرة على استخدامها. وهي تعني القدرة على استخدام الفضاء الإلكتروني في خلق مميزات والتأثير في الأحداث التي تجري عبر البيئات التشغيلية Operational Environments، وعبر أشكال وأدوات القوة المختلفة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو معلوماتية، وقد حدد ناي ثلاثة أنواع من الفاعلين الذين يمتلكون القوة الإلكترونية. يتمثل النوع الأول في الدولة، والنوع الثاني في الفاعلين من غير الدول، والنوع الثالث يتمثل في الأفراد. وقد حدد ناي أنماطا لاستخدام موارد القوة الافتراضية، وميز بين الاستخدام الناعم لها والاستخدام الصلب. ويجادل جوزيف ناي بأن مفهوم القوة الإلكترونية يشير إلى «**مجموعة الموارد المتعلقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسبات والمعلومات والشبكات الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية والمهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل**»

❖ الدراسات السابقة

كان هناك الكثير من الدارسات السابقة التي تناقش موضوع المستقبل الاستخباري اختار الباحث أبرز دراستان ليكمل من حيث انتهيا: **الأولى بعنوان (القوى الإلكترونية.. كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت؟ "الولايات المتحدة نموذجاً")**

للدكتور إيهاب خليفة الطبعة الأولى، 2017، العربي للنشر والتوزيع، سعت هذه الدراسة لمعرفة أبرز التطورات التي طرأت على مفهوم القوة وتحولاتها ، وإلقاء مزيد من الضوء على مفهوم القوة الإلكترونية ، بالإضافة إلى معرفة أثر التكنولوجيا الحديثة وبخاصة الفضاء الإلكتروني على مفهوم انتشار القوة وكذلك تأثيراته على الأمن القومي للدول وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي هذا الإطار تم الوقوف على عناصر القوة الالكترونية وأبعاد استخدامها في التفاعلات الدولية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، وتحديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الفضاء

[1] Joseph S. Nye, Cyber Power. Harvard Kennedy School. May 2010. (p.4).

[2] Daniel T. Kuehl, From Cyber Space to Cyber Power: Defining the Problems ", in Cyber Power and National Security, edited by Franklin D. Kramer, Stuart Starr, and Larry K. Wentz (Washington, DC: National Defense University, 2009) https://ndupress.ndu.edu/Media/News/Article/1216674/cyberpower-and-national-security/

الإلكترونية ومصادر التهديد التي يمكن ان تواجهه . ومعرفة عناصر القوة الإلكترونية الأمريكية من حيث الاستراتيجيات والأدوات والبرامج خلال الفترة من 2001 حتى 2012 ، كما وضحت الرسالة أبرز الحدود المفروضة على ممارسة القوة الإلكترونية الأمريكية سواء كانت حدود فنية أو مؤسسية أو قانونية أو السياسية . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

1. تتبنى الولايات المتحدة توجهاً واقعياً يقوم على استخدام القوة والقوة في إدارة التفاعلات الدولية ضمن نظام عالمي فوضوي.
2. هناك اعتماد متزايد على القوة السيبرانية، مع قيام الإدارات المتعاقبة بتطوير خطط واستراتيجيات للجهود الهجومية والدفاعية والتعاونية في مكافحة الهجمات السيبرانية.
3. لقد كشف انعدام الخصوصية بسبب تسريب وثائق حساسة من قبل أفراد مثل ويكيليكس وإدوارد سنودن عن إحراجات دبلوماسية، وأبرز الحاجة إلى استراتيجية جديدة في إدارة العلاقات الدولية في بيئة خالية من السرية.

يمكن القول إن الدراسة ركزت على التحليل التاريخي للقوة السيبرانية للولايات المتحدة، لكنها لم تقدم رؤية شاملة للعالم السيبراني الحديث أو التحولات المستقبلية، كما افتقرت إلى مناقشة القضايا العملية والتوصيات العملية لاستغلال الفرص المتاحة لباقي الدول وهذا ما سنناقشه في دراستنا هذه.

والدراسة الثانية دراسة مترجمة والتي صدرت عن مركز الإرث المخابراتيّ الصهيونيّ ومعهد أبحاث الطرق العلميّة الاستخباريّة في كانون الثاني 2019، بعنوان **(مستقبل الاستخبارات في عصر التقنيات الرقمية المتقدمة)** للكاتب : " شاي هيرشكوفيتش " ترجمة :"مهند أبو غوش". وشكلت فرصةً للاطّلاع على النقاشات الحاليّة في حقل الدراسات الأكاديميّة في المؤسّسات البحثية الصهيونيّة في مجال علم الاستخبارات؛ هذا المجال الذي شهد تحوّلاتٍ عديدةً ساهمت في تغيير أساليب وطرائق العمل الاستخباريّ، وقد ركزت الدراسة على عرض الكثير من التقنيات الخارقة ومشاريعها واستخداماتها في الجانبين التكنيكي والتقني وخلصت الى خمس توجهات جديدة من حيث خط سير التطورات الحديثة:

1. تعزيز التعاون وكسر الجدران بين أجهزة الاستخبارات والحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وحتى بين البلدان. ويتطلب هذا التغلب على المخاوف من فقدان ملكية المعرفة والمنافسات التنظيمية.
2. تعزيز الابتكار التكنولوجي في مجال الاستخبارات من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ودول أخرى خارج تحالفات الاستخبارات التقليدية مثل مجموعة FVEY[1]. وهذا يشمل التمويل المشترك، ومسابقات الجوائز، وما إلى ذلك.

([1]) مجموعة FVEY هي اتفاقية تعاون استخباراتي بين خمس دول هي:
الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، كندا ، أستراليا ، نيوزيلندا
يسعى هذا التحالف "تحالف العيون الخمس" تم إنشاء هذه الاتفاقية خلال الحرب الباردة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، وتهدف إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية والإشارات بين وكالات الاستخبارات في هذه الدول الخمس. تعتبر مجموعة FVEY من أقدم وأقوى تحالفات المخابرات في العالم، وتشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأمن القومي والأنشطة العسكرية والإلكترونية والاستخباراتية وغيرها .تلعب هذه المجموعة دورًا رئيسيًا في التعاون الاستخباراتي العالمي، ولكن في نفس الوقت واجهت انتقادات بسبب الشكوك حول انتهاكات الخصوصية والتجسس على الحلفاء.

3. اعتماد ممارسات إدارية مرنة ورشيقة من القطاع التجاري، مثل تلك المستخدمة من قبل الشركات الناشئة، لتسريع تطوير التكنولوجيا وعمليات إنتاج المعلومات الاستخباراتية.
4. تحسين توظيف القوى العاملة والاحتفاظ بها والتعاون بين مجتمع الاستخبارات والقطاعات الخاصة/الأكاديمية للتنافس على المواهب.
5. أن نصبح أكثر انفتاحًا وتواصلًا، ونبتعد عن عقلية الحرب الباردة المتمثلة في مركزية المعرفة/السلطة داخل وكالات الاستخبارات. التكيف مع عصر تحدد فيه السرعة والملاءمة التفوق، الأمر الذي يتطلب التخلص من وجهات النظر الانعزالية والثنائية.

ترى الدراسة، أن وكالات الاستخبارات بحاجة إلى تحولات نموذجية نحو الانفتاح والشراكات الخارجية وخفة الحركة ونموذج شبكي للابتكار والعمل بفعالية في العصر الحديث.

وفي حين أن زيادة التعاون والشراكات الخارجية وتبني الممارسات التجارية الحديثة يمكن أن تفيد وكالات الاستخبارات، إلا أن توصيات الدراسة تذهب إلى أبعد من ذلك. تشمل المخاوف ما يلي:

1. المساومة على المصادر/الأساليب من خلال الانفتاح المفرط وإلغاء التقسيم.
2. الاعتماد المفرط على الشركاء التكنولوجيين الخارجيين، مما قد يؤدي إلى المساس بالقدرات الأساسية.
3. التبني الأعمى لعمليات القطاع الخاص غير المناسبة لأنشطة الأمن القومي.
4. تقويض القوى العاملة المهنية لصالح توظيف الباب الدوار.
5. التخلي عن السيطرة/الحماية المركزية اللازمة للعمل الاستخباراتي الحساس.

ركزت الدراسة بشكل أساسي على تطورات تقنيات العمل الاستخباراتي وكيفية استخدامها لتحسين الأداء الاستخباراتي، لكنها لم تتعمق في دراسة تأثير هذه التقنيات على مفهوم النزاع بشكل عام وهذا ما سنتطرق اليه في دراستنا.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على **"منهج أسباب السؤال الأربعة "**كإطار تحليلي يساعد في تفكيك موضوع البحث إلى أبعاده الأساسية بشكل متسلسل وشامل. هذه المنهجية مستلهمة من الفلسفة الأرسطية، حيث يتم تحليل أي موضوع من خلال الإجابة على أربعة أسئلة أساسية (أو أسباب)، لكل منها دور محدد في بناء الفهم الشامل.

تفصيل المنهجية:

1. **السؤال الأول: السبب المعرفي**
   - **المقصود به** :دراسة **المصطلحات والتعريفات والمفاهيم** المتعلقة بموضوع البحث.
   - **الغرض منه** :توفير قاعدة معرفية صلبة تعرّف الأطر والمفاهيم المستخدمة في الدراسة بدقة، مما يسهم في تجنب الالتباس وضمان فهم متماسك للموضوع.

2. **السؤال الثاني: السبب السابق**
   - **المقصود به :**تحليل **الخلفية التاريخية** المرتبطة بموضوع البحث.
   - **الغرض منه :**فهم تطور الظاهرة أو الموضوع من خلال سياقه التاريخي، مما يساعد على استيعاب العوامل التي شكلت الوضع الراهن.
3. **السؤال الثالث: السبب الجبري**
   - **المقصود به :**صياغة **الفرضيات** المتعلقة بالبحث.
   - **الغرض منه :**تحديد الإشكاليات الأساسية التي يسعى البحث إلى معالجتها، مما يوفر إطاراً منطقياً لتحليل الظاهرة واختبار صحة الفرضيات.
4. **السؤال الرابع: السبب النهائي**
   - **المقصود به :محاكمة الفرضيات** عبر الاستناد إلى الأدبيات الفكرية والنظرية المتعلقة بالموضوع.
   - **الغرض منه :**الوصول إلى **خلاصات مستقبلية** وملامح التحولات المتوقعة في العمل الاستخباري، خاصة في ظل التأثيرات المتسارعة للتقدم التقني وثورات التكنولوجيا.

تم اختيار منهج أسباب السؤال الأربعة بسبب **شمولية التحليل :**المنهج يوفر مقاربة متكاملة لتناول الموضوع، حيث يراعي جميع الأبعاد الضرورية لفهم الظاهرة. و**المنطقية والتسلسل :**يساعد المنهج في بناء البحث بشكل منهجي، يبدأ من التعريفات الأساسية وينتقل تدريجياً إلى دراسة الجوانب التاريخية والتحليلية. و**استشراف المستقبل :**يمكن المنهج الباحث من تحليل الواقع وفهم الاتجاهات المستقبلية بشكل مستند إلى إطار نظري ومنطقي. و**التخصص :**يتلاءم هذا المنهج مع موضوع البحث المتعلق بالعمل الاستخباري والتطور التقني، حيث يتطلب هذا النوع من الدراسات رؤية متعددة الأبعاد.

باستخدام هذا المنهج، تمكن الباحث من تقديم تحليل شامل ومتسلسل لظاهرة العمل الاستخباري، بدءاً من تعريف مفاهيمه، مروراً بفهم سياقه التاريخي، وصولاً إلى اختبار فرضياته، واستشراف مآلاته المستقبلية.

حدود الدراسة

تركز هذه الدراسة على تأثير وتبعات تسارع التقدم التقني بقيادة الذكاء الاصطناعي على أعادة تعريف المفاهيم الأساسية في عالم الاستخبارات وتركز على الجانب المفاهيمي البحت فيها.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة لثلاثة محاور رئيسية وكل محور مكون من قسمين موزعة كالآتي:

المحور الأول: تطور العمل الاستخباري الإلكتروني

- أصول العمل الاستخباري الإلكتروني.
- نماذج حديثة للعمل الاستخباري الإلكتروني.

المحور الثاني: الصراعات الاستخبارية في العصر الرقمي

- تحولات طبيعة الصراع
- ملامح الصراع السيبراني

المحور الثالث: تحديات مفاهيمية ومستقبل العمل الاستخباري

- تهديد المفاهيم الجديدة
- إعادة تعريف المفاهيم.

تمهيد

لقد أثر التقدم التكنولوجي السريع بشكل عميق على جوانب مختلفة من الحرب الحديثة، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخبارية وعمليات الحرب الإلكترونية. ومع استمرار تطور القدرات التكنولوجية بوتيرة غير مسبوقة، فمن الضروري استكشاف وفهم آثارها على مستقبل العمل الاستخباراتي.

لقد كان جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها منذ فترة طويلة عنصرين حاسمين في العمليات العسكرية، حيث يزودان صناع القرار بمعلومات مهمة للتخطيط الاستراتيجي وتقييم التهديدات والتنفيذ العملياتي. ومع ذلك، تواجه الأساليب والممارسات التقليدية في العمل الاستخباراتي تحديًا بسبب ظهور تقنيات متطورة، مثل الذكاء الاصطناعي، والقدرات السيبرانية، والأنظمة المستقلة.

وقد شهدت الحرب الإلكترونية، على وجه الخصوص، تحولات كبيرة بسبب التقدم التكنولوجي. يشمل هذا المجال استخدام الطاقة الكهرومغناطيسية للأغراض العسكرية[1]، بما في ذلك الهجوم الإلكتروني والحماية الإلكترونية ودعم الحرب الإلكترونية. إن دمج التقنيات المتطورة، مثل أسلحة الطاقة الموجهة[2]، وتقنيات التشويش المتقدمة[3]، والأنشطة السيبرانية الكهرومغناطيسية، لديه القدرة على إحداث ثورة في قدرات الحرب الإلكترونية وإعادة تشكيل ساحة المعركة.

ومع استمرار تطور هذه التطورات التكنولوجية، فإنها تقدم فرصًا وتحديات لأجهزة الاستخبارات والمنظمات العسكرية فمن ناحية، توفر التقنيات الجديدة قدرات محسنة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها، مما يتيح استخبارات أكثر دقة وفي الوقت المناسب ومن ناحية أخرى، فإن انتشار هذه التقنيات يشكل أيضًا تهديدات جديدة، حيث قد يتمكن الخصوم من الوصول إلى قدرات مماثلة، مما يؤدي إلى بيئة عملياتية أكثر تعقيدًا وتنافسًا.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف شكل مستقبل العمل الاستخباراتي في ظل التقدم التقني، مع التركيز بشكل خاص على الحرب الإلكترونية والفضاء السيبراني، يسعى البحث إلى فهم تأثير التقدم التكنولوجي على عمليات جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها ونشرها، بالإضافة إلى آثارها على عمليات الحرب الإلكترونية.

وستبحث الدراسة في المجالات الرئيسية مثل دمج التقنيات الناشئة في العمل الاستخباراتي، والتحديات والمخاطر المحتملة المرتبطة بهذه التقنيات، والاستراتيجيات والقدرات المطلوبة للحفاظ على ميزة تنافسية في المشهد التكنولوجي المتطور.

---

(1) Vasicek, R., & Oulehlova, A. (2021). Cyber and Electromagnetic Activities and Their Relevance in Modern Military Operations. In *Proceedings of the 31st European Safety and Reliability Conference (ESREL 2021)* (Vol. 2021, pp. 512-519).

(2) Obering, H. T. (2019). Directed energy weapons are real... and disruptive. *Prism*, *8*(3), 36-47.

(3) Jameel, F., Wyne, S., Kaddoum, G., & Duong, T. Q. (2018). A comprehensive survey on cooperative relaying and jamming strategies for physical layer security. *IEEE Communications Surveys & Tutorials*, *21*(3), 2734-2771.

من خلال إجراء هذه الدراسة، يهدف البحث إلى المساهمة في قاعدة المعرفة وإبلاغ صناع القرار وواضعي السياسات والاستراتيجيين العسكريين حول المسار المستقبلي للعمل الاستخباراتي والحرب الإلكترونية في سياق التقدم التكنولوجي تُعد الدول العربية ودول العالم الثالث في مرحلة حرجة لتطوير سياساتها واستراتيجياتها الاستخباراتية والأمنية، خصوصًا في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يعيد تشكيل طبيعة النزاعات والصراعات. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة لتمكين هذه الدول من مواكبة التحولات، مع التركيز على بناء قدرات ذاتية تراعي السياقات المحلية.

المحور الأول: تطور العمل الاستخباري الإلكتروني

- **أولاً أصول العمل الاستخباري الإلكتروني**

نحن الآن على أعتاب ثورة جديدة يقودها الذكاء الاصطناعي بأشكاله المتنوعة، ويمكن تسميتها بـ"الثورة الرابعة في عالم العمل الاستخباري". تمثل هذه الثورة تحولاً جذريًا في كيفية استخدام المعلومات وتحليلها، مما يعيد تشكيل منظومة اتخاذ القرارات الأمنية استنادًا إلى البيانات الضخمة وتقنيات التعلم الآلي المتقدمة. وفقًا لبيلتجن (Biltgen) ورايان (Ryan)، فإن العهد الأول للعمل الاستخباري الإلكتروني بدأ مع إنشاء الرئيس روزفلت لمنظومة الـ OSS[1] في عام 1942، كأول جهاز استخباري أمريكي منظّم بصورة رسمية لتلبية الاحتياجات الاستخباراتية المتزايدة خلال الحرب العالمية الثانية. ثم جاء قانون الأمن القومي لعام 1947 ليؤسس إطارًا رسميًا للمجمع الاستخباري الأمريكي، مما سمح بتشكيل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) كوكالة مدنية استخبارية محترفة، لتصبح العمود الفقري للعمل الاستخباري في العصر الحديث. من أبرز إنجازات هذه المرحلة كان تطوير طائرة التجسس U2، التي شكلت قفزة نوعية في القدرات التجسسية الجوية، وإطلاق القدرات المرتبطة بالأقمار الصناعية، وهي تقنيات ساعدت في تخطي الحواجز الصعبة لاختراق الستار الحديدي السوفياتي بأساليب أخرى تقليدية، ما عزز القدرات الاستخبارية على مراقبة الأنشطة العسكرية السوفياتية بدقة.

في الستينيات، وأثناء ذروة الحرب الباردة، دخل العمل الاستخباري الإلكتروني مرحلته الثانية، حيث شهد سباقًا محمومًا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للتفوق التكنولوجي في المجال الاستخباري. تميزت هذه المرحلة بتخصيص ميزانيات ضخمة لتطوير تقنيات جديدة مثل الأقمار الصناعية، أنظمة السونار، والتشفير الرقمي. كان الهدف من هذه الاستثمارات هو مواجهة التهديدات التي يفرضها المعسكر السوفيتي الذي كان يُنظر إليه كخصمٍ رئيسي في عالم مستقطب بين معسكرين متنافسين. خلال هذه الحقبة، كانت الأقمار الصناعية بمثابة العيون التي تراقب السماء لتقديم بيانات دقيقة عن الأنشطة العسكرية، بينما ساهمت أنظمة السونار في رصد تحركات الغواصات السوفيتية. وكان تطوير أنظمة التشفير المتقدمة أساسًا لحماية سرية الاتصالات بين القادة العسكريين ووحدات الاستخبارات، ما أدى إلى تمكين الولايات المتحدة من حماية معلوماتها الحساسة من الاختراقات.

([1]) (نظام دعم العمليات) (Operations Support System): هو نظام كمبيوتر يستخدمه مقدمو خدمات الاتصالات لإدارة شبكاتهم وخدماتهم. يتضمن العديد من التطبيقات البرمجية وقواعد البيانات التي تؤدي وظائف مختلفة تتعلق بعمليات الشبكة، وتوفير الخدمات، وإدارة مخزون الشبكة، وإدارة الأخطاء، والمهام التشغيلية الأخرى.

كانت هذه المرحلة نقطة تحول في العمل الاستخباري، حيث انتقل من جمع المعلومات فحسب إلى القدرة على التحكم في تدفق المعلومات وتحليلها بطرق معقدة. بدأ العمل الاستخباري يأخذ بعدًا تقنيًا متقدمًا يسعى لفهم وتحليل الأنماط والاتجاهات التي يمكن أن تكشف التهديدات المستقبلية، وبالتالي تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية بصورة استباقية.

ومع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، انتهت الحقبة الثانية وبدأت حقبة ثالثة في العمل الاستخباري. أدت استخلاصات لجنة التحقيق في تلك الهجمات إلى تغييرات جذرية في البنية الاستخبارية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالفشل في تحليل المعلومات التي تم جمعها. شهدت هذه المرحلة استثمارًا هائلًا في عمليات جمع ومعالجة المعلومات، مع تركيز كبير على التكامل بين المصادر المختلفة لتقديم صورة شاملة للمشهد الأمني. ومن التطورات المهمة في هذه الحقبة كانت القفزة النوعية في عمليات جمع المعلومات الجوية باستخدام الطائرات بدون طيار، التي أصبحت أداة أساسية في العمليات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب، حيث قدمت معلومات تكتيكية لحظية لدعم العمليات الحساسة.

في هذه المرحلة، تم إعادة هيكلة الأجهزة الاستخباراتية لتعزيز التنسيق فيما بينها وبين وكالات الأمن القومي الأخرى. أصبح التركيز ينصب على سرعة ودقة تحليل البيانات كأولوية قصوى في العمل الاستخباري. كما تزايدت أهمية التعاون الدولي، حيث تطلبت التهديدات الإرهابية العابرة للحدود تكثيف التعاون في مجال تبادل المعلومات، مما أضفى بُعدًا دوليًا متزايدًا على العمل الاستخباري لم يكن بنفس الزخم في الفترات السابقة.

في السنوات الأخيرة، دخلنا في الحقبة الرابعة من العمل الاستخباري الإلكتروني، وهي حقبة تتسم بوجود مجموعة متنوعة ومعقدة من التهديدات التي تتطور بوتيرة سريعة وغير مسبوقة. إن هذه المرحلة تعتمد بشكل كبير على استخدام التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وتعزيز دور أنظمة تحديد المواقع الجغرافية، إلى جانب الانتشار الواسع للحوسبة المتنقلة. هذه التقنيات لم تعد مجرد أدوات دعم بل أصبحت محورًا مركزيًا في صياغة الاستراتيجيات الاستخبارية الحديثة. يتطلب هذا التحول من وكالات الاستخبارات تبني نماذج جديدة للعمل، تكون أكثر مرونة وقادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار، في ظل التدفق الهائل للمعلومات وكمياتها الكبيرة التي تحتاج إلى تحليل في الوقت الفعلي.

من بين السمات الرئيسية لهذه المرحلة، الاعتماد المتزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي لتقديم تحليل فوري للبيانات واستنتاج الأنماط التي قد تشير إلى تهديدات وشيكة قبل أن تتحقق فعليًا. يتيح ذلك القدرة على اتخاذ إجراءات استباقية، وهو ما يمثل تحولا نوعيًا في منهجيات العمل الاستخباري. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحول ملحوظ نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يجري دمج خبرات الشركات التكنولوجية الكبرى مع الاحتياجات الأمنية لوكالات الاستخبارات، مما يساعد في تطوير حلول تقنية مبتكرة للتعامل مع التحديات المتغيرة.

تشهد هذه الحقبة أيضًا انتشارًا لاستخدام الحوسبة الكمومية، التي يُتوقع أن تغير قواعد اللعبة في مجالي التشفير وفك التشفير، وهو ما سيؤثر بشكل كبير على طبيعة الصراع السيبراني ويضيف بعدًا جديدًا للمنافسة الاستخباراتية. إن التقدم في هذا المجال يحمل إمكانات هائلة، لكنه في الوقت نفسه يفرض تحديات كبيرة على وكالات الاستخبارات، خصوصًا في ظل سباق التسلح السيبراني بين الدول.

تواجه هذه المرحلة تحديات جديدة تتمثل في التهديدات السيبرانية المتزايدة التي تستهدف البنية التحتية الحساسة للدول. يتطلب هذا الواقع تطوير استراتيجيات دفاعية وهجومية متقدمة في الفضاء السيبراني، مع تعزيز القدرات البشرية من خلال تدريب كوادر قادرة على التعامل مع التعقيدات التقنية الحديثة وتطبيق الابتكارات بصورة فعالة. تزايد الاعتماد على التكنولوجيا يحمل في طياته مخاطر تتعلق بالأمن السيبراني، خصوصًا في ما يتعلق بحماية البيانات الحساسة من الاختراق. كما أن الحاجة إلى تطوير الشراكات الدولية لمواجهة التهديدات السيبرانية المشتركة أصبحت أكثر إلحاحًا، حيث لم تعد التهديدات السيبرانية مسألة تتعلق بدولة واحدة فقط، بل باتت تشكل تهديدًا للأمن الدولي ككل.

يعكس تطور العمل الاستخباري الإلكتروني التحولات التكنولوجية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم. من العهد الأول الذي تميز بظهور أجهزة الاستخبارات الرسمية وتطوير تقنيات جمع المعلومات، مرورًا بالسباق التكنولوجي خلال الحرب الباردة، وصولاً إلى التكامل في جمع المعلومات واستخدام التقنيات المتقدمة في مكافحة الإرهاب، وأخيرًا الثورة الرابعة بقيادة الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، يتضح أن العمل الاستخباري يواصل تطوره المستمر لمواكبة التحديات المتغيرة في البيئة العالمية. إن المرحلة الحالية تتطلب من الدول تبني نهج تكاملي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، التحليل الفوري للبيانات، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان تفوق استخباري في مواجهة التهديدات المستقبلية المعقدة.

وتلخيصاً للأربع المراحل تختصر في الترتيب الاتي:

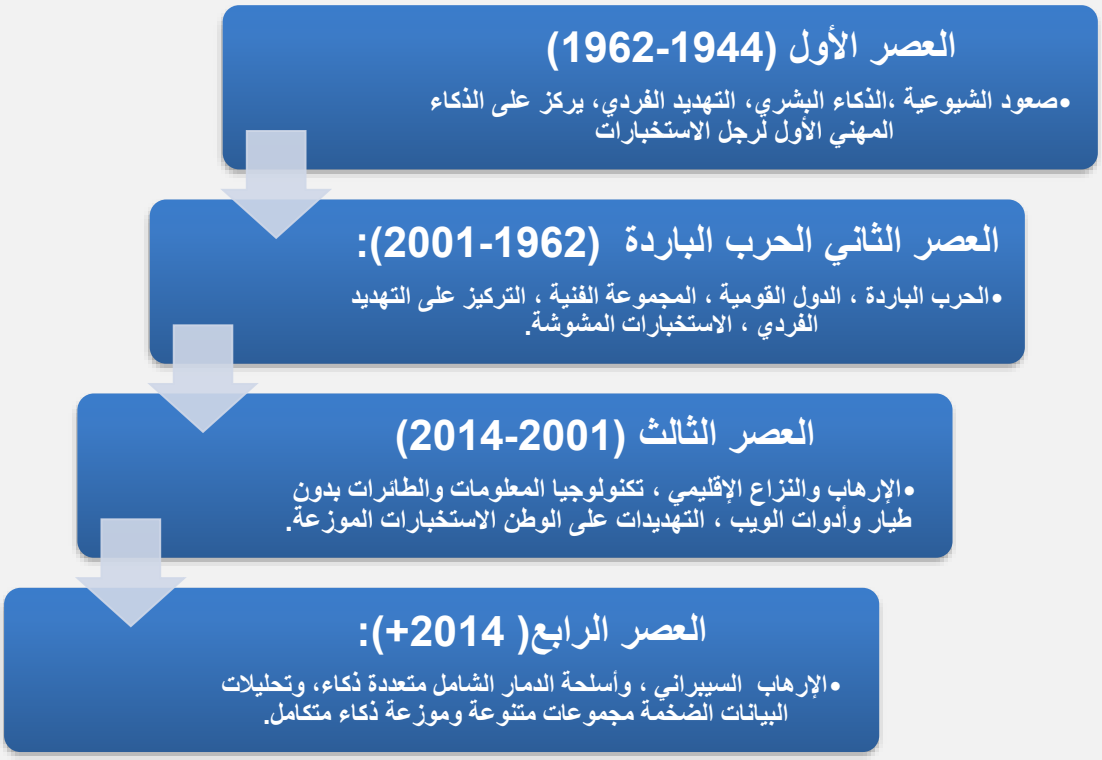

- **ثانياً: نماذج حديثة للعمل الاستخباري الإلكتروني.**

وهنا نستعرض بعض أحدث نماذج العمل الاستخباري الإلكتروني ومنها الاتي:

1) القيادة السيبرانية الأمريكية (US Cyber Command):

وفي عام 2009، أنشأ البنتاغون قيادة عسكرية جديدة تسمى القيادة السيبرانية للرد على هجمات القراصنة والقيام بعمليات عسكرية في الفضاء السيبراني. كان القائد الأول للقيادة السيبرانية هو الجنرال كيث ألكسندر.

وكان الهدف من هذه القيادة الجديدة هو أن تشرف وزارة الدفاع على جميع الأنشطة العسكرية ذات الصلة بالإنترنت، بما في ذلك تأمين شبكاتها الخاصة وتنفيذ عمليات إلكترونية هجومية ضد أهداف خارجية[1]. بحلول عام 2016، نمت القيادة السيبرانية إلى حوالي 6000 فرد[2].

قبل إنشاء القيادة السيبرانية، كانت وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي مسؤولين عن عمليات الفضاء الإلكتروني للحكومة الأمريكية، بما في ذلك برامج المراقبة الرئيسية مثل (PRISM)[3].

تتمثل المهمة الأساسية للقيادة السيبرانية في حماية شبكات وأنظمة الكمبيوتر الخاصة بوزارة الدفاع، والاستعداد للحرب السيبرانية المحتملة، والدفاع عن شبكات الحكومة الأمريكية على نطاق أوسع. وتتلخص الأهداف النهائية في الحفاظ على حرية أمريكا في العمل في الفضاء الإلكتروني، وعند الضرورة، حرمان خصوم الولايات المتحدة من هذه الحرية.

2) الوحدة 61398 في الصين:

هي وحدة تتسم بأنشطتها السرية داخل جيش التحرير الشعبي الصيني، حيث تقوم بعمليات التجسس الإلكتروني، وسرقة المعلومات الاقتصادية، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكد تقرير صادر في فبراير 2013 عن شركة " مانديات " الخاصة بالأمن الإلكتروني، أن الوحدة 61398 بدأت في سن أولى هجماتها منذ عام 2006، وقامت بسرقة مئات التيرابيتس Terabytes من البيانات الخاصة بـ 141 منظمة تشمل المخططات التكنولوجية، وعمليات التصنيع

---

[1] عادل عبد الصادق، أمريكا وتشكيل قيادة عسكرية في الفضاء الإلكتروني.. هل بدأ الاستعداد لحروب المستقبل؟، مجلة أحوال مصرية، عدد 130، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو 2009) للمطالعة https://accronline.com/article_detail.aspx?id=8745 .

[2] U.S. cyberwarfare force to grow significantly, defense secretary says, Washington Post, Accessed Nov 15, 2023: https://wapo.st/1hHdTsH

[3] هو برنامج مراقبة سري تديره وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) وتم الكشف عنه لأول مرة للجمهور في عام 2013 من قبل إدوارد سنودن، وهو مقاول سابق في وكالة الأمن القومي. سمح برنامج PRISM لوكالة الأمن القومي بجمع اتصالات الإنترنت من مختلف شركات الإنترنت الكبرى، بما في ذلك Google و Facebookو Microsoftو Yahooوغيرها. كان البرنامج جزءًا من جهد أوسع لوكالة الأمن القومي لجمع معلومات استخباراتية أجنبية، بما في ذلك الاتصالات المتعلقة بالأنشطة الإرهابية المحتملة أو غيرها من التهديدات للأمن القومي. وفقًا للوثائق المسربة، تم ترخيص PRISM بموجب المادة 702 من قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية(FISA) ، والذي سمح لوكالة الأمن القومي باستهداف المواطنين غير الأمريكيين الموجودين خارج الولايات المتحدة. يتضمن البرنامج مجموعة كبيرة من اتصالات الإنترنت، بما في ذلك البريد الإلكتروني وسجلات الدردشة ومقاطع الفيديو والصور والبيانات الأخرى. أثار الكشف عن برنامج PRISMنقاشًا عامًا كبيرًا وجدلًا حول حقوق الخصوصية، وممارسات المراقبة الحكومية، والتوازن بين الأمن القومي والحريات المدنية. وأثارت مخاوف بشأن نطاق برامج المراقبة الحكومية واحتمال إساءة استخدامها أو تجاوزها. وبينما دافعت حكومة الولايات المتحدة عن البرنامج باعتباره أداة ضرورية لمكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي، زعم المنتقدون أنه ينتهك حقوق الخصوصية ويشكل مراقبة جماعية لكل من الأمريكيين والمواطنين الأجانب. أدى برنامج PRISMوالكشف عن سنودن إلى إجراء مناقشات وإصلاحات تتعلق بقوانين المراقبة وآليات الرقابة، بالإضافة إلى زيادة الشفافية من شركات التكنولوجيا والوكالات الحكومية فيما يتعلق بممارسات جمع البيانات.

والبيانات والوثائق وخطط التسعير والتسويق، ورسائل البريد الإلكتروني وقوائم الاتصال، ولوحظ أن ما لا يقل عن 115 شركة من هذه الشركات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويعتقد أن الوحدة 61398 تخضع لإدارة المكتب الثاني التابع للإدارة الثالثة لهيئة اركان جيش التحرير الشعبي، وتقع في منطقة شنغهاي، وتقوم شركة الاتصالات الصينية بإمدادها بنوع خاص من الألياف الضوئية لنقل بيانات الإنترنت، ويعتقد التقرير أن الوحدة تضم أو أنها هي نفسها تشكل ما أطلقت عليه شركة " ماندیت " اسم التهديد المقبل المستمر Threat Advanced Persistent

وهي الوحدة التي قامت بالهجوم على عدد كبير من المؤسسات الصناعية والحكومية حول العالم منذ عام 2006 على الأقل. وتعتمد الوحدة 61398 على شبكة من القراصنة الإلكترونيين الصينيين في 13 دولة، يقع معظمها في الولايات المتحدة التي بها أكثر من 100 جهاز كمبيوتر مخصص لغرض العمليات السيبرانية.

وفي 19 مايو 2014 ، ولأول مرة في التاريخ ، وجه المدعي العام الأمريكي إريك هولدر - باسم مكتب التحقيقات الفدرالي – تهما جنائية بسرقة معلومات تجارية حساسة من خمس شركات أمريكية كبرى (أبرزها يو إس ستيل ، وألكوا وستنجهاوس للإلكترونيات ، وسولار وورلد) ، إلى خمسة ضباط في الوحدة 61398 التابعة للجيش الصيني ، وطلب من الحكومة الصينية تسليمهم للولايات المتحدة[2]، ودائما ما تواجه الصين الاتهامات الموجهة إليها بالقيام بهجمات سيبرانية أو سرقة معلومات سرية بالنفي ، والادعاء بأنها أيضا ضحية لعمليات قرصنة إلكترونية.

3) قراصنة الظل التابعين للحكومة الروسية

صرح المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية " إيجور يجوروف " في أكتوبر 2014، بأن روسيا تخطط لبناء نظام إلكتروني شامل على مراحل بحيث يتم الانتهاء منه في عام 2017، وذلك بهدف حماية البنية الأساسية للقوات المسلحة من الهجمات السيبرانية . كما أمر وزير الدفاع " سيرجي شويجو " في عام 2014 أيضا بأدراج 500 من الطلبة المتميزين في استخدام الحاسب الآلي في " وحدات علمية " خاصة ، وسيعتبر عملهم مثل الخدمة العسكرية. وتمتلك روسيا عناصر بشرية مؤهلة للقيام بالعمليات السيبرانية ، حيث تعتمد على عدد كبير من القراصنة ، سواء المتطوعون، أو الذين يتم توظيفهم لخدمة أغراض عسكرية ، وقامت روسيا في عام 2007 بشن حرب سيبرانية شاملة على إستونيا بسبب نقل تمثال يخلد تضحيات جنود روس في الحرب العالمية الثانية، ونتج عنها شل قطاعات البنوك والوزارات وشبكات الاتصالات من خلال هجمات اختراقية سريعة ومدروسة أدت إلى دمار لوجستي كبير ، ولم يعد المواطنون قادرين على إجراء معاملاتهم البنكية الإلكترونية التي تتم 97 % منها عبر الإنترنت[3]، أو التواصل مع بعضهم بالبريد الإلكتروني لأيام عديدة ، وتم تعطيل البنية التحتية للاقتصاد الرقمي الإستوني[4]، وهو ما تكرر أيضا في أعقاب الحرب الروسية - الجورجية في عام 2008 ؛ حيث شنت روسيا هجمات سيبرانية من قراصنة لتعطيل شبكة البنية التحتية الجورجية.

---

[1] APTI, Exposing One China's Cyber Espionage Units, Mandiat Report 2013. https://www.mandiant.com/resources/reports/apt1-exposing-one-chinas-cyber-espionage-units

([2]) 5 in China Army Face U.S. Charges of Cyberattacks, The New York times, Accessed Nov 15, 203https://nyti.ms/1hXAxhg

([3]) -Rebecca Grant, Victory in cyber space, The Air Force Association, October 2007,p 7.

([4])عباس بدران، الحرب الإلكترونية. الاشتباك في عالم المعلومات، مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، لبنان، ص 5 ،2010

4) الوحدة 8200 في إسرائيل

وهي وحدة تابعة لشعبة الاستخبارات الإسرائيلية " أمان "، تأسست في عام 1952، وأصبحت مسؤولة عن قيادة الحرب السيبرانية في الجيش الإسرائيلي، وتشكل تحالفا وكالة الأمن القومي الأمريكي (NSA) وقيادة الفضاء الإلكتروني (Us Cyber Command)، وتعتبر أهم وأكبر قاعدة تجسس إلكترونية إسرائيلية بالنقب للتنصت على البث الإذاعي والمكالمات الهاتفية ، والفاكس ، والبريد الإلكتروني في قارات آسيا ، وإفريقيا ، وأوروبا، ثم أُضيفت إليها مهام الحرب الإلكترونية في وقت لاحق . وقد لعبت هذه الوحدة دورا رئيسيا في ضرب البرنامج النووي الإيراني من خلال تصميم فيروس " ستاكسنت " . كما أكد المعلق العسكري الإسرائيلي "عمير رايبوبورت " أن الدور الذي تقوم به " وحدة 8200 " ، قد جعل إسرائيل ثاني أكبر دولة في مجال التنصت في العالم ، بعد الولايات المتحدة ، وأشار " رايبوبورت " إلى أن الحواسيب المتطورة التابعة لهذه الوحدة قادرة على رصد الرسائل ذات القيمة الاستخباراتية من خلال معالجة ملايين الاتصالات ومليارات الكلمات[1].

المحور الثاني: الصراعات الاستخباراتية السيبرانية

- **أولاً: التحول في طبيعة الصراع**

تُعد التحولات في طبيعة الصراع نتاجًا للتطورات المستمرة في التاريخ البشري. بدأت هذه التحولات بالثورة الزراعية التي حدثت منذ ما يقرب من عشرة آلاف عام، والتي أفضت إلى استقرار المجتمعات وتشكيل البنى الاجتماعية والسياسية الأولى. تلتها الثورة الصناعية الأولى في القرن الثامن عشر، التي قامت على استغلال الفحم والطاقة البخارية، مما أحدث نقلة نوعية في الإنتاج وأساليب الحياة وأدى إلى تغيير طبيعة القوة والصراعات. ثم جاءت الثورة الصناعية الثانية في القرن التاسع عشر، مدفوعة بالكهرباء والتقدم في النقل والاتصالات، مما زاد من ترابط المجتمعات ووسع نطاق التنافس الدولي.

وفي القرن العشرين، قادت الثورة الرقمية في الستينيات، مستندة إلى تطور الكمبيوتر وتقنيات المعلومات، إلى تغييرات جوهرية في بنية الاقتصاد العالمي وأسلوب التفاعل الاجتماعي. وفي هذا السياق، يشير البروفيسور كلاوس شواب، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، في كتابه "الثورة الصناعية الرابعة (The Fourth Industrial Revolution)" الصادر عام 2016، إلى أن العالم على أعتاب ثورة جديدة يصفها بأنها "ثورة غير مسبوقة في التاريخ البشري من حيث سرعتها، نطاقها، وتعقيداتها". تقود هذه الثورة مجموعة من المحركات الرئيسية، من بينها الذكاء الصناعي، الروبوتات، السيارات ذاتية القيادة، الطابعات ثلاثية الأبعاد، البيانات العملاقة، العملات الافتراضية، إنترنت الأشياء، النانو تكنولوجي، البيو تكنولوجي، تخزين الطاقة، والحوسبة الكمومية.

إن تأثير هذه الثورات الصناعية المتعاقبة لم يكن مقتصرًا على المستوى الاقتصادي فحسب، بل امتد ليشمل مختلف جوانب الحياة البشرية، بما فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية. أحدثت الثورة الرقمية تغييرات جذرية في بنية المجتمعات، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة رئيسية في التأثير على الرأي العام وتوجيهه، كما أصبح للبيانات العملاقة دور محوري في صنع القرارات على جميع المستويات، من السياسات الحكومية إلى الاستراتيجيات التجارية. ولم تكن الثورة الصناعية الرابعة أقل تأثيرًا، إذ جاءت بتقنيات تهدف إلى تحويل العديد من الصناعات من خلال

([1])صالح النعامي "وحدة 8200" ..ذراع التنصت الإلكتروني بإسرائيل، موقع الجزيرة نت، تاريخ مطالعة 1 نوفمبر 2022.

الأتمتة والذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تغييرات هائلة في طبيعة العمل ومفهوم الإنتاج، وأثار تساؤلات حول مستقبل العمل والتوظيف.

لقد كان السعي البشري الدائم هو استغلال الموارد الطبيعية وفرض السيطرة على البيئة المحيطة. بدأ ذلك بتسخير الأرض، أو الإقليم البري، ومن ثم انتقل إلى البحر مع التطور التكنولوجي والتحول من المراكب الشراعية إلى السفن البخارية والغواصات النووية، مما منح القوة البحرية أهمية كبيرة بجانب القوة البرية. ثم جاء استغلال الجو أو الإقليم الجوي بفضل الطائرات التي لعبت دورًا حاسمًا في تدمير مواقع العدو وتمهيد الطريق للعمليات البرية. لاحقًا، تم استغلال الفضاء الخارجي باستخدام الأقمار الصناعية، ورغم عدم استغلاله عسكريًا أو تجاريًا بشكل مكثف كما البيئات الأخرى، فإنه يُعتبر محوريًا في تعزيز الاتصالات والمعلومات وربط البيئات المختلفة.

مع ظهور الإنترنت وثورة المعلومات، نشأت بيئة جديدة تُعرف بالفضاء الإلكتروني، وهي تختلف عن البيئات الطبيعية السابقة في كونها بيئة من صنع الإنسان .(Manmade) ورغم هذا الاختلاف، فإن الفضاء الإلكتروني يمتلك خصائص مشتركة مع البيئات الطبيعية، وأصبح يمثل أحد العناصر الرئيسية في التأثير على النظام الدولي، حيث يوفر أدوات تكنولوجية فعالة لعملية التعبئة والحشد. أصبح الفضاء الإلكتروني، بفضل تلك الخصائص، مجالًا حيويًا للصراع بين الدول والجهات غير الحكومية، حيث تُستخدم الهجمات السيبرانية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهذا يُظهر بوضوح كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تُشكل ساحة الصراع الحديث، حيث تتحول الدول والجهات الفاعلة إلى استراتيجيات غير تقليدية تستغل الفضاء السيبراني لتحقيق مكاسب استراتيجية.

شهد مفهوم القوة العديد من التحولات مع تطور التكنولوجيا، ما أدى إلى تغير طبيعة الصراع وتحوله إلى أشكال مركبة ومعقدة. لم يعد الصراع مقتصرًا على القوى التقليدية مثل القوة العسكرية، بل أصبحت القوة الاقتصادية والمعرفية والسيبرانية تلعب دورًا متزايد الأهمية. في هذا السياق، يذكر أستاذ العلوم السياسية جوزيف ناي في محاضرته الشهيرة "انتقال القوة العالمية(Global Power Shifts) "، أن القوة هي "التأثير على سلوك الآخرين"، ويوضح أن هناك أربع طرق للتأثير: العصا (التهديد)، الجزرة (الترغيب)، القوة الناعمة (جعل الآخرين يرغبون بما ترغب)، وأخيرًا القوة الذكية (المزج بين العصا والجزرة). يشدد ناي على أن الفوز لا يتأتى فقط من خلال القوة العسكرية، بل من خلال رواية القصة التي تقنع الآخرين.

إن استخدام القوة الناعمة أصبح أمرًا ضروريًا في هذا العصر المتسارع. لم تعد الدول والمنظمات تعتمد فقط على التهديد العسكري أو الإغراء الاقتصادي، بل أصبحت تُركز على تشكيل الثقافة والمعلومات وجعل الآخرين يتبنون القيم والأهداف ذاتها. على سبيل المثال، تلعب الأفلام ووسائل الإعلام الدولية دورًا كبيرًا في تشكيل الصورة العامة للدول، مما يجعلها قادرة على التأثير بشكل غير مباشر ولكن فعّال في السياسات والمواقف الدولية. ومن هنا يظهر دور القوة الذكية، حيث يكون المزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة أمرًا حيويًا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية دون الحاجة إلى اللجوء للصراع المباشر.

وبالإضافة إلى ذلك، يُظهر مفهوم القوة الذكية أهمية التكيف والمرونة في التعامل مع البيئات المختلفة والتحديات المتغيرة. فالقوة الذكية لا تعتمد فقط على الردع أو الحوافز، بل تسعى إلى إيجاد حلول وسط وتقديم خيارات مبتكرة تتيح للدول تحقيق أهدافها بطرق متعددة، مما يضمن تحقيق التفوق في بيئة تنافسية معقدة. يتطلب هذا النوع من القوة

استراتيجيات متكاملة تشمل توظيف التكنولوجيا الحديثة، بناء تحالفات، والتواصل الفعّال مع الشعوب. ويتطلب كذلك القدرة على توظيف القوة الاقتصادية والمعرفية لتعزيز الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك بناء نفوذ دولي قائم على الابتكار والتأثير الثقافي.

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة في طبيعة الصراع بفعل التقدم التكنولوجي الهائل. أصبح الصراع السيبراني ميدانًا رئيسيًا للتنافس بين القوى الكبرى والجهات الفاعلة غير الحكومية، مما يتطلب فهمًا دقيقًا للبيئات الجديدة وأدوات التأثير المختلفة. إن الفهم العميق لمفهوم القوة وتطوير استراتيجيات ملائمة للتعامل مع هذه التحولات أمر بالغ الأهمية لضمان التفوق والقدرة على التكيف مع عالم يتغير بوتيرة متسارعة. في هذا الإطار، يصبح من الضروري تعزيز القدرات السيبرانية، وتطوير الأطر القانونية والأخلاقية التي تحكم استخدام الفضاء الإلكتروني، مع التركيز على بناء تحالفات دولية فعالة تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في هذا المجال الجديد والمعقد.

- **ثانياُ: ملامح الصراع السيبر اني**

بعد استعراض تطور أجيال الاستخبارات وتحولات مفهوم القوة والصراع، يُلاحظ أن ظهور الفضاء السيبراني غير المحوكم أدى إلى تغيير جذري في طبيعة الصراعات الحديثة. هذا الفضاء، الذي لا يخضع لأي سلطة محددة ولا يندرج تحت المفهوم التقليدي للإقليمية كالأقاليم البرية، البحرية، والجوية، يمثل بيئة جديدة تفرض تحديات وفرصًا غير مسبوقة للدول والفاعلين غير الدوليين. يشير جوزيف ناي إلى أن الانخفاض الكبير في تكاليف التقنيات منذ سبعينيات القرن العشرين ساهم بشكل كبير في تسهيل الوصول إلى هذه الأدوات، مما أدى إلى "انتشار القوة". هذا الانتشار لم يجعل القوة السيبرانية حكرًا على الدول الغنية أو المؤسسات الكبرى فحسب، بل جعلها متاحة بشكل واسع للأفراد والجهات غير الحكومية، محولًا الفضاء السيبراني إلى ساحة مفتوحة تتنافس فيها جهات متعددة.

من هذا المنطلق، برز الأمن السيبراني كعنصر محوري في الأمن القومي للدول، حيث يتميز الفضاء السيبراني بعدم التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وبين ما هو معلن وما هو سري. هذا الطابع المتداخل يفرض تحديات أمنية معقدة تتطلب استراتيجيات مرنة وشاملة. تشمل هذه الاستراتيجيات حماية بيانات الدولة وشبكاتها من الاختراق، وضمان استمرارية مجتمع المعلومات وحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات، سواء كانت تهدف إلى التدمير أو التجسس أو مجرد الدخول غير المصرح به. في هذا السياق، يُنظر إلى الأمن السيبراني بوصفه فن ضمان استمرارية عمل مجتمع المعلومات وحماية بنيته التحتية من التهديدات المتنوعة، بما في ذلك التهديدات الخفية والمستدامة التي قد تستهدف العناصر الحيوية للدولة.

لقد أدى بروز هذه المفاهيم الجديدة إلى تحوّل جوهري في طبيعة الصراع، حيث انتقل من المجال الفيزيائي إلى المجال الافتراضي غير المادي. ومع هذا الانتقال، بدأت ملامح استخبارات الجيل الخامس تتبلور، وهو جيل يركز على استغلال التكنولوجيا المتقدمة في جمع وتحليل المعلومات السيبرانية واستخدامها لتحقيق التفوق الاستراتيجي. لم يعد الصراع يقتصر على الأساليب التقليدية للحصول على المعلومات، بل أصبح مرتبطًا بالقدرة على التحكم في الفضاء السيبراني واستغلاله كأداة للتأثير والسيطرة.

توماس هامز يصف حروب الجيل الخامس (5GW) بأنها "حروب الشبكات والطائرات .(Nets & Jets) "فشبكات المعلومات أصبحت توفر البنية التحتية الضرورية لتنفيذ العمليات التخريبية والإرهابية، حيث تُستخدم لتوفير المعلومات حول المعدات والمواد اللازمة، كما تلعب دورًا حيويًا في تجنيد الأفراد واستقطاب المناصرين. في المقابل، أصبحت الطائرات بدون طيار وسيلة فعّالة وغير مكلفة نسبيًا لتنفيذ عمليات التهريب والتجسس، مما يزيد من تعقيد المشهد الأمني ويضيف بعدًا جديدًا للصراع المعاصر.

هذا التحول في طبيعة الصراع يعكس الانتقال التدريجي من العالم المادي إلى العالم الافتراضي، حيث تتسع رقعة الصراع بفضل تزايد عدد الفاعلين فيه. لم يعد الدخول إلى الفضاء السيبراني حكرًا على الدول الكبرى، بل أصبح متاحًا لأي شخص يمتلك المهارات والتكنولوجيا اللازمة، مما أدى إلى إعادة تشكيل العديد من المفاهيم التقليدية في نظم الأمن والاستخبارات. دفعت هذه التحولات الدول إلى إعادة النظر في استراتيجياتها وتجهيز نفسها لمواجهة تحديات استخبارات الجيل الخامس، حيث لم يعد التركيز فقط على القدرات العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل أيضًا تطوير القدرات السيبرانية وبناء أنظمة دفاعية وهجومية متكاملة للتعامل مع التهديدات الناشئة في هذا المجال.

يشهد العالم الآن ثورة غير مسبوقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية للصراع والاستخبارات، مما يتطلب إعادة نظر جذرية في الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة. هذه الثورة تُشكّل بداية لمرحلة جديدة من الصراع الاستخباراتي، حيث أصبحت المعلومات والسيطرة على تدفقها هي العوامل الرئيسية لتحقيق التفوق الاستراتيجي. إن القدرة على التحكم في الفضاء السيبراني وتوظيفه بشكل فعال أصبحت محددًا رئيسيًا لمن يمتلك زمام المبادرة ومن يتمكن من التأثير والسيطرة في النظام الدولي.

الدول التي تسعى للسيطرة على الفضاء السيبراني هي تلك التي ستحدد ملامح النظام الدولي المستقبلي. لم يعد الصراع يقتصر على المواجهات التقليدية، بل انتقل إلى ميادين جديدة تتطلب تقنيات متقدمة وفهمًا عميقًا للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية. في هذا السياق، يجب على الدول تطوير سياسات واستراتيجيات شاملة لا تقتصر على الدفاع والحماية فقط، بل تشمل أيضًا القدرات الهجومية التي تمكنها من الردع والاستجابة الفعّالة لأي تهديدات سيبرانية. ويعد بناء تحالفات دولية قوية وتطوير أطر قانونية وأخلاقية لحوكمة الفضاء السيبراني من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في هذا المجال الديناميكي والمعقد.

إن التحول في طبيعة الصراع يتطلب استعدادات واستراتيجيات متكاملة لمواجهة التحديات المتزايدة في الفضاء السيبراني. لم يعد كافيًا الاعتماد على المفاهيم التقليدية للأمن، بل أصبح من الضروري تطوير منظومات قادرة على التكيف مع التهديدات السيبرانية المتطورة، مع التركيز على بناء قدرات استباقية واستغلال التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التفوق المستدام في الفضاء السيبراني. إن هذا التحول الجوهري يعكس بوضوح تغير ديناميكيات القوة العالمية، حيث أصبحت القدرة على الابتكار والتكيف من العوامل الحاسمة في تحديد القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد.

المحور الثالث: تحديات مفاهيمية ومستقبل العمل الاستخباري

- **أولاً: تهديد المفاهيم الجديدة:**

قد لا ندرك قوة وجموح المفاهيم الجديدة لاعتقادنا القديم بالمفاهيم التقليدية او لعدم فهمنا الكامل لكل المفاهيم الجديدة او حتى لانبهارنا بالتقنيات الجديدة دون النظر العميق في تفاصيلها وحتى التدقيق فيها وخطورة وتهديد التقنيات والمفاهيم الجديدة حقيقة وليست نظرة تشاؤمية ابدا لأننا نقف على بعد خطوة واحدة من إعادة النظر في كل المسلمات الحالية وتكوين مسلمات جديدة كليا قد تمحو الكثير والكثير قد تكون سيئة او جيدة وكما ظهرت لنا مفاهيم جديدة مثل الفضاء السيبراني ظهرت تهديدات جديدة تماما ومن أبرز هذه التهديدات الاتي:

I.الإرهاب السيبر اني

اعتمدت الكثير من المؤسسات على ثقافة نشر التقنيات حول العالم مثل الدرونز و الروبوتات و غيرها وحقيقة ان هذه التقنيات هي سلاح ذو حدين حيث يمكن استخدمها لتحسين مستوى عيش البشر او استخدامها في الإرهاب مرورا بالمنتديات التي تستخدم في "التجنيد" بعد ما كان الامر قاصرا على المجالس مثلا او الدرونز حيث أصبحت قليلة التكلفة ويمكن لاي شخص استخدامها حيث تعمل بجهاز تحكم بنظام اندرويد و انتقالاً الى الطابعات ثلاثية الابعاد فطبقاً **لتصريحات " مارك رولى" " رئيس شرطة لندن والمفوض المساعد"**، فإن الإرهابيين من الممكن أن يستخدموا تلك التقنية في طباعة " طائرات من دون طيار" أو في صناعة القنابل أو بنادق ورصاص ، ولما كانت المواد المستخدمة في تلك المواد من الصعب اكتشافها بواسطة الأجهزة الأمنية ، فإن ذلك بعد مهددا كبيرا وتطورا خطيرا فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية ، حيث يمكن للجماعات المتطرفة استخدمها في تنفيذ عملياتها الإرهابية سواء في تصنيع المتفجرات أو تهريبها عبر المطارات.

يمثل الإرهاب السيبراني خطراً على الأمن القومي للدول إذ يمكن من خلال توظيف التقنيات الذكية أن تقوم الجماعات الإرهابية وغيرها، بتنفيذ عمليات إرهابية سيبرانية سواء عبر هجمات إلكترونية في الفضاء الإلكتروني، أو استخدام الروبوت والدرونز في شن عمليات إرهابية، أو استخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد في تصنيع الأسلحة، استخدام العملات الافتراضية لجلب التمويل غير المشروع.

II. "الأسلحة السيبر انية"

أضحت من أهم أدوات حروب الجيلين الرابع والخامس. وهي ليست حكرا على الدول بالطبع ، إذ تقوم التنظيمات المتطرفة باستخدام بعض آلياتها فهي مجرد فيروسات وديدان وبرمجيات خبيثة يتم تصميمها عبر أكواد وبرامج كمبيوتر ، لشن هجمات إلكترونية على أهداف عسكرية ومدنية ، تؤدي إلى تدمير النظم والبرمجيات أو المكونات المادية من أجهزة ومعدات أو إلحاق خلل وظيفي أو فني بها ، بما قد يؤدي في النهاية إلى تدمير البنية التحتية للدول أو اختراق الأنظمة العسكرية والتجسس على الأفراد والمعلومات وانظمة الاتصالات ، وغيرها من الأعمال التخريبية التي تهدد امن الدول .

ويحكي زانا مالكوس سميث ويوجينيا لوستري - مدير المشروع: جيمس أ. لويس* في دراسة بعنوان التكاليف الخفية للجرائم السيبرانية ترجمة ومراجعة د. باسم علي خريسان منشورة في مركز البيان للدراسات والتخطيط عام 2021

(يبدو الجرائم السيبرانية لا يمكن وقفها ، فهنالك الآلاف من الجرائم السيبرانية تحدث كل عام ، وتتراوح تكلفتها من بضع مئات من الدولارات إلى الملايين ، إذ نستمر مخاطر الجرائم السيبرانية في النمو على عمليات وأرباح العديد من المؤسسات ، ويمكن أن يكون الوقت المستغرق معالجة حادث سيبراني طويلاً ، لذلك يتعين على الشركات والوكالات بذل المزيد من الجهد لمنع وقوع الحوادث السيبرانية ، ويحتاجون أيضاً إلى بذل المزيد من الجهد لتسريع استعادة الخدمة ، ومعالجة اضطرابات الأعمال ، وإصلاح تلحق بمعنويات الموظفين وثقة العملاء . باستخدام الانموذج الذي تم تطويره التقارير سابقة، تقدر التكلفة النقدية للجرائم السيبرانية بحولي (945) مليار دولار، أو ما يزيد قليلا عن (1 %) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، هذه الزيادة تعد كبيرة عن تقديراتنا للعام 2018. بحوالي (600) مليار دولار، أفضل التقارير تفسر بعض الزيادة، ذلك، من الواضح أن الجريمة السيبرانية تستمر في النمو بسرعة، مع توقع ان يتجاوز الإنفاق العالمي على الأمن السيبراني (145) مليار دولار في عام 2020، لتشكل الجرائم السيبرانية عبئاً قيمته (1) تريليون دولار على الاقتصاد العالمي)[1].

تتزايد الجرائم السيبرانية لأنها مربحة، ويمكن أن تكون سهلة، ويمكن أن تكون المخاطر التي لها مجرمو الإنترنت منخفضة، على الرغم من أن تطبيق القانون السيبراني قد تحسن أيضاً، أن أكثر المجرمين السيبرانيين قدرة يفلتون عادة من المحاكمة والعقاب، تتزايد الجرائم السيبرانية أيضاً لاعتمادنا على الفضاء السيبراني في إدارة حياتنا اليومية وأعمالنا، فالتبني الأسرع للتقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وتقنية تزين الصور والفيديوهات العميقة ، بواسطة مجرمي الانترنت ، يمنحهم ميزة ويفسر بعضاً من هذه الزيادة ، خلاصة القول إن الجرائم السيبرانية أمنة مربحة ، وتحدث في بيئة تتوسع باستمرار وتزدهر في الأنظمة الضعيفة.

أبرز اشكال الجرائم السيبرانية اليوم هي التجسس الاقتصادي وسرقة الملكية الفكرية والجرائم المالية، وشكل متزايد (برامج الفدية)، فهي مسؤولة عن أكبر الخسائر، ونقدر أن سرقة الملكية الفكرية الجرائم المالية يمثلان ثلثي الخسائر المالية ويشكلان أكبر تهديد للشركات، ويقترن ذلك مجموعة من الجرائم ضد المستهلكين والشركات الصغيرة، التي عادة لا تنطوي على خسائر كبيرة ولكن يمكن أن تأثر على الآلاف من الأفراد.

- **ثانياً: إعادة تعريف المفاهيم**

إعادة تعريف القيم الإنسانية:

من شأن الثورة الجديدة بقيادة الذكاء الاصطناعي أن تعيد تعريف ما هو اجتماعي، وما هو سياسي، وما هو اقتصادي، وأن تعيد تعريف ما هو عالمي، وما هو إنساني وما هو قيمي وأخلاقي؛ فتظهر التحديات القيمية التي يواجهها المجتمع، ومنها قيمة «العدالة».. فماذا عن السيارة ذاتية القيادة إذا قتلت طفلًا أو امرأة، هل ستتم محاسبة السائق الآلي، أم صاحب السيارة، أم الشركة المنتجة لها، أم الدولة التي رصفت الطريق؟ أم أن هناك شخصا آخر يتحمل المسؤولية؟!، هل تطور التكنلوجيا يولد ضمور في القدرات البشرية؟ وماذا عن قيمة العمل حينما يحل الإنسان الآلي محل البشري

[1] زانا مالكوس سميث، يوجينيا لوستري، مدير المشروع: جيمس أ. لويس* ،التكاليف الخفية للجرائم السيبرانية، ترجمة ومراجعة د. باسم علي خريسان، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2021 .

خطوط الإنتاج ؟، وماذا عن قيمة «الخصوصية» في ظل قيام الأفراد بأنفسهم بوضع معلوماتهم الخاصة على الشبكات الاجتماعية؟ وماذا عن قيم «الأسرة التي تم اختزالها في جروب على الواتس آب؟ وماذا عن قيم «السيادة» في ظل حصول شركات تكنولوجيا المعلومات على جميع مواطني الدول؟ وماذا عن قيم الولاء والانتماء في سرعة تغير الأجهزة والأدوات الإلكترونية، وغيرها من الأسئلة التي تطرحها هذه الثورة الجديدة؟

ان التقدم التقني الجديد و ما بعده يهدد كل المفاهيم السابقة و خطر إبادة كاملة للقيم الإنسانية و حتى القيم الأخلاقية السامية وأيضا تسعى لتغير قواعد القانون الطبيعي ومبادئ العدالة ابسط مثال على التهديد الخطير هو سعي بعض شركات الصناعات الدوائية المختصة بالتعديل الجيني الى تسجيل براءة اختراع باسم الجنين المولد و اعتبار الطفل الناتج عن عملية التعديل الجيني ملكية فكرية بحتة وبالتالي لا يحق له الزواج ولا التناسل الا عبر عقود مع الشركة بالغة التعقيد و هذا ما انتج معضلة أخلاقية في التعريف والمفاهيم و عرقل هذا النوع من البحوث.

وأنت تتجول في أوروبا الموحدة اليوم ستجد في مختلف العواصم الإعلانات الآتية: «قابل حلم حياتك ودعنا ترتب لك لقاء سهلاً في رأس السنة مع شريك سيعجبك - احصل على الطفل الذي تريد (بنوك الحيوانات المنوية واستئجار الأرحام) - إجهاض أمن ورعاية صحية فائقة: هذا حقك - نقدم استشارات من أجل علاقة جنسية أفضل - لا تشغل بالك بوالديك لدينا أفضل الخدمة لرعاية المسنين[1].

ترسيخ مفهوم حقوق الروبوت

ينطلق مفهوم ترسيخ حقوق الروبوت منذ ظهر الذكاء الاصطناعي وبالتالي تم طرح العديد من التساؤلات حول هذا الموضوع المثير للجدل هل انتهاء الانسان من استعباد الانسان الى استعباد الالة؟ فماذا إذا اعتدى الإنسان على الروبوت، أو أعاقه عن القيام بوظيفته، أو أساء استخدامه؟، وماذا عن حقوق المواطنة والجنسية للروبوتات؟، وهل يمكن وضع منظومة قانونية تحمي الروبوت من الإنسان؟!

وأول روبوت منحت له الجنسية في العالم هو الروبوت (صوفي) ومنحت له الجنسية السعودية، ماهي الحقوق التي تمنحها هذا الجنسية لهذا الروبوت؟ وماهي نظرة المؤسسات القانونية لهذا الامر؟ هل سوف تغير المؤسسات القانونية المفاهيم الأساسية لضم حقوق الروبوتات؟ وهل سوف يتم ضمان حقوقها وواجباتها ككائن ذكي؟ ماهي المخاطر التي يعرضها هذا الجدال؟ ماهي النتائج؟

ظهرت طلائع البحث القانوني فيما لهذه الروبوتات من حقوق وما عليها من مسؤوليات، لمواجهة ما قد تتسبب به من قضايا خلافية حول أدائها ومسؤولياتها.

في أواخر يونيو 2016م، أشار عدد من المواقع الإخبارية الكبرى إلى مسودة قانونية صادرة عن **لجنة الشؤون القانونية بالاتحاد الأوروبي**، تتضمن اقتراحاً بأن تكون للإنسان الآلي (الروبوت) حقوق كحقوق العمّال! وتؤكد هذه المسودة مراراً على أن الروبوتات هي «شخوص إلكترونية» يجب أن تكون لديها الأهلية القانونية للمتاجرة بالأموال، واستحقاق التعويضات حين يلحق بها أي نوع من الضرر. وعلى الجانب الآخر من الأطلسي، وفي 2014م، أعلن مكتب

[1] كتاب الحب السائل \هشاشة الروابط الإنسانية \زيجمونت باوما\ترجمة حجاج أبو جبر \ المكتبة العربية للأبحاث والنشر 2016.

البحوث البحرية التابع لإدارة البحرية الأمريكية عن منحة بقدر 7.5 مليون دولار ستصرف على مدى خمسة أعوام للباحثين من مختلف الجامعات الأمريكية من أجل بحث بناء الحس الأخلاقي والتفكير في مآلات الآلات والروبوتات الذكية. هكذا نجد أن الحديث عن «**الأخلاقية الروبوتية**» لم يعد من نسج أفلام الخيال والروايات بل تحوَّل إلى مشروع حقيقي تحت مظلة المشرّع الحكومي[1].

الفضاء السيبراني الاستخباري

لطالما كانت المعلومة هي الركيزة الأساسية في عالم الاستخبارات منذ القدم حيث التجسس والطرق الأخرى ومع ظهور الفضاء السيبراني دخلت الاستخبارات بقوة الى هذا الفضاء الشاسع الغير محوكم وركزت اعمالها على هدفها القديم وهو المعلومة وأصبحت تحصد ما يقارب 90% من معلوماتها مما يسمى اليوم **"بالمصادر المفتوحة"** (الفضاء السيبراني) وخطورة هذا الفضاء شديدة للغاية فخطأ بسيط قد يفقد سنوات من العمل، وثمة مثال على مدى خطورة تعطل منظومة العمل، أو توقف التشغيل في هذه المنظومات الحساسة، وهو ما حدث في إيران. فقبل خمس سنوات قام خبراء في الحقل السيبراني من الولايات المتحدة وإسرائيل بتنفيذ مشروع فائق السرية بقصد إبطاء وتيرة العمل في البرنامج النووي الإيراني الذي يعتقد بعض المحللين أنه يسير نحو إنتاج قنبلة نووية.

وتم توليد فيروس يدعى بالاسم الكودي **ستوكسنت Stuxnet**، وزرع في منظومات المراقبة الحاسوبية في أجزاء عديدة من البرنامج الإيراني. وهذا الفيروس أثر سلبيا في عمل 50 ألف حاسوب إيراني. وفي نهاية المطاف " تبخر" الفيروس، ولم يترك للمحللين فرصة لمعرفة تركيبته. ويمكن للمرء أن يتخيل حجم الفوضى والذعر إذا نجح القراصنة في تعطيل العمل في مفاعل نووي، أو إذا نجحوا في تعطيل حركة الطائرات، أو أي جزء في البنية التحتية الحيوية للبلاد المعنية.

ومن اللافت للانتباه، أن الخبراء السايبريين في مجلة "آي سباي" "Eye Spy " يعتقدون أن ذلك الفيروس تم تحميله مباشرة في حاسوب واحد بطريقة يدوية بواسطة " وصلة تخزين "(USB)وليس عن طريق الإنترنت، وهذا يدل على أن عملاء الموساد استطاعوا الدخول إلى منشأة إيرانية تدير جزءاً من البرنامج النووي الإيراني. وهناك دول عديدة أيضاً تستخدم منظومات حاسوبية في عملية الانتخابات. وليس من المستحيل أبداً بالنسبة إلى أحد القراصنة المتمرسين، وخاصة بالنسبة إلى القرصان الذي يستهدف الدول الناشئة التي تعتمد على منظومات حاسوبية غير آمنة ولديها أمن سايبري ضعيف، أن يؤثر في نتيجة الانتخابات.

هناك حادثة أخرى مخيفة شدت انتباه مجلة "آي سباي"، وسببت اضطراباً في دوائر الاستخبارات، وهي موت رجل في مستشفى إيطالي عام 2010. حيث تم تغيير مستوى الجرعات الدوائية المنظمة بواسطة الحاسوب من قبل أحد القراصنة، وأدت الجرعة الجديدة إلى موت المريض. **ويعتقد أن ها الحادثة هي أول وفاة سايبرية مسجلة**[2]. " ولكن مع أن الحادثة كانت عملية قتل تستهدف شخصاً معينا، فقد تم تسجيل شهادة جوزيف ويس، مدير منظومات التحكم والشريك الإداري في شركة حلول التحكم التطبيقية شده في مارس 2009 أمام لجنة التجارة والعلوم والنقل في مجلس الشيوخ الأمريكي، وقال إن الشبكات التي تزود الطاقة الكهربائية لمنظومات التحكم الصناعية تعرضت للاختراق أكثر من

[1] فهد الحازمي، عن حقوق الروبوت نتحدث، القافلة، عدد5 مجلد 65، 2016، للمطالعة

[2] مارك بيردسول، مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014

125 مرة في العقد الماضي. وذكرت التقارير أن إحدى هذه الحوادث أدت إلى وفيات بين الأمريكيين. وقال جوزيف ويس إنه شاهد تقريراً للحكومة الأمريكية بتاريخ 10 نوفمبر 2011 تحت عنوان: «هجوم سايبري على محطة مياه عامة في حي أمريكي». وقد أدى الهجوم السايبري إلى تعطيل مضخة المياه. وهذه الأمثلة تعكس إلى حد المخاطر التي يمكن أن تنتشر في عالم الفضاء السايبري.

نستنتج ان الفضاء السيبراني أصبح اليوم هو أحد اهم الأطراف الفاعلة في موازين القوى العالمية وله القدرة على تغيير مسار الكثير من الدول وفي المستقبل القريب سوف يكون اللاعب الرئيسي كما تذكر الادبيات العسكرية انه الأسلحة التقليدية مثل الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية كما زادت قوتها التدميرية قل الميل لأستخدمها، لكن الأسلحة السيبرانية عكس ذلك تماما ويرجع لذلك الى اهم سبب هو لأختلاف البيئة التي يعمل فيها ويتمثل ذلك في عدة نقاط:

1. صعوبة معرفة مصدر الهجمة.
2. صعوبة وضع الخصم في تهديد حقيقي.
3. صعوبة منع الهجمات الصفرية.
4. القيود القانونية الخاصة بميثاق الأمم المتحدة للهجمات النووية.

يتميز الفضاء السيبراني بخصائص فريدة تجعله ساحة صراع مختلفة تمامًا عن ساحات الحروب التقليدية. فبينما كانت الصراعات تعتمد في الماضي على البنية التحتية المادية والقدرات العسكرية التقليدية، أصبح الفضاء السيبراني بيئة مرنة وغير محددة المعالم، مما يجعله غير مقيد بالحدود الجغرافية أو الجيوسياسية، ويتيح إمكانية الهجوم من أي مكان في العالم.

إن تحديد مصدر الهجوم في الفضاء السيبراني من أكبر التحديات التي تواجه أجهزة الاستخبارات، إذ يمكن أن تتم الهجمات من خلال شبكة من الحواسيب المخترقة (Botnets) التي تُخفي الهوية الحقيقية للمهاجمين وتجعل من الصعب تتبعهم. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع الهجمات الصفرية (Zero-Day Attacks) بخطورة كبيرة، حيث أنها تستغل ثغرات غير معروفة مسبقًا، ما يجعل من شبه المستحيل منع هذه الهجمات قبل وقوعها.

كذلك، فإن القيود القانونية الدولية، مثل ميثاق الأمم المتحدة، تُقيّد استخدام الأسلحة التقليدية كالأسلحة النووية. في المقابل، الهجمات السيبرانية تقع في منطقة رمادية، حيث أن الحدود القانونية المتعلقة بها ما زالت غير واضحة تمامًا، وهو ما يمنح الجهات الفاعلة مرونة أكبر في استخدام الفضاء السيبراني كأداة تأثيرية دون أن تتعرض لذات العواقب القانونية الصارمة المفروضة على الحروب التقليدية.

ولا يمكن إغفال أن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات، بدءًا من الخدمات الصحية وصولاً إلى البنية التحتية للطاقة والاتصالات، جعل العالم أكثر هشاشة أمام الهجمات السيبرانية. إن أي اختراق للبنية التحتية يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات شاملة في حياة المواطنين ويهدد الأمن القومي للدول. ولذا، يُعتبر الفضاء السيبراني اليوم قوة ذات تأثير واسع النطاق، قادرة على زعزعة استقرار الدول وتغيير مسار الأحداث بطرق غير تقليدية، مما يستوجب تطوير استراتيجيات دفاعية وهجومية تتناسب مع طبيعة هذه البيئة الرقمية المتقلبة.

باختصار، يمكن القول إن الفضاء السيبراني بات يشكل قوة أساسية في موازين القوى العالمية، مع قدرته على تحدي الفاعلين الدوليين وتقويض استقرارهم بأساليب جديدة وغير مباشرة، ليصبح سلاحًا رئيسيًا لا غنى عنه في الصراعات المستقبلية، وخصوصًا مع التقدم المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، التي من المحتمل أن تزيد من حدة وتعقيد الهجمات السيبرانية في السنوات المقبلة.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن التأكيد على أن التحولات السريعة في طبيعة الصراعات والاستخبارات قد أضافت بُعدًا جديدًا للأمن القومي والسيادة الدولية الفضاء السيبراني لم يعد مجرد وسيلة للتواصل أو قناة لتبادل المعلومات، بل تطور إلى ميدان معقد للمعارك الرقمية، يجمع بين أطراف متعددة تشمل الدول الكبرى، والجماعات غير الحكومية، والأفراد من القراصنة والمهاجمين السيبرانيين. إن الطبيعة غير المحكومة، غير المتجانسة، والعابرة للحدود الجغرافية لهذا الفضاء تجعل السيطرة عليه تحديًا بالغ الصعوبة، ما يضع أمام الفاعلين في مجال الأمن والاستخبارات عوائق مستمرة تتطلب استراتيجيات متجددة ومرنة.

لقد أصبح واضحًا أن الفضاء السيبراني يُعد اليوم من أهم العوامل المؤثرة في توازنات القوى الحديثة، حيث يمتلك القدرة على التأثير العميق في البنية التحتية الحيوية، وتغيير ديناميكيات الصراعات، وحتى التأثير على نتائج العمليات الانتخابية بطرق غير تقليدية، مما يهدد بشكل مباشر حياة الأفراد واستقرار الدول. وعلى الرغم من التقدم الكبير في تطوير تقنيات الحماية وتعزيز الأمن السيبراني، إلا أن التغيرات المتسارعة والطبيعة الديناميكية لهذا الفضاء تستدعي استراتيجيات دفاعية وهجومية متقدمة للتعامل بفعالية مع التهديدات المستقبلية. إن هشاشة البيئة الرقمية أمام الهجمات، والتعقيد المتزايد لتقنيات القرصنة، يجعل من الضروري تبني نهج شامل ومرن.

في هذا السياق، يجب على الدول أن تولي اهتمامًا كبيرًا لتعزيز قدراتها السيبرانية الدفاعية والهجومية، مع العمل على تطوير إطار قانوني دولي فعال ينظم استخدام الفضاء السيبراني، ويضع قواعد واضحة للتعامل مع الأزمات والتحديات السيبرانية. إن الوعي المتزايد بأهمية الأمن السيبراني، والتكامل بين الجهود الحكومية والخاصة، يمثلان مفتاحًا لضمان الاستقرار والأمن في عصر التحول الرقمي المتسارع. كما أن بناء القدرات التقنية البشرية، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، يشكلان ركيزتين أساسيتين للتصدي للمخاطر وتعزيز الردع السيبراني.

في النهاية، يمكن القول إن الفضاء السيبراني يشكل تحديًا وفرصة على حد سواء؛ فهو تحدٍ يستلزم يقظة واستعدادًا مستمرين، وفرصة لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية بطرق غير تقليدية. ومن ثم، فإن مستقبل الصراعات والاستخبارات يعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتنا على الاستجابة لهذه التحديات، واستثمار الإمكانات الكامنة في الفضاء السيبراني بشكل يحقق الأمن والسلام على المستويين الوطني والدولي. إن التحولات الجارية تتطلب استراتيجيات تجمع بين المعرفة التقنية العميقة والفهم الاستراتيجي المتكامل، بهدف صياغة سياسات قادرة على مواجهة التهديدات والتحديات في هذا الفضاء غير المحدود.

نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى أن الفضاء السيبراني بقيادة الذكاء الاصطناعي يشكل ثورة عميقة قد تغير شكل واقع العمل الاستخباراتي خلال الخمس السنوات القادمة. ورغم خطورة المسألة إلا أنها تشكل فرصة للدول النامية عمومًا

لتشكيل قوتها الجديدة في هذا الفضاء الذي يتجاوز الكثير من قيود وأغلال الواقع المادي، ويتخطى قيودًا سياسية واستعمارية كبيرة. وبإمكان هذه الدول العودة إلى حالة القوة المؤثرة على الموازين الدولية خلال فترة قصيرة جدًا ضمن هذا الفضاء. من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتدابير الأمن السيبراني القوية، يمكن للبلدان النامية عمومًا والعربية خصوصًا تسخير إمكانات الفضاء السيبراني لسد الفجوة في القوة المادية الصلبة والرقمية واكتساب ميزة تنافسية على المسرح العالمي. ومن خلال تعزيز الابتكار، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنفيذ سياسات التفكير المستقبلي، يمكن لهذه الدول إنشاء نظام بيئي مزدهر يدعم نمو الصناعات التكنولوجية ويعزز الأمن القومي.

الاستنتاجات:

1. إمكانية دخول الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً بقوة في هذه الفضاء السيبراني وتغيير موازين القوى الدولية وإعادة تشكيل المشهد الدولي واحداث تأثير على المستوى العالمي.
2. **التكامل التكنولوجي:** يعد الدمج الناجح للتقنيات الناشئة في العمل الاستخباراتي وعمليات الحرب الإلكترونية أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على الميزة التنافسية. ويجب على وكالات الاستخبارات والمنظمات العسكرية إعطاء الأولوية لتطوير استراتيجيات وقدرات قوية للاستفادة بشكل فعال من هذه التقنيات مع تخفيف المخاطر المحتملة.
3. **إدارة البيانات وتحليلها:** تشكل الكميات الهائلة من البيانات الناتجة عن التقنيات المتقدمة تحديات كبيرة من حيث التخزين والمعالجة والتحليل. سيكون تطوير أطر قوية لإدارة البيانات واستخدام التقنيات التحليلية المتقدمة، مثل التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، ضروريًا لاستخراج معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ من مصادر البيانات المعقدة والمتنوعة.
4. **تطوير القوى العاملة:** تسلط الدراسة الضوء على الحاجة إلى قوة عاملة ذات مهارات عالية وقابلة للتكيف قادرة على تشغيل والاستفادة من التقنيات الناشئة في العمل الاستخباراتي والحرب الإلكترونية. وستكون الاستثمارات في برامج التدريب والتطوير المهني وتوظيف موظفين متخصصين حاسمة في مواجهة هذا التحدي.
5. **التعاون والتعاون الدولي:** إن انتشار التقنيات المتقدمة عبر مختلف الجهات الفاعلة يستلزم تعزيز التعاون الدولي والتعاون في تبادل المعلومات الاستخبارية، وتقييم التهديدات، وتطوير القواعد واللوائح التي تحكم استخدام هذه التقنيات في الحرب الإلكترونية والمجالات العسكرية الأخرى.
6. **التكيف المستمر:** نظراً للوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي، يجب على وكالات الاستخبارات والمنظمات العسكرية أن تتبنى نهجاً رشيقاً وقابلاً للتكيف من أجل التقييم المستمر والاستجابة للتهديدات والفرص الناشئة. وسيكون تعزيز ثقافة الابتكار وإنشاء آليات للتعلم المستمر والتكيف أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الفعالية التشغيلية في المشهد التكنولوجي المتطور.

تساهم نتائج واستنتاجات هذه الدراسة في فهم أفضل للتحديات والفرص التي يوفرها التقدم التكنولوجي في سياق العمل الاستخباراتي والحرب الإلكترونية. ومن خلال معالجة هذه الأفكار، يمكن لوكالات الاستخبارات والمنظمات

العسكرية الاستعداد بشكل أفضل للمستقبل وضمان استعدادها للعمل بفعالية في بيئة عملياتية متزايدة التعقيد والمتقدمة تكنولوجياً.

البيبليوغرافيا

- إيهاب خليفة، القوى الإلكترونية.. كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت؟ "الولايات المتحدة نموذجاً"، الطبعة الأولى، ، العربي للنشر والتوزيع2017.
- شاي هيرشكوفيتش، مستقبل الاستخبارات في عصر التقنيات الرقمية المتقدمة، ترجمة :"مهند أبو غوش"، مركز الإرث المخابراتيّ الصهيونيّ ومعهد أبحاث الطرق العلميّة الاستخباريّة في كانون الثاني 2019.
- عادل عبد الصادق، أمريكا وتشكيل قيادة عسكرية في الفضاء الإلكتروني.. هل بدأ الاستعداد لحروب المستقبل؟، مجلة أحوال مصرية، عدد ،130 (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو 2009).
- كتاب الحب السائل \هشاشة الروابط الإنسانية \زيجمونت باوما\ترجمة حجاج أبو جبر \ المكتبة العربية للأبحاث والنشر 2016.
- عباس بدران، الحرب الإلكترونية. الاشتباك في عالم المعلومات، مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، لبنان،2010.
- زانا مالكوس سميث، يوجينيا لوستري، مدير المشروع: جيمس أ. لويس* ،التكاليف الخفية للجرائم السيبرانية، ترجمة ومراجعة د. باسم علي خريسان، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2021 .
- صالح النعامي "وحدة 8200" ..ذراع التنصت الإلكتروني بإسرائيل، موقع الجزيرة نت،2013.
- فهد الحازمي، عن حقوق الروبوت نتحدث، القافلة، عدد5 مجلد 65، 2016.
- مارك بيردسول، مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.

المراجع الأجنبية

1. Lewis, J. A, Cybersecurity and Critical Infrastructure Protection, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, 2006.
2. Committee on National Security Systems, CNSSI No. 4009, April 2022
3. Joseph S. Nye, Cyber Power. Harvard Kennedy School. May 2010.
4. Daniel T. Kuehl, From Cyber Space to Cyber Power: Defining the Problems “, in Cyber Power and National Security, edited by Franklin D. Kramer, Stuart Starr, and Larry K. Wentz (Washington, DC: National Defense University, 2009.
5. Rebecca Grant, Victory in cyber space, The Air Force Association, October 2007
6. U.S. cyberwarfare force to grow significantly, defense secretary says, Washington Post, 2014.
7. APTI, Exposing One China's Cyber Espionage Units, Mandiat Report 2013.
8. 5 in China Army Face U.S. Charges of Cyberattacks, The New York times. 2014.
9. Schwab, Klaus. The Fourth Industrial Revolution. Crown Business, 2016.

10. Nye, Joseph S. Cyber Power. Harvard Kennedy School, 2010.
11. Kramer, Franklin D., Starr, Stuart H., and Wentz, Larry K., eds. Cyberpower and National Security. National Defense University Press, 2009.
12. Libicki, Martin C. Cyberdeterrence and Cyberwar. Rand Corporation, 2009.
13. Clarke, Richard A., and Knake, Robert K. Cyber War: The Next Threat to National Security and What to Do About It. Ecco, 2012.
14. Buchanan, Ben. The Cybersecurity Dilemma: Hacking, Trust and Fear Between Nations. Oxford University Press, 2017.
15. Bostrom, Nick. Superintelligence: Paths, Dangers, Strategies. Oxford University Press, 2014.
16. Brundage, Miles, et al. The Malicious Use of Artificial Intelligence: Forecasting, Prevention, and Mitigation. Future of Humanity Institute, University of Oxford, 2018.
17. Horowitz, Michael C. Artificial Intelligence, International Competition, and the Balance of Power. Texas National Security Review, 2018.
18. Taddeo, Mariarosaria, and Floridi, Luciano. How AI and Robotics Are Transforming War. Philosophy & Technology, 2018.
19. Lowenthal, Mark M. Intelligence: From Secrets to Policy. CQ Press, 2016.
20. Sims, Jennifer E., and Gerber, Burton. Transforming U.S. Intelligence. Georgetown University Press, 2005.
21. Marrin, Stephen. Improving Intelligence Analysis: Bridging the Gap Between Scholarship and Practice. Routledge, 2011.
22. Pillar, Paul R. Intelligence and U.S. Foreign Policy: Iraq, 9/11, and Misguided Reform. Columbia University Press, 2011.

23. Vasicek, R., & Oulehlova, A. (2021). Cyber and Electromagnetic Activities and Their Relevance in Modern Military Operations. In *Proceedings of the 31st European Safety and Reliability Conference (ESREL 2021)* (Vol. 2021, pp. 512-519).

24. Obering, H. T. (2019). Directed energy weapons are real... and disruptive. *Prism*, *8*(3), 36-47.

25. Jameel, F., Wyne, S., Kaddoum, G., & Duong, T. Q. (2018). A comprehensive survey on cooperative relaying and jamming strategies for physical layer security. *IEEE Communications Surveys & Tutorials*, *21*(3), 2734-2771.

إجراءات وتقنيات الاستدلال من قبل أجهزة الاستخبارات

الاستدلال من طريق الاستماع للأطفال الشهود ما دون العاشرة

مدخلٌ أساس ومبادئ توجيهية

محمد بمخيواض: كاتب وباحث في شؤون الاستخبار والإعلام الأمني

m.bimkhioud@gmail.com

ملخص تنفيذي

تقدم الدراسة دليلا مرجعيا ومرشدا تنفيذيا لإجراء جلسة استماع لطفل شاهد ما دون العاشرة من قبل ضباط جهاز استخباري يتصف بالضبطية القضائية.

وتتطرق الدراسة إلى الحالة العربية ومفهوم الشاهد. لكنها تتناول بشكل أساس الآليات المساعدة والمهارات المطلوبة والكفايات الضرورية والإجراءات المسطرية والمناهج التقنية.

الكلمات الدلالية: الضابطة القضائية. البيئة التشغيلية. فنيات طرح الأسئلة. خلق الثقة. التحفيز على الكلام. الوسط السوسيوثقافي

Procedures and techniques of inference by intelligence agencies

Inference by listening to child witnesses under the age of ten

Basic introduction and guiding principles

Executive summary

The study provides a reference and executive guide for conducting a hearing for a child witness under the age of ten by officers of an intelligence agency characterized by judicial police.

The study addresses the Arab case and the concept of the witness. However, it mainly deals with the auxiliary mechanisms, required skills, necessary competencies, procedural steps and technical methods.

Keywords: judicial police - operational environment - questioning techniques - creating trust - motivation to say - socio-cultural environment.

مقدمة

يتخذ الاستجواب الجنائي طابعا دراماتيكيا عندما يكون أحد طرفي القضية المستجوَبين طفلا/طفلة صغيرا لا يتعدى العاشرة من عمره (أو أي حدث)، سواء كان هذا الطفل ضحية أم مشتبها به أم ظنينا أم متهما، أو الاستماع له كشاهد أو مبلغ عن حادث. وهي فترة عمرية تضم مراحل من تشكيل شخصية الطفل، وهي كذلك فترة سِنية يتسم فيها الطابع العاطفي للأطفال بالضعف الشديد ويكون تأثير الأحداث عليهم جزيلا مقارنة بالراشدين، وأن نموهم وتطورهم الوجداني يتصف في أحايين كثير بالهشاشة.. ومن ثم؛ يظهر جليا أن استجواب طفل أو الاستماع لإفادته يتطلب من

المستجوِب/الضابط أن يكون ذو كفاية ودراية ودربة متخصصة بتقنيات وأساليب تأهله لإجراء تحقيق جنائي مع الأطفال أو الاستماع إليهم. هذه الكفايات التقنية والقدرات المهارية والتكوينات الخاصة ـ بالموازاة مع متطلبات أخرى ـ هي الكفيلة بالسير بالاستجواب أو الاستماع بنجوع واحترافية..

لقد أولى المجتمع الدولي بمنظماته (الدولية والإقليمية..) اهتماما كبيرا بحقوق الطفل، وقد أرسى عدة مواثيق واتفاقيات ومعاهدات وصكوك وبروتوكولات (إضافية واختيارية) خصصت حصرا لدعم والحفاظ والذود عليها، إضافة لآليات الأمم المتحدة وقرارات مجلسها الأمني، والنظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية.. كما نهجت عدة دول ورسخت في منظومتها التشريعية قوانين تحمي وتصون حقوق الطفل وتدافع عنها، وفتحت المجال للمجتمع المدني للترافع والدفاع عنها..

هناك من الدول من منحت الصفة الضبطية القضائية لبعض أو كل أجهزتها الاستخبارية؛ وبذلك تكون بحكم إجراءات المسطرة الجنائية (قانون الإجراءات الجزائية) مخولة بإنجاز بحث تمهيدي مع أي طرف في قضية ما، أو شاهد.

لكن يبقى ـ وما يزال ـ مصطلح "الاستخبارات" يشكل عائقا فكريا وسدا نفسيا لدى عديد الأفراد بمن فيهم الأطفال ومرافقهم أثناء البحث التمهيدي لدى ضباط الجهاز الاستخباري المتصف بالضبط القضائي؛ مما ينتج عنه خوف وارتباك في الإدلاء بالتصريح أو الإفادة.. وهو أمر يجب تداركه من قبل الأجهزة الاستخبارية قبل أطراف القضية أو الشهود. كما على الجهاز الاستخباري القطع مع أي تحيز مؤسسي.

ومن نافلة القول، وعلى اعتبار الضابط العدلي الاستحباري ليس سلطة تحقيق ولا جهة اتهام؛ فإن سماع الشاهد يعد إجراءً استدلاليا وليس تحقيقا، وعليه ألا يتجاوز حدود تخصصه وإلا اتصف أي تجاوز منه بالإجراء المسطري المعيب وشطط في استعمال السلطة.. ومن ثم، يكون تحت طائلة القانون والعقوبات الزجرية.

منهج الدراسة

استمدت الدراسة نهجها من باب الأسلوب المسحي في شقه المتمثل بالمنهج الوصفي.

أهداف الدراسة

تنبري الدراسة إلى تقديم دليل مرجعي وتقني بأساليب ومهارات وكفايات إجراء استماع لطفل شاهد لا يتجاوز عمره العاشرة. حيث يتمكن من خلاله ضباط الأجهزة الاستخبارية، الذين منحهم القانون الصفة الضبطية، إجراء عملية استماع تتسم بالاحترافية المهنية، والانضباط المعرفي السلوكي، والتكتيك طرح السؤال..

أسئلة الدراسة

انطلاقا مما سبق؛ ما هي المهارات والكفايات الواجب توفرها لدى ضابط جهاز الاستخبارات للاستماع للطفل الشاهد ما دون العاشرة؟ وما هي الأدوات المساعدة لتحقيق العدالة والولوج لها من قبل الطفل الشاهد؟ وما هي الإجراءات المسطرية الجنائية التي يجب السير عليها لإنجاز جلسة استماع متزنة ومتوازنة وعادلة وشفافة وغير تدليسية واحتيالية واستدراجية للطفل الشاهد؟

خطة الدراسة

أولا، قدمنا نظرة مقتضبة من الداخل العربي عبر اتخاذنا دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجا. ومن ثم، كيف يرى المشرع الإماراتي إفادة الطفل الشاهد ما دون العاشرة من العمر. كما قدمنا تعريفا لمصطلح الشاهد.

ثانيا، تطرقنا فيما بعد، وهو أساس متن هذا البحث، إلى الآليات التنفيذية والتقنيات المهارية والكفايات المطلوبة، التي يجب أن تتوفر في ضباط الأجهزة الاستخبارية الموصفون بالضبطية القضائية؛ لإجراء جلسة استماع احترافية وألمعية.

أولا. رؤية من الداخل العربي.. التشريع الإماراتي أنموذجًا

أ. التشريع الإماراتي والطفل الشاهد أقل من 15 سنة.. الاستئناس بالشهادة وشموله بالحماية القانونية

أوضح المشرع الإماراتي في المادة (89) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل بمرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023م، أن الشهود ما دون 15 سنة تبقى شهاداتهم للاستئناس فقط؛ أي لا يعتد بها لوحدها في توجيه الاتهام.

والجدير بالذكر، أن الطفل الشاهد ما دون 15 سنة يؤدي الشهادة من دون يمين قانونية؛ ما يترتب عليه عدم المتابعة في حالة تقدمه بشهادة كاذبة/ زائفة أو ملفقة. لكن هناك تشريعات لم تحصر الاعتداد بالشهادة بعمر الشاهد ولم تصرح بالقيمة الجنائية لها (استئناس، استدلال..)، وهو الأمر الذي نجده في قانون المسطرة المغربي في مادته (123) "تسمع شهادة القاصرين الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من عمرهم (..) دون يمين".

ومن جهة أخرى، أشار المشرع الإماراتي في المادة (93) من القانون ذاته أنه يعوض الشاهد عن مصاريف تنقله، حسب القواعد المنظمة لذلك، لإبداء شهادته. وهو أمر لا يستثنى منه الطفل الشاهد ما دون 15 سنة.

رغم أن الطفل الشاهد ما دون 15 سنة تعد شهادته للاستئناس فقط؛ فإن القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2020م بشأن حماية الشهود ومن في حكمهم، وقرار مجلس الوزراء رقم (47) لسنة 2023م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون السابق ذكره، لم يميزا بين الشهود من حيث العمر لشملهم بحماية الدولة عبر وحدة الحماية، هذه الحماية التي قد تمتد إلى الأصول والفروع ومن لهم صلة بالمشمول بالحماية. ومن ثم تشمل الحماية جميع الأعمار. علما أنه لتفعيل برنامج الحماية يتطلب الأمر عدة إجراءات ومعايير وشروط وتحديد مستويات هذه الحماية. ويضاف شرط الموافقة الخطية للممثل القانوني للقاصر لتفعيل هذه الحماية، أو من قبل المحكمة المختصة عند الضرورة، الفقرة الأولى من المادة (13) من اللائحة التنفيذية من القانون نفسه.

ب. الطفل.. شاهدٌ

تعد الشهادة دليلا غير مادي؛ حيث تعد تقريرا شفويا/قوليا أدلى به الشاهد، أمام جهة يخول لها القانون ذلك، لما رآه أو سمعه أو لمسه أو شمه أو تذوقه، وهي إدراك من طريق الحواس. ومن ثم؛ يكون الشاهد هو كل شخص حلف اليمين القانونية وغير طرف في النازلة/الحادث قدم إفادات نفي أو إثبات حول النازلة/الحادث أمام سلطات التحقيق، أو تم الاستماع له أمام الشرطة القضائية أو جهاز الاستخبارات المتصف بالضبط القضائي.. سواء من دون يمين أم به (حالات استثنائية).

وقد نصت الفقرة "ج" من المادة الربعة من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016م بشأن قانون حقوق الطفل "وديمة" على "عدم الإضرار النفسي بالطفل في كافة مراحل جمع الاستدلالات والتحقيق والمحاكمة سواء كان أحد أطراف القضية أو شاهدا فيها.". كما تضمن القانون ذاته صلاحيات اختصاصي حماية الطفل.

ومن ثم؛ يجب أن ينبري لمثل هذه الطائفة من الاستجوابات وجلسات الاستماع ضباط ومحققين خاصين ومدربين بكيفية علمية وعملية. حيث تنحو التوصيات والتوجيهات حول استجواب الأطفال أو الاستماع إليهم أن يتلقى ضباط الضبط العدلي للجهاز الاستخباري وضباط الشرطة القضائية والوكلاء العامون والقضاة تكوينا مندمجا متكاملا بين حدود سلطاتهم وحقوق الأطفال والآليات التوجيهية لتنفيذها ومهارات استجوابهم والاستماع إليهم (شهود، ضحايا، مذنبون)، أو أن يستعين هؤلاء بأطقم متخصصة ومن الأفضل أن تكون من منتسبي هذه المؤسسات.

ثانيا. الإجراءات والتقنيات المهارية للاستماع للأطفال أقل من عشر سنوات

مادام أن مُحاور الطفل الشاهد ضابطا عدليا استخباريا، فنحن نحصر هنا الجلسة بالاستماع وليس الاستجواب، وعلى الضابط تتبع هذه الإجراءات والإرشادات المهارية ليكون مردود الاستماع ناجحا ونجوعا وأكثر احترافية مهنية؛ وهي كالآتي:

أ. البيئة التشغيلية للاستماع

- أن يكون مكان الاستقبال (في حالة إجراء جلسة الاستماع داخل الجهاز) مهيئا بكيفية تريح وتلائم الطفل الشاهد، نفسيا وحركيا، وغير مشتت للانتباه والتركيز. كما يمكن إجراء جلسة الاستماع في بيئة أخرى كمنزل الطفل الشاهد، أو مطعم، أو حديقة، أو عن بعد (دارة تلفيزيونية مغلقة) إذا أيقن الضابط ألا ضغوط أو تهديدات على الطفل الشاهد.. وألا يجري عملية الاستماع عبر الصوت فقط؛
- ضرورة وجود آلة التسجيل الصوري والصوتي في قاعة/مكان الاستماع، لعدم تدوين وتسجيل إفادة الطفل الشاهد كتابيا، لأن هذا الإجراء قد يؤثر على راحته وقد يعطي تفسيرات ذاتية مجانبة للصواب غير معبر عنها من قبله. وعند الضرورة القصوى لتدوين هذه الإفادات/الإفادة/الشهادة المستقاة كتابيا، يجب إعطاء الطفل الشاهد تفسيرا ومنحه شرحا لماذا يتم تدوين أقواله وأخذ الإذن منه لجعله أكثر تجاوبا وراحة (أخذ موافقة الطفل الشاهد، سواء في التسجيل المرئي والصوتي أم في التدوين الكتابي). يمكن توظيف محتوى التسجيل مرة أخرى لدى المحكمة دون استجواب الطفل الشاهد (ليس استماعا باعتبارها جهة تحقيق) ما لم ترَ المحكمة عكس ذلك أو شككت في إفادات الشاهد (قد تأخذ شهادته بالإجبار أو الإكراه أو تلاعب في مضمونها..)، وعند عرض شهادة الطفل في المحكمة تظلل صورة الطفل الشاهد ويتم تغيير نمط صوته إلكترونيا.. ليبقى محميا وغير معروف من قبل الجاني/المذنب؛
- عند التصوير يكون من الضروري وضوح صورتَي وصوتَي الطفل الشاهد والضابط؛
- عدم الاستماع للطفل الشاهد بوجود صور مجرمين أو مشتبه بهم على الحائط؛
- عندما يطلب من الطفل الشاهد تحديد المشتبه فيه من بين مجموعة أفراد، يجب عدم مواجهته مباشرة؛ أي أن تتم عملية التعرف من وراء حجاب شفاف للطفل الشاهد ومعتم من جهة المشتبه به مع ضرورة تأكيد هذا الإجراء للطفل الشاهد، سواء كان المشتبه فيه حدثا أم راشدا، وسواء كان ذكرا أم أنثى. وعندما يظهر الطفل الشاهد خوفا تعرض عليه فقط صور المشتبه فيهم.

ب. الاستقبال وخلق الثقة

- أن يبدي الطفل الشاهد موافقته الصريحة على إدلاء بشهادته أمام الضابط؛
- أن يبلغه الضابط أن هويته ستظل سرية ولن يتم الإفصاح عنها؛
- خلق الثقة مع الطفل الشاهد والإفصاح عن صفة الضابط، ولو أخذ هذا الإجراء وقتا طويلا؛
- عدم إظهار أي سلاح وظيفي أو الأصفاد.. أمام الطفل الشاهد؛
- عدم البدء في جلسة الاستماع فور وصول الطفل الشاهد إلى أن يستأنس المكان؛
- أن يتم الاستماع للطفل الشاهد بمرافقة الأب أو وصي الشرعي والمحامي؛
- أن يسرد الضابط على الطفل الشاهد بلغة يفهمها أو بأي طريقة يستوعبها سبب الاستماع إليه وبكافة حقوقه المتعلقة بالمقابلة، وقيمة الإدلاء بالحقيقة؛
- عدم تأدية اليمين القانونية من قبل الطفل الشاهد لصغر سنه تأصيلا، علما أنه لا تطلب اليمين من أي شخص شاهد في فترة الاستماع من قبل ضباط العدلية عند انتقاله لمكان الحادث، في حين يتم إخبار النيابة

العامة المختصة من قبله (توجد بعض الاستثناءات الحصرية في أمر حلف اليمين أمام ضابط العدلية لكن لمن هم مطلوبون أصلا باليمين من دون الذين لم يستوفوا السن القانونية لذلك)؛

- ضرورة استقبال الطفل الشاهد مع مرافق، الأب أو الوصي (ما لم يكن الأب أو الوصي القانوني طرفا في الحادث، أو أن يكون الطفل موضع ضغوط، أو تعنيف لفظي أو جسدي من قبل أحدهما) والمحامي. والسماح للطفل الشاهد التشاور معهما أو مع المحامي فقط ـ على انفراد ـ متى طلب ذلك.. أما في حالة عدم وجود الأب أو الأم أو الوصي الشرعي، لا يمكن أخذ إفادات الطفل الشاهد دون وجود محام والتأشير على قبوله من قبل الطفل الشاهد. وأي إفادة تأخذ من الطفل الشاهد دون توفر شرط المرافقة لا يعتد بها، لا استئناسا ولا استدلالا..
- استقبال الطفل الشاهد بالابتسامة، وإذا أمكن تقديم حلوى أو مشروب/عصير أو ورق رسومات وملونات.. لكن في المقابل يمنع منعا مطلقا وعد الطفل الشاهد أثناء جلسة الاستماع أنه سيتلقى هدية أو مفازة إذا أدلى بمعلومات عن الحادث، أو العكس ذلك إذا لم يقدم معلومات كأن يوبخ أو يهان؛
- عدم لمس الطفل الشاهد أو الاقتراب والدنو منه كثيرا، أخذ مسافة معقولة تشعره بالأمان والراحة؛
- خلق ألفة مع الطفل الشاهد، كاللعب معه و الجلوس على الأرض (مع أخذ مسافة معقولة عنه)، أو التكلم معه في موضوع لا علاقة له بالتحقيق كمحاورة عن الفريق الرياضي المفضل، أو أن يسأله: هل يمكنك رسم هذا الحيوان؟
- الابتعاد بكيفية مطلقة عن لغة التهديد والوعيد والتجهم.. أو أي إيذاء مهما كان نوعه أو درجته.

ج. الوسط الاجتماعي والثقافي والحالة النفسية والجسدية للطفل الشاهد

- قبل بدء جلسة الاستماع، يجب قراءة الحالة النفسية والوجدانية للطفل الشاهد، وحسن التعامل مع حالته عند الخوف والتوجس أو الريبة والشك.. وضرورة معرفة الضابط هل يعاني الطفل الشاهد من أي مرض (السكري، الصرع، رهاب/فوبيا معين..) خوفا على سلامته؛
- إذا لاحظ الضابط أن الوضع النفسي للطفل الشاهد يستدعي استشارة طبية، عليه استدعاء الطبيب المختص وإجراء فحص وتزويد المرافق للطفل الشاهد بنتائج الفحص مع حفظ السر المهني، وعملية الفحص تتم دون حضور الضابط؛
- إجراء اللقاء في حالة ذهنية صافية للطفل الشاهد، وألا يكون مجهدا لسبب ما؛
- ضرورة معرفة السن الحقيقي للطفل الشاهد؛
- معرفة الوسط الثقافي والمحيط البيئي والمعيشي للطفل الشاهد؛
- قد يشكل موضوع الحادث حرجًا للطفل الشاهد، خاصة إذا تعلقت القضية بأمور تعد في الثقافة الشعبية من الطابوهات، لذلك على الضابط المعرفة المسبقة بهذه الحيثيات؛
- عدم خداع الطفل الشاهد أو تضليله كاعتبار وجود أدلة ما في مسرح الحادث، لكنها لا توجد أصلا؛
- دائما تقديم المصلحة الفضلى للطفل الشاهد في جميع مراحل الاستماع.

د. جلسة الاستماع

- قبل البدء في جلسة الاستماع؛ يجب على الجهاز الاستخباري إجراء بحث تمهيدي/أولي على الطفل/ة الشاهد/ة، لمعرفة هل يفترض إجراء الجلسة من قبل ضابط أو ضابطة؛
- الحرص على تطبيق جميع ضمانات جلسة الاستماع؛
- الابتعاد عن الطابع الرسمي للجهاز في إجراء الاستماع عكس الكبار؛

- عدم السقوط في فخ الأفكار النمطية والمسبقة والتحيز العرقي والاجتماعي (اللون، الجنسية، الوسط الاجتماعي..)؛
- عدم الإكثار من جلسات الاستماع (إذا أمكن لمرة واحد)، وعدم الإفراط في مددها، ويجب أن تكون قصيرة (ألا تتعدى 90 دقيقة وتتخللها فترات استراحة وألا تتعدى الجلسة الواحدة 40 دقيقة كأقصى حد) منعا لتعب وإرهاق الطفل الشاهد ولجعله أكثر تركيزا ويقظة؛
- استعمال لغة/لهجة واضحة والأكثر فهما للطفل الشاهد عند استماع إليه؛ لأنه قد تتعدد اللغات الوطنية والرسمية واللهجات المحلية داخل الدولة الواحدة. وعند تعذر استماع الطفل الشاهد باللغة/اللهجة التي يفهمها يمكن الاستعانة بمترجم محلف ومتخصص ومقبول من الطفل الشاهد (كذلك الحال مع الطفل الشاهد الأجنبي)، ومن الأفضل أن يكون غير خارجي أي أن يكون منتميا وظيفيا للجهاز الاستخباري؛
- الابتعاد عن الانفعالات كتحريك المكتب بعنف أو ضرب قلم التدوين أو السجل على الحائط.. أو أي عمل آخر يعبر عن رد فعل انفعالي، أي التحكم في الذات والعاطفة؛
- الأخذ بعين الاعتبار أن الطفل الشاهد قد يفسر الأحداث بطريقته وخبرته البسيطة في الحياة وزاوية رؤيته لها، لذلك على الضابط التمييز بين الحقيقة والتأليف؛
- عندما تفرض الضرورة عرض صور على الطفل الشاهد، فيجب عرض ما قل منها عبر المناولة المباشرة باليد أو من طريق جهاز لوحي؛
- عند إجراء جلسة الاستماع يفضل بشكل أساس وجود ضابط واحد فقط في غرفة/مكان الجلسة.

هـ. فنيات طرح السؤال

- المرونة في التعامل مع الأطفال؛
- التقليل من الأسئلة مباشرة الموجهة للطفل الشاهد (ويفضل الحد منها) مع الاعتماد على طرح الأسئلة المفتوحة (أقل ما يمكن) لاستجلاب المعلومات المطلوبة، مع إعطاء فسحة أثناء الاستماع للحديث عن أمور عامة لا تمت بصلة للقضية موضوع الاستماع (آخر قصة قرأها، الحديث عن مسلسل للرسوم المتحركة يتابعه..)؛
- يمكن للضابط أن يتبع السؤال المفتوح بسؤال تفسيري لتبيان أمر ذي صلة؛
- عدم طرح أسئلة إيحائية أو توجيهية أو تدليسية أو قسرية، أي عدم استدراج الطفل الشاهد نحو إفادة معينة كأن يقدم الضابط معلومة مرتبطة بمسرح الحادث؛
- أن يتوفر الضابط على فنيات طرح السؤال وصوغه؛
- طرح أسئلة تتناسب مع فهم الطفل وإدراكه؛
- عدم إجبار الطفل الشاهد على استرجاع المعلومات بكيفية قسرية وقهرية..
- الحرص على عدم تأثر الطفل الشاهد بالانصياع والامتثال عند طرح الأسئلة، نتيجة الخوف أو لإرضاء الضابط لكون هذا هو الجواب الذي يرغب الضابط سماعه؛
- على الضابط في حالة شعوره أن الطفل الشاهد لم يستوعب السؤال، أن يطلب منه صوغ السؤال بطريقته ليتأكد أن الطفل الشاهد فهم السؤال جيدًا؛
- ضرورة الانتباه من قبل الضابط، هل الطفل الشاهد من أجل إنهاء جلسة الاستماع في أقرب وقت ممكن، يدلي بإفادات إقرارية دون أن يأخذ الوقت الكافي في التذكر والتفكير؛
- في حالة ضعف تركيز الطفل الشاهد أو التعب والعياء على الضابط توقيف عملية الاستماع، منعا لأي إدلاء معيب أو تأثير بالإيحاء ينتج عنه إجابات ضعيفة أو موجهة، وعلى الضابط تأجيل جلسة الاستماع لوقت لاحق

و التحفيز على القول

- إظهار الاحترام الجيزال لمشاعر الطفل الشاهد؛
- أثناء مجريات الاستماع على الضابط استعمال تقنية الحركة/الحركات الإمائية التي تساعد الطفل الشاهد على الاسترسال في الكلام، ويجب أن توافق هذه الإماءات الحركية ثقافته وعاداته وبيئته المعيشية؛
- الحديث مع الطفل الشاهد بكياسة وبنبرة هادئة؛
- المعاملة السيئة ستدفع بالطفل الشاهد إلى التردد بالقول أو الصمت المطبق؛
- التعامل مع تردد الطفل الشاهد (في حالة انتفاء أي سبب ناتج عن معاملة الضابط) بلطف وهدوء، وإعطاؤه الوقت الكافي لاسترجاع المعلومات ذات الصلة؛
- عدم أخذ موقف ترهيب أو استنتاج سلبي إذا امتنع الطفل الشاهد عن الإجابة عن سؤال/أسئلة ما؛
- عدم ذكر كلمة تحقيق أو جريمة أمام الطفل الشاهد منعا من رد فعل يتسم بالخوف والرعب؛
- إخبار الطفل الشاهد أنه سيغادر بمجرد أخذ الشهادة؛
- السماح له بإبداء رأيه في كل فترات الاستماع، وبأي طريق تمكنه من توصيل هذا الرأي، سواء كتابة أم رسما أم حركة..
- عدم مقاطعة الطفل الشاهد عند الإدلاء بشهادته حرصا على عدم تشتيت تسلسل حديثه وتركيزه؛
- إظهار الاهتمام الكامل لما يقوله الطفل الشاهد من إفادات لتشجيعه على مواصلة الحديث، كإعادة صوغ ما قاله الطفل الشاهد من قبل الضابط؛
- عند الانتهاء من أخذ إفادات وشهادة الطفل الشاهد، على الضابط أن يسأل الطفل الشاهد إن كان يود طرح أسئلة عليه، أو أي أمر يريد التعبير عنه أو فهمه أكثر؛
- وختاما على الضابط أن يشكر الطفل الشاهد على حسن تعامله وتعاونه لإظهار الحقيقة، وأن يبدي خلال هذه النقطة جملة من الأمور الإيجابية التي لاحظها أثناء سير الاستماع مع الاحترام والتقدير.. فالإضافة لشعور الطفل الشاهد، من خلال ذلك، أنه قدم خدمة للعدالة وأن إفاداته سمعت بإمعان؛ فهذا الأمر كذلك يعزز ثقة الطفل الشاهد في الجهاز الاستخباري ويرسخ عنده صورة إيجابية عن الجهاز..
- يوقع محضر جلسة الاستماع من قبل الطفل الشاهد مع الوصي الشرعي أو المحامي.

ز. ملاحظات جد مهمة

- على الضابط تجنب التحليل السلوكي؛ لكون بعض السلوكات لدى الطفل تكون نتيجة الخجل أو الخوف، مثلا عدم الاتصال البصري ما يمكن أن يفسره الضابط أنه محاولة من الطفل الشاهد للتهرب من الإجابة أو للخداع..
- عندما يلخص الضابط أقوال الطفل الشاهد (جزئيا أو كليا) عليه الحرص أن يكون تلخيصه موفقا ودقيقا؛ لأن عكس هذا قد يفسره الطفل الشاهد أن الضابط إما غير مبالي بإفاداته أو أنه لم يصغِ لها من الأساس.. وهذا سيؤثر لا مندوحة على مجريات جلسة الاستماع الآنية أو اللاحقة؛
- التأكيد على سلامة الطفل الشاهد وحمايته وعائلته..
- يجب على الضابط تكييف اللقاء بالطفل الشاهد مع موضوع الجريمة/الحادث إذا نتجت عنها حالة وفاة وكان الضحية أحد أصوله أو فروعه أو قريب، أو أن الجاني من أسرته أو عائلته.. سواء كان هو الشاهد الوحيد أم غير ذلك؛
- يُطرح سؤال في حالة وجود طفل غير قادر على الكلام لطارئ نفسي كالصدمة (مع ضرورة الاستعانة باستشارة طبية نفسية) أو لوجود سبب عضوي كالصمم.. هنا يمكن للضابط أخذ إفادات الطفل الشاهد من طريق الرسم

أو الكتابة أو توظيب رسومات أو أي أسلوب آخر يراه الضابط أنه كفيل وقادر على أن يعطي للطفل الشاهد إمكانية التعبير.. أو أن يستعين بمتخصص أو قريب موثوق للطفل الشاهد قادر على التواصل معه؛

- من حق أي طفل شاهد أو المرافق له تقديم شكوى ضد الضابط إذا تبين له/لهما أنه حرف إفاداته أو سرب أي معلومات عنه أو تعامل مع الطفل الشاهد بطريقة تعسفية أو مهينة؛
- قد تأخذ جلسة الاستماع للطفل الشاهد منحى آخر؛ إذا تبين للضابط أنه، ومن خلال شهادته، أضحى طرفا في الحادث (أحد الضحايا، مذنب وجاني أو مساهم أو مشارك في الجريمة/الحادث)؛ على الضابط في هذه الحالة وقف جلسة الاستماع، ويجب إبلاغ الطفل وكذا المرافق والمحامي (الموجودان أصلا في أثناء الجلسة) بالمتغير الجديد في القضية وأطرافها.

خاتمة

على الجهات الوصية والمشرفة والمراقبة تجويد هذه الممارسات وآلياتها التنفيذية الميدانية، والحرص على توافقها وحقوق الطفل أثناء البحث التمهيدي وعند سلطات الاتهام والتحقيق. كما على المدعيين العامين مراقبة التسجيلات الاستماع لمعرفة هل تمت وفق الشروط والضوابط الناظمة لهذه الإفادات وأنها تتسم بالصدق وموثوقة ولم تأخذ قسرا أو كرها.. كما يمكن إخبار، في حالة الطفل الشاهد الأجنبي، قنصلية بلده أو أي جهة دبلوماسية تمثله. وفي حالة الطفل الشاهد اللاجئ يجب اطلاع المنظمات الدولية ذات الصلة، ولو لم يكن طرفا في الحادث.

المراجع:

. الفصل الثاني عشر من الدليل على حقوق الطفل، على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/HRM-CH-12.pdf

. هدى عبد الواحد جاسم، حماية الشهود في الدعوى الجزائية، ص 239 - 266، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 10، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية؛

. خالد بن محمد المهوس، الاستجواب الجنائي: وتطبيقاته في نظام الإجرائي السعودي، رسالة الماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا؛

. مبادئ المقابلة الفعالة في سياق التحقيقات وجمع المعلومات، ترجمة: سوزان قازان، ماي 2021، على الرابط:

www.interviewingprinciples.com
https://www.apt.ch/sites/default/files/publications/Final_apt_PoEI_Ar.pdf

. Youth Interrogation: Key Principles and Policy Recommendation, *Fair and Just Prosecution (FJP), link:*https://fairandjustprosecution.org/wp-content/uploads/2022/01/FJP-Juvenile-Interrogation-Issue-Brief.pdf

التسامح السياسي وامكانية تحقيق السلام في السودان

د. ميرفت عبد الله جبريل آدم: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية
جامعة الجزيرة، السودان

الملخص

هدفت الورقة الى توضيح الكيفية التي يمكن ان يساهم بها التسامح السياسي في تحقيق السلام بالسودان، وكذلك التعرف على أهم عوامل نجاح ومعوقات تحقيق التسامح السياسي في السودان. تكمن أهمية الورقة في تناولها لأحد أهم القيم السياسية والمجتمعية التي عادة ما تساهم في معالجة الازمات السياسية وتحقيق السلام مع إجراءات أخرى كما تقدم التسامح السياسي كقيمة أخلاقية بإمكانها تحقيق السلام في السودان. انطلقت الورقة من فرضية رئيسية مفادها ان شيوع حالة من التسامح السياسي في السودان بإمكانه المساهمة في تحقيق السلام . استخدمت الورقة كلا من المنهج التاريخي والوصفي ومنهج الدراسات المستقبلية. كما اعتمدت في ادواتها على كلا من المصادر الاولية والثانوية، كالكتب، المجلات، الدوريات، الرسائل والبحوث العلمية والانترنت. عالجت الورقة موضوعاتها من خلال عدة محاور بدءاً من التعريف بالتسامح السياسي، مبررات ودواعي شيوع التسامح السياسي وأنواعه ومؤشرات وجوده، السلام وأهم عوامل تحقيقه في المجتمعات، التسامح السياسي في السودان ومعوقات تحقيقه وكذلك متطلبات نجاح التسامح السياسي في تحقيقه للسلام بالسودان ومستقبل الدور الذي يمكن ان يلعبه التسامح السياسي في تحقيق السلام في المستقبل. اختتمت الورقة بخاتمة ومجموعة من النتائج والتوصيات. ابرز نتائجها ان التسامح السياسي من القيم السياسية والاخلاقية التي يجب ان تسود في المجتمعات ذات التعدد والتنوع، كما يسهم في تحقيق السلام وتعزيز دعائمه بالمشاركة مع عوامل أخرى، **وان** هنالك العديد من المعوقات التي تحد من الدور الذي يمكن ان يلعبه التسامح السياسي في تحقيقه للسلام بالسودان، يحتاج التسامح السياسي الى العديد من المتطلبات والادوات التي تساعده وتسهم معه في تحقيق السلام بالسودان. وان مستقبل الدور الذي يمكن ان يلعبه التسامح السياسي في تحقيق السلام بالسودان مرتبط بالعديد من السيناريوهات المستقبلية. **كما أوصت الورقة بضرورة** اعتبار وتبني التسامح السياسي كأحد اهم السياسات التي يجب اتباعها عند ادارة التنوع والتعدد في السودان. وادخال واعتماد التسامح السياسي كمنهج تعليمي في جميع المراحل الدراسية للتأكيد عليه كقيمه أخلاقية سلوكيه تحفظ المجتمعات من الانقسام والتشتت. توفر الارادة الوطنية الخالصة لخلق واشاعة روح التسامح السياسي بين المكونات المجتمعية والسياسية. تناسي مرارات الماضي والتخلص من الغبن والانفتاح على الاخر المختلف. والاستفادة من كل الادوات والاليات التي يمكن ان تسهم في تحقيق السلام من خلال التسامح مثل الإدارة الاهلية ورجال الدين.

الكلمات المفاتيح: التسامح السياسي – السلام – السودان - دور الدين في تحقيق السلام

Abstract

The paper aimed to explain how political tolerance can contribute to achieving peace in Sudan, as well as to identify the most important factors for the success and obstacles to achieving political tolerance in Sudan. The importance of the paper lies in its treatment of one of the most important political and societal values that usually contribute to resolving political crises and achieving peace through other measures. It also presents political tolerance as a moral value and an integral and important part that can achieve peace in Sudan. The paper started from a main hypothesis that the spread of political tolerance in Sudan can contribute to achieving peace. The paper used the historical and descriptive approach and the future studies approach. The paper also relied on primary and secondary sources such as books, magazines, periodicals, university theses, scientific research and the Internet. The paper addressed its topics through several axes, starting with defining political tolerance, justifications and reasons for the prevalence of political tolerance, its types and indicators of its existence, peace and the most important factors

for achieving it in societies, political tolerance in Sudan and obstacles to achieving it, as well as the requirements for the success of political tolerance in achieving peace in Sudan and the future role that political tolerance can play in achieving peace in the future. The paper concluded with a conclusion and a set of results and recommendations. The most prominent results are that political tolerance is one of the political and moral values that should prevail in pluralistic and diverse societies. Political tolerance contributes to achieving peace and strengthening its pillars in partnership with other factors. There are many obstacles that limit the role that political tolerance can play in achieving peace in Sudan. Political tolerance needs many requirements and tools that help it contribute to achieving peace in Sudan. The future of the role that political tolerance can play in achieving peace in Sudan is linked to many future scenarios. The paper also recommended the necessity of considering and adopting political tolerance as one of the most important policies that must be followed in managing diversity and pluralism in Sudan, and introducing and adopting political tolerance as a curriculum in all educational stages to emphasize it as a moral and behavioral value that protects societies from division and dispersion, and providing a pure national will to create and spread the spirit of political tolerance among societal and political components, forgetting the bitterness of the past, getting rid of injustice and opening up to the different other, and benefiting from all tools and mechanisms that can contribute to achieving peace through tolerance, such as civil administration and religious men.

Key words :
Political tolerance – Peace – Sudan - The role of religion in achieving peace

المقدمة

إن اختلاف البشر حقيقة مطلقه لا تخفى على أحد كما ان اتصال الناس وتعاملهم مع بعضهم البعض ضرورة حتمية لاستمرار الحياة. فعلى الرغم من ان هذا العصر الحديث يشهد اندماج جميع دوله في محيط متعدد الثقافات نتيجة للتداخلات السريعة وظهور وسائل الاتصال الحديثة والثورة المعلوماتية والتي يفترض ان تتجه بالعالم نحو التقارب تظهر العديد من التناقضات والاختلافات الدينية، السياسية، العرقية، القبلية والعنصرية، الامر الذي يجعل من الضرورة السعي نحو ايجاد وتطبيق العديد من القيم الأخلاقية للتعامل وللحد من تلك المظاهر والمشكلات. كما يعتبر السلام الغاية الأسمى التي تنشدها الدول وتسعى وراء تحقيقها واستدامتها فغياب العنف بكافة اشكاله يعتبر من الأهداف الاستراتيجية للدول وتتخذ من اجل تحقيقه العديد من التدابير والاجراءات ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية الامنية والسياسية تمثل في مجملها ادواتا لتحقيق الامن والسلم للدول.

يتميز السودان بالتعدد والتنوع الثقافي من حيث العرق والمعتقد والفكر وقد نتج عن ذلك بروز العديد من العادات والتقاليد والممارسات الثقافية والاجتماعية المختلفة اضافة الى البعد السياسي، هذا التنوع ظل وعلى مر العصور سببا في نشؤ واندلاع الصراعات والحروب الأهلية ويرجع ذلك لفشل القوى والأنظمة السياسية الحاكمة في اداره هذا التنوع والعمل على خلق وحدة وطنية جامعه لهذا الكيان. ولما كان الفشل في ادارة التنوع وممارسة الاقصاء السياسي في السودان أحد أكبر الاسباب التي ألحقت الضرر بالحياة السياسية والاجتماعية وفشلت في تحقيق السلام كان لابد من البحث عن طرق وحلول تعالج بها ازمات السودان السياسية استنادا الى القيم السياسية الأخلاقية على وجه العموم والعمل على شيوع وانتشار ظاهرة التسامح السياسي كأداة لتحقيق السلام يصلح استخدامها في المجتمعات التي تعاني من التعدد وقضاياه على وجه الخصوص.

لأهمية الموضوع تتناول الورقة التسامح السياسي وامكانية تحقيقه للسلام في السودان.

المشكلة:

تمثل الابعاد الثقافية والأخلاقية عنصرا مهما من عناصر نجاح العملية السياسية في الدول والمجتمعات خاصة تلك التي تتصف بالتعدد والتنوع، فتسهم مع عوامل اخرى في شيوع وتحقيق حالة من السلام كما تقوي من دعائم الشعور بالوحدة الوطنية والتماسك الداخلي اذا ما تم استغلالها بالطرق والأساليب المثلى. لذلك تطرح الورقة وتسعى للإجابة عن التساؤل الرئيسي الاتي:

كيف يمكن للتسامح السياسي كقيمه سياسية أخلاقية ان يسهم في تحقيق السلام بالسودان؟

الأهداف:

تهدف الورقة الى:

- التأكيد على أهمية وجود التسامح السياسي في المجتمعات المتعددة.
- توضيح الكيفية التي يمكن ان يساهم بها التسامح السياسي في تحقيق السلام بالسودان.
- التعريف بأهم عوامل نجاح ومعوقات تحقيق التسامح السياسي في السودان.
- التنبؤ بمستقبل السلام في ظل شيوع حالة التسامح السياسي في السودان.

أهمية الورقة:

تكمن أهمية الورقة في:

- تناولها لاحد اهم القيم السياسية والمجتمعية التي تساهم في معالجة الازمات السياسية وتحقيق السلام.
- تقدم التسامح السياسي كقيمة اخلاقية وجزء اصيل ومهم بإمكانه تحقيق السلام في السودان.

أسئلة الورقة:

تطرح الورقة العديد من الأسئلة الفرعية الاتية:

- كيف يمكن ان يساهم التسامح السياسي في تحقيق السلام بالسودان؟
- ما أهم عوامل نجاح ومعوقات التسامح السياسي في تحقيقه للسلام في السودان؟
- كيف ينظر لمستقبل السلام في السودان من خلال التسامح السياسي؟

منهج وادوات الورقة:

استخدمت الورقة كلا من المنهج التاريخي والوصفي ومنهج الدراسات المستقبلية. كما اعتمدت في ادواتها على كلاً من المصادر الاولية والثانوية، كالكتب، المجلات، الدوريات، الرسائل والبحوث العلمية والأنترنت.

مدخل

ظل السودان يعاني منذ استقلاله وحتى تاريخ اللحظة العديد من المشكلات الامنية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية والعسكرية، وقد ساهمت في ذلك مجموعة من الاسباب والعوامل، فالأزمة التي يعيشها السودان في الوقت الحالي هي أعمق من الصراع المسلح الدائر بين الجيش وقوات الدعم السريع، ذلك انها مرتبطة بالفشل في بناء نموذج لدولة وطنية تجمع اطياف المجتمع كافة. فبعد توتر طويل وتراشق اعلامي انفجر الصراع بين الطرفين في 15 ابريل2023 على شكل اشتباكات مسلحه، وقد جاءت المواجهات الاخيرة على خلفية خلافات نشبت بين قيادة الجيش والدعم السريع بشأن الجدول الزمني المقترح لدمج قوات الدعم السريع في صفوف القوات المسلحة بموجب الاتفاق الإطاري الموقع في ديسمبر 2022 لحل الازمه السياسية المستمرة في البلاد منذ انقلاب الجيش على حكومة حمدوك في اكتوبر2021، لكن المواجهات أبرزت صراعا اعمق على السلطة والنفوذ والموارد وارتبطت بمصالح حلفاء خارجيين[1].

تفاقمت الاوضاع وتطورت الاحداث فنشبت حرب بين الطرفين ما زالت مستمرة تدخلت فيها العديد من الأطراف الخارجية الامر الذي جعل هنالك نوع من الارتهان للخارج بكل ما يفرضه من تدخلات. خلفت الحرب الدائرة خرابا ودمارا وحصدت العديد من الارواح كما خلفت الملايين من النازحين واللاجئين وامتدت لتشمل اقاليم ومناطق مختلفة في السودان. حظيت بالعديد من المبادرات المحلية والإقليمية والدولية لحلها الا انها باءت بالفشل في مجملها الامر الذي حتم من ضرورة التفكير في مخرج او طرق محلية سلمية لحل هذه الازمه او التخفيف منها ولو على المدى البعيد كمعالجة للصراعات التي يعاني منها السودان باعتماد بعض القيم السياسية الاخلاقية ذات البعد الاجتماعي والتي يسهم وجودها والالتزام بها في شيوع حالة من السلم ومن أبرز القيم التي يمكن تبنيها من اجل تحقيق السلام في السودان قيمة التسامح السياسي.

تمهيد:

ظهرت كلمة تسامح في القرن السادس عشر من الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت حيث أنتهى الامر بأن تساهل الكاثوليك مع البروتستانت وبالعكس فصار التسامح يرتجى تجاه جميع الديانات وكل المعتقدات، فمنذ منتصف القرن الخامس عشر بدأت اولى ارهاصات وبوادر التسامح خاصة التسامح الديني الذي دعت اليه العديد من الأصوات خاصة حركة الاصلاح الديني على يد (مارتن لوثر).

يمكن القول بأن هنالك عاملان ساهما في تشكيل مفهوم التسامح بطرق مختلفة ويعود اليهما الفضل في منحه جوانب ودلالات عديده هما:

- الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت.
- الاكتشافات الجغرافية.

فالتسامح نشأ ليعكس جوانب من صور تفاعل الفكر الحديث مع التطورات العديدة التي نشأت في القرن السادس عشر في المجتمع الغربي، حيث يتبلور المفهوم كمحاولة لصد مختلف اشكال العنف السائدة في المجتمع

[1] .تفجر الصراع بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع: الاسباب والتداعيات المحتملة، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ 20 ابريل2023.

خاصة في مجالات العقيدة الدينية[1]. وقد نادت جميع الاديان بالتسامح ودعت اليه لما له من أهمية في امكانية تحقيق السلام والتعايش المجتمعي.

ولأهميته بادرت منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لتعتمد في مؤتمرها العام في دورته الثامنة والعشرين في السادس عشر من نوفمبر للعام 1995 اعلان المبادئ بشأن التسامح وتتخذ من السادس عشر من نوفمبر من كل عام يوما عالميا للتسامح، للتأكيد على ان لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين وحرية الرأي والتعبير. فهو في ابسط معانيه موقف يتجلى في الاستعداد لتقبل وجهات النظر المختلفة، كاختلاف السلوك والرأي دون الموافقة عليهما ويرتبط بسياسات الحرية حيث يسمح بالتنوع الفكري والعقائدي.[2]

يعتبر التسامح من اهم القيم التي يتمحور حولها التنظيم الاجتماعي والسياسي الحديثين كما ان تعزيز قيمه وثقافته يعتبر مسؤولية مجتمعيه تبدأ من الاسرة وتمتد الى المؤسسات التعليمية ثم يصاغ ليعبر عن أهم السياسات الاجتماعية التي يجب ان تتبناها الدول. وقد حظيت قضية التسامح على وجه العموم في الآونة الأخيرة باهتمام الكثير من المراكز والهيئات الثقافية والاجتماعية والانسانية بحيث اصبح مطلب حياتي وجوهري للتعايش سواء داخل المجتمع الواحد او عدة مجتمعات في ظل انتشار ظواهر العنف والتطرف والغلو.[3] وللتسامح مجالات بحيث لا يمكن حصر الموضوعات والقضايا التي يتطلب ان يكون فيها تسامحا ذلك ان التسامح يعتبر ممارسة حياتيه عامه ومن ابرز **انواع التسامح** : التسامح الديني، والمذهبي، الفكري، العائلي ،القبلي ، في اطار النوع، والتسامح السياسي .[4]الذي تأتي هذه الورقة متناولة له من حيث امكانية تحقيقه للسلام في السودان.

التعريف بالتسامح السياسي:

يتم التعبير عن التسامح السياسي في إطار الحقوق والواجبات وفقا لتصورات سياسية معقوله عن العدالة تشمل نطاقها حتى الحرية الدينية [5]،ويرجع ذلك الى ان التسامح بمفهومه العام لم يعد مجرد قضية اخلاقية بل قضية سياسية حيث يتحدد على اساسها موقف السلطة من الافعال والممارسات والمعتقدات الفردية والجماعية. يعد التسامح السياسي قيمة ضرورية لتعايش وتفاعل الجماعات المختلفة سياسيا وفكريا وهو ضروري للدولة التي يجب ان لا تقتصر هويتها على جنس او دين او عقيده، لان في ذلك اهدار لقيمة المواطنة ونزوعا الى التفرد والتسلط. فالتسامح السياسي يقوم على الاقرار بالمساواة بين المواطنين وتمتعهم جميعا بحقوق وحريات متساوية، ويعني ذلك عدم رفض الاخر المختلف سياسيا وفكريا بحيث لا يتم تهميشه ولا اقصائه لان السياسات والافكار الاخرى المختلفة كلها تصب في الصالح العام وتناهض الشمولية الأخلاقية وتقر النسبية والتعددية وحق الاختلاف.[6]

---

[1] .جون لوك .رسالة في التسامح، ترجمة عبدالرحمن بدوي، مركز دراسات فلسفة الدين،2001.

[2].عماري مصطفى، اشكالية التسامح في الفكر الغربي والفكر العربي: محاولة في التركيب، مجلة البدر، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،بتاريخ2018/2/10

[3]..عبد الله الزازان، السودان التعايش الاجتماعي الثقافي والتسامح السياسي، جريدة الرياض السعودية، عبر الرابط WWW.alriyadh.com بتاريخ اكتوبر 2023,

[4] .جوزيف لوكلير، التسامح في عصر الاصلاح، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمه،2009،ص23.

[5] .عمر حبتور الزرعي، التسامح السياسي في الشريعة الإسلامية، تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، الامارات، ب:د، ص 22.

[6] . توماس بالدوين، ومجموعة باحثين، التسامح في الحق والحرية، ط1، بيروت،1992،ص35.

يتجسد التسامح السياسي في السماح للمواقف السياسية المختلفة بالمشاركة واحترام المعارضة السياسية لا لمجرد الإقرار بحقها فقط في الحرية بل من تبرير التسامح السياسي فهو يشارك الديمقراطية في تمكين الاقلية السياسية او الدينية او الاثنية من الحضور في المؤسسات الديمقراطية وليس بناء على قوتها العددية فحسب بل بحقوقها في ان تكون ممثلة تمثيلا يمكنها من اسماع صوتها وممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها[1].

من تعريفاته:

- الإقرار بالتنوع وقبول التعددية والاختلاف بين مكونات النظام السياسي، وتقبل الرأي الاخر وحمايته واحترامه وان كان مخالفا للسياسة السائدة في المجتمع فهو يشكل عنصرا مهما لتعزيز الديمقراطية والممارسة الكاملة لجميع حقوق الانسان ويعتبر غيابه من أخطر ما تعاني منه الشعوب والامم.
- انه فعل مشترك يدل على التساهل والملاينة والموافقة وهو قبول واحترام اختلافات الاخرين سواء كانت اختلافات عرقية او اجتماعية او سياسية او دينيه او اتجاهات نوعيه (ذكور-اناث) اي انه تقبل الاخرين على ما هم عليه وعدم التصلب ضد آرائهم او اخطائهم، وعدم محاولة حملهم على تغيير سلوكهم قصرا [2].
- اتخاذ موقف ايجابي فيه اقرار بحق الاخرين في التمتع بحقوقهم الاساسية المعترف بها عالميا، وبذلك فان ممارسته لا تتعارض مع احترام حقوق الانسان ولا تعني قبول الظلم الاجتماعي او تخلي المرء عن معتقداته وعرفه[3].
- التسامح هو الموقف الذي يبيح لشخص ما قبول اساليب الاخرين في التفكير وطريقة معيشتهم الحياتية ضد كل ما يمكن ان يعكر صفوها ومكافحة كل اشكال العنصرية الوضيعة والكراهية المتزمتة والاستعاضة عن كل ذاك بقيم الاندماج والاعتراف والاحترام وليس العزل والاقصاء والتقوقع على الذات الذي لا نستطيع معه ان نفهم الاخر فنعمد الى ازدرائه واحتقاره لدينه او عقيدته او سياسته او عرقه او اسلوب حياته او بلده او لغته.[4]. فالتسامح يكون مع الاشخاص الذين يستحقون الاحترام مهما كانت افكارهم وسلوكياتهم، بمعنى ان التسامح يكون مع الاشخاص وليس مع افكارهم وسلوكياتهم.

أهمية التسامح السياسي:

تظهر أهمية التسامح السياسي في انه:

- هو البوابة الرئيسية للسلام الاجتماعي والامن القومي وحماية حقوق الانسان على المستوى الداخلي، كما يؤدي الى استبدال ثقافة العنف والحرب بثقافة العفو والسلم على المستوى الخارجي.
- يفتح افاق واسعه لتطور ونجاح الافراد والمجتمعات فالذين تعايشوا مع ثقافات مختلفة تكون ثقتهم عالية في التواجد بمجتمعات متنوعة ولا تشكل عائقا لديهم.

---

[1].جوزيف لوكير، مصدر سابق،ص31.

[2] .وفاء حسن الكندري، مساوى التسامح عند طلبة كلية التربية بجامعة الكويت، بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية، جامعة الكويت،يونيو2015،ص 10.

[3] .فائز صالح محمود اللهيبي، التسامح وقبول المختلف في الفكر العربي الاسلامي، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية،2009،ص474.

[4] .صلاح صوباني، وضعية قيمة التسامح في المنظومة التعليمية الفلسطينية ،قيم التسامح في المناهج المدرسية العربيه،2012،مركز رام الله فلسطين،ص9.

- اضمن اسلوب لمحاربة الاقصاء الاجتماعي والنزاع والعزلة فهو بذلك يساهم في محاربة الحقد وفتح ابواب الحوار والتراضي بين الاطراف المتصارعة والمتناحرة ورفض كل اشكال العنف ويحقق الانفتاح على الثقافات الاخرى[1].
- أصبح التسامح والتصالح على الصعيد الدولي بمثابة اختيار حضاري يستوجبه العمل على تلافي الحروب ونشر أولوية السلم في ربوع العالم وتحقيق التفاهم والتعايش والتعاون بين الشعوب والمجتمعات.
- شيوع حالة من السلام والامن الداخلي على مستوى الشعوب والمجتمعات.
- يعكس حاله من الانسجام والتوحد خاصة في المجتمعات المتعددة.[2]
- يعد التسامح ضرورة وجوديه وقيمة انسانية تفرضها سنة الوجود المطلقة، فالتنوع الانساني سنة كونية في قوله تعالي(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير)الحجرات الآية 13 .ولا يتحقق هذا التعارف الا بدلالة الحوار والالتقاء والتفاهم التي هي من شروط التسامح ومتطلباته[3].
- ينعكس التنوع الانساني على الميول والمذاهب والطموحات مما يؤدي الى تمايز في المنطلقات الفكرية للبشر وتغاير في الانماط السلوكية هذا التنوع والاختلاف يحتاج للتسامح الذي يعد شرطا مهما لإغناء العقل بخصوبة الرأي والاطلاع على عدد من وجهات النظر ورؤية الأمور من ابعاد وزوايا مختلفة[4].
- مهم لمواجهة التشدد والتعصب والانغلاق والانحياز والافراط في الاعتقاد بالتفوق على الاخرين لا سيما الافكار والمعتقدات السياسية والدينية والثقافية.
- شرط لاستمرار الحياة الانسانية وتعايش مكوناتها التي لا يمكن توحيدها على صورة نوع او راي واحد.
- استجابة للمتطلبات الاجتماعية والسياسية للتعايش والسلم في اوقات الاضطرابات الأيديولوجية.
- يستلزم السلوك الحضاري وقبل كل شيء احترام التنوع والاعتراف بنسبية القيم وعدم وجود قيم أفضل واصدق من قيم أخرى.
- الاحترام المتبادل والاعتراف والقبول المتبادل.
- يفتح باب الحق في تداول السلطة امام الجميع ومن ثم يلغي التسلط ويزكي السلطة[5].

مبررات ودواعي تطبيق التسامح السياسي

يحقق وجود التسامح العديد من القيم المجتمعية والسلوكية والتي تسود بوجوده منها:

- **الاستقلالية:** والتي يسعى الشخص لتحقيقها وتكون متوافقة مع رغباته دون ان تكون مفروضة عليه من غيره.
- **الديمقراطية:** تساهم في نشر التسامح بين الجماعات ذات الآراء المختلفة.

11,عبدالكريم الخطيبي، السياسة والتسامح، ترجمة عزالدين الكتاني الادريسي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمه،القاهره،1999،ص10.

[2] .فولتير، رساله في التسامح، ترجمة هنريت عبودي،ط1،دار تبرأ للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق،2009.

[3] .عاصم اسماعيل كنعان، وظافر أكرم قدوري، التسامح الديني في القران والسنه النبوية الشريفة، نماذج وامثله،

[4] .حميد نفل النداوي، الاعتراف بالآخر المدخل الصحيح للمصالحة العراقية، مجلة الرأي الاخر، العدد الخامس، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،2007.

[5].عبدالرازق الدواي، في اخلاقيات الحوار بين الثقافات حول مبدأ التسامح وحق الاختلاف، مجلة التسامح،العدد15،سلطنة عمان،2006،ص241.

- **امتصاص الغبن والغضب**: فالتسامح يزيل الغبن ويبعد المعاناة والالم من تقبل الاخر المختلف.
- **فضيلة اخلاقية مدعومة بمبدأ اخلاقي**: فعن طريقه يكون التخلي عن بعض الآراء والادعاءات والالتزام بعدم الضرر.
- **قيمه جوهرية تتصف بالإيجابية**: فهو يخاطب العمق وجزور الاختلاف.
- **الغريزة الحياتية**: فهو ضرورة لابد منها خاصة في المجتمعات المختلفة المتصارعة والمتناحرة.
- **السلام**: يتضمن مبدأ اخلاقي وهو السلام واحترام قيمة التنوع واختيارات الاخرين واعتبار السلام أكثر أهمية من الاختلافات الموجودة بين البشر بصفه عامة. ويؤكد **جونز** ان من الاسباب القوية التي جعلته يؤيد التسامح السياسي هو سعيه نحو تحقيق السلام وكذلك الفوائد الاخرى التي تأتي من جراء تحقيقه وقد ذكر (اننا لو نظرنا الى وضع التسامح السياسي من قبل ولا سيما من الناحية التاريخية لوجدنا ان عدم التسامح السياسي كان سببا رئيسا في العديد من حالات الموت والمعاناة)، لذا تراءى له ان اتباع الدولة لسياسة التسامح السياسي هو الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام وجني ثماره في بعض الأحايين.
- **يحقق التعايش**: فهو دعوة للتعايش والتقارب بين البشر حيث يحدث بين الناس من خلفيات أخلاقية وثقافية وعرقية مختلفة.
- **الاحترام**: فالتسامح يجعل الاطراف المتسامحة أيا كانت تحترم بعضها بشكل تبادلي[1].

أنواع التسامح:

1- **من حيث طبيعته**: دعا اليه **جون لوك** لأسباب دينية وقد ميز بين التسامح الشكلي(مظهري) والجوهري.
2- **من حيث استمراريته**: تسامح دائم تستمر الجهة المتسامحة في تسامحها مع الاخر المختلف على الرغم من تغير الظروف والأحوال، تسامح مؤقت وهو تخلي الجهة المتسامحة عن تسامحها في ظل ظروف واحوال معينه لتنتقل من التسامح الى اللاتسامح والعكس.
3- **من حيث ابعاده**: تسامح داخلي يطلق داخل دوله معينه او مجتمع واحد، وتسامح خارجي يكون خارجيا في نطاق دول او مجتمعات متعددة.
4- **من حيث نطاقه او درجة اتساعه وشموله**: تسامح عام تتسع وتمتد حدوده ليشمل كل المكونات المجتمعية في مجتمع واحد او دوله واحده او اقليم واحد او يشمل كل العالم بدوله ومجتمعاته، تسامح خاص تقف وتقتصر حدوده على جماعة واحدة او طائفة او قومية او حزب او مكون دون اخر.
5- **من حيث موضوعه**: ديني ثقافي فكري اجتماعي سياسي[2].

(بما ان أفق السياسة هو ممارسة السلم الاجتماعية في جميع اشكالها لذلك نجدها مرتبطه بالتسامح).

مؤشرات التسامح السياسي:

هنالك العديد من المؤشرات والدلالات التي تعكس وجود التسامح السياسي في الدول منها:

---

[1] .كارل بوبر، التسامح السياسي والمسؤولية الفكرية، مصدر سابق،ص42.

[2] .عماري مصطفى، اشكالية التسامح في الفكر الغربي والفكر العربي محاولة في التركيب، جامعة أبي بكر بلقايد تلسمان، الجزائر، بتاريخ 10-2-2018.

مؤشرات التسامح السياسي في النظام الدستوري:

- إدراك طبيعة النظام الدستوري في التعليم الجامعي وفي الثقافة السياسية الشعبية.
- التوافق حول المبادئ العامة في مقدمة الدستور.
- إدراك مفهوم المساواة في الدستور او في وثيقة الوفاق الوطني ان وجدت.
- مدى شعور المواطنين بالتوازن وعدم الهيمنة او الغبن.

مؤشرات التسامح السياسي لدى القيادات السياسية:

- موقف القيادات السياسية تجاه القضايا العامة احترام ام تحريض وتضييق عبر لغة الخطاب السياسي.
- التقيد بالقواعد القانونية والادارية والمهنية في التعيينات وتوزيع الاعباء والموارد العامة.
- الحد من التبعية في العلاقات بين السياسيين والمواطنين وتنمية ثقافة استقلالية.
- النقاش العام على المستوى المحلي في القضايا المشتركة وخارج صراع النفوذ.

اللاتسامح سياسي:

وهو عكس التسامح ويظهر من خلال:

- احتكار الحكم والسعي للسيطرة عليه،
- تبرير مصادرة رأي الأخر وحرياته واهدافه.

يوجد اللاتسامح في الأنظمة الاستبدادية الشمولية التي تميز بين المواطنين على اساس العرق، اللغة، الدين. وتمارس التعصب عبر استبعاد وتهميش الجماهير. كما انه لا سبيل من انهاء اللاتسامح الا بالمزيد من الديمقراطية فكرا وممارسه لأنها مثل التسامح حل وسط لتحقيق اقصى خير[1].

السلام:

يعد السلام في مقدمة القيم الانسانية، فالسلام في أبسط تعريفاته يعني غياب العنف، الحرب.

والسلام في المجتمعات الانسانية يعني غياب كل ماله علاقة بالعنف مثل النزاعات العرقية او الدينية الطائفية او المناطقية.

هو الاتفاق والانسجام، فهو لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله ولكنه يعني صفات ايجابية مرغوبه في ذاتها مثل:

- الحاجة الى التوصل الى اتفاق.
- الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر.
- سيادة حالة من الهدوء في العلاقات.

اذن هو حالة ايجابية في ذاتها اكثر من كونه غيابا لحالة سلبية مرفوضه(العنف ، الحرب، القتل) [2].

---

[1] .ماجد، الغرباوي، مجموعة باحثين، التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات،ط1،مؤسسة عارف للطباعه،بغداد،2008/ص20.

[2] . مي محي عجلان، مفهوم السلام، الموسوعة السياسية، بتاريخ 12-9-2018،WWW.POLITICAL-ENCYCLOPEDIA,ORG

مظاهر السلام:

يظهر في:

- مشاركة كل فرد قرارته السياسية الخاصة به بحرية.
- مسؤولية الحكومة أمام الشعب عن قراراتها وأفعالها.
- تمتع جميع الافراد دون استثناء بالأمن والامان المستمر، وعدم تعرضهم للتهديد والخوف مع وجود قوانين رادعه في الدولة لجميع اشكال العنف.
- تساوي جميع افراد المجتمع في الحقوق والواجبات امام القانون، وتطبيق القوانين على الجميع دون تميز.
- حق ممارسة العمل والبحث عن فرص العيش الكريم لكل فرد في الدولة بغض النظر عن الجنس او العرق او الدين او اي طرف اخر.
- توفر الاحتياجات الاساسية للحياة والتي تتمثل في الطعام والمأوى والماء والتعليم والرعاية الصحية والبيئة الصحية.
- التعاون بين الافراد والمجتمعات حيث يتشارك الناس الموارد والمعرفة والمساعدة المتبادلة.
- احترام التنوع والتسامح تجاه الاخرين وقبول الاختلافات الثقافية والدينية والاجتماعية.
- حل النزاعات بشكل سلمي وبطرق بناءة دون اللجوء الى العنف او العداء.
- تعزيز التعليم والثقافة السلمية ونشر الوعي والفهم السلمي1.

أهم عوامل تحقيق السلام في المجتمعات

يتحقق السلام في المجتمعات من خلال:

- الإدارة السلمية للتعددية: يؤدي عدمها الى حروب أثنية ومذهبية ودينية تخلف وراءها قتلى وجرحى وخراب اقتصادي، والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحق، وذكريات الكراهية، والرغبة في الانتقام.
- الاحتكام الى القانون: فهو أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة.
- **الحكم الرشيد**
- **المساءلة: وهي بمثابة كشف حساب عن تصرف ما.**
- **الشفافية: العلنية في مناقشة الموضوعات.**
- **التمكين: توسيع قدرات الافراد ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها.**

المشاركة": تشجيع الافراد على المشاركة في العمل العام، وازالة العقبات أمامهم

محاربة الفساد: وهو سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل مكاسب شخصية.[2]

[1] .مروة بوساحة، السلام وبناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل، بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018،ص35-36.

[2] . السلام والسلام الاجتماعي، معا لبناء السلام, بتاريخ 19 مارس 2014.

تظهر العلاقة بين التسامح السياسي والسلام من خلال المظاهر والاهداف المشتركة فكلاهما يسعيان لغياب العنف وضرورة تحقيق التعايش الاجتماعي خاصة في المجتمعات التي تتصف بالتعدد والتنوع.

التسامح السياسي في السودان

يعتبر التسامح بشكل **عام** أحد أهم السجايا التي اختص بها المجتمع السوداني عبر اجياله المتعاقبة، فقد ربطت الدراسات الاجتماعية والإنسانية التسامح بأبعاده الاجتماعية والثقافية والحضارية والإنسانية بالمجتمع السوداني، مبرهنة قدرته على التسامح والانفتاح والتعايش السلمي وهذا ما كان له ان يكون دون تربية اجتماعية وثقافية وفكريه واثقه بالذات. فالتسامح في السودان له جاذبية خاصه بعد ان اصبح جزءا من السلوك الاجتماعي.[1] ففي دراسة للدكتور **محمد الفاضل اللافي** استاذ العقيدة ومقارنة الاديان بالمعهد الاوروبي للعلوم الانسانية في باريس تناول فيها السودان كنموذج للتعايش الحضاري بين الثقافات والديانات المختلفة مؤكدا على تميز التاريخ الديني والاجتماعي بطابع السلم والتعايش الاجتماعي.(خاصة في مسألة الزواج بين الجنوبين والشماليين المسلمين مع غيرهم وبروز ذلك في ديانات ابناءهم لاحقا) ان تواصل العلاقات الاجتماعية وتبادل المصالح والمنافع في المجتمع السوداني بمختلف تركيباته الاجتماعية والثقافية والعرقية يشكل قاعدة كبرى في تحقيق معنى المصالحة الوطنية وتوطين دعائم البنية الداخلية السودانية. فالحالة التي تشهدها البلاد اليوم تدعوا عمليا الى اعادة النظر في مصطلح التعايش والتسامح اذ لم يعد يصدق بشكل قطعي على الواقع السياسي السوداني خاصة بين النخب السياسية وذلك لعلاقة السياسة بالنزعة الاستئثارية والسلطة وهي ما جعلت السودان يخرج من نفق الى اخر بسبب متاهات السياسة، فالخطأ الذي وقعت فيه معظم النخب السياسية والعسكرية الحاكمة في السودان هو ارتباط سياساتها وبرامج التخطيط فيها بكيفية التسيد واقتسام السلطة بعيدا عن قضايا الوطن.[2]

معوقات التسامح السياسي في تحقيقه للسلام بالسودان:

هناك العديد من العقبات التي تعترض عملية التسامح السياسي وتقف كمعوق لها في تحقيق السلام بالسودان أبرزها:

- **معوقات نفسية**: وهي التعرض للعديد من الازمات والعقبات والتي تخلق نوعا من التوتر والقلق فيظهر في العلاقة مع الغير وربما تقبله.
- **معوقات أخلاقية وقيمية**: فهنالك العديد من الاخلاق السلبية التي تتبعها سلوكيات تعيق دعم قبول الاخر مثل الحقد والغيرة والحسد وسوء الظن.
- **اختلاف العقيدة**.
- **اختلاف السن**: فاختلاف عمليات التنشئة الاجتماعية تحدث صراعا بين الأجيال وعدم التقبل.
- **اختلاف الطباع**: فاختلاف الطباع من المعوقات التي تحول دون تقبل الانسان لغيره، حيث يتجه كل شخص الى تقبل من يميل لطبعه وترتاح له نفسه. ويبغض من يخالفه في عاداته وطباعه.

د. عبد الله الزازان، السودان التعايش الاجتماعي الثقافي والتسامح السياسي، صحيفة الرياض السعودية.

[2] .نفس المصدر.

- **المستوى الاجتماعي والاقتصادي**: حيث التفاوت في المكانة الاجتماعية والاقتصادية فالتوافق وقبول الاخر يتحدد وفق القرب او البعد من دائرة الطبقة الاجتماعية[1].

- **التجارب السياسية الفاشلة** في تقديم نموذج طويل المدى يجسد قيم التسامح السياسي.

- **عدم تناسي الماضي وبروز روح الانتقام والثأر** خاصة فيما يتعلق بالحروب الأهلية والنزاعات القبلية وقضايا التمييز العنصري.

- **مساهمة العوامل الخارجية ذات البعد التدخلي والمصلحي** في ازكاء عدم الثقة واعلاء المصلحة الشخصية والتآمر على الوطن.[2]

- **بروز ظاهرة الانقسامات السياسية** سواء كان ذلك على مستوى الاحزاب السياسية او الحركات المسلحة والتي تعزز من روح الانقسام وتضعف عوامل الوحدة خاصة وان قضايا الخلاف بينهم قد تكون لأسباب شخصية او اختلاف في شكل العملية التي تدار بها تلك المؤسسات.

- **ضعف الثقافة السياسية** من حيث المفهوم والممارسة.[3]

- **ازدياد حدة الصراعات والتوترات** السياسية القائمة على القبلية والجهوية وقضايا التهميش وضعف التنمية.

- **تجزر ظاهرة ممارسة الاقصاء السياسي** عبر الحقب السياسية منذ الاستقلال والى الان.

- **الانزلاق نحو الحروب** الأهلية[4].

- **الانقسام السياسي وتعدد الجهات الوطنية الداخلية** والتحول ربما لجماعات مطلبية مسلحة.

- **شيوع مظاهر العنف والكره والغبن** بين مكونات الشعب الواحد[5].

- **بروز روح الانتقام والثأر** والقضاء على الاخر.

- **اظهار التعدد والتنوع الذي يزخر به السودان كمهدد لأمنه ووحدته**، في الوقت الذي يعتبر التنوع مصدر ثراء وتميز وتطوير للمجتمعات.

- **انعدام الثقة** بين مكونات العملية السياسية.

- **التآمر والتعاون** ضد الغير(المختلف) ,[6]

متطلبات نجاح التسامح السياسي في تحقيقه للسلام بالسودان:

يتطلب التسامح السياسي من اجل تحقيق السلام في السودان ضرورة:

---

[1] .عاطف علي، اشكالية التسامح ، مجلة التسامح،العدد18،سلطنة عمان،2007،ص27.

[2] .ندوة مركز الجزيرة للدراسات عن أزمة السودان،الدوحه،بتاريخ11-5-2023.https://www.aljazeera.net

[3] .ندوة مليشيا مقابل جيش، التطورات العسكرية في الأزمة السودانية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة /وحدة الدراسات الاستراتيجية،بتاريخ29-5-2023،https://www.dohainstitute.org

[4] .عرض كتاب جبال النوبة والسلطة في السودان الاقصاء السياسي والتطهير العرقي، للدكتور عمر مصطفى شركيان، عرض د. قاسم نسيم حماد حربة، سودان تربيون،https//www.sudantribune.net

[5] . الانقسام السياسي في السودان يقود البرهان الى حكومة جديدة بتاريخ 4-8-2022،https//www.alarab,co.uk

[6] .احمد امبابي، ازمة السودان واشكالية الانتقال السياسي، مجلة السياسة الدولية،بتاريخ30-4-2023،https://www.siyassa.org.eg

- **الاعتراف** بان وحدة السودان تكمن في توفير قدر معتبر من احترام المبادئ الدينية والخصائص الثقافية والاجتماعية.

- **ان** يتم التفاعل والتعبير السياسي بأسلوب حضاري سلمي وتلقائي على اساس التسامح والتعايش وعفوية التفاهم الاجتماعي.

- نزوع الواقع السوداني نحو الاعتراف والمعايشة، فأوجه التعبير عن الحياة الثقافية مع تنوعها وحيويتها تصب في نهاية المطاف في اتجاه اعلاء القيم وتقوية الشعور الوطني والتكامل والترابط بين الناس والتمازج والتوحد.

- **ان** تأخذ النخب السودانية المثقفة بمبادرة تحمي كيانه البشري من الانقسام والتفتت.

- ضرورة تبني استراتيجية جديدة بالانفتاح التام على التيارات الاجتماعية والسياسية والثقافية ورفض كل اشكال الانقسام والتشديد على وحدة السودان.[1]

- تكريس وحدة النسيج الوطني عن طريق الحوار الفكري الهادف بين مكونات المجتمع المختلفة.

- الاسهام في صياغة الخطاب السياسي والاعلامي الصحيح المبني على العقلانية والمرونة من خلال الحوار البناء والهادف.

- ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته في المجتمع ليصبح اسلوبا للحياة ومنهجا للتعامل مع مختلف القضايا.

- تعزيز قنوات الاتصال والحوار الفكري مع المؤسسات والافراد في الداخل والخارج.

- زيادة الوعي والمعرفة بأصول وقيم القبول بالآخر، وتبرز أهمية ذلك في اثارة المشاعر بضرورة التوافق والاتفاق حول القضايا الخلافية الداخلية. والعمل على اضعاف عوامل البغض والتعصب والاتجاه نحو الاحساس بضرورة لم الشمل والوحدة.[2]

- تهيئة وتفعيل افكار ورؤى النخب الثقافية للاعتراف بالواقع وذلك للتعامل مع القضايا الخلافية بأسلوب يتسم بالمرونة والترويج لتنمية الشعور باحترام الاخر والاعتراف به وبحقه في ممارسة افكاره وعقائده بالطريقة التي يؤمنون بها.[3]

- نبذ ثقافة الاقصاء والعنف من خلال التأكيد على ان ثقافة الاقصاء والتهميش واستخدام العنف ضد الاخر لن تصل الى حلول بين الأطراف المتصارعة.[4]

- تفعيل دور قيم الحوار مع الاخر وقبوله عن طريق وسائل الاعلام لتجسيد الحوار والتسامح بتعزيز اللقاءات الصادقة والنية الحسنة للجميع للخروج بالجميع سعداء دون خسارة لأي طرف من الاطراف.

- ضرورة توفر الإرادة السياسية للسعي والعمل على حل المشكلات وايقاف الصراعات بعيدا عن الولاءات الضيقة.[5]

---

[1] .عبدالله الزازان، مصدر سابق.

[2] .د.خالد حسين محمد، موجبات ومآلات الحوار الوطني،ssainotcom.wordpress.com

[3] .حميد نفل النداوي، ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الأنا والاخر، مجلة السياسة والدوله،العدد8،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،2008،ص144.

[4] .عثمان ميرغني، مشكلة السودان مع الإقصائيتين، بتاريخ 28-سبتمبر2023،https//aawsat.com

[5] .أحمد حسين ادم، السودان بين خياري السلام العادل والانهيار الكامل، مدونات الجزيرة نت،بتاريخ10-4-2020.

- دور الإدارة الأهلية ورجال الدين في تثبيت قيم الحوار والقبول بالآخر من منطلقات الشعائر الدينية والقيم المجتمعية التي تحظى بقبول واسع.[1]

- النظر الى التسامح على انه قيمه يجب تنميتها داخل المؤسسات التعليمية بدءا من التعليم قبل المدرسي الى الجامعي.

- غرس قيم التسامح في الاطفال منذ الصغر.

- النظر الى التسامح السياسي على انه جزء أصيل من برنامج أكبر للتعليم الاخلاقي في المجتمع السوداني.

- اعادة التفكير والمحافظة على مفهوم التسامح السياسي وتطبيقه وتجنب المشكلات التي يمكن مواجهتها عند الحديث عن التسامح في المجتمعات او بين الاطراف المتصارعة.

1- ضرورة تحديد السلوكيات التي يجب على كل شخص قبولها ووضع حد لما لا يمكن التسامح معه.

2- تأسيس التسامح على اساس اعتماده على وجود نوع معين من العلاقات بين الاطراف المتسامحة.

3- تدعيم سياسة الاحتواء والتي تتمثل في ان يظل المجتمع منفتحا لقبول المواطنين من اية خلفية دون الالتزام بمبدأ المجتمع القومي المتجانس.

4- تأسيس التسامح على عدد من الاعتبارات المهمة ابرزها – تحقيق العدالة لجميع الاطراف المتسامحة او المتسامح معها .

5- الاقرار بان التسامح السياسي يستلزم عددا من الامور المهمة وهي – وجود متسامح شريطة ان لا يتدخل في شئون الاخرين، وان يكون التسامح متعمدا، يشترط في الشخص المتسامح القدرة على التدخل ولكنه يمتنع عن ذلك.

6- الاقرار بان لا يتم التسامح السياسي من خلال اجبار او قسر طرف من الأطراف.

مستقبل الدور الذي يمكن ان يلعبه التسامح السياسي في تحقيق السلام بالسودان:

هنالك العديد من السيناريوهات التي تتنبأ بمستقبل الدور الذي يمكن ان يلعبه التسامح السياسي في تحقيق السلام بالسودان يمكن توضيحها كما يلي:

- **السيناريو الاتجاهي الخطي:** والذي تقوم فلسفته على التنبؤ ببقاء الاحوال كما هي عليه، بمعنى ان تظل الاوضاع في السودان كما هي عليه الان من صراعات وحروب وغياب للتسامح السياسي وصعوبة في تحقيق السلام.

- **السيناريو التفاؤلي:** وتقوم فلسفته على **التنبؤ** بإمكانية تحسن الاوضاع وتغيرها نحو الافضل، بمعنى ان تتحسن الاوضاع وينجح التسامح السياسي مع عوامل اخرى في اشاعة روح السلام في السودان.

- **السناريو التشاؤمي:** والذي يتنبأ بسير الاوضاع نحو الأسوأ، حيث يتوقع استمرار الحرب وعدم امكانية شيوع التسامح السياسي بين الاطراف المتصارعة ومن ثم الفشل في امكانية تحقيق السلام في السودان.

الخاتمة:

بهذا تكون الورقة قد تناولت موضوع التسامح السياسي وامكانية تحقيقه للسلام في السودان من خلال العديد من المحاور والتي تناولت التسامح كمفهوم على وجه العموم، ثم التسامح السياسي من حيث المعني والأهمية والمجالات ومبررات ودواعي تطبيقه في المجتمعات التي تتصف بالتنوع والتعدد، كما تناولت ابرز المعوقات التي تحد من عمل التسامح السياسي

[1] .عثمان الاسباط، الإدارة الأهلية في السودان.. هل من دور منتظر، الاندبندنت العربية،www.independentarabia بتاريخ 1-مايو2023

والدور الذي يمكن ان يلعبه في تحقيق السلام بالسودان ومن ثم تعرضها لاهم المتطلبات التي يحتاجها التسامح السياسي من اجل تحقيق السلام في السودان. توصلت الورقة الى العديد من النتائج واوصت بعدة توصيات.

النتائج:

توصلت الورقة الى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

- **ان** التسامح السياسي من القيم السياسية والاخلاقية التي يجب ان تسود في المجتمعات ذات التعدد والتنوع.
- يسهم التسامح السياسي في تحقيق السلام وتعزيز دعائمه بالمشاركة مع عوامل أخرى.
- هنالك العديد من المعوقات التي تحد من الدور الذي يمكن ان يلعبه التسامح السياسي في تحقيقه للسلام بالسودان.
- يحتاج التسامح السياسي العديد من المتطلبات والادوات التي تساعده تسهم معه في تحقيق السلام بالسودان.
- يرتبط مستقبل الدور الذي يمكن ان يلعبه التسامح السياسي في تحقيق السلام بالسودان بالعديد من السيناريوهات المستقبلية.

التوصيات:

أوصت الورقة بضرورة:

- اعتبار وتبني التسامح السياسي كأحد اهم السياسات التي يجب اتباعها في ادارة التنوع والتعدد في السودان.
- ادخال واعتماد التسامح السياسي كمنهج تعليمي في جميع المراحل الدراسية للتأكيد عليه كقيمه أخلاقية سلوكيه تحفظ المجتمعات من الانقسام والتشتت.
- توفر الارادة الوطنية الخالصة لخلق واشاعة روح التسامح السياسي بين المكونات المجتمعية والسياسية.
- تناسي مرارات الماضي والتخلص من الغبن والانفتاح على الاخر المختلف.
- الاستفادة من كل الادوات والاليات التي يمكن ان تسهم في تحقيق السلام من خلال التسامح مثل الإدارة الاهلية ورجال الدين.

قائمة المراجع:

اولا: القران الكريم.

ثانيا: الكتب العربية

1- د. عمر حبتور الزرعي، التسامح السياسي في الشريعة الإسلامية، تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، الإمارات.

2- توماس بالدوين، ومجموعة باحثين، التسامح في الحق والحرية، ط1، بيروت،1992.

3- صلاح صوباني، وضعية قيمة التسامح في المنظومة التعليمية الفلسطينية، قيم التسامح في المناهج المدرسية العربيه،2012، مركز رام الله فلسطين.

4- عاصم اسماعيل كنعان، وظافر أكرم قدوري، التسامح الديني في القران والسنه النبوية الشريفة، نماذج وامثلة، ب ت.

5- ماجد، الغرباوي، مجموعة باحثين، التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات، ط1، مؤسسة عارف للطباعه، بغداد،2008.

ثالثا: الكتب المترجمة

6- جون لوك. رسالة في التسامح، ترجمة عبد الرحمن بدوي، مركز دراسات فلسفة الدين،2001.

7- جوزيف لوكلير، التسامح في عصر الاصلاح، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، 2009،

8- عبد الكريم الخطيبي، السياسة والتسامح، ترجمة عزالدين الكتاني الادريسي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهره،1999..

9- فولتير، رسالة في التسامح، ترجمة هنريت عبودي، ط1، دار تبرأ للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق،2009

رابعا: البحوث

10- وفاء حسن الكندري، مساوى التسامح عند طلبة كلية التربية بجامعة الكويت، بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية، جامعة الكويت، يونيو2015.

11- مروة بوساحة، السلام وبناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل، بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

خامسا: الدوريات والاوراق العلمية الصحف:

12- عماري مصطفى، إشكالية التسامح في الفكر الغربي والفكر العربي: محاولة في التركيب، مجلة البدر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، بتاريخ 2018/2/10..

13- فائز صالح محمود اللهيبي، التسامح وقبول المختلف في الفكر العربي الاسلامي، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، 2009.

14- حميد نفل النداوي، الاعتراف بالآخر المدخل الصحيح للمصالحة العراقية، مجلة الراي الآخر، العدد الخامس، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،2007.

15- عبد الرازق الدواي، في اخلاقيات الحوار بين الثقافات حول مبدأ التسامح وحق الاختلاف، مجلة التسامح، العدد 15، سلطنة عمان، 2006,

16- عاطف علبي، اشكالية التسامح، مجلة التسامح، العدد 18، سلطنة عمان،2007، ص27.

سادسا: الانترنت

17- مي محي عجلان، مفهوم السلام، الموسوعة السياسية، بتاريخ 12-9-2018،
https://political-encyclopedia.org/dictionary

18- السلام والسلام الاجتماعي، معا لبناء السلام، بتاريخ 19 مارس 2014.
https://www.aljazeera.net/news/2023/5/11/ ندوة مركز الجزيرة للدراسات عن أزمة السودان، الدوحة،

19- ندوة مليشيا مقابل جيش، التطورات العسكرية في الأزمة السودانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات الاستراتيجية، الدوحة. بتاريخ 29-5-2023،
https://www.dohainstitute.org/

20- عرض كتاب جبال النوبة والسلطة في السودان الاقصاء السياسي والتطهير العرقي، للدكتور عمر مصطفى شركيان، عرض د. قاسم نسيم حماد حربة، سودانتربيون،
https://sudantribune.net/article248304

21- الانقسام السياسي في السودان يقود البرهان الى حكومة جديدة، بتاريخ 4-8-2022،
https://www.alarab,co.uk

22- أحمد امبابي، ازمة السودان واشكالية الانتقال السياسي، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 30-4-2023
https://www.siyassa.org.eg/News/18555.aspx

23- د. خالد حسين محمد، موجبات ومآلات الحوار الوطني، ssainotcom.wordpress.com

24- عثمان ميرغني، مشكلة السودان مع الإقصائيين، بتاريخ 28-سبتمبر2023،
https://aawsat.com/

25- أحمد حسين ادم، السودان بين خياري السلام العادل والانهيار الكامل، مدونات الجزيرة نت،بتاريخ10-4-2020.
https://www.aljazeera.net

26- عثمان الاسباط، الإدارة الأهلية في السودان.. هل من دور منتظر، الاندبندنت العربية،www.independentarabia بتاريخ 1-مايو2023. https://www.independentarabia.com/node/446416

أخطر مظاهر جرائم الإحتيال الإلكتروني التي يستخدمها المُحتال المعلوماتي

د. كريم معروف: دكتوراه في القانون الجنائي، جامعة غليزان، الجزائر.

karimmaarouf001@gmail.com

الملخص:

يوجد العديد من أشكال الإحتيال الإلكتروني المنتشرة في العالم عبر الفضاء الإلكتروني أو من خلال البطاقات الممنغطة، والتي تختلف صورها وأشكالها حسب طبيعة كل مجتمع ودولة، ودرجة تطور ها في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، فمثلا مظاهر الإحتيال الإلكتروني التي يستعملها المُحتال المعلوماتي في الدول الديمقراطية والمتطورة في المجال التكنولوجي تختلف عن مظاهر الإحتيال الإلكتروني التي يستعملها المُحتال المعلوماتي في الدول النامية.

من بين أخطر صور الإحتيال الإلكتروني هو الإحتيال الذي يقع بواسطة بطاقات الإئتمان الممغنطة مثل إستخدام بطاقات إئتمان مسروقة أو مفقودة أو مزورة، والإحتيال الذي يقع في مجال التجارة الإلكترونية مثل الإيهام بوجود مشروع كاذب أو الغش بإتخاذ إسم كاذب أو صفة غير صحيحة، وأيضا من صور الإحتيال الإلكتروني التي يستعملها المُختال المعلوماتي الإحتيال عبر الرسائل النصية والإحتيال بجمع التبرعات الخيرية.

الكلمات المفتاحية:

الإحتيال الإلكتروني، المُحتال المعلوماتي، الجرائم الإلكترونية، بطاقة الإئتمان الممغنطة، البطاقات المزورة، المواقع الإلكترونية المزيفة، الغش والخداع. .

The Most Dangerous Manifestations of Electronic Fraud Crimes Used By The Electronic Fraudster

abstract

There are many forms of electronic fraud spread in the world through cyberspace or through covered cards, whose forms and forms vary according to the nature of each society and country, and the degree of their development in the field of information and communication technologies, for example, the manifestations of electronic fraud used by the information fraudster in democratic and technologically developed countries differ from the manifestations of electronic fraud used by the information fraudster in developing countries.

One of the most dangerous forms of electronic fraud is fraud that occurs by fraudulent credit cards, such as the use of stolen, lost or forged credit cards, and fraud that occurs in the field of e-commerce, such as the illusion of the existence of a false project or fraud by taking a false name or an incorrect characteristic, and also from the forms of electronic fraud used by the information fraudster, fraud via SMS, and fraud by collecting charitable donations.

Keywords,

fraud, fraud, cyber fraud, cybercrime, covered credit card, fake cards, fraudulent websites. Cheating and deception.

مقدمة:

على ضوء التطور التكنولوجي الحديث الذي نعيشه وتطور المعاملات المالية إنتشرت في الفترات الأخيرة عمليات الإحتيال الإلكتروني في العديد من المجتمعات وقع ضحيته الكثير من الضحايا من طرف عصابات تتاجر بأحلام الناس عن طريق منحهم وعودا بالثراء السريع، ووجود العديد من المُحتالين الذين يترصدون ضحاياهم عبر مواقع التواصل الإجتماعي والأنترنيت عن طريق وسائل منمقة تخبرهم بالفوز بجوائز مالية.

ويعتبر الإحتيال الإلكتروني من أكثر الجرائم تطورا ويستخدم المُحتالون حيلا وأساليب تتناسب وتتلاءم مع التطورات الحديثة، وظهرت طرق مختلفة للإحتيال عبر مواقع التواصل الإجتماعي والأنترنيت يقوم من خلالها المُحتالون بتمرير أعمالهم الإحتيالية تحت غطاء وهمي بأن أعمالهم مشروعه وعرفت حالات الإحتيال الإلكتروني في المجتمعات العربية إرتفاعا كبيرا ويواصل المُحتالون إستغلال الطمع والجشع والجهل ونقص الخبرة لدى الضحايا وإبتكار أساليب إحتيالية متنوعة ومختلفة يوما بعد يوم.

وقد إستهدفت عمليات الإحتيال الإلكتروني جميع الأعمار والمستويات وفي جميع الدول والمجتمعات تقريبا وإستغل المُحتالون التكنولوجيا الحديثة والمنتجات والخدمات المستجدة في إنشاء سيناريوهات لقصص وهمية يمكن تصديقها، وحسب الأبحاث والدراسات والإحصائيات في الدول والمجتمعات العالمية فإن عدد ضحايا الإحتيال الإلكتروني يزداد كل يوم وأغلبهم من الباحثين عن الثراء السريع والذين سقطوا فرائس سهلة لمُحتالين يمتلكون وسائل في الفضاء الإلكتروني بحيث يلعب المُحتالون على غرائز الجشع والطمع لدى شريحة واسعة وكبيرة من الناس تبحث عن الأموال والجوائز.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية التي دفعتنا للتطرق لموضوع مكافحة مظاهر الإحتيال الإلكتروني هو الرغبة في الإطلاع على المواضيع الحديثة والمستجدة ورفع الرصيد المعرفي والثقافي حول المسائل المتعلقة بالجرائم المستحدثة والمتعلقة بالجرائم السبيرانية والمعلوماتية.

أما الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار الموضوع محل المعالجة هو أن قضية الإحتيال الإلكتروني من القضايا والمسائل المتعلقة بأحداث الساعة، فالمُحتال لم يعد يعتمد على إستعمال الأساليب التقليدية والكلاسيكية في الإطاحة بالضحايا، ومع التطور التكنولوجي أصبح المُختال يستعمل أساليب إحتيالية تتماشى مع الواقع وما فرضه من تطور في المجال المعلوماتي، إضافة إلى أن جرائم الإحتيال الإلكتروني تمس أمن وإستقرار المجتمعات خاصة وأنها تزعزع الثقة بين المواطن ومسؤوليهم ومدى قدرتهم على حمايته وحماية ممتلكاته، وأصبح المُحتالون يرتكبون جرائمهم ويصطادون الضحايا بكل سهولة ويفرون من العقاب ومن المحاسبة والمتابعة الجزائية وعدم قدرة الأجهزة الأمنية والقضائية على القبض عليهم وتقديمهم للعدالة من أجل محاكمتهم، وعليه يجب تطوير السياسة الجنائية العربية لتتلاءم مع الأساليب الإحتيالية للمُحتالين.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع محل المعالجة و الدراسة في كونه من المواضيع التي لها تأثير فعال وكبير على جميع دول العالم فهي مرتبطة بالسياسة الجنائية للمجتمعات والتي بدورها لها تأثير على السياسة العامة للدولة والتي من أبرز أهدافها توفير الأمن والاستقرار لشعوبها، وكذلك فإن جرائم الإحتيال الإلكتروني من الجرائم الواقعة على الأموال والتي تمس المجتمع في مشاريعه التنموية والمالية وتصبح الدولة في محل شك في مدى مصداقية وجدية الإستراتيجية الإقتصادية والتنموية للحكومة فهو يهدد الأوضاع الإقتصادية خاصة في حالة قيام المُحتالين بتهريب الأموال المتأتية من جرائم الإحتيال الإلكتروني إلى الخارج.

أهداف الموضوع

من بين الأهداف التي نسعى للوصول إليها من وراء التطرق لهذا الموضوع:

- معرفة الإطار المفاهيمي لجريمة الإحتيال الإلكتروني.
- معرفة أبرز جرائم الإحتيال الإلكتروني التي يرتكبها المُحتال المعلوماتي.
- الوصول إلى الأساليب التي يستعملها المُحتال المعلوماتي في سرقة ونهب أموال الضحايا.
- إبراز أوجه التشابه والإختلاف بين جريمة الإحتيال الإلكتروني والجرائم المرتبطة والمشابهة لها.
- المساهمة في تبيان أخطر جرائم الإحتيال الإلكتروني من أجل إيجاد الحلول التي يمكن من خلالها التصدي لجرائم الإحتيال الإلكتروني أو على الأقل التقليل منها.
- كما نأمل أن تساهم دراستنا في دعم الأبحاث والدراسات السابقة أو تكون انطلاقة وبداية لأبحاث ودراسات جديدة للمستقبل.

المنهج المعتمد في الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال تحليل الإطار المفاهيمي لظاهرة الإحتيال الإلكتروني، وشرح التعريف الإصطلاحي والقانوني للإحتيال الإلكتروني، وتفسير خصائص الإحتيال الإلكتروني، وإبراز الفوارق بين الإحتيال الإلكتروني والجرائم المشابهة له، إضافة إلى ووصف أبرز مظاهر الإحتيال الإلكتروني، وذلك من خلال تحليل أشكال الإحتيال الإلكتروني التي يرتكبها المحتال المعلوماتي، والتطرق للإحتيال الإلكتروني بواسطة بطاقة الإئتمان الممغنطة، ثم إلى الإحتيال في مجال التجارة الإلكترونية، إضافة إلى مظاهر الإحتيال الإلكتروني التي يستعملها المُختال المعلوماتي عبر الأنترنيت من خلال الرسائل النصية القصيرة ومن خلال إنشاء مواقع إحتيالية تقوم بجمع التبرعات الخيرية وسرقتها.

الإشكالية

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي نسعى للإجابة عليها في:

- ما هي أبرز مظاهر الإحتيال الإلكتروني التي يمكن للمُحتال المعلوماتي أن يقوم باستخدامها في الإستيلاء على ممتلكات الضحايا (المجني عليهم)؟

أما الأسئلة الفرعية التي طرحناها للموضوع فتتمثل فيما يلي:

- ما هي الوسائل التي يستعملها المُحتال المعلوماتي في إرتكاب جرائم الإحتيال الإلكتروني؟
- هل يقوم المُحتال المعلوماتي بإرتكابه جريمته في الفضاء الإلكتروني فقط؟
- ما هي العلاقة بين المُحتال الذي يحتال على ضحاياه في البيئة الإلكترونية والمُحتال الذي ينصب على ضحاياه بواسطة البطاقات الممنغطة؟
- كيف يمكن التمييز بين الإحتيال الإلكتروني والإحتيال التقليدي والكلاسيكي؟
- ما هي حالات الإحتيال التي يرتكبها المُحتال المعلوماتي بواسطة البطاقات الممنغطة؟

تقسيم الدراسة

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نقترح خطة دراسة ممنهجة في مبحثين على النحو الآتي:

تطرقنا في المبحث الأول لتحديد مقومات جرائم الإحتيال الإلكتروني، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، خصصنا المطلب الأول لتعريف جريمة الإحتيال الإلكتروني، والمطلب الثاني لخصائص جريمة الإحتيال الإلكتروني، والمطلب الثالث لتمييز جرائم الإحتيال الإلكتروني عن الجرائم المشابهة لها.

وتطرقنا في المبحث الثاني لأشكال جرائم الإحتيال الإلكتروني التي يستخدمها المُحتال المعلوماتي، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، خصصنا المطلب الأول للإحتيال الإلكتروني بواسطة بطاقة الإئتمان الممنغطة، والمطلب الثاني للإحتيال في مجال التجارة الإلكترونية، والمطلب الثالث لصور الإحتيال عبر الأنترنيت.

المبحث الأول

تحديد مقومات جرائم الإحتيال الإلكتروني

الإحتيال الإلكتروني أو الإحتيال بواسطة جهاز الكمبيوتر أو الهاتف الذكي أو عليهما أصبحت من الظواهر المنتشرة في أغلب الدول وهي من أبرز الجرائم الحديثة والمستجدة التي ترتكب في مجال تكنولوجيا المعلومات ويتحقق هذا النوع من الجرائم كلما كانت هناك رغبة للمُحتال في تحقيق ربح مادي غير مشروع تقابلها خسارة مادية تلحق بالمجني عليه، وقد أصبح لجهاز الحاسب الآلي دور بارز في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية بسبب ظهور عمليات التحويل الإلكتروني للأموال وإستخدام بطاقات الإئتمان الممغنطة وأجهزة الصرف الآلي وبالتالي أصبح مجالا خصبا لجريمة الإحتيال الإلكتروني لأن المعلومات المرتبطة بالأمور الإقتصادية والمالية أصبحت مخزنة في أجهزة الحاسب الآلي والوصول إليها سهلا.

وقد عرف الإحتيال الإلكتروني إنتشارا واسعا في دول العالم وزاد حجمها مع التطور العلمي والتكنولوجي السريع وزيادة الإهتمام بهذا النوع الجديد من الاحتيال وعليه سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للإحتيال الإلكتروني من خلال تعريف الإحتيال الإلكتروني، ثم إبراز مميزاته الخاصة، ثم التطرق للجرائم المشابهة لجرائم الإحتيال الإلكتروني أو المرتبطة به.

المطلب الأول

تعريف الإحتيال الإلكتروني

الإحتيال الإلكتروني هو مجموعة من الأفعال الغير قانونية والمتعمدة يرتكبها المُحتال بهدف الخداع أو التحريف أو الغش أو التدليس من أجل الحصول على شيء ذو قيمة مادية، وترتكب بواسطة أجهزة الهاتف الذكية أو عن طريق أجهزة الحاسب الآلي أو عليه، ولمعرفة أبرز التعاريف التي تناولت تحديد معنى الإحتيال الإلكتروني سنتطرق إلى التعريف الإصطلاحي للإحتيال الإلكتروني، ثم إلى التعريف القانوني للإحتيال الإلكتروني.

الفرع الأول

التعريف الإصطلاحي للإحتيال الإلكتروني

ولمحاولة الإحاطة بأبرز تعاريف الإحتيال الإلكتروني نذكر ما يلي:

أولا: هو كل سلوك إحتيالي وخداعي يرتبط بعمليات التحسيب الإلكتروني يهدف إلى كسب فائدة أو مصلحة مادية[1].

ثانيا: هو فعل أو مجموعة من الأفعال غير المشروعة والمتعمدة التي ترتكب بهدف الخداع أو التحريف للحصول على شيء ذو قيمة يكون نظام الحاسب الآلي ضروريا لارتكابها أو إخفائها[2].

ثالثا: جريمة الاحتيال الإلكتروني تتحقق عندما تتجه نية الجاني إلى تحقيق ربح مادي غير مشروع ويلحق خسارة مادية بالمجني عليه، ويشترط أن يكون الحاسب الآلي هو وسيلة إرتكاب أو تسهيل أو تعجيل تنفيذ جريمة الاحتيال[3].

رابعا: جريمة الاحتيال الإلكتروني يشترط لقيامها عنصران، الأول حصول ربح غير مشروع والثاني إلحاق خسارة مادية بالمجني عليه ويشترط أن تتم هذه العملية من خلال الحاسب الآلي[4].

خامسا: الاحتيال في مجال التجارة الإلكترونية هو كل سلوك خداعي مرتبط بالكمبيوتر يهدف بواسطته الشخص إلى الحصول على فائدة أو مصلحة مادية، ومن أشكاله المنتشرة له استغلال مواقع الانترنيت للاحتيال على الغير عبر مشاريع

---

[1]. -محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والأنترنيت، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن 2004. ص 178.

[2] محمد محمد شتا، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية (2001). ص 7 .

[3]- عمر محمد أبو بكر يونس، الجرائم الناشئة عن إستخدام الأنترنيت، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 995

[4] . تيسير أحمد حسين الزعبي، جريمة الإحتيال الإلكتروني، دراسة مقدمة إستكمالات لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات القانونية، قسم القانون، جامعة جدارا، السنة الجامعية، 2010/2009. ص 94.

وهمية أو من خلال الوصول إلى أرقام بطاقات ائتمان العملاء واستغلالها في عمليات شراء أو دفع غير مشروعة وأنشطة التلاعب بالأسهم المالية وإدارة المحافظ الإلكترونية ومزادات البضائع على الانترنيت وغيرها[1] .

سادسا: الاحتيال المعلوماتي هو التلاعب العمدي بمعلومات وبيانات تمثل قيمة مادية يختزنها نظام الحاسب الآلي، أو إدخال غير مصرح به لمعلومات وبيانات صحيحة أو التلاعب في الأوامر والتعليمات التي تحكم عملية البرمجة أو أية وسيلة أخرى من شأنها التأثير على الحاسب الآلي حتى يقوم بعملياته بناءا على هذه البيانات أو الإحتيال المعلوماتي[2] .

نلاحظ من خلال هذه التعاريف المتنوعة والمختلفة أن الإحتيال الإلكتروني هو ذلك السلوك والتصرف والفعل الذي يهدف من خلاله المُحتال المعلوماتي إلى الحصول على كسب مالي أو مادي، أو الإستفادة من خدمة أو منفعة أو فائدة مهما كانت قيمتها، وإلحاق ضرر وخسارة بالضحية (المجني عليه)، ويتمثل هذا السلوك أو التصرف أو الفعل في إستعمال أساليب إحتيالية منحرفة عن الإعتقاد السائد الذي كان يظنه المجني عليه، وتكون الوسائل المستعملة في هذه الأساليب الإحتيالية إما الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي أو البطاقات الممغنطة.

وعليه يمكننا القول بأن الحاسب الآلي والهاتف الذكي والبطاقات الممغنطة من أخطر الوسائل التي يستعملها المُحتال المعلوماتي في النصب وسرقة ممتلكات الغير، وذلك نظرا لسهولة إرتكابها من طرف المُحتال وصعوبة إكتشافها من طرف الضحايا (المجني عليهم)، وإستغلال المُحتال للأشخاص الذين يرغبون في الربح السريع والثراء الفاحش وكسب المال الكثير مهما كان مصدره، وإيهامهم بمشاريع خيالية ووهمية تمكنهم من تحقيق الأرباح دون وجود الخسارة في هذه المشاريع الوهمية.

الفرع الثاني

التعريف القانوني للإحتيال الإلكتروني

نص المشرع الجزائري على أنه يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 10.000.000 دج كل من بقوم عمدا وعن طريق الغش بما يأتي:

أولا: تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الإتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

ثانيا: حيازة أو إفشاء أو نشر أو إستعمال لأي عرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم[3].

---

[1] . حطاب كمال، الحماية الجزائية للتجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية، فرع علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم]السياسية، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر ، 2016/2015، ص 143

[2] معتوق عبد اللطيف، الإطار القانوني لمكافحة الجرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر ، السنة الجامعية، 2012/2011. ص 42

[3] المادة 394 مكرر 02 من القانون رقم 06/24 المؤرخ في 19 شوال عام 1445 هـ، الموافق 28 أفريل سنة 2024 م، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 م، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، الصادر بتاريخ: 21 شوال عام 1445 هـ، الموافق 30 أفريل سنة 2024 م.

يظهر أن المشرع الجزائري عرف الإحتيال الإلكتروني بأنه ذلك السلوك الإجرامي الذي يرتكبه المُحتال المعلوماتي متعمدا مستخدما طرقا وأساليب إحتيالية عن طريق الغش، ويتمثل الإحتيال الإلكتروني حسب قانون العقوبات الجزائري في حالتين:

* الحالة الأولى، عندما يقوم المُحتال المعلوماتي بستة (6) تصرفات وأفعال وتتمثل هذه الأفعال في (التصميم، البحث، التجميع، التوفير، النشر، الإتجار)، وترتكب جميع هذه الأفعال بواسطة الكمبيوتر أو الهاتف الذكي أو البطاقات الممنغطة من خلال سرقة بياناتها ومعلوماتها أو تزويرها، وفقد إشترط المشرع الجزائري أن تكون هذه الأفعال من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، ويقصد المشرع بمعنى هذا القسم جميع الجرائم المتعلقة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

* أما الحالة الثانية، فتتمثل في قيام المُحتال المعلوماتي بأربعة (4) سلوكيات وأفعال وتتمثل هذه الأفعال في (الحيازة، الإفشاء، النشر، الإستعمال)، وترتكب هذه الأفعال بواسطة الكمبيوتر أو الهاتف الذكي أو البطاقات الممنغطة، أي بمعنى أن يقوم المُحتال المعلوماتي على المعلومات لغرض الإمتلاك والإكتساب أو لغرض التهديد والإبتزاز من أجل الحصول على الأموال أو لغرض التشهير وفضح الأشخاص أو إستعمالها لأية أغراض أخرى، وقد إشترط المشرع الجزائري أن تتعلق هذه الأفعال بالجرائم المتعلقة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

المطلب الثاني

خصائص جريمة الإحتيال الإلكتروني

يتميز الإحتيال الإلكتروني بمجموعة من الصفات التي تختلف إختلافا جذريا عن الإحتيال العادي والكلاسيكي من بينها أنها جريمة ترتكب في بيئة إفتراضية عن طريق نبضات إلكترونية غير مرئية في بيئة الحاسب الآلي، إضافة إلى أنها من الجرائم العابرة للحدود الإقليمية فيمكن أن يكون المُحتال الإلكتروني في بلد والمجني عليه(الضحية) في بلد آخر، كذلك فالإحتيال الإلكتروني يتميز بطابع ذهني على خلاف الجرائم التي تعتمد على الجهد العضلي فهي جريمة تعتمد على ذكاء المُحتال. وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي؛

الفرع الأول

جريمة الإحتيال الإلكتروني تقع في البيئة الإلكترونية

جريمة الإحتيال الإلكتروني تقع في بيئة إلكترونية أي بمعنى أنها تتم في بيئة الحاسوب والأنترنيت عن طريق نبضات إلكترونية غير مرئية تنتقل بين أجهزة الحواسيب عبر النظم المعلوماتية ويعتمد على جوانب الإخفاق والقصور في الشبكات ونظم التحكم بتكنولوجيا المعلومات[1].

أي بمعنى أن المحل والمكان الذي ترتكب فيه جرائم الإحتيال الإلكتروني هو محل ومكان إفتراضي يختلف إختلافا جذريا الإحتيال الذي يقع في البيئة التقليدية والكلاسيكية، فمثلا المُحتال في البيئة التقليدية قد يستعمل أسماء أو صفات

[1]. وائل محمد نصيرات، غادة عبد الرحمن الطريف، جريمة الإحتيال عبر شبكة المعلومات الدولية، دراسة مقارنة النظام السعودي والقانون الأردني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد جوان، المجلد 10، العدد 19، 2018، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

كاذبة أو يستعين بشخص آخر متواطئ معه يدعم أقواله ويؤيد إدعاءاته الكاذبة، وكذلك من خلال إستعماله لوثائق وأوراق مزورة مثل (العقود، الشهادات، التصاريح، البطاقات...) وغيرها من الأوراق والوثائق المزورة، وعلى خلاف المُحتال المعلوماتي الذي يرتكب جريمته في بيئة إفتراضية يكون مصدرها الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي أو البطاقات الممنغطة (بطاقة هوية، رخصة سياقة، بطاقة دفع...)

الفرع الثاني

جريمة الإحتيال الإلكتروني من الجر ائم العابرة للحدود الوطنية

ويقصد بها أنها تشكل صورة من صور الجرائم العابرة للحدود الإقليمية بين دول العالم مع وجود الحاسوب فهي مرتبطة بالشبكة العنكبوتية دون الخضوع لحدود الزمان والمكان، ولذلك كان من السهولة إرتكاب الإحتيال مع القدرة على كشفه وهذه الصفة أنشأت فيها الكثير من المشاكل حول تحديد الدولة التي تكون صاحبة الإختصاص القضائي في حالة ما إذا كان المُحتال من دولة والضحية من دولة أخرى، إضافة إلى إشكالية القانون الواجب التطبيق وأساليب وإجراءات الملاحقة القضائية ولهذا لا بد من وجود تعاون دولي قضائي بين الدول أثناء عمليات البحث والتحري والتحقيق وإبرام العديد من المعاهدات والإتفاقيات الدولية في مجال المساعدة القانونية المتبادلة[1].

أي بمعنى أن جرائم الإحتيال الإلكتروني من الجرائم التي ترتكب في نطاق جغرافي شاسع جدا لا حدود له فمثلا المُحتال المعلوماتي قد يرتكبه جريمته وهو مقيم في قارة معينة بينما الضحية (المجني عليه) مقيم في قارة أخرى، فالإحتيال الإلكتروني غير خاضع لزمن معين أو لمكان محدد ولا يعترف بالحدود، وبالتالي فإن الإحتيال الإلكتروني من أخطر الجرائم بعد جرائم الفساد، والذي تتطلب مكافحته جهود دولية معتبرة في مجال التعاون القضائي الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة للسيطرة على جرائم الإحتيال الإلكتروني، ولا سيما من خلال التعاون مع منظمة الشرطة الدولية (الإنتيربول)، أو من خلال إبرام الإتفاقيات الدولية الثنائية والإقليمية والجماعية في مجال تسليم المجرمين أو الإنابة القضائية أو تبادل المعلومات، وذلك لتسهيل جميع إجراءات البحث والتحري والتحقيق المتعلقة بجرائم الإحتيال الإلكتروني.

الفرع الثالث

جريمة الإحتيال الإلكتروني جريمة ذات طابع ذهني وتقني

الإحتيال الإلكتروني له طابع عقلي وتفكيري وذهني على عكس الجرائم التي تعتمد على الجهد العضلي أو الجسدي فهي جريمة تعتمد على ذكاء المُحتال ودهائه، إضافة إلى أنها من الجرائم التي تتطلب في غالب الأحيان التخصص والدراية من طرف المُحتال بمجال نشاطه حيث يعتاد المُحتالون على إستخدام أساليب معينة في الاحتيال فيتخصص به لأنه يكون على دراية بضحاياه وكيفية خداعهم والنصب عليهم، ويعتمد إرتكاب الإحتيال الإلكتروني على أسلوب لا يحتاج فيه المُحتال إلى مجهود عضلي مثل جرائم الضرب والجرح والقتل فهي تنفذ بأقل جهد و لا تتطلب نوعا من الإيذاء أو التخريب أو

[1] بولحية شهيرة، سويح دنيا زاد، الإحتيال الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 04،ديسمبر، المركز الجامعي، سي الحواس، بريكة، باتنة، الجزائر، 2019، ص 41.

التدمير بل تعتمد فقط على مدى الرصيد الثقافي والمعرفي الذي يتمتع به المُحتال في مجال تقنية المعلومات وشبكة الانترنيت والإحاطة ببعض البرامج التشغيلية وتسمى "الجرائم الناعمة"[1].

أي بمعنى أن جرائم الإحتيال الإلكتروني من الجرائم التي يكون فيها المُحتال المعلوماتي يتمتع بقدرات ذات جودة عالية ورصيد معرفي وثقافي كبير بكل ما يتعلق بالإعلام الآلي والرقمنة وبالمجال المعلوماتي بصفة عامة، إضافة إلى إكتساب المُحتال المعلوماتي مهارات ذهنية وفكرية متطورة تتميز بسرعة الإستيعاب والفهم وإتخاذ القرارات الصحيحة والصائبة وقلة الأخطاء والغلطات، والقدرة على معرفة الأدلة والبراهين والإطلاع عليها والتصرف بها (سرقتها، محوها، نسخها، تغييرها...)، وبالتالي فإن جرائم الإحتيال الإلكتروني ليست من الجرائم التي تتطلب بذل جهد عضلي كبير من أجل إرتكابها بل يكفي لإرتكبها تفكير ذهني من المُحتال المعلوماتي.

الفرع الرابع

جريمة الإحتيال الإلكتروني تقوم على تغيير الحقيقة وعلى حرية الإرادة

يقوم الإحتيال الإلكتروني على تغيير الواقع والحقيقة وذلك كون الفاعل يستخدم وسائل التدليس والخداع والكذب والتضليل لكي يصل إلى هدف محدد وهو إكمال عملية الإحتيال، إضافة إلى أن الإحتيال الإلكتروني يصيب إرادة المجني عليه بعيب الرضا لأنه بدلا من أن يتصرف الضحية (المجني عليه) بإرادته الحرة ويكون على علم وبينة من أمره ووعي بتصرفاته فيغرر به ويضله المُحتال[2].

أي بمعنى أن جرائم الإحتيال الإلكتروني من الجرائم التي يهدف من خلالها المُحتال المعلوماتي إلى تغيير واقعة حقيقية إلى واقعة خيالية ومزيفة غير موجودة على أرض الواقع وهي من تأليف المُحتال، إضافة إلى محاولة المُحتال المعلوماتي طمس وإخفاء الواقعة الأصلية وإستبدالها بواقعة مؤلف من خياله غير حقيقية، ويستعمل من خلالها المُحتال المعلوماتي أساليب وطرق إحتيالية (التدليس، الكذب، التضليل...)، وتدفع هذه الأساليب الإحتيالية الضحية (المجني عليه) على تصديق الواقعة المزيفة، وعليه فإن الإحتيال الإلكتروني يمس بإرادة الضحية بعيب الرضا، وذلك لأن تصرفه لم يكن وفقا لإرادته الحرة بل تدخلت فيها إرادة المُحتال المعلوماتي وقامت بتوجيهها وفقا لإرادتها.

الفرع الخامس

جريمة الإحتيال الإلكتروني جريمة يصعب إكتشاف أدلتها

يقع الإحتيال الإلكتروني في بيئة إفتراضية لا تخلف أية آثار على مرتكبيها لأن الضحية لا يلاحظها رغم أنها تقع أثناء وجوده على الشبكة وهذا بفضل القدرات الفنية والتقنية التي يتمتع بها المُحتال والتي تمكنه من الجريمة بدقة[3].

---

[1]. بولحية شهيرة، سويح دنيا زاد، المرجع نفسه. ص .41.

[2] أسامة حمدان الرقب، جرائم النصب والإحتيال، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012. ص ص، 26،24.

[3]. عبد المومن بن الصغير، الطبيعة الخاصة للجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، الملتقى الوطني حول الجريمة المعلوماتية بين الوقاية والمكافحة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 350 .

يلجأ المُحتال إلى استعمال وسائل عديدة لعرقلة الوصول إلى أدلة الإدانة ومن بين هذه الوسائل تقنيات التشفير والترميز[1]، ويستخدم المُحتالون كذلك مسألة التدابير الامنية لمنع مشكلة التفتيش والإطلاع على الأدلة أو ضبطها عن طريق إخفاء هوياتهم وإستخدام كلمة السر، وخاصة عند استخدامهم لشبكة الانترنيت وذلك بالاستعانة بالبرامج والتطبيقات التي تعمل على طمس هويتهم عبر شبكة الأنترنيت، فالمُحتال الذي يستخدم الوسائل الإلكترونية في احتياله يتميز بالذكاء والإتقان الفني للعمل الذي يقوم به والذي يتميز بالطبيعة الفنية، ولذلك فإنه يتمكن من إخفاء الأفعال غير المشروعة التي يقوم بها أثناء تشغيله لهذه الوسائل الإلكترونية ويستخدم في ذلك التلاعب غير المرئي في النبضات أو الذبذبات الإلكترونية التي تتم عن طريقها تسجيل البيانات[2].

أي بمعنى أن أدلة جرائم الإحتيال الإلكتروني تختلف إختلافا جذريا عن أدلة الإحتيال التقليدي والكلاسيكي، فأدلة جرائم الإحتيال الإلكتروني بصفة خاصة وأدلة الجرائم السبيرانية بصفة عامة يصعب إكتشافها وإستخلاصها والحصول عليها، وذلك لأنها تقع في بيئة إفتراضية لا يمكن السيطرة عليها أو محاصرتها أو تطويقها لأنها أدلة معلوماتية تتكون من برامج وتطبيقات وملفات ووثائق ومستندات تقع داخل الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي أو البطاقات الممنغطة، وذلك على عكس أدلة الإحتيال التقليدي والكلاسيكي التي يسهل إستخلاصها والحصول عليها ومعرفتها لأنها عبارة عن وثائق مادية ملموسة مثل بطاقات الهوية المزورة أو شهادات الأشخاص أو من خلال إعتراف الأشخاص المشاركين في جرائم الإحتيال التقليدية والكلاسيكية.

المطلب الثالث

تمييز جريمة الإحتيال الإلكتروني عن الجرائم المشابهة لها

من بين الجرائم المشابهة لجريمة الإحتيال الإلكتروني جريمة السرقة وجريمة خيانة الأمانة وجريمة التزوير الإلكتروني، ويمكننا إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف هذه الجرائم في النقاط التالية:

الفرع الأول

تمييز جريمة الإحتيال الإلكتروني عن جريمة السرقة

تهدف جريمة السرقة إلى الاستيلاء على ملكية الغير للأشياء المنقولة وحرمان أصحابها وملاكها الشرعيين والأصليين من حق التملك بها، وجريمة السرقة تطال الحيازة دون أن تؤدي إلى إخراج موضوعها من حيازة صاحبها، وعلى خلاف الإحتيال الإلكتروني فهو يتمثل في القيم المادية المتعلقة بالأموال النقدية والسلع والبضائع وذلك عن طريق التلاعب في المعلومات المتعلقة بمثل هذه الأشياء التقليدية قليلة بالمقارنة القيم المادية[3].

---

[1] حجازي عبد الفتاح، مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والأنترنيت، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر ، 2007. ص 89.

[2]. عماد بلغيث، جغلولي يوسف: ، صعوبات التحقيق في الجرائم الإلكترونية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 06، العدد 03 سبتمبر، 2021.ص 79.

[3] نايلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الإقتصادية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ، 2005. ص 421

يتضح أن جريمة الإحتيال الإلكتروني تتشابه مع جريمة السرقة في أن كلاهما يتمثل في الإعتداء على ملكية الغير والإستلاء عليها وإنتقال ملكيتها من أصحابها الحقيقيين والشرعيين إلى المُحتالين والسُراق، إضافة إلى أن كلاهما من الجنايات والجنح التي ترتكب ضد الأموال، وكلاهما يتمثل في الإختلاس بنقل الشيء ونزعه من حيازة الضحية (المجني عليه) إلى حيازة المُحتال أو السارق، وكلاهما يتم دون الإرادة الحرة للمجني عليه.

وتختلف جريمة الإحتيال الإلكتروني عن جريمة السرقة في كون الإحتيال الإلكتروني يقع في بيئة إفتراضية أما السرقة في البيئة التقليدية والكلاسيكية، إضافة إلى أن جريمة الإحتيال الإلكتروني يكون بإستعمال أساليب وطرق إحتيالية (التدليس، الكذب، الخداع...)، أما جريمة السرقة فتقع عن طريق العنف والتهديد والإكراه والضغط، إضافة إلى أن جريمة الإحتيال الإلكتروني تكون ببذل جهد ذهني وفكري أما جريمة السرقة فتكون ببذل جهد عضلي.

الفرع الثاني

تمييز جريمة الإحتيال الإلكتروني عن جريمة خيانة الأمانة

تتشابه جريمة الإحتيال الإلكتروني مع جريمة خيانة الأمانة في تسليم الجاني للمال برضى المجني عليه، أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف فيمكن إبرازها في النقاط التالية:

1–التسليم في الإحتيال الإلكتروني يقوم على إرادة المجني عليه (الضحية) المشوب بعيب الغلط، أما التسليم في خيانة الأمانة يقوم على نقل الحيازة الناقصة للشيء إلى الجاني (المُحتال).

2–التسليم في الإحتيال الإلكتروني يمثل عنصر الاستيلاء على المال على عكس خيانة الأمانة فإن التسليم يكون سابقا على الإستيلاء ولا يتحقق إلا بفعل لاحق للتسليم.

3–في خيانة الأمانة يتم التسليم بناءا على عقد من عقود الأمانة التي يجعل (المُحتال) يظهر الشيء بمظهر المالك وتجعل الحيازة تامة ثم يقوم بتبديد الشيء أو اختلاسه[1].

نلاحظ أن جريمة الإحتيال الإلكتروني تتشابه مع جريمة خيانة الأمانة في كون أن كلاهما يتمثل في إختلاس الشيء ونقله ونزعه من حيازة الضحية (المجني عليه) إلى حيازة المُحتال أو خائن الأمانة، وكلاهما يتم دون إرادة المجني عليه وبالتأثير عليها، إضافة إلى أن كلاهما من الجنايات والجنح التي ترتكب ضد الأموال.

وتختلف جريمة الإحتيال الإلكتروني عن جريمة خيانة الأمانة في كون الأولى تتم في بيئة إفتراضية أما الثانية فتتم في بيئة تقليدية وكلاسيكية، إضافة إلى أن جريمة الإحتيال الإلكتروني لا يشترط فيها نوع أو مصدر الشيء المختلس، أما جريمة خيانة الأمانة فقد إشترط المشرع الجزائري في قانون العقوبات أن تتعلق بنوع معين من العقود ذكرها على سبيل الحصر ، وتتمثل هذه العقود في (عقد الإيجار، وعقد الوديعة، وعقد الوكالة، الرهن الحيازي، وعقد عارية الإستعمال، وعقد العمل بأجر أو بدون أجر).

[1] الشحات إبراهيم محمد منصور الجرائم الإلكترونية في الشريعة والقوانين الوضعية، بحث فقهي مقارن، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011. ص 61.

الفرع الثالث

تمييز جريمة الإحتيال الإلكتروني عن جريمة التزوير الإلكتروني

يقصد بالاحتيال الإلكتروني إساءة استخدام الحاسب الآلي والتلاعب بأنظمة المعالجة الإلكترونية للمعلومات والبيانات للحصول بغير حق على أموال أو خدمات.

أما التزوير الإلكتروني فهو كل تغيير للحقيقة يقترن بقصد الغش يقع في محرر بإحدى الطرق التي تصف عليها القانون ويكون من شأنه أن يسبب ضررا للغير[1].

الإحتيال الإلكتروني والتزوير الإلكتروني هي أمور غير حقيقية ووهمية في صورة أمور حقيقية وصادقة، أي بمعنى أن كلاهما يقوم على الكذب.

ولا يكفي الكذب وحده لقيام الإحتيال الإلكتروني أما التزوير الإلكتروني يكفي الكذب وحده لقيامه ولذلك فإن التزوير الإلكتروني يجب أن يقع على محرر، أما الإحتيال الإلكتروني فهو غير محدد ويشمل عدة طرق وأساليب، وكذلك يعتبر التزوير الإلكتروني من جرائم الغش المعلوماتي وهذا المفهوم للتزوير عام يشمل جميع أنواع الغش بما في ذلك الاحتيال[2].

يظهر أن جريمة الإحتيال الإلكتروني تتشابه مع جريمة التزوير الإلكتروني في كون أن كلاهما يتم في بيئة إفتراضية، وكلاهما يعتمد على إستعمال طرق وأساليب إحتيالية مبنية على التزييف والتزوير وعلى التضليل والغش والخداع، وكلاهما يتم فيهما التفتيش والمعاينة وجميع إجراءات البحث والتحري والتحقيق على الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي، إضافة إلى أن كلاهما أدلتهم يصعب إستخلاصها وإكتشافها، وتتمثل هذه الأدلة في برامج ومعطيات ومعلومات يتم إستخلاصها من الكمبيوتر أو الهاتف الذكي، وكلاهما يؤثر على إرادة الضحية (المجني عليه) بتوجيهها.

وتختلف جريمة الإحتيال الإلكتروني عن جريمة التزوير الإلكتروني في كون جرائم الإلكتروني أوسع من جرائم التزوير الإلكتروني، وجرائم الإحتيال الإلكتروني تستعمل فيها إضافة إلى الطرق والأساليب الإحتيالية أساليب أخرى مثل التهديد أو التشهير أو الإبتزاز وغيرها من صور ومظاهر وأشكال الجرائم الإلكترونية، أما جرائم التزوير الإلكتروني فيقتصر إرتكابها فقط على الوثائق والأوراق والمحررات وتغيير وإستبدال المعلومات والبيانات، إضافة إلى أن جرائم التزوير الإلكتروني هي جزء من جرائم الإحتيال الإلكتروني.

المبحث الثاني

أشكال جرائم الإحتيال الإلكتروني التي يستخدمها المُحتال المعلوماتي

انتشرت صور وأشكال عديدة ومتنوعة للنصب والإحتيال الإلكتروني في الفترة الأخيرة ومن أبرز هذه الصور والمظاهر الاحتيالية ، الإحتيال الإلكتروني الذي يقع بواسطة بطاقة الإئتمان الممغنطة والإحتيال الذي يقع في مجال التجارة

---

[1] . محمد عبد الله أبو بكر ، موسوعة جرائم المعلوماتية، جرائم الكمبيوتر والأنترنيت، د ط المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011. ص 170.

[2] أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2006. ص 323.

الإلكترونية وهذان الصورتان من أكثر المظاهر إنتشارا وشيوعا، إضافة إلى أشكال الإحتيال الإلكتروني التي يستعملها المُختال المعلوماتي عبر الأنترنيت، وذلك من خلال الرسائل النصية القصيرة، ومن خلال الإحتيال الذي يكون عن طريق إنشاء مواقع إحتيالية تقوم بالإستيلاء وسرقة التبرعات الخيرية.

المطلب الأول

الإحتيال الإلكتروني بواسطة بطاقة الإئتمان الممغنطة

للحاسب الآلي دور كبير في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وبروز بطاقة الإئتمان الممغنطة كبديل عن النقود في التعاملات التجارية، وأصبحت هذه البطاقات مألوفة لدى الناس غير أن إستخدامها أثار الكثير من المشاكل من الناحية القانونية في نطاق القانون الجزائي فزاد حجم التعامل بها مما أدى إلى زيادة حجم الجرائم المتعلقة بها، ويتمثل هذا النوع من الإحتيال في الاستخدام غير المشروع لبطاقات الإئتمان الممغنطة سواء كانت مسروقة أو مفقودة أو مزورة بالإستيلاء على أموال أصحاب الحساب الشرعية لها وإستخدامها لأنفسهم أو الحصول على أرقامها السرية عند إستعمالها عبر الانترنيت، ويتمثل الإستخدام غير المشروع لبطاقات الإئتمان الممغنطة في صورتين:

الفرع الأول

إستخدام بطاقات الإئتمان الممغنطة من قبل حاملها الشرعي

لكل بطاقة خدمة خاصة تقدمها لحاملها الشرعي فعليه أن يحسن إستخدامها ومن بين الحالات التي يسيء الحامل الشرعي إستخدام بطاقة الإئتمان الممغنطة نذكر ما يلي:

أولا: في حالة قيام حامل البطاقة بسحب النقود بواسطتها من جهاز توزيع النقود وهو يعلم بعدم كفاية رصيده لدى البنك المانح، وخاصة عندما يتم سحب النقود من أجهزة لا ترتبط مباشرة بحساب العميل في البنك[1]، وهذا يعتبر إخلالا بالالتزامات التعاقدية إتجاه الجهة المانحة للبطاقة تعرضه للمساءلة المدنية[2].

ثانيا: في حالة قيام حامل البطاقة كأداء وفاء متجاوزا الحد المسموح له في شبكة البطاقات البنكية من أجل الوفاء بقيمة مشترياته، فبعض البطاقات تُخول لحاملها الحصول على السلع والخدمات من الجهات المقبولة من البنك المانح لها دون دفع ثمنها نقدا أو بشيك وإنما بمجرد تقديمها، وهذه البطاقات تمنح حاملها إتخاذ الإجراءات اللازمة لخصم المبلغ الذي يحدده لمصلحة شخص آخر من حسابه لدى البنك المانح للبطاقة[3].

ثالثا: في حالة قيام حامل البطاقة بإستخدامها كأداة ضمانة لشيكاته متجاوزا بذلك الحد المصرح له به من طرف البنك فبعض بطاقات الإئتمان تسمح لحاملها شراء السلع أو الحصول على خدمات بموجب شيكات تضمنها هذه البطاقات بحد أقصى يحدده البنك المانح لها، وهذا النوع وسيلة لضمان حصول التاجر أو مقدم الخدمة على المقابل

---

[1] عمر السالم، الحماية الجنائية لبطاقة الوفاء، دراسة مقارنة، جمهورية مصر العربية، القاهرة ، 1994. ص 45.

[2]. جميل عبد الباقي الصغير، الحماية الجنائية والمدنية لبطاقات الإئتمان المغنطة، دراسة تطبيقية في القضاء الفرنسي والمصري، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1999. ص 40.

[3] حجازي عبد الفتاح بيومي: مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنيت في القانون العربي النموذجي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2007،ص. ، 560..

الذي تمت تسويته عن طريق الشيك، ويقوم التاجر أو مقدم الخدمة بتدوين البيانات الرئيسية على ظهر الشيك بعد التأكد من تاريخ صلاحيتها، وأن الشيك والبطاقة يحملان نفس التوقيع ونفس الحساب ونفس إسم البنك[1].

رابعا: في حالة الإستخدام المقنع لبطاقة الإئتمان وذلك بقيام حاملها الشرعي بإبلاغ البنك المانح لها عن فقدانها أو سرقتها في حين أن البطاقة لا تزال عمليا في حيازته ويقوم باستعمالها، وفي هذه الحالة يفترض أن يكون حاملها قد فقد صفته الشرعية لها وللبنك الحق بإعتبار كل تصرف يتم بواسطتها بعد ذلك يعد تصرفا غير شرعي[2].

نلاحظ أن هناك حالات كثيرة ومتعددة لعمليات الإحتيال الإلكتروني التي ترتكب بواسطة بطاقات الإئتمان، والتي يكون المُحتال المعلوماتي فيها هو صاحبها وحاملها الشرعي، حيث يقوم المُختال المعلوماتي بسحب نقود من صراف آلي أو جهاز توزيع النقود وهو يعلم بعدم وجود أي رصيد في حسابه البنكي، أو أن رصيده الموجود في البنك أقل من الرصيد الذي أراد المُحتال سحبه من البنك.

إضافة إلى قيام المُحتال المعلوماتي (صاحب البطاقة) بإستعمال البطاقة وتقديمها للحصول على سلع وخدمات ومشتريات تفوق قيمتها القيمة المسموح بها من طرف البنك المانح.

وكذلك من بين أساليب الإحتيال قيام المُحتال المعلوماتي بإستخدام بطاقة الإئتمان كوسيلة ضمان لشيكاته في شراء السلع والمشتريات والحصول على الخدمات غير أنه يتجاوز بذلك الحد المصرح به من طرف البنك.

إضافة إلى ذلك من بين الأساليب الإحتيالية التي ترتكب بواسطة بطاقة الإئتمان قيام المُحتال المعلوماتي بالكذب على البنك والتصريح بضياع البطاقة أو سرقتها بينما البطاقة لا زالت بحوزة المُحتال ولا زال يستعملها.

الفرع الثاني

الإستخدام غير المشروع لبطاقات الإئتمان الممغنطة من قبل الغير

ويتم الإستخدام غير المشروع لبطاقات الإئتمان الممغنطة من قبل الغير في حالتين، في حالة قيام الحائز غير الشرعي بإستخدام بطاقات مسروقة أو مفقودة، وفي حالة قيام الحائز غير الشرعي بإستخدام بطاقة مزورة، وتتمثل تفاصيل هاتين الحالتين فيما يلي:

أولا: في حال قيام الحائز غير الشرعي بإستخدام بطاقات إئتمان مسروقة أو مفقودة

في حالة إستخدامها في سحب النقود قد تستخدم البطاقة المسروقة أو المفقودة في سحب النقود من أجهزة الحاسب الآلي أو في الوفاء بقيمة المشتريات أو الخدمات التي حصل عليها مستخدمها غير الشرعي من التجار، وهذا يتطلب من حاملها غير الشرعي معرفته للرقم السري الخاص بالبطاقة وعندها يمكن القول بأن إستخدام البطاقة بمثل هذه

[1] مفلح القضاة، مسؤولية البنوك الناتجة عن إستخدام الكمبيوتر كوسيلة وفاء، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر المنعقد في كلية الشريعة]والقانون، جامعة الإمارات العربية، 2002. ص 05.

[2] تيسير أحمد حسين الزعبي، المرجع السابق، ص 122.

الحالة يشكل جريمة إحتيال لأن تسليم النقود بواسطة هذه الأجهزة يكون إراديا لأن التسليم يتم بعد إدخال البطاقة في الجهاز وتدوين الرقم السري على لوحة المفاتيح[1].

أما في حالة إستخدام البطاقة كأداة وفاء لثمن السلع التي حصل عليها من التاجر فإنه يتم إستخدام البطاقة كأداة وفاء لدى التجار الذين يستخدمون الآلة اليدوية دون الحاجة للرقم السري الخاص بالبطاقة حيث أنه يكتفي بتوقيع حاملها على فاتورة البيع لإنجاز المعاملة، كما يصعب من الناحية العملية على التاجر التحقق من مطابقة التوقيع المدون على فاتورة البيع مع التوقيع الموجود على البطاقة لعدم خبرة التاجر من جهة ولإتقان المُحتال تقليد التوقيع. من جهة أخرى، وبمجرد تقديم البطاقة للتاجر من أجل الوفاء بواسطتها بثمن السلع أو الخدمات التي حصل عليها مستخدمها الغير شرعي فهذا كاف لقيام جريمة الإحتيال، وذلك بإيهام التاجر بأنه الحامل الشرعي للبطاقة وأنه مالك للرصيد في البنك الذي تمثله البطاقة وإنتحاله إسما كاذبا وهو إسم الحامل الشرعي للبطاقة[2]

ثانيا: في حالة قيام الحائز غير الشرعي بإستخدام بطاقة مزورة

في هذه الحالة فإن تزوير بطاقات الإئتمان عبر شبكة الانترنيت يتم عن طريق إنشاء أرقام بطاقات إئتمان خاصة ببعض العملاء لإستخدامها في الحصول على السلع والخدمات، ويعتبر من الأساليب الإحتيالية التي تقوم عليها جريمة الإحتيال أي أن جريمة الإحتيال في هذه الحالة تقوم باستعمال بطاقة مزورة[3].

يظهر أن الأساليب الإحتيالية في هذه الحالة من خلال قيام المُحتال المعلوماتي والمتمثل في الغير وليس صاحب بطاقة الإئتمان ومالكها الشرعي، ويستخدم المُحتال في الحالة أسلوبين من الإحتيال وهما:

ويتمثل الأسلوب الإحتيالي الأول في قيام المُحتال المعلوماتي (الغير) بإستخدام بطاقة الإئتمان المسروقة أو المفقودة، حيث يقوم المُحتال بإستخدام البطاقة المسروقة أو المفقودة إما لسحب النقود من الأجهزة، أو إستخدامها للوفاء بقيمة المشتريات والسلع والخدمات التي تحصل عليها.

ففي الحالة الأولى (سحب النقود) يفترض أن المُحتال المعلوماتي قد تمكن من الحصول على الرقم السري الخاص بالبطاقة، وفي الحالة الثانية (الوفاء بقيمة المشتريات لدى التاجر) لا يشترط حصول المُحتال المعلوماتي على الرقم السري الخاص بالبطاقة، ويكفي توقيع المُحتال على فاتورة البيع لأنه من الصعب على التاجر أن يتحقق من مدى تطابق التوقيعات مع بعضها البعض، ويزداد الأمر صعوبة وتعقيدا إذا كان المُحتال من الذين تجيدون تقليد التوقيعات بمهارة.

ويتمثل الأسلوب الإحتيالي الثاني في قيام المُحتال المعلوماتي بإستعمال بطاقة مزورة، وذلك من خلال قيامه بإنشاء وتكوين ونسخ بطاقة إئتمان تتكون أرقامها ومعلوماتها وبياناتها من نفس الأرقام والمعلومات والبيانات لبعض العملاء، وإستخدامها في الحصول على سلع ومشتريات والحصول على خدمات عبر شبكة الأنترنيت.

---

[1]. جميل عبد الباقي الصغير، المرجع السابق، ص 92..

[2] نائلة عادل محمد فريد قورة، المرجع السابق، ض 541.

[3] محمد الشناوي، جرائم النصب المستحدثة، دار الكتب القانونية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2008. ص 130.

المطلب الثاني

الإحتيال في مجال التجارة الإلكترونية

يتمثل الإحتيال في مجال التجارة الإلكترونية في كل سلوك خداعي مرتبط بالكمبيوتر يهدف الشخص بواسطته إلى الحصول على فائدة أو مصلحة مادية، ومن المظاهر المنتشرة له إستغلال مواقع الأنترنيت للإحتيال على الغير عبر مشاريع وهمية، أو من خلال أنشطة التلاعب بالأسهم المالية وإدارة المحافظ الإلكترونية ومزادات البضائع على الأنترنيت وهذه الأنشطة غير الشرعية تهدد جميع المتعاملين عبر الوسائط الإلكترونية[1].

الفرع الأول

الإيهام بوجود مشروع كاذب

ومن صور الإحتيال في مجال التجارة الإلكترونية الإيهام بوجود مشروع كاذب فنشر المعلومات الكاذبة في الصحف وغيرها من وسائل الإعلام يعتبر من الوسائل الإحتيالية فإذا أُوهم المجني عليه(الضحية) بمشروع كاذب أو بُعث فيه الأمل في تحقيق ربح وهمي، والمشروع الكاذب والوهمي هو الذي ليس له في الحقيقة وجود بل مجرد غطاء للاستيلاء على أموال الغير[2].

يتضح أنه من بين الأساليب الإحتيالية التي يستعملها المُحتال المعلوماتي في مجال التجارة الإلكترونية، قيام المُحتال بإيهام الضحايا (المجني عليه) بوجود مشاريع كاذبة، وذلك من خلال إستعمال صور وفيديوهات أو الإستعانة بأشخاص أو مواقع أخرى لإعطاء أكثر مصداقية للمشاريع الوهمية للمُحتال، ودفع الضحايا إلى تصديق المشاريع من أجل إستدراجهم للإستيلاء على أموالهم وممتلكاتهم وأصولهم وأسهمهم، وتقديم وعود للضحايا الذين يرغبون في الربح السريع بأرباح مضمونة وكبيرة ومضاعفة و بنسب عالية بأقل المجهودات بمجرد المشاركة في المشروع، وإنعدام فرص حدوث أية خسارة في هذه المشاريع مع ضمان الربح والفائدة والكسب.

الفرع الثاني

الغش بإتخاذ إسم كاذب أو صفة غير صحيحة

ومن صور ومظاهر الإحتيال في مجال التجارة الإلكترونية الغش بإتخاذ إسم كاذب أو صفة غير صحيحة إذ يكفي لقيام الإحتيال أن يتخذ المُحتال إسما كاذبا أو صفة غير صحيحة حتى ولو لم يتم إستعمال طرق إحتيالية أخرى، والهدف من ذلك هو الحصول على منافع إقتصادية كحيازة مال أو تحويله أو إستخدامه عن طريق وثائق تخص الغير أو التلاعب في البيانات المخزنة، وينطبق هذا الأمر أيضا على المسؤولين في شركات المساهمة إذا أوردوا أسماء للغير كذبا في نشرات

[1] حطاب كمال، المرجع السابق، ص 144.

[2] أبو الوفاء محمد أبو الوفاء، جريمة الغش في تداول الأسهم في القانون المقارن والفقه الإسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2006. ص 50.

الإكتتاب أو إعلاناتها كونهم أعضاء مؤسسين فيها فالناس تثق في مثل هذه الأسماء خاصة إذا كانت من الشخصيات المشهورة والبارزة في المجتمع[1].

نلاحظ أنه من بين الأساليب الإحتيالية التي يستعملها المُحتال المعلوماتي قيامه بإستخدام أسماء كاذبة أو صفات غير صحيحة، ويتمثل إستخدام الأسماء الكاذبة من خلال قيام المُحتال بإنتحال أسماء لأشخاص معروفين بنزاهتهم وشفافيتهم ومصداقيتهم، وتضليل الضحايا (المجني عليهم) الذين يجهلون معرفة الأشكال الحقيقية لهؤلاء الأشخاص المشهود لهم بإستقامتهم، حيث يقوم المُحتالون بإستغلال هذه الأسماء، والإدعاء لدى المجني عليهم من خلال سرقة هذه الأسماء مع أن أسماءهم الحقيقية غير ذلك، أما إستعمال صفات غير صحيحة فتتمثل في قيام المُحتال بالإدعاء بمراكز وصفات ورتب معينة (وزير، برلماني، محام، مؤسس شركة،...).

المطلب الثالث

مظاهر الإحتيال الإلكتروني عبر الأنترنيت

من بين أشكال الإحتيال الإلكتروني والتي تعتبر أقل شيوعا وإنتشارا وخطورة وتأثيرا في الدول والمجتمعات مقارنة مع المظاهر التي سبق ذكرها، مظاهر الإحتيال الإلكتروني عبر الأنترنيت، وذلك من خلال الإحتيال عبر الرسائل النصية القصيرة، والإحتيال بجمع التبرعات الخيرية.

الفرع الأول

الإحتيال عبر الرسائل النصية القصيرة

يتم إرسال رابط من خلال رسالة نصية توجه الضحية عند الضغط عليها إلى موقع تتم عبره عملية الإحتيال الإلكتروني وبعدها يتمكن المُحتال من سرقة معلوماتك الشخصية، وقد تبدو هذه الرسائل حقيقية من الطريقة التنظيمية التي يتبعونها في كتابة النص الذي تتضمنه الرسالة ويقومون بالتزوير كأنهم البنك أو المؤسسة التي تتعامل معها ويدعون في الرسالة أن شخص معين حاول سرقة حسابك ولكي تقوم بتأمينه إضغط على الرابط وبهذه الطريقة يقع الناس ضحايا لعملية الإحتيال ويتعرضون للسرقة.

يظهر أنه من بين الأساليب الإحتيالية التي يستخدها المُحتال المعلوماتي هو الإحتيال الذي يمر عبر الرسائل النصية القصيرة، ويعتبر هذا النوع من الإحتيال من أكثر مظاهر الإحتيال شيوعا وإنتشارا، حيث نجد أن هناك العديد من الرسائل التي تصل إلى المشتركين عبر مختلف مواقع التواصل الإجتماعي (فيسبوك facebook، واتساب WhatsApp :، فايبر viber، تويتر twitter ، تليغرام Telegram ، وغيرها من المواقع المشابهة لها).

إن بعض الرسائل تتدعي بفوز المشترك بجائزة مالية أو حصوله على سيارة أو تلقيه هدايا وغيرها من المغريات، وتطلب منه هذه الصفحات أن يقوم بالضغط على الرابط المرسل إليه من أجل إستكمال إجراءات حصوله على هذه الجوائز والهدايا، وهنالك بعض الإعلانات تكون محملة بالفيروسات، والتي تستخدم لسرقة معلومات وبيانات الضحايا

[1]. أبو الوفاء محمد أبو الوفاء، المرجع نفسه، ص 60.

(المجني عليهم)، وبمجرد النقر على هذه الروابط تظهر برامج ضارة، حيث يقوم الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي بتحميلها وعند الضغط على تلك البرامج يتمكن المُحتال المعلوماتي من معرفة بيانات ومعلومات الكمبيوتر الخاص بك أو هاتفك الذكي.

الفرع الثاني

الإحتيال بجمع التبرعات الخيرية

يقوم المُحتال بإنشاء موقع مزيف أو إرسال بريد إلكتروني إليك يشجعك على دفع المال وهذا النوع من الإحتيال يستهدف عواطف الناس ويحاول التأثير عليهم من أجل أن يدفعوا الأموال بحجة التعاطف الإنساني مع الغير، ولذلك قبل إعطاء التبرع يجب التأكد بأن تلك الاموال تذهب إلى جهة خيرية مسجلة أو إلى شخص حالته معروفة.

يتضح أنه من بين الأساليب الإحتيالية التي يستعملها المُحتال المعلوماتي الإحتيال عن طريق إنشاء مواقع لجمع التبرعات الخيرية، ويتمثل هذا النوع من الإحتيال في قيام المُختال بإيهام الناس والمؤسسات بقيامه بنشاطات خيرية إنسانية تهدف إلى فك الغبن عن المحتاجين، وذلك من خلال إستغلال عواطف الناس وإقناعهم بالتبرع لجمعيته الوهمية بالأموال أو المواد الأولية أو المواد الغذائية أو الألبسة أو الأثاث، وغيرها من الإحتياجات الضرورية للحياة المعيشية للإنسان، وإدعاء المُحتال بقيامه بتوزيع هذه الأموال والمواد والحاجات المختلفة إلى مستحقيها وإلى المحتاجين.

الخاتمة:

إن الغاية الأساسية التي نسعى للوصول إليها من خلال معالجة موضوع **"أخطر مظاهر جرائم الإحتيال الإلكتروني التي يستخدمها المُحتال المعلوماتي"** ، هي إبراز الأشكال والصور التي يقوم بها المُحتال المعلوماتي في سرقة أموال وممتلكات وأصول ضحياه والنصب عليهم والإستيلاء على هذه الممتلكات وإختلاسها، إضافة إلى الطرق والأساليب التي يستعملها المُحتال في الإيقاع بالمجني عليهم من خلال إستغلال عواطفهم وإنسانيتهم وحبهم لفعل الخير، وأهم هدف هو التصدي للظاهرة الإجرامية بصفة عامة أو على الأقل التقليل من حدتها وخطورتها، وإيجاد الحلول اللازمة والضرورية في التصدي لجرائم المُحتال المعلوماتي، وفضح جميع الأساليب التي يستعملها للإيقاع بالضحايا (المجني عليهم).

ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:

- الحاسب الآلي والهاتف الذكي من أخطر الوسائل التي يستعملها المُحتال المعلومات في النصب والإستلاء على ممتلكات الضحايا.
- المُحتال المعلوماتي يرتكب جريمة الإحتيال الإلكتروني في بيئة إلكترونية مصدرها إما الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي أو البطاقات الممنغطة.
- الإحتيال الإلكتروني معالجته تتطلب جهود دولية في مجال التعاون الدولي القضائي للسيطرة على الجريمة في مجال (تسليم المجرمين-الإنابة القضائية-التعاون مع منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول)، وفي مجال المساعدة القانونية المتبادلة، والتوقيع على المعاهدات والإتفاقيات..

- الإحتيال الإلكتروني يمس بإرادة الضحايا بعيب الرضا حيث تتدخل إرادة المُحتال المعلوماتي في توجيهها وفقا لإرادته.
- ترتبط جرائم الإحتيال الإلكتروني إرتباطا وثيقا بجرائم التزوير الإلكتروني لأن كلاهما يعتمد على الكذب والخداع والغش والتدليس.
- الإحتيال الإلكتروني الي يرتكب بواسطة بطاقة الإئتمان قد يكون المُحتال المعلوماتي فيها صاحب البطاقة نفسه أو قد يستعملها غيره في الإحتيال.
- بيئة جرائم الإحتيال الإلكترونية بيئة واسعة جدا والبحث فيه عن الأدلة الجنائية الإلكترونية أمر صعب، ويحتاج إلى فنيين وخبراء حتى تكون لهم القدرة على تطويق ومحاصرة الأدلة الإلكترونية وكشف الأساليب الإحتيالية التي يقوم بها المُحتال المعلوماتي.
- من أخطر جرائم الإحتيال الإلكتروني قيام المُحتال المعلوماتي بإنشاء بطاقة مزورة تحتوي على أرقام ومعلومات وبيانات تمت سرقتها من العملاء.
- وكذلك من أخطر صور الإحتيال الإلكتروني هو الإحتيال الذي يقع بواسطة بطاقات الإئتمان الممغنطة مثل إستخدام بطاقات إئتمان مسروقة أو مفقودة أو مزورة، والإحتيال الذي يقع في مجال التجارة الإلكترونية مثل الإيهام بوجود مشروع كاذب أو الغش بإتخاذ إسم كاذب أو صفة غير صحيحة.
- من بين أسباب التي تؤدي إلى وقوع الضحايا في شباك المُحتال المعلوماتي بسهولة إضافة إلى الرعونة وعدم الإحتياط الجشع والطمع والرغبة في الثراء الفاحش والكسب السريع، والرغبة في المشاركة في المشاريع التي تنعدم فيها فرص الخسارة والبحث عن الأرباح المضمونة.

ومن بين التوصيات نوصي بما يلي:

- نوصي بعدم إدخال المعلومات والبيانات الشخصية على جميع المواقع الإلكترونية قبل التأكد من ملكيتها الرسمية لهذه المواقع.
- نقترح التحديث المستمر للقوانين المتعلقة بالجرائم السبيرانية ومواكبة تقنيات الإعلام الآلي، وسن تشريعات تتماشى والمهارات الفنية والتقنية التي إكتسبها المُحتال المعلوماتي.
- ندعو إلى إيجاد حلول للمحافظة على الدليل الجنائي الإلكتروني من التعرض للسرقة والإسترجاع، وإحاطته بالحماية اللازمة والضرورية من كل أشكال التعرض بمختلف أنواعها بإتلافها أو حذفها أو مسحها أو سرقتها أو نسخها أو تعديلها أو غيرها من صور طمس الحقيقة.
- ندعو إلى ضرورة إيجاد حلول تمكن من السيطرة على بيئة الجرائم الإحتيالية وتضييقها ومحاصرتها لمنع ضياع الادلة الجنائية الإلكترونية، وبالتالي تتمكن أجهزة التحقيق القضائية من السيطرة عليه وبالتالي التحكم في الدليل الجنائي الإلكتروني.
- نقترح توفير الحماية للمواقع والبيانات الشخصية في التشريعات وتوسيع نطاقها من حيث الجرائم.
- ندعوا المواطنين إلى الحذر من الهدايا والمسابقات المخادعة حيث يقدم المُحتالون في بعض الأحيان هدايا مجانية أو يوفرون بعض الجوائز مقابل ملء إستبيان.

- نوصي بالإنتباه إلى المنشورات القادمة من حسابات منتحلي الشخصية وذلك لأن الإحتيال على وسائل التواصل بأبسط أشكاله يظهر بإنتحال الشخصية.
- ندعوا المشتركين عبر مختلف مواقع التواصل الإجتماعي إلى تجنب النقر على روابط الإعلانات والعناوين المغرية.
- وأخيرا ندعوا إلى عدم المبالغة في البث المباشر وعروض الأفلام الإحتيالية وتجنب المبالغة بالمشاركات لأنها تمنح المُحتالين المعلومات التي يحتاجونها لمهاجمة حسابك والإحتيال عليك.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

01 -أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2006.

02 -أسامة حمدان الرقب، جرائم النصب والإحتيال، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012.

03 -حجازي عبد الفتاح، مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والأنترنيت، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر ، 2007.

04 -حجازي عبد الفتاح بيومي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنيت في القانون العربي النموذجي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2007.

05 -جميل عبد الباقي الصغير، الحماية الجنائية والمدنية لبطاقات الإئتمان الممغنطة، دراسة تطبيقية في القضاء الفرنسي والمصري، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1999

06 -الشحات إبراهيم محمد منصور الجرائم الإلكترونية في الشريعة والقوانين الوضعية، بحث فقهي مقارن، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

07 -محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والأنترنيت، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن ، 2004.

08 - محمد الشناوي، جرائم النصب المستحدثة ،دار الكتب القانونية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2008.

09 -محمد عبد الله أبو بكر ، موسوعة جرائم المعلوماتية، جرائم الكمبيوتر والأنترنيت، د ط المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011.

10 -محمد محمد شتا، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية ، 2001.

11 -نايلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الإقتصادية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ، 2005.

ثانيا: الأطروحات ومذكرات التخرج

01 -تيسير أحمد حسين الزعبي، جريمة الإحتيال الإلكتروني، دراسة مقدمة إستكمالات لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات القانونية، قسم القانون، جامعة جدارا، السنة الجامعية 2010/2009.

02 -حطاب كمال، الحماية الجزائية للتجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية، فرع علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم] السياسية، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية، 2016/2015.

03 -عمر محمد أبو بكر يونس، الجرائم الناشئة عن إستخدام الأنترنيت، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

04 -معتوق عبد اللطيف، الإطار القانوني لمكافحة الجرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر ، السنة الجامعية، 2012/2011.

ثالثا: المقالات العلمية

01 -بولحية شهيرة، سويح دنيا زاد، الإحتيال الإلكتروني، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 04، ديسمبر، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، باتنة، الجزائر، 2019.

02 -عماد بلغيث، جغلولي يوسف:، صعوبات التحقيق في الجرائم الإلكترونية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 06، العدد 03 سبتمبر، 2021.

03 -وائل محمد نصيرات، غادة عبد الرحمن الطريف، جريمة الإحتيال عبر شبكة المعلومات الدولية، دراسة مقارنة النظام السعودي والقانون الأردني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد جوان، المجلد 10، العدد 19، 2018، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

رابعا: الملتقيات والندوات العلمية

01 -أبو الوفاء محمد أبو الوفاء، جريمة الغش في تداول الأسهم في القانون المقارن والفقه الإسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

02 -عبد المومن بن الصغير، الطبيعة الخاصة للجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، الملتقى الوطني حول الجريمة المعلوماتية بين الوقاية والمكافحة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

03 -مفلح القضاة، مسؤولية البنوك الناتجة عن إستخدام الكمبيوتر كوسيلة وفاء، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر المنعقد في كلية الشريعة] والقانون، جامعة الإمارات العربية، 2002.

خامسا: القوانين

- القانون رقم 06/24 المؤرخ في 19 شوال عام 1445 هـ، الموافق 28 أفريل سنة 2024 م، يعدل ويتمم الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 م، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، الصادر بتاريخ: 21 شوال عام 1445 هـ، الموافق 30 أفريل سنة 2024 م.

و اقع جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأحد فروع مصرف شمال إفريقيا

عبد السلام سالم مسعود البوسيفي: الكلية التقنية الطبية صرمان – جامعة صبراتة- ليبيا

albosifi.abdulsalam@gmail.com

الملخص:

يحتل النظام المصرفي مركزاً مهما في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، حيث ازداد التركيز خلال السنوات الأخيرة على تطوير البنوك الليبية كجزء من الإصلاحات المالية والمصرفية، وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع والتي كان أهمها اعتماد الصيرفة الإلكترونية كأحد أهم الوسائل لتطوير والرفع من جودة القطاع المصرفي والتي بات يعتبرها البعض من أهم العوامل المساهمة في تنمية النظام الاقتصادي والتحسين منه، كذلك العمل على إعادة ثقة المواطنين بالمصارف التجارية الليبية من خلال التحسين من نوعية الخدمات المقدمة في تلك المصارف، لذلك عكف الكثير من الباحثين والمهتمين بهذا الجانب بدراسته ودراسة مدى أهمية الخدمات المقدمة من قبل المصارف التجارية لتطوير هذا القطاع ومن بين تلك الدراسات هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف التجارية متخذة من مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان انموذجا لها، بعينة بلغت (3000) من عملاء وزبائن مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ أهدافها، كذلك استعانت الدراسة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، كما استخدمت العديد من الأساليب الإحصائية منها المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والوزن النسبي، واختبار (ت)، ومعامل الثبات ألفاكرونباخ، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وأشارت نتائج هذه الدراسة عن تدني كبير جدا في مستوى الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان والمتمثلة في خدمات الرسائل القصيرة، وخدمات الصراف الآلي، وخدمات الإنترنت، كذلك أشارت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث).

الكلمات المفتاحية: جودة - الخدمات المصرفية الإلكترونية – مصرف شمال إفريقيا.

Abstract:

The banking system occupies an important position in the economic and financial systems because of its positive impact on economic development. The focus has increased in recent years on developing Libyan banks as part of financial and banking reforms. In this context, many ideas and projects have been proposed, the most important of which is the adoption of electronic banking as one of the The most important means of developing and raising the quality of the banking sector, which some have come to consider to be one of the most important factors contributing to the development and improvement of the economic system, as well as working to restore citizens' confidence in Libyan commercial banks by improving the quality of services provided in those banks, so many researchers and those interested have devoted themselves to this. The side studied and studied the importance of the services provided by commercial banks for the development of this sector. Among those studies is this study, which aims to

identify the level of quality of electronic banking services provided by commercial banks, taking the North African Bank in the city of Sorman as a model, with a sample of (3000) From clients and customers of the North African Bank in the city of Sorman. The study also used the descriptive analytical approach to achieve its objectives. The study also used the questionnaire as a tool for collecting data and information. It also used many statistical methods, including the arithmetic mean, standard deviation, percentage, relative weight, and the t-test. , the Cronbach's Alpha reliability coefficient, the Pearson correlation coefficient, and the reliability coefficient using the split-half method. The results of this study indicated a very significant decline in the level of electronic banking services provided by the North African Bank in the city of Sorman, which are SMS services, ATM services, and Internet services, as well. The results of this study indicated that there are no statistically significant differences in the level of responses of the study sample members, which are attributed to the gender variable (males/females).

Keywords: Quality - Electronic Banking Services - North African Bank.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في مجال الاتصالات وأنظمة المعلومات ومن أهم القطاعات التي تأثرت بالتطور التكنولوجي هو القطاع المصرفي الذي يعد من أهم ركائز الاقتصاد، حيث تمثل المصارف ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الوطني لأي دولة، ويمكن القول إن المصارف غدت مؤسسات مالية لا غنى عنها، وذلك لدورها المهم في تجميع الأموال وتوظيفها وللخدمات المتعددة التي تقدمها سواء أكانت خدمات مالية، أو ائتمانية، أو استشارية، أو غير ذلك من الخدمات المصرفية التي لا تستغني عنها مؤسسات الأعمال الحديثة (محارمة، 2005، ص:1) حيث شهد القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة تطورات عديدة من حيث الخدمات المصرفية المقدمة والتي تختلف عن الخدمات التقليدية المعتادة حيث تسعى البنوك إلى خلق وابتكار وتقديم خدمات مصرفية جديدة محاولة بذلك كسب رضا الزبائن وثقتهم، وزيادة معاملاتهم، وكسب زبائن جدد، وتزامنت التطورات التي شهدها القطاع المصرفي مع التطورات التكنولوجية وفي مقدمتها التقنيات والأنظمة الحديثة، وأصبحت البنوك تولي أهمية للتطورات الحاصلة في التكنولوجيا فقامت بإدخالها في عملها من خلال تقديمها لخدمات مصرفية إلكترونية، وأولت البنوك أهمية لتحسين جودة تلك الخدمات باعتبارها السلاح التنافسي في العصر الحالي.(محلوس وآخرون، 2021، ص:116) وتسعى البنوك في كافة الدول باستمرار إلى تطوير خدماتها المصرفية، وذلك بالاستفادة من الثورة التكنولوجية والنظم المتطورة للخروج من بيئتها التقليدية وتقديم خدمات مصرفية إلكترونية لعملائها بغية رفع مستوى الخدمات المصرفية المقدمة لهم، والارتقاء بها من جهة والحصول على رضا العملاء وتوسيع دائرة المتعاملين مع البنك، وزيادة قدرته التنافسية من جهة أخرى.(عارف وآخرون، 2017) وفي ظل هذه التطورات التي زادت من سرعة أداء الخدمة وخفض في تكلفتها فقد تحول العمل المصرفي من حالة المواجهة والاتصال بين العميل وموظف المصرف إلى حالة أخرى وهي التقاء العميل بالمقدم الآلي للخدمة فأصبح العميل يقوم بنفسه بإتمام الخدمة ويعمل عمل الموظف المصرفي، فيقوم العميل بإدخال البيانات وإجراء العملية كاملة مع المزود الآلي للخدمة، وأصبح هناك ما يعرف بتكنولوجيا الخدمة الذاتية الذي أتاح أمام المؤسسات الخدمية والبيعية بشكل عام خيارات أوسع في مجال إنتاج الخدمات وتوصيلها للمستفيد.(العلوان وآخرون، 2008، ص:411) حيث إن زيادة الاهتمام بالجودة في قطاع الخدمات، وتزايد استخدام الإنترنت للأغراض التجارية جعل جل الاهتمامات تنصب على الجودة الإلكترونية بأبعادها المختلفة خاصة.(نجم، 2010) ولتتمكن البنوك من تنويع خدماتها وتطويرها بشكل يلبى الاحتياجات والمتطلبات المتطورة والمتغيرة فهي بحاجة إلى متابعة آخر المستجدات في التكنولوجيا المصرفية وتطويرها واستخدامها بالشكل المطلوب وبالدقة المتناهية وبأقصى سرعة.(زياد وآخرون، 2013) خاصة وأن جودة الخدمات الإلكترونية ترتبط مباشرة بجودة الخدمة المدركة، وأن

أبعاد جودة الخدمة الإلكترونية تؤثر ضمنياً على جودة الخدمة المدركة لدى الزبائن.(Hussain, 2014) فضلاً عن أن الرصد المستمر لرضا الزبائن عن جودة الخدمات الإلكترونية التي يمكن أن تؤدي إلى استراتيجية تسويقية إلكترونية أكثر فعالية.(Carlson & O'Cass, 2010) لذلك كرس العديد من الباحثين والمهتمين بهذا الجانب بدراسته ودراسة مستوى جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان من وجهة نظر الزبائن ومستخدمي هذه الخدمات لتسليط الضوء على جانب مهم بالنسبة للفرد والمجتمع والمصارف التجارية.

مشكلة الدراسة:

تطورت الخدمات المصرفية مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعالج التحديات والمشكلات التي تواجهها المصارف وبخاصة مع تزايد إقبال العملاء على خدماتها فأصبحت تلك المصارف تقدم خدماتها المصرفية إلكترونيا إلى جانب خدماتها التقليدية.(Khan, 2017) وفي السنوات الأخيرة ومع الإقبال المتزايد لأفراد المجتمع على البنوك للاستفادة من خدماتها المصرفية باتت تلك البنوك تواجه مشكلة متفاقمة يوما بعد يوم تتمثل بازدحام عملائها في مبانيها وأروقتها، فتوجه الناس إلى البنوك وانتظارهم في قائمة طويلة لسحب النقود، أو طلب كشف حساب، أو تحويل الأموال، أو ما إلى ذلك أصبح يربك أعمال البنوك، ويسبب الإزعاج ومضيعة الوقت للعملاء، فكان لا بد من اتخاذ البنوك لعدد من الخطوات والإجراءات لتقليل تلك الصعوبات من خلال اعتماد تقنيات جديدة لتقديم الخدمات المصرفية. Nagaraj & (Jegatheeswari, 2016) وبذلك ظهر عدد من المصطلحات في هذا المجال أبرزها الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي خدمات تقدمها معظم البنوك لتتيح للعملاء التعامل مع مختلف أنواع الأعمال المصرفية كالسحب، والإيداع، والتحقق من أرصدة حساباتهم، وتحويل الأموال بين الحسابات، ودفع الفواتير إلكترونيا، وتقديم الطلبات المختلفة كالحصول على قروض، أو دفاتر الشيكات، والحصول على معلومات حول الحسابات والودائع، أو الأسهم التجارية، أو صناديق الاستثمار كل ذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت، وباستخدام الأجهزة الإلكترونية كالكمبيوتر، الهاتف المحمول أو غيرها من الأنظمة والأجهزة الحديثة. (Hamoud, et, al, 2018) وبالرغم من المزايا التي توفرها الخدمات المصرفية الإلكترونية للعملاء إلا أن عدداً من الدراسات السابقة أظهرت أن نسبة الإقبال على الخدمات المصرفية الإلكترونية بين عملاء البنوك لا زالت قليلة فهم يفضلون إجراء معاملاتهم بالطرق التقليدية لأن اتصالهم المباشر مع موظفي البنوك يسمح لهم بإجراء استفساراتهم وحصولهم على معلومات أكثر تفصيلا.(Ling, et, al, 2016) لذلك أصبح جديرا بالاهتمام دراسة سلوك العملاء وآرائهم فيما يخص الاتجاه نحو تبني هذه الخدمات، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة على ثقتهم فيها، وسبل توجيه قراراتهم التي تحدد طبيعة سلوكهم المستقبلي.(بن صالح، 2021) لذلك قام الباحث بإجراء هذه الدراسة لتسليط الضوء بشكل أكبر على مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف التجارية متخذا من مصرف شمال إفريقيا فرع صرمان نموذجا لدراسته، وقد اطمئن الباحث لما استقر في نفسه من معلومات وملاحظات أيدت كلها أهمية هذه الدراسة والتي أثبتت أن هناك حاجة ماسة للتعرف أكثر على مستوى جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة للزبائن والعملاء من وجهة نظرهم لما في ذلك من أهمية كبيرة في معرفة التحديات ومواطن الخلل فيها لتلافيها في المستقبل لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية ذات جودة عالية للزبائن والعملاء.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة الحالية في عدة نقاط والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

1. تفيد الدراسة في رصد الواقع الميداني لمستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان.
2. أصالة الدراسة إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل إن لم تكن الأولى في البيئة المحلية التي تدرس مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف التجارية.

3. تعد هذه الدراسة إسهاماً علمياً في سبيل تحسين الخدمات المصرفية الالكترونية في المصارف التجارية.
4. الوصول إلى نتائج يمكن على أساسها تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد المختصين في الجانب الاقتصادي للارتقاء بالخدمات المصرفية المقدمة للزبائن.
5. قد تسهم الدراسة في الكشف عن الثغرات الموجودة في الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف التجارية.

أهداف الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة تحقيق الهدف الرئيس للدراسة والذي يتمثل في التعرف على مستوى جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان، والذي انبثقت منه عدد من الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مستوى جودة خدمات الرسائل القصيرة المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان.
2. التعرف على مستوى جودة خدمات الصراف الآلي المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان.
3. التعرف على مستوى جودة خدمات الإنترنت المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان.
4. الكشف عن الفروق في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث).

تساؤلات الدراسة:

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيس والذي ينص على: ما هو مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان ؟ والذي انبثقت منه عدد من التساؤلات التالية:

1. ما مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمات الرسائل القصيرة المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان ؟
2. ما مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمات الصراف الآلي المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان ؟
3. ما مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمات الإنترنت المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان ؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) ؟

حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

1. **الحد الموضوعي**: والذي يتمثل في التعرف على مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية الإلكترونية بأحد فروع مصرف شمال إفريقيا.
2. **الحد المكاني**: والذي يتمثل في مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان.
3. **الحد الزماني** : أجريت هذه الدراسة خلال العام 2024م.

4. **الحد البشري** : والذي يتمثل في عدد من العملاء والزبائن بمصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان بعدد (3000) عميل.

مصطلحات الدراسة:

وتتمثل مصطلحات الدراسة في المصطلحات الآتية:

1. **الخدمات المصرفية:** هي العمليات التي لا تترتب على المصرف أي التزام بل هي خدمات يقدمها المصرف إلى زبائنه لقاء أجر يتقاضاه أو ودائع يقبلها من المدخرين ويعيد توظيفها بفائدة تفوق الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع. (زيود وآخرون، 2005، ص: 65)
2. **التعريف الإجرائي للخدمات المصرفية:** هي تلك الخدمات التي يتلقاها العملاء والزبائن والمقدمة من قبل المصارف التجارية.
3. **الخدمات المصرفية الإلكترونية:** هي مجموعة من التقنيات والأساليب التكنولوجية التي أفرزتها الثورة التكنولوجية والتي أدخلت في النظام المصرفي من أجل تسهيل العمليات المصرفية بين مختلف الأطراف، والتي تشمل كل المعلومات المالية بين المنظمات والأفراد والشركات.(الحاج، 2012).
4. **التعريف الإجرائي للخدمات المصرفية الالكترونية:** هي تلك الخدمات المصرفية التي يتلقاها الزبائن عن طريق استخدام الإنترنت.

الإطار النظري:

مفهوم الخدمة المصرفية:

لقد اعطيت لمفهوم الخدمة المصرفية تعاريف متعددة والتي وإن اختلفت فإنها تشترك أحياناً في معنى أو أكثر، حيث نجد أنها عرفت بأنها مجموعة من المنافع المشتركة الموجودة في عقول المشترين المحتملين ومن المؤمل شراؤهم للخدمة.(العجارمة، 2005، ص:106) كما عرفت بأنها كافة الأنشطة والعمليات التي يبرز فيها الجانب الغير ملموس بشكل أوضح من الجانب الملموس والتي يتولد عنها منافع يمكن بيعها.(معلا وآخرون، 2005، ص:160) كما أن الخدمة المصرفية هي مجموعة من العمليات التي يقوم البنك بتقديمها لعملائه، وهي نشاط أو مجموعة من الأنشطة التي يكون جوهرها غير ملموس والتي يكون الهدف منها تحقيق رضا الزبون، وقد ترتبط عملية إنتاجها بمنتج مادي أو لا ترتبط ولا توجد فيها انتقال للملكية، وبهذا فقد اشتمل مفهوم الخدمة المصرفية بعدين أساسيين هما: البعد الفني، والبعد الوظيفي، فالبعد الفني هو مجموعة من المنافع التي يسعى العميل إلى تحقيقها من استخدامه للخدمة المصرفية، ففي الخدمات الإلكترونية الحديثة كاستخدام الصراف الآلي (ATM) مثلاً يبحث الزبون عن الجودة الخدمية في دقة، وسرعة، وكفاءة الصراف الآلي، وانعدام الأعطال فيه، أما في البعد الوظيفي الذي يتمثل في مجموعة الخصائص التي تتصف بها الخدمة المصرفية ففي حالة إيداع مبلغ من المال في المصرف يبحث الزبون عن تعامل وسلوك العاملين والموظفين في المصرف وطريقة تعاملهم مع الزبون.(أوسو وآخرون، 2008، ص:17)

إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية:

تحتاج الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى عدة متطلبات أساسية تجب توافرها لإدارتها وهذه المتطلبات تتمثل بالآتي:

1. **البنية التحتية:** الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب وعال من البنية التحتية التي تتضمن سير الخدمات في ظلها بشكل سلس، والتي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى، حيث أن توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم المواطنين الحصول على هذه الخدمات الإلكترونية وتسهل إدارتها.
2. **عنصر الأمان:** وهو يتمثل باستخدام تقنيات وأساليب متعددة لتوفير عنصر الأمان من أجل حماية شبكة وأنظمة البنك الداخلية من عمليات الهجوم الإلكتروني، حيث أن توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال الحماية لحماية المعلومات الخاصة بالعملاء ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لها من أهمية خاصة في إدارة هذه الخدمات.
3. **الكوادر البشرية:** إن من مستلزمات تطبيق الخدمات الإلكترونية وجود وتوفر كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على أداء الأنماط الجديدة من العمل القائم على التقنيات الحديثة، وهذا يتطلب تواصل التأهيل والتدريب للكوادر في مختلف الوظائف الفنية، والمالية، والتسويقية، والاستشارية، والإدارية كما أنه يجب نشر ثقافة استخدام هذه الخدمات وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين أيضاً.
4. **التقييم المستمر:** من متطلبات استمرارية تطبيق الخدمات المصرفية التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أدواتها الإلكترونية وذلك بالاستعانة بالجهات والكوادر المتخصصة من اجل معرفة سلامة أدائها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها.
5. **توفر خدمة الانترنت:** إن توفر خدمة الإنترنت بين المواطنين بشكل واسع وبأسعار معقولة قدر الإمكان فإن ذلك يسهل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية بأقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة.
6. وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية والتي تضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.(يوسف، 2012، ص:68-69)

جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية:

تعرف جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية بأنها ملائمة ما يتوقعه العملاء من الخدمة المصرفية المقدمة إليهم مع إدراكهم الفعلي للمنفعة التي يحصل عليها العملاء نتيجة حصولهم على الخدمة، لذا فالخدمة الجيدة من وجهة نظر العملاء هي التي تتفق وتتطابق مع توقعاتهم، ويقصد هذا تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية عن طريق الشبكة العنكبوتية الدولية الانترنت كقناة تسويقية جديدة لها خصائصها الفريدة والمميزة لها عن بقية القنوات الاتصالية الأخرى التي تمتاز بالسرعة وانخفاض التكاليف.(إسماعيل، 2010)

الخصائص الرئيسية لجودة الخدمات المصرفية:

ومن منظور الخدمة المصرفية أيضاً، يرى (الصرن، 2007) أن الخصائص الرئيسية لجودة الخدمة تنقسم إلى نوعين هما:

1. **الجودة الفنية** (Technical Quality): ويتطلب هذا النوع من الجودة الاعتماد على موظفي المصرف ذوي الخبرات والمعارف المتميزة بالخدمات المصرفية وإجراءاتها المتنوعة.
2. **الجودة الوظيفية** (Functional Quality): يركز هذا النوع على المصادقة الخدمية والكيفية التي تقدم بها الخدمة، وهي تتطلب التفاعل النفسي بين المصرف وزبائنه، ويجب أن تسعى إدارة المصرف لتعزيز جودة خدماتها المصرفية من خلال تحديد الهدف الاستراتيجي لجودة الخدمة المصرفية، ومتابعة احتياجات وتوقعات الزبائن، وقياس الجودة ورضا الزبون.

فيما أوضح الطائي وآخرين (2013) أن الجودة الفنية تشير إلى الجوانب الكمية للخدمة والتي يمكن التعبير عنها بشكل كمي، أما الجودة الوظيفية فهي تشير إلى الكيفية التي تتم فيها عملية نقل الجودة الفنية إلى المستفيد.

أبعاد جودة الخدمة المصرفية:

يرى الصرن (2007) أن جودة الخدمة المصرفية تتميز عن غيرها من السلع بمجموعة من الأبعاد والخصائص من أهمها:

1. **عدم الملموسية (Intangibility)**: ويقصد بها أن الزبون لا يمكنه رؤيتها أو الحصول على عينة منها أو الشعور بها ما لم يقم بشرائها، وبما أنها غير ملموسة فإن طريقة مراقبة جودتها من قبل المسوقين أيضاً تكون قليلة، لذلك تم ابتكار طرق لقياس جودة الخدمة المصرفية تعتمد بشكل أساسي على رضا الزبائن وقياس ولائهم.
2. **التلازم (Inseparability)**: أي درجة الترابط بين الخدمة ذاتها وبين الموظف الذي يتولى تقديمها، حيث يتم استهلاك الخدمة المصرفية وقت تقديمها للزبون الأمر الذي يقود إدارة المصرف إلى محاولة تحسين نظم تقديم الخدمة لأن الزبائن غير قادرين دائماً على الحكم عن جودة الخدمة المصرفية قبل الشراء لذا يجب على مسوقو الخدمة المصرفية أن يجعلوها أكثر ملموسية.
3. **الفناء السريع (Perishability)**: بمعنى أن الخدمات لا يمكن تخزينها لذلك لا يعد الفناء السريع لها مشكلة طالما الطلب عليها مستقر ولكن المشكلة في تقلب الطلب عليها، فعندما يكون الطلب على الخدمة منتظم لا يواجه المصرف مشكلة لأنه يستطيع تقدير حجم الطلب على الخدمة وعدد الموظفين المطلوب لأدائها، ولكن التغير في كثافة الطلب يتطلب اختيار استراتيجية ملائمة.
4. **قابلية التغيير (Variability)**: تظهر قابلية التغيير في جودة الخدمات المصرفية بتأثير مجموعة من العوامل أهمها مهارات وقدرات الموظفين، والمكان والزمان الذي تؤدى فيه الخدمة، ولذلك يمكن أن تتخذ المصارف ثلاث خطوات لرقابة جودة خدماتها وهي: استقطاب وتدريب الموظفين لأداء الخدمة بشكل جيد، وتنميط عملية أداء الخدمة، ومتابعة رضا الزبون.
5. **الملكية (Ownership)**: بمعنى لا تنتقل الملكية من المصرف إلى الزبون نتيجة تقديم المصرف خدمة ما من خدماته إلى الزبون المتلقي لها، وهنا لا بد من التمييز بين عدم القدرة على امتلاك الخدمة والحقوق التي قد يحصل عليها الزبون في المستقبل جراء أداء خدمة ما له.
6. **صعوبة التنميط (Difficulty of Standarization)**: وهنا ترجع صعوبة أو استحالة تنميط الخدمة لعدة عوامل كظروف العمل المادية والاجتماعية المحيطة بالخدمة، ولضمان جودة الخدمة المصرفية لابد من اتخاذ

مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها تدريب الموارد البشرية على خدمة الزبون، وتحديد معايير وأنماط معينة لأداء الخدمة والالتزام بتنفيذها، ومتابعة ودراسة رضا الزبون، واستخدام التجهيزات المصرفية لتنميط الخدمة.

7. **إقحام الزبون (Customer Involvement)**: إن التفاعل بين المصرف وزبائنه في مراحل الإنتاج وتوزيع الخدمات هو البعد الأكثر أهمية لجودة الخدمة المصرفية، وذلك للدور البالغ الذي يلعبه الزبون في إنتاج وتسويق الخدمات المصرفية، وتعد المشاركة إحدى التطبيقات الهامة للتلازم في أبعاد جودة الخدمة، ولا تتطلب جميع الخدمات الدرجة نفسها من المشاركة.

مستويات جودة الخدمات المصرفية:

لجودة الخدمة المقدمة للزبائن مستويات متباينة إلا أنه يمكن تمييز خمسة مستويات لجودة الخدمة وهي:

1. **الجودة المروجة للزبائن:** وهي التي وعد بها الزبائن من خلال الحملات الترويجية، إذ تتطلب المنافسة الجادة بين مجهزي الخدمات المالية تحليلاً استراتيجياً لكل من تخفيض التكاليف، وتحسين الإيرادات من أجل تحقيق المستوى الأفضل لتقديم الخدمات، فالسوق المعاصر يتطلب المزيد من الخدمات التي تقدم بصورة متميزة، لذلك فتحسين الجودة يهدف إلى إدخال البهجة في نفس الزبون بشكل يفوق توقعاته من المصرف، وهذا يعني ضرورة الإصغاء له والإبداع في تقديم الخدمة والتفاعل بين العاملين والزبائن مما يؤدي إلى زيادة ارتياح الزبون من الخدمة وجعلها أسهل.(علي، 2011، ص:33).
2. الجودة المدركة من إدارة المصرف.
3. الجودة التي يتوقعها الزبائن وهي التي يرى الزبائن وجوب توفرها.
4. **الجودة القياسية:** وهي التي تحدد بالمواصفات النوعية للخدمة.
5. **الجودة الفعلية:** وهي التي تؤدى بها الخدمة فعلاً.

وترى (بايني) أن جودة الخدمة تتعلق بقدرة المصرف على ملاقاة توقعات الزبون، أو التفوق عليها (الشيروف، 2010، ص: 28)

مراحل تطور الجودة:

إن مفهوم الجودة يتطور ومازال يتطور في ظل العولمة وازدياد المنافسة ومراحل تطور الجودة كما يلي:

1. **المرحلة الأولى:** في القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين حيث كان التركيز فيها على المواصفات والخطوات اللازمة لصنع المنتج وكانت أدوات القياس التفتيش لتمييز المنتجات الجيدة عن الرديئة.
2. **المرحلة الثانية:** من القرن العشرين إلى خمسينات القرن الماضي وتسمى مرحلة ضبط الجودة وكان التركيز على حاجات العميل، وتصميم المنتج، وعمليات الفحص المادي للمنتجات.
3. **المرحلة الثالثة:** تسمى بمرحلة تأكيد الجودة وامتدت من الخمسينات إلى ستينات القرن العشرين إذ أصبحت الجودة مسئولية المنظمة بأكملها وليست مسؤولية إدارة معينة لأنها جزء لا يتجزأ من خطط المنظمة وأصبح تنسيق الجودة بين الأقسام والمجموعات المختلفة على رأس الأولويات.

4. **المرحلة الرابعة:** تسمى بالإدارة الاستراتيجية للجودة وامتدت إلى وقتنا الحالي وركزت هذه المرحلة على حاجات العميل ورغباته المتوقعة، حيث صار الاهتمام بالجودة من منظور العميل وليس فقط من منظور المنظمة. (الطراونة، 2011، ص:17)

أهداف الجودة:

تهدف الجودة إلى تحقيق إتقان العمل ورضا الزبائن، ولضمان اختصار الوقت والتكاليف من خلال المعايير التي ترغب المنظمة في المحافظة عليها، وتحسين الجودة للحد من الأخطاء، وتطوير المنتجات، ويمكن تصنيف أهداف الجودة إلى:

1. جودة العمليات وتحقيق الفاعلية منها.
2. الجودة الخارجية وهي تتضمن الأسواق والمجتمع.
3. جودة الأداء الداخلي.
4. جودة أداء العاملين والتي يعبر عنها بالمهارات، والقدرات، والحوافز في بيئة العمل.
5. جودة تتعلق بحاجات المنافسة وأيضاً حاجات العملاء.(الطراونة، 2011، ص: 18-17).

أهمية الجودة:

للجودة أهمية استراتيجية وحيوية بالنسبة للمستهلك والمنظمات على اختلاف أنشطتها وأحجامها، ذلك لأن جودة المنتج تلعب دوراً مهماً بالنسبة لاستراتيجية المنافسة في الأسواق المحلية، والإقليمية، والعالمية، وتنعكس أهمية الجودة فيما يلي:

1. **سمعة المنظمة:** تكتسب المنظمات شهرتها من المنتجات التي تقدمها لعملائها أو الأسواق، فإذا كانت جودة منتجاتها منخفضة يمكنها من خلال تحسين الجودة أن تحقق الشهرة والسمعة الطيبة التي تمكن المنظمات من التنافس.
2. **حماية المستهلك:** إن تطبيق نظام الجودة في أنشطة المنظمة ككل ووضع المواصفات القياسية يحقق منتجاً عالي الجودة، ويعزز ثقة العملاء في منتجات المنظمة، كما يسهم في حمايته من الغش التجاري.
3. **المسؤولية القانونية للجودة:** تتعرض الخدمات أو السلع غير الجيدة في إنتاجها للمسؤولية القانونية ويترتب على ذلك تعويضات مالية لرفع الضرر عن المستهلك وربما عقوبات تؤدي إلى توقف المنظمة مؤقتاً مما يؤدي إلى نتائج سلبية وفقد لسمعة المنظمة.
4. **التكاليف وحصة السوق:** يقود تطبيق نظام الجودة في جميع عمليات ومراحل الإنتاج إلى إتاحة الفرصة لاكتشاف وتلافي الأخطاء مما يجنب المنظمة تكاليف إضافية مما يزيد من أرباح المنظمة.
5. **المنافسة العالمية:** في عصر العولمة والاتصالات والمعلومات والأسواق العالمية ذات المنافسة الحادة تكتسب الجودة أهمية خاصة في استراتيجية المنافسة فهي تمكن المنظمات من تحقيق وضع تنافسي أفضل لكسب حصة في السوق العالمية. (الحاج، 2017، ص:17-16).

دراسات سابقة:

ومن بين تلك الدراسات الدراسات الاتية:

1. **دراسة فاضل وآخرون (2012):** بعنوان أثر جودة الأعمال الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية على البنوك العاملة في الأردن، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى جودة الأعمال الإلكترونية المستخدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، بالإضافة إلى التعرف على أثر جودة الأعمال الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية المقدمة من تلك البنوك من وجهة نظر العملاء، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (100) من موظفي البنوك محل الدراسة، و(100) من العملاء، وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود مستوى عالي لجودة الأعمال الإلكترونية المستخدمة في البنوك العاملة في الأردن من وجهة نظر العاملين، وأن مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك كانت أيضاً مرتفعة من وجهة نظر العملاء، وأظهرت أن العوامل الديموغرافية ليس لها دلالة عند تقييم جودة الأعمال الإلكترونية المستخدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن من قبل العاملين أو في تقييم جودة الخدمات المصرفية من قبل العملاء، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين جودة الأعمال الإلكترونية وجودة الخدمات المصرفية.
2. **دراسة الخفاجي (2012):** بعنوان رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون في مصرف بابل الأهلي فرع النجف، حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر رضا الزبون في العلاقة بين جودة الخدمة وولاء الزبون، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (412) زبون، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جودة الخدمة وولاء الزبون، وكذلك وجود أثر رضا الزبون في العلاقة بين جودة الخدمة وولاء الزبون، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الخدمة لم تكن بالمستوى المطلوب من وجهة نظر الزبائن وأنها لم تعزز لديهم الولاء بشكل عالي، وأنه يستحن أن يتم الاهتمام برضا الزبون لما له من دور على ولاء الزبون.
3. **دراسة عبود (2014):** بعنوان قياس أبعاد جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الزبائن باستخدام مدخل الفجوات، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أبعاد جودة الخدمة المصرفية (الملموسية، والاعتمادية، والأمان، وسرعة الاستجابة، والاهتمام) في عدد من المصارف بمدينة بغداد بدولة العراق وذلك للكشف عن الفجوات بين المدركات وتوقعات الزبائن لمستوى جودة الخدمات التي تقدمها المصارف، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (120) زبون، وأشارت النتائج إلى أن كل أبعاد وعناصر جودة الخدمة المصرفية فيها فرق بين الخدمة المقدمة والتي يدركها الزبون وبين الخدمة التي يتوقعها، وأن هناك اختلافات في درجة الأهمية والترتيب التي يوليها الزبائن لأبعاد جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة، كما أن الثقافة العامة لجودة الخدمة لم تأخذ مداها في الكثير من الإدارات حيث يتم التركيز على مؤشرات الربحية والكسب دون النظر إلى رضا الزبائن.
4. **دراسة محمود وآخرون (2015):** بعنوان دراسة واقع الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة في المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية من وجهة نظر العاملين فيها، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى واقع الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة في المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية، ومعرفة مستوى رضى العاملين في المصارف الخاصة على الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبلها، حيث استخدمت الدراسة

لذلك المنهج الوصفي التحليلي لقياس رضى العاملين في المصارف الخاصة على مستوى الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة في المصارف المذكورة، حيث استخدمت الدراسة أداة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن عدم توفر جودة للخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة في المصارف الخاصة في منطقة الدراسة وفقاً للأبعاد التالية (الجودة، الشمولية، الصعوبات، الرضا) من وجهة نظر العاملين في المصارف الخاصة.

5. **دراسة (Ling, et, al 2016):** حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على رضا العملاء تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية في ماليزيا، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الارتباطي لبلوغ أهدافها، كما استعانت بالاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (200) موظف في مدينة ميلكا (Melka) في ماليزيا (Malysia) وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن من أهم ثلاثة عوامل ترتبط برضا العملاء تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية هي تصميم الموقع الإلكتروني ومحتواه، وسهولة الاستخدام، والسرعة، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى عدم ارتباط عاملي جودة الخدمات، وسرية المعلومات وخصوصيتها برضا العملاء تجاه الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
6. **دراسة (Hammoud, et, al, 2018):** حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية ورضا العملاء لتحديد البعد الذي يمكن أن يكون له التأثير الأكبر على رضا العملاء، واستخدمت الدراسة لذلك المنهج الوصفي، كما استعانت بالاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (258) من عملاء البنوك في القطاع المصرفي في لبنان، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن الموثوقية، والكفاءة، والسهولة في الاستخدام، والاستجابة، والاتصال، وسرية المعلومات وخصوصيتها لها التأثير الكبير على رضا العملاء، وبينت أن أقوى بعد وله التأثير الأكبر على رضا العملاء هو الموثوقية.
7. **دراسة الطاهر وآخرون (2019):** بعنوان أثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العملاء، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد جودة الخدمات المصرفية المتمثلة بالملموسية، والاستجابة السريعة، والتعاطف، والأمان، والموثوقية الاعتمادية على رضا عملاء المصارف التجارية بمحافظة الدرب بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة لذلك المنهج الوصفي التحليلي، بعينة بلغت (110) من عملاء عدد من المصارف التجارية، وأسفرت نتائج هذه الدراسة إلى أن البعد الأفضل من ناحية الجودة لدى تلك المصارف هو بعد الموثوقية الاعتمادية، يليه بعد التعاطف، ثم الملموسية، يليه بعد الأمان، أما البعد الأضعف من أبعاد الجودة فهو بعد الاستجابة، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة المقدمة لعملاء المصارف محل الدراسة ورضا العملاء.

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية:

اختلفت كل الدراسات السابقة تقريبا بشكل أو بأخر في أهدافها، حيث تبلورت أهدافها إما في دراسة أثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العملاء أو أثر جودة الأعمال الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية، أو دراسة واقع الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة في المصارف، أو الكشف عن العوامل المؤثرة على رضا العملاء تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية، أو البحث في العلاقة بين أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية ورضا العملاء لتحديد البعد

الذي يمكن أن يكون له التأثير الأكبر على رضا العملاء، او اختبار أثر رضا الزبون في العلاقة بين جودة الخدمة وولاء الزبون، أو قياس أبعاد جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الزبائن، أما عن هدف دراسة الباحث فهدفت دراسة الباحث إلى التعرف على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان والمتمثلة في خدمات الرسائل القصيرة، وخدمات الصراف الآلي، وخدمات الإنترنت، أما عن الأدوات المستخدمة في كل الدراسات السابقة فكانت الاستبانة وهذا ما يتوافق مع الأداة التي استخدمتها هذه الدراسة، أما عن المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة فاستخدمت كل الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة لينج وآخرين (Ling et al, 2016) حيث استخدمت المنهج الارتباطي، أما عن دراسة الباحث فاستخدمت المنهج الوصفي التحليلي كمعظم الدراسات السابقة، أما عن نتائج الدراسات السابقة فأسفرت نتائج دراسة الطاهر بن عبد الله (2019) إلى أن البعد الأفضل من ناحية الجودة لدى تلك المصارف هو بعد الموثوقية الاعتمادية، يليه بعد التعاطف، ثم الملموسية، يليه بعد الأمان، أما البعد الأضعف من أبعاد الجودة فهو بعد الاستجابة، كما وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة المقدمة لعملاء المصارف محل الدراسة ورضا العملاء، أما دراسة فاضل وآخرون (2012) فأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود مستوى عالي لجودة الأعمال الإلكترونية المستخدمة في البنوك العاملة في الأردن من وجهة نظر العاملين، وأن مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك كانت أيضاً مرتفعة من وجهة نظر العملاء، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن العوامل الديموغرافية ليس لها دلالة عند تقييم جودة الأعمال الإلكترونية المستخدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن من قبل العاملين، أو في تقييم جودة الخدمات المصرفية من قبل العملاء، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين جودة الأعمال الإلكترونية وجودة الخدمات المصرفية، أما دراسة محمود وآخرون (2015) فأسفرت نتائجها عن عدم جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة في المصارف الخاصة في منطقة الدراسة وفقاً للأبعاد التالية (الجودة، الشمولية، الصعوبات، الرضا) من وجهة نظر العاملين في المصارف الخاصة، أما دراسة (Ling, et, al, 2016) فأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن من أهم ثلاثة عوامل ترتبط برضا العملاء تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية هي تصميم الموقع الإلكتروني، ومحتواه، وسهولة الاستخدام والسرعة، بينما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم ارتباط عامل جودة الخدمات، وسرية المعلومات وخصوصيتها برضا العملاء تجاه الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أما دراسة (Hammoud, et, al, 2018) فأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن الموثوقية، والكفاءة، والسهولة في الاستخدام، والاستجابة، والاتصال، وسرية المعلومات وخصوصيتها لها التأثير الكبير على رضا العملاء، وبينت أن أقوى بعد وله التأثير الأكبر على رضا العملاء هو الموثوقية، أما دراسة الخفاجي (2012) فأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جودة الخدمة وولاء الزبون، وكذلك وجود أثر لبعد رضا الزبون في العلاقة بين جودة الخدمة وولاء الزبون، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن جودة الخدمة لم تكن بالمستوى المطلوب من وجهة نظر الزبائن، وأنها لم تعزز لديهم الولاء بشكل عالي، وأنه يستحن أن يتم الاهتمام برضا الزبون لما له من دور على ولاء الزبون، أما دراسة عبود (2014) فأشارت نتائجها عن أن كل أبعاد وعناصر جودة الخدمة المصرفية فيها فرق بين الخدمة المقدمة والتي يدركها الزبون وبين الخدمة التي يتوقعها، وأن هناك اختلافات في درجة الأهمية والترتيب التي يوليها الزبائن لأبعاد جودة الخدمة المصرفية في المصارف المبحوثة، كما أن الثقافة العامة في جودة الخدمة لم تأخذ مداها في الكثير من الإدارات حيث يتم التركيز على مؤشرات الربحية والكسب دون النظر إلى رضا الزبائن، أما ما أسفرت عنه دراسة الباحث فوجود تدني كبير في مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان والمتمثلة في خدمات الرسائل

القصيرة، وخدمات الصراف الآلي، وخدمات الإنترنت، كما أسفرت نتائج دراسة الباحث عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث)، وبمقارنة نتائج الدراسات السابقة بنتائج دراسة الباحث نجد أن هناك توافق بين نتائج هذه الدراسة ونتائج دراسة كل من محمود وآخرون (2015)، ودراسة (Hammoud, et, al, 2018)، ودراسة الخفاجي (2012) حيث أسفرت كل نتائج هذه الدراسات عن وجود مستوى متدني في جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة، وهذا ما يتوافق تماما مع نتائج هذه الدراسة مع اختلاف في أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في كل دراسة، أما باقي الدراسات فنلاحظ تضاد واختلاف وتنافر في نتائج كل هذه الدراسات مع نتائج دراسة الباحث، كما نجد عند مقارنة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة ان ما يميز هذه الدراسة البيئة التي أجريت فيها وندرة مثل هذه الدراسات في هذه البيئة والابعاد المستخدمة في أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من الممكن إجمال ما استفاد منه الباحث من الدراسات السابقة في النقاط التالية:

1. استفاد الباحث من الدراسات السابقة في أخذ معلومات ذات قيمة علمية، وتعتبر سنداً علمياً يمكن للباحث أن يقيس عليها معلوماته.
2. من خلال هذه الدراسات أصبح لدى الباحث القدرة على معرفة كيفية تناول الباحثين الآخرين لهذا الموضوع، وبالتالي تمكن الباحث من الوصول للثغرات التي لم يتحدثوا عنها ليقوم هو بالحديث عنها كسابقة علمية وإضافة معلومات جديدة.
3. استفاد الباحث من هذه الدراسات في معرفة الهيكلية العامة للبحث والتعرف عن قرب على كيفية كتابة البحث بالترتيب وبعناصره الكاملة، وماهية كل عنصر من هذه العناصر.
4. قام الباحث بالارتكاز على الدراسات السابقة في تحديد نقطة البداية والانطلاق لدراسته، فوقف عند الأمور التي توقفت عندها تلك الدراسات ثم أكمل وأضاف إليها وعليها معلومات جديدة.
5. وجود دراسات سابقة عديدة يؤكد على مدى أهمية الموضوع الذي تناوله الباحث في دراسته الحالية، وبالتالي إقناع القارئ بهذه الأهمية وزيادة جذب القراء، ومن خلال الاستطلاع والتغذية الفكرية التي أخذها الباحث من هذه الدراسات امكنه تحديد عناصر دراسته أو بالأحرى تحديد الفرضيات والمتغيرات التي ستسير عليها دراسته.
6. كانت الدراسات السابقة من مصادر المعلومات الأساسية للباحث، فمن خلال هذه الدراسات قام الباحث باقتباس الكثير من المعلومات، وكذلك قام الباحث بإجراء العديد من العمليات المعرفية مثل المناقشات، والتحليلات، والمقارنات من خلال هذه الدراسات.
7. لا تعود الدراسات السابقة بالفائدة على الباحث وعلى الدراسة فقط، بل تعود بالفائدة على القارئ أيضاً ولربما هذا الجانب لم يلتفت إليه الكثير، ولكن المتفكر فيه يجد أن هذه الاستفادة يلمسها القارئ بشكل جدي سواء لاحظ القارئ ذلك أم لم يلاحظ، فمنها أن القارئ من خلال وجود معلومات مقتبسة من هذه الدراسات يجد تنوعاً في الطرح، ويجد أمامه قالب نقاشي وحواري بين الباحثين حيث تمثل كل دراسة وجهة نظر كاتبها، وهذا يجعل القارئ يندمج مع ما يقرأه ويتابع القراءة ويستفيد من المعلومات بشكل واسع، وكذلك فإن القارئ عندما

يجد التحليلات، والنقاشات، والمقارنات يكون بذلك قد لمس تنوع في طريقة عرض المعلومات، ويمكن للقارئ من خلال هذه الدراسات أن يفهم توجه كاتب البحث ويتوقع النتائج التي سيصل إليها الباحث من خلال تناوله للدراسات السابقة، كما أن تمعن القارئ في المعلومات المقتبسة من الدراسات السابقة يجعل لديه القدرة على تمييز الكثير من جوانب القوة والضعف في الدراسة التي يقرأها، وهذه الدراسات بشكل عام يمكن اعتبارها مادة تقدم العديد من الجوانب الخاصة بموضوع الدراسة للقارئ، وكذلك يمكن القول بأن هذه الدراسات يستفيد منها القارئ في كونها ذات طرح تاريخي في كثير من الأحيان فيتعرف القارئ على طبيعة تناول الموضوع على مر تواريخ مختلفة.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة: وللإجابة عن تساؤلات هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، والذي يعرف بأنه عبارة عن تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية، أو علمية، أو ثقافية، أو اجتماعية كالمكتبات، والمدارس، والمستشفيات مثلاً وأنشطتها المختلفة وموظفيها خلال فترة زمنية معينة، والوظيفة الأساسية للدراسات الوصفية هي جميع المعلومات ومن ثم تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج باستنتاجات.(عبيدات وآخرون، 2004، ص:43)

مجتمع الدراسة: ويقصد به جميع الأفراد، والأشياء، والعناصر الذين لهم خصائص واحدة يمكن ملاحظتها، أو هو كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج الدراسة.(عبيدات وآخرون، 2004، ص: 50) حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع عملاء وزبائن مصرف شمال إفريقيا فرع صرمان ليبيا.

عينة الدراسة: حيث تم اختيارها عن طريق تواصل الباحث مع عدد من زبائن مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتتمثل عينة الدراسة في:

1- **العينة الاستطلاعية**: وتشمل على عدد (300) من عملاء وزبائن مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان ليبيا.

العينة الاستطلاعية	العدد الموزع
ذكور	200
إناث	100
المجموع	300

الجدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة الاستطلاعية

2- **العينة الفعلية**: وتشمل علي عدد (3000) من زبائن مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان ليبيا.

العينة الفعلية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	1500	%50
إناث	1500	%50
العدد الإجمالي	3000	%100

الجدول رقم (2) يوضح توزيع عينة الدراسة الفعلية تبعا لمتغير الجنس

أداة الدراسة:

وتتمثل أداة الدراسة في الاستبانة حيث أخذت هذه الاستبانة من دراسة بعنوان فاعلية الخدمات المصرفية الإلكترونية ودورها في تعزيز ولاء العملاء دراسة تطبيقية على عملاء المصارف التجارية العاملة بالزاوية، للباحث مصطفى أحمد العموري بالحاج - كلية الاقتصاد - جامعة صبراتة، مجلة القرطاس، العدد الثامن، مايو، 2020.

صدق وثبات أداة الدراسة:

1- **صدق المحكمين**: تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوى الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي في فقراته بعدد (5) محكمين ثم أخذ آرائهم بعين الاعتبار.

2- **صدق الاتساق الداخلي**: تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (300) من زبائن مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان، وتم استخدام معامل الارتباط بيرسون في حساب مدى ارتباط كل عبارة بأداة الدراسة فكانت النتائج كالتالي:

محاور الاستبانة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
مستوى جودة خدمات الرسائل القصيرة	0.784	دال عند 0.01
مستوى جودة خدمات الصراف الآلي	0.798	دال عند 0.01
مستوى جودة خدمات الإنترنت	0.876	دال عند 0.01
المتوسط الحسابي العام	0.819	دال عند 0.01

الجدول رقم (٣) يوضح مدى ارتباط محاور الاستبانة بالاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

من خلال نتائج الجدول السابق تبين لنا أن معاملات ارتباط العبارات بالاستبانة التي تتبعها كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) مما يؤكد على أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة:

ولحساب ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استعمال كلا من:

1- **معامل الثبات ألفاكرونباخ:** تم استخدام معامل الثبات (الفاكرونباخ) لحساب ثبات الاستبانة وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) للبيانات التي تم الحصول عليها من العينة الاستطلاعية كما هو موضح بالجدول التالي:

محاور الاستبانة	معامل الثبات الفاكرونباخ
مستوى جودة خدمات الرسائل القصيرة	0.864
مستوى جودة خدمات الصراف الآلي	0.785
مستوى جودة خدمات الإنترنت	0.853
المتوسط الحسابي العام	0.834

جدول رقم (4) يوضح حساب ثبات محاور الاستبانة باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ

من خلال نتائج الجدول السابق نستطيع القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

2- **باستخدام طريقة التجزئة النصفية:** تمت تجزئة عبارات الاستبانة إلى نصفين العبارات الفردية في مقابل العبارات الزوجية، وتم استخدام معامل الارتباط بيرسون في حساب مدى الارتباط بين النصفين، وجرى تعديل الطول بمعامل سيبرمان وبراون وبمعامل حساب جتمان فكانت النتائج كالتالي:

محاور الاستبانة	معامل الارتباط بيرسون	معامل جتمان	معامل سبيرمان وبراون
مستوى جودة خدمات الرسائل القصيرة	0.784	0.842	0.862
مستوى جودة خدمات الصراف الآلي	0.798	0.864	0.884
مستوى جودة خدمات الإنترنت	0.876	0.853	0.873
المتوسط الحسابي العام	0.819	0.853	0.873

جدول رقم (5) يوضح حساب ثبات محاور الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

جمع البيانات: تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة حيث تم إرسالها ورقيا لعدد من زبائن مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان بليبيا وتم إرجاع عدد (3000) استبانة من عدد (3000) استبانة موزعة.

تحليل بيانات: ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحث باستخدام برنامج تحليل البيانات الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات الإحصائية، وقد استخدم الباحث لذلك الأساليب الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والوزن النسبي، والتوزيع التكراري، واختبار (ت).

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول:

والذي يتمثل في: ما مستوى جودة الخدمات الإلكترونية المتمثلة في خدمة الرسائل القصيرة المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب الأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات هذا المحور فكانت النتائج كالآتي:

العبارات	الوزن النسبي	درجة التوافق	الرتبة
يقوم المصرف بإرسال كافة الحركات المتعلقة بحسابي عبر الهاتف النقال	%30	ضعيفة جدا	4
يقوم المصرف بإرسال أسعار الفوائد والعملات من خلال الرسائل القصيرة	%35	ضعيفة جدا	3
يستعمل المصرف الهاتف النقال كأداة للتعريف بالخدمات المصرفية وتسويق منتجاته الجديدة.	% 40	ضعيفة جدا	2
تتيح تعزيز التواصل SMSالرسائل النصية القصيرة (مع العملاء	%70	متوسطة	1
يعمل المصرف على إرسال رسالة قصيرة بالرصيد النهائي في نهاية الدوام	%25	ضعيفة جدا	5
يقوم المصرف بتمكين عملائه من الحصول على خدمة الرسائل القصيرة تلقائياً	%10	ضعيفة جدا	7
يقوم المصرف بالتعريف بالبرامج التسويقية من خلال الرسائل القصيرة	%15	ضعيفة جدا	6
المتوسط الحسابي العام	%32.14	ضعيفة جدا	

الجدول رقم (6) يبين الأوزان النسبية لدرجات استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات محور مستوى جودة خدمات الرسائل القصيرة

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق ضعيف جدا لأفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، والذي يهدف للكشف عن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان والمتمثلة في خدمات الرسائل القصيرة بوزن نسبي بلغ (32.14%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة الأكثر ارتفاعا على فقرات هذا المحور كالآتي:

1. **العبارة الرابعة:** (الرسائل النصية القصيرة (SMS) تتيح تعزيز التواصل مع العملاء) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (70%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بنسبة متوسطة لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الأولى) من حيث درجة التوافق.
2. **العبارة الثالثة:** (يستعمل المصرف الهاتف النقال كأداة للتعريف بالخدمات المصرفية وتسويق منتجاته الجديدة) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (40%) حيث

جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بنسبة ضعيفة جدا لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الثانية) من حيث درجة التوافق.

3. **العبارة الثانية:** (يقوم المصرف بإرسال أسعار الفوائد والعملات من خلال الرسائل القصيرة) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (35%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بنسبة ضعيفة جدا لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الثالثة) من حيث درجة التوافق.

نتائج السؤال الثاني:

والذي يتمثل في: ما مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمات الصراف الآلي المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب الأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات هذا المحور فكانت النتائج كالآتي:

العبارات	الوزن النسبي	درجة التوافق	الرتبة
تتوافر خدمة الصراف الآلي في عدة أماكن ومناطق جغرافية.	% 20	ضعيفة جدا	5
خدمة الصراف الآلي متوفرة في كل الأوقات وغير مرتبطة بمواعيد عمل المصرف الرسمية.	%37	ضعيفة جدا	2
ساعد الصراف الآلي في تحسين سمعة المصرف.	%10	ضعيفة جدا	8
الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي زادت من ثقة العملاء في المصرف.	% 28	ضعيفة جدا	4
يوفر المصرف (بطاقة السحب) في ظرف قياسي.	%30	ضعيفة جدا	3
أجهزة الصراف الآلي تعمل باستمرار ولا تعاني من مشاكل تكرار الأعطال.	% 16	ضعيفة جدا	7
أجهزة الصراف الآلي تقلل من طوابير الانتظار في المصرف.	%38	ضعيفة جدا	1
توفر المبالغ النقدية في الصراف الآلي باستمرار	%18	ضعيفة جدا	6
المتوسط الحسابي العام	%24.62	ضعيفة جدا	

الجدول رقم (7) يبين الأوزان النسبية لدرجات استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات محور مستوى جودة خدمات الصراف الآلي

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق ضعيف جدا لأفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، والذي يهدف للكشف عن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان

والمتمثلة في خدمات الصراف الآلي بوزن نسبي بلغ (24.62%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة الأكثر ارتفاعا على فقرات هذا المحور كالآتي:

1. **العبارة السابعة:** (أجهزة الصراف الآلي تقلل من طوابير الانتظار في المصرف) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (38%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بنسبة ضعيفة جدا لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الأولى) من حيث درجة التوافق.
2. **العبارة الثانية:** (خدمة الصراف الآلي متوفرة في كل الأوقات وغير مرتبطة بمواعيد عمل المصرف الرسمية) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (37%) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بنسبة ضعيفة جدا لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الثانية) من حيث درجة التوافق.
3. **العبارة الخامسة:** (يوفر المصرف (بطاقة السحب) في ظرف قياسي) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (30%) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بنسبة ضعيفة جدا لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الثالثة) من حيث درجة التوافق.

نتائج السؤال الثالث:

والذي يتمثل في: ما مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمات الإنترنت المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب الأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات هذا المحور فكانت النتائج كالآتي:

العبارات	الوزن النسبي	درجة التوافق	الرتبة
للمصرف موقع الكتروني على الإنترنت يعمل على مدار (24) ساعة	%37	ضعيفة جدا	2
توفر لي الخدمات على الإنترنت الاستفسار والتواصل الدائم مع حسابي في أي وقت ومن أي مكان	%14	ضعيفة جدا	7
يوفر لي المصرف خدمة الإنترنت مجاناً	%5	ضعيفة جدا	8
يقدم لي المصرف خدمة تسديد فواتير الماء والكهرباء والهاتف عبر الإنترنت	% 2	ضعيفة جدا	9
يقوم المصرف بإجراء التحويلات المالية الكترونياً بين الحسابات المختلفة للعميل بالمصرف أو إلى حسابات أخرى	% 15	ضعيفة جدا	6

العبارات	الوزن النسبي	درجة التوافق	الرتبة
يجيب المصرف على استفسارات العملاء من خلال الإنترنت وبسرعة	% 20	ضعيفة جدا	3
التعامل مع المصرف من خلال الإنترنت يشعر العميل بالارتياح والاطمئنان	%39	ضعيفة جدا	1
الموقع الإلكتروني للمصرف يسمح للعميل بالولوج لحساباته وإدارتها عن بعد	% 16	ضعيفة جدا	5
الموقع الإلكتروني للمصرف مصمم بطريقة واضحة مما يسهل استعماله من طرف العملاء	18%	ضعيفة جدا	4
المتوسط الحسابي العام	%18.44	ضعيفة جدا	

الجدول رقم (8) يبين الأوزان النسبية لدرجات استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات محور مستوى جودة خدمات الإنترنت

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق بدرجة ضعيفة جدا لأفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، والذي يهدف للكشف عن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان والمتمثلة في خدمات الإنترنت بوزن نسبي بلغ (18.44%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة الأكثر ارتفاعا على فقرات هذا المحور كالآتي:

1. **العبارة السابعة**: (التعامل مع المصرف من خلال الإنترنت يشعر العميل بالارتياح والاطمئنان والأمان) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (39%) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بنسبة ضعيفة جدا لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الأولى) من حيث درجة التوافق.
2. **العبارة الأولى**: (للمصرف موقع الكتروني على الإنترنت يعمل على مدار (24) ساعة) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (37%) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بنسبة ضعيفة جدا لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الثانية) من حيث درجة التوافق.
3. **العبارة السادسة**: (يجيب المصرف على استفسارات العملاء من خلال الإنترنت وبسرعة) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة بوزن نسبي بلغ (20%) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بنسبة ضعيفة جدا لتأتي هذه العبارة في المرتبة (الثالثة) من حيث درجة التوافق.

نتائج السؤال الرئيس:

والذي يتمثل في: ما مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب الأوزان النسبية لكل محاور الاستبانة فكانت النتائج كالآتي:

محاور الاستبانة	الوزن النسبي	درجة التو افق	الرتبة
مستوى جودة خدمة الرسائل القصيرة	%32.14	ضعيفة جدا	1
مستوى جودة خدمات الصراف الآلي	%24.62	ضعيفة جدا	2
مستوى جودة خدمات الإنترنت	%18.44	ضعيفة جدا	3
المتوسط الحسابي العام	%25.06	ضعيفة جدا	

الجدول رقم (9) يبين الأوزان النسبية العامة لدرجات استجابة أفراد العينة على محاور الاستبانة

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق ضعيف جدا لأفراد عينة الدراسة على محاور الاستبانة، والتي تهدف للكشف عن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان بوزن نسبي بلغ (25.06%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة الأكثر ارتفاعا على محاور الاستبانة كالآتي:

1. **المحور الأول**: (مستوى جودة خدمة الرسائل القصيرة) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذا المحور بالموافقة، بوزن نسبي بلغ (32.14%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذا المحور بنسبة ضعيفة جدا ليأتي هذا المحور في المرتبة (الأولى) من حيث درجة التوافق.
2. **المحور الثاني**: (مستوى جودة خدمات الصراف الآلي) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذا المحور بالموافقة، بوزن نسبي بلغ (24.62%) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذا المحور بنسبة ضعيفة جدا ليأتي هذا المحور في المرتبة (الثانية) من حيث درجة التوافق.
3. **المحور الثالث**: (مستوى جودة خدمات الإنترنت) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذا المحور بالموافقة، بوزن نسبي بلغ (18.44%) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على هذا المحور بنسبة ضعيفة جدا ليأتي هذا المحور في المرتبة (الثالثة) من حيث درجة التوافق.

نتائج السؤال الرابع:

والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور /إناث)؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت) ودرجة الحرية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فكانت النتائج كالآتي:

عدد فقرات الاستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
24فقرة	ذكور	1500	2.64	0.92	72	0.74	0.42
	إناث	1500	2.73	0.91			

الجدول رقم (10) يوضح استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحديد الفروق في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس

ويتضح من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) حيث بلغت قيمة ت (0.74) وهي قيمة غير دالة احصائيا مما يدل على عدم وجود فروق دالة احصائيا في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة عند مستوى (0.01).

الاستنتاجات:

أسفرت نتائج هذه الدراسة عن:

1. وجود تدني كبير جدا في مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمات الرسائل القصيرة المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان.
2. وجود تدني كبير جدا في مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمات الصراف الآلي المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان.
3. وجود تدني كبير جدا في مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المتمثلة في خدمات الإنترنت المقدمة من قبل مصرف شمال إفريقيا بمدينة صرمان.
4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث).

التوصيات:

وبعد الرحلة التي خضناها في هذه الدراسة والطواف في فصولها يوصي الباحث ب:

1. توفير بنية تحتية تقنية كافية للمصارف التجارية.
2. التحسين من جودة الإنترنت داخل المؤسسات والمصارف التجارية.
3. إعداد وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا جيدا في مجال التقنية المصرفية.
4. استعمال التكنولوجيا الحديثة داخل المصارف التجارية.
5. توعية المواطنين بطريقة استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة عن طريق بث المحاضرات التوعوية والندوات والبرامج المرئية والمسموعة للتعريف بهذه التقنيات وكيفية استخدامها.
6. على المصارف التجارية فتح قنوات التواصل مع الزبائن للرد على تساؤلاتهم وتثقيفهم بكيفية استخدام التقنيات الحديثة والحصول على الخدمات المصرفية.

7. سن القوانين والتشريعات الرادعة ضد المقصرين من العاملين في المصارف التجارية .
8. على إدارات المصارف التجارية تقديم كافة الضمانات للزبائن والعملاء بكل ما يتعلق بمعاملاته المصرفية لزرع الثقة بين العميل والمصرف لما له من انعكاسات إيجابية على العميل والمصرف.
9. التسهيل في إيصال الخدمات المصرفية الإلكترونية للعملاء.
10. التحسين من جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف التجارية.
11. وضع معايير صارمة لتقييم الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف التجارية.

المقترحات:

يقترح الباحث:

1. إجراء العديد من الدراسات التي تبحث في موضوع الدراسة بشكل اكثر دقة واكثر تعمقا.
2. على المسؤولين في مجال الاقتصاد وعلى المسؤولين عن المصارف التجارية اخذ نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة والتي ستليها بعين الاعتبار ووضعها في إطار البحث.
3. تكوين عدد من اللجان العلمية والمتخصصة في كل مجال على حدة لوضع كافة الحلول الممكنة لمعالجة كل تلك المشكلات التي تحول دون تمكن العميل من الاستفادة من الخدمات المصرفية بشكل جيد ووضع هذه الحلول في إطار التنفيذ.

المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية:

1. أسعد محمود، وحبيب الحارث.(2015) دراسة واقع الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة في المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (37)، العدد (6).
2. الصديق موسى مصطفى الحاج.(2017) دور الإدارة اللوجستية في تحسين جودة الخدمة بالمؤسسات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، بكالوريوس إدارة الأعمال الخرطوم، السودان.
3. بشير العجارمة.(2005) التسويق المصرفي، الأردن، عمان، دار الجامعة للنشر.
4. تامر محمد محارمة.(2005) قياس جودة الخدمات المصرفية للبنوك الوطنية التجارية القطرية، دراسة ميدانية، دورية الإدارة العامة، المجلد الخامس والأربعون، العدد الثالث، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص: 511-549.
5. تيسير العجارمة.(2013) التسويق المصرفي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
6. حسن يوسف.(2012) البنوك الإلكترونية، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية.
7. حاكم جبوري الخفاجي.(2012) رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون في مصرف بابل الأهلي فرع النجف الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8(25)، 73-114.

8. حميد الطائي، محمود الصميدعي، بشير العلاق، إيهاب القرم.(2013) التسويق الحديث، مدخل شامل الطبعة العربية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

9. خيري على أوسو، ولؤي لطيف بطرس.(2008) تقسيم مستوى جودة المصرفية من وجهة نظر الزبائن دراسة استطلاعية، مجلة تنمية الرافدين، العدد (89).

10.خير الدين محمد على.(2011) دور أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإسلامية في تحقيق رضا الزبون دراسة تحليلية ميدانية للمصرف الإسلامي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

11.ذوقان عبيدات، وعبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق .(2004) البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

12.رمضان زياد، محفوظ جودة.(2013) الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط4، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

13. رعد حسن الصرن.(2007) عولمة جودة الخدمة المصرفية، دمشق: دار التواصل العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

14.زكية محلوس، وحنان بقاط، ويزيد دوه.(2021) مساهمة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك وكالة الوادي، مجلة التنمية الاقتصادية، (6) 1 ، 126 – 115.

15.سالم محمد عبود.(2014) قياس أبعاد جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الزبائن باستخدام مدخل الفجوات، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، 6 (1) 103- 126.

16.سعود محمد فاضل، ومعتز السعيد.(2012) أثر جودة الأعمال الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية - دراسة ميدانية في البنوك العاملة في الأردن، دراسات المعلومات، العدد (13)، ص: 225-267.

17.شاكر تركي إسماعيل.(2010) التسويق المصرفي الالكتروني والميزة التنافسية للمصارف الأردنية، دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، مجلة علوم إنسانية، 7(45) 1-27.

18.علي العلوان، وهاني الضمور.(2008) العوامل المؤثرة على تبني المستهلك الأردني لتكنولوجيا الخدمة الذاتية (تكنولوجيا الصراف الآلي)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (35) العدد (2)، الجامعة الأردنية، عمان، ص: 411-441.

19.عبود نجم.(2010) إدارة الجودة الشاملة في عصر الإنترنت، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

20.عمر علي بابكر الطاهر، ونزار بن عبد الله.(2019) أثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العملاء، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الرابع عشر.

21.فضيلة شيروف.(2010) أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، قسم علوم تجارية، تخصص تسويق.

22.لطيف زيود وآخرون.(2005) تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد (27) جامعة تشرين، سوريا.

23.ليث محمود الحاج.(2012) نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر (SMS) ودوره في تحقيق ولاء العملاء في البنوك التجارية الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط الأردن.

24.ماجدة بن صالح.(2021) العوامل المؤثرة على ثقة العملاء في الخدمات المصرفية الإلكترونية، دراسة حالة البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

25.محسن ابراهيم عارف، ومهدي كاوه محمد.(2017) واقع إدارة الخدمات المصرفية الالكترونية والتحديات التي تواجهها في اقليم كردستان العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (3) العدد (4).

26.ناجي معلا، ورائف توفيق.(2005) أصول التسويق المصرفي مدخل تحليلي، عمان: دار وائل للنشر.

27.نعيم عبد الكريم الطراونة.(2011) أثر أبعاد جودة الخدمات الإلكترونية في تحقيق الرضا لدى ممثلي المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي (الأردن)، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الأعمال الإلكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1-Carlson, J, and O'Cass, A. (2010) "Exploring the relationships between e- service equality, satisfaction, attitudes and behaviors in content-driven e- service web sites", Journal of Services Marketing, 24(2), 112-127.

2-Hammoud, J, Bizri, R & El Baba, (2018) The Impact of E-Banking Quality on Customer Satisfaction Evidence From the Lebanese Banking Sector, Available at: https://journals. sagepub.com/doi/full/10.1177/2158244018790633.

3-Hussain, Saba, M (2014) "Measuring Quality of Electronic Service (E- Service) In Banking", Int, Journal of Engineering Research and Applications, 4 (3), 350-359.

4-Khan, H (2017) E-Banking: Benefits and Issues, American Research Journal of Business and Management, 3 (1): 1-7.

5-Ling, G, Fern, Y, Boon, L & Huat, T (2016) Understanding Customer Satisfaction of Internet Banking: A Case Study In Malacca. Procedia Economics and Finance, 37 (2016): 80- 85.

6-Nagaraj, R & Jegatheeswari, P (2016) A Study on the Customer Awareness of E- Banking Services in Madurai City, IJSDR, 1(8): 219-234.

يهود ليبيا في كتابات الرحالة الأوروبيين: 1811 – 1911م

عبد الله ابراهيم الشاعث: طالب باحث، جامعة عمر المختار – البيضاء - ليبيا

abdil1979abr@gmail.com

ملخص البحث

خلال الفترة ما بين 1811 - 1911م شهدت ليبيا وصول عدد من الرحالة الأوروبيين، وذلك ضمن حركة استكشافية بعضها يستهدف البلاد نفسها، وبعضها الآخر يهدف إلى العبور نحو بلدان وسط افريقيا، ولم يكتفِ هؤلاء الرحالة بمجرد التجوال و المشاهدة؛ بل كانوا يسجلون ملاحظاتهم في كتبهم وتقاريرهم، والتي باتت تشكل جزءًا من مصادر تاريخ ليبيا الحديث، وقد حظي المكون اليهودي في ليبيا تحديداً باهتمام معظم الرحالة الأوروبيين، سواءً من حيث تعدادهم ومناطق تواجدهم، أو من حيث علاقتهم بالسلطة والمجتمع، وكذلك نشاطهم الاقتصادي، وحياتهم الاجتماعية والثقافية والدينية.

كلمات مفتاحية: رحالة – يهود - ليبيا

Jews of Libya in European Travelers Writings: 1811

Abstract

During the period between 1811 - 1911, Libya witnessed the arrival of a number of European travelers, as part of an exploratory movement, some of which targeted the country itself and others aimed to cross to Central Africa, These travelers were not satisfied with merely watching; Rather, they recorded their observations in their books and reports, which became part of the sources of modern Libyan history, The Jewish component in Libya received the attention of most European travelers, whether in terms of their population and areas of presence, or in terms of their relationship with authority and society, as well as their economic activity, and their social, cultural, and religious life.

Key Words: Travelers – Jews - Libya

مقدمة

لقد كانت ليبيا منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الغزو الإيطالي سنة 1911م، مجالاً لحركة استكشافية أوروبية نشطة، انخرط فيها رحالة من جنسيات مختلفة، وبدوافع وأهداف متعددة، بعض هذه الرحلات كانت تستهدف استكشاف الاراضي الليبية نفسها؛ وبعضها الآخر كان هدفها العبور إلى مناطق دواخل افريقيا، والتي تشكل ليبيا بوابتها الشمالية، ولقد حرص معظم الرحالة على تدوين ملاحظاتهم عن اوضاع البلاد في كتبهم وتقاريرهم، وقد نالت الجوانب الاجتماعية قسطاً وافراً من هذه الكتابات، خاصة فيما يتعلق بالتركيبة العرقية والدينية للسكان، فقد نال المكون اليهودي تحديداً اهتمام معظم الرحالة الأوروبيين، سواءً في تعداده أو في مناطق تواجده، أو فيما يخص علاقته بالسواد الاعظم من سكان البلاد المسلمين، كما تطرقت هذه الكتابات إلى النشاط الاقتصادي لليهود واوضاعهم الاجتماعية والدينية والثقافية.

وترجع أهمية هذا الموضوع إلى كونه يستقي بياناته من مصادر يفترض أن تكون محايدة، كما أنها تعتمد على الملاحظة المباشرة وليس مجرد الركون إلى مراجع نقلية.

ويهدف من هذا البحث إلى دراسة ما ورد عن اليهود في كتابات الرحالة الأوروبيين، خاصة فيما يتعلق بتعدادهم والبؤر السكانية التي كانوا يشغلونها داخل البلاد، وكذلك علاقتهم بالسلطة والمجتمع الليبي، وأيضا مظاهر حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية.

وقد استخدمت في هذا البحث المنهج السردي التاريخي القائم على العرض التسلسلي للأحداث، وفقاً لما تقتضيه طبيعة الموضوع.

وينقسم هذا البحث إلى: تمهيد يتناول جذور التواجد اليهودي في ليبيا عبر التاريخ، ثم خمسة مباحث على النحو الآتي:

1-تعداد اليهود ومناطق تواجدهم في البلاد

2-علاقة يهود ليبيا بالسلطة الحاكمة

3-علاقة يهود ليبيا مع بقية سكان البلاد

4-النشاط الاقتصادي ليهود ليبيا

5-الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ليهود ليبيا

تمهيد: الجذور التاريخية للتواجد اليهودي في ليبيا

تشير أغلب المصادر إلى أن أقدم وجود لليهود في ليبيا يعود إلى العصر البطلمي 323 – 96 ق م، حيث توافدت جماعات من اليهود القادمين من فلسطين و الهاربين من الغزوات المتتالية البابلية والفارسية، وقد استقرت هذه الجماعات في شمال برقة تحديدًا،(Di Felice, 1985, 1 – 2) ، وعلى الرغم من طابع الهدوء الذي تميزوا به أثناء العهد البطلمي؛ إلا أن اليهود سرعان ما جنحوا إلى الثورة والتمرد منذ بداية العهد الروماني، حيث قاموا بثورتهم الكبرى في الجبل الاخضر 115 – 117م، والتي تمكن الامبراطور الروماني (هادريان) من القضاء عليها (Smallwood, 2003,403-409))، وبعد موجة التنكيل التي تعرضوا لها من قِبل الرومان؛ فقد هاجرت جماعات منهم إلى الغرب حيث استقروا في منطقة (بوريوم) بالقرب من (البريقة) حالياً، (Ben Amos, 2011, 143)) ولايزال يوجد موقع في تلك الجهات يعرف باليهودية (ناجي، 1970، 118).

وفي أواخر القرن الخامس عشر وصلت موجة يهودية جديدة قادمة من اسبانيا بعد سقوط آخر المعاقل الاسلامية هناك سنة 1492م، وازداد زخم هذه الموجة في مطلع القرن السابع عشر بعد قرار طرد المسلمين واليهود من اسبانيا سنة 1612م وملاحقة المتخلفين عن طريق محاكم التفتيش، حيث وصلت موجة جديدة من اليهود واستقرت في بعض المدن الليبية (ابعيو، 1975، 36)، كما يشير بعض المؤرخين إلى هجرة يهودية ثالثة خلال القرن السابع عشر، جاءت هذه المرة من (ليفورنو) الإيطالية، غير إنها أقل عدداً من الموجات السابقة (Simon et al, 2002, 93)

وبالتالي فإن جذور التواجد اليهودي في ليبيا لا يمكن إرجاعها إلى فترة زمنية معينة، كما إنها قد جاءت من وجهات متعددة، ومن الملاحظ أن اليهود قد شكلوا مجموعة مغلقة ومنفصلة عن غيرها من المكونات الاجتماعية في البلاد، وربما يرجع ذلك لأسباب دينية بحته.

وقد حظي المكون اليهودي باهتمام معظم الرحالة الأوروبيين الذين ارتادوا الأراضي الليبية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد تمحورت هذه الكتابات حول مناطق تواجدهم ونشاطهم الاقتصادي وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وعلاقتهم بمحيطهم الاجتماعي، وسنعمل خلال المباحث التالية على استجلاء أوضاع يهود ليبيا خلال الفترة من 1811- 1911 وذلك استناداً إلى ما دوّنه الرحالة الأوروبيون في كتبهم وتقاريرهم.

1 - تعداد اليهود ومناطق تواجدهم في البلاد

كانت مدينة طرابلس تضم أكبر تجمع لليهود في البلاد، وخلال فترة الدراسة فإن أول ذكر لليهود في كتب الرحالة الأوروبيين نجده لدى البريطاني (جورج فرنسيس ليون) الذي زار المدينة سنة 1817م، وقد ذكر أن اليهود يمثلون ربع سكانها (Lyon,1821,12) وبعد أربع سنوات فإن البريطاني الآخر (ديكسون دينهام) قد اكتفى بمجرد الإشارة إلى وجود مكون يهودي بالمدينة (Denham et al,1826, xv)، دون ذكر العدد والنسبة من جملة السكان، ويصرح الراهب الألماني (كريستيان ايفالد) الذي اقام بالمدينة سنة 1835م، بأن ما يقارب ثلث يهود مدينة طرابلس قد نزحوا عنها إلى تونس خلال أحداث الحرب الاهلية سنة 1832م بين قوات الباشا والقبائل المتمردة ثم الحرب بين أبناء (يوسف باشا القرمانلي) فيما بعد (Ewald,1842,135)، وخلال مروره بطرابلس سنة 1846م فإن الألماني (هاينريش بارت) يعتقد أن يهود مدينة طرابلس قد نزحوا إليها من (برقة) بعد فترة استقرار قصيرة في الموقع المعروف بـ(اليهودية) شرقي مدينة (سرت(Barth,1849,341) .

وبحسب الألماني (فون مالتسان) بناءاً على زيارته للمدينة سنة 1869م فإن لليهود أحيائهم الخاصة بهم في طرابلس، وأهمها (الحارة الكبيرة) والتي تقع في الجزء الشمالي من المدينة، بالإضافة إلى حي صغير ملتصق بالأحياء العربية ويعرف بـ (الحارة الصغيرة) (Von Maltzan, 1870, 220) ، وفي نفس السنة نجد الألمانيان (غيرهارد رولفس) و (غوستاف ناختيجال) يُقدِّران عدد اليهود بحوالي ربع سكان المدينة (Nachtigal, 1879, 16; Rohlfs, 1871, 88)، أما البريطاني (هنري كوبر) والذي زار المدينة سنة 1895م، فيرى أن يهود مدينة طرابلس قد جاؤا من منطقة (جبل نفوسة) جنوب العاصمة، ومن مدينة (يفرن) تحديداً، وذلك لاحتفاظهم ببعض النقوش القديمة التي قالوا بأن أجدادهم قد احضروها معهم عند هجرتهم والتي بحسب قولهم تعود إلى 230 سنة أي ما يقارب سنة 1665م، ويقدر عددهم بنحو 8000 آلاف نسمة (Cowper, 1897, 28) ، وفي سنة 1909م نجد الألماني (ايفالد بانزه) يقدر عدد يهود مدينة طرابلس بحوالي 12 ألف نسمة مقابل 28 ألف من المسلمين (Banse, 1912, 148)

أما عن مدينة (بنغازي) والتي تضم ثاني أكبر تجمع لليهود في البلاد فإن أول ذكر لهم نجده عند الإيطالي (شيرفيللي) سنة 1811م (Cervelli, 1915, 68) دون ذكر أعدادهم، أما مواطنه (باولو ديلا شيلا) والذي مرّ بالمدينة سنة 1817م فقد قدر عددهم بحوالي 2500 نسمة، وبذلك فهم يشكلون نسبة نصف عدد السكان (Della Cella, 1822, 194)، غير إن البريطاني (هنري بيتشي) بعد أربع سنوات يقول بأن عدد سكان المدينة 3000 نسمة فقط، ويضيف أن اليهود يشكلون نسبة هامة من السكان (300 – 299 ,Beechey, 1827) دون تحديد العدد أو حتى النسبة من مجموع السكان، وفي منتصف القرن التاسع عشر فإن الرحالة اليهودي – المولدوفي - (إسرائيل جوزيف بنيامين) الذي زار مدينة (بنغازي) سنة 1850م يؤكد أن 400 عائلة يهودية تسكن المدينة، وينقسم يهود مدينة (بنغازي) إلى طائفتين، الأولى من السكان القدماء للمدينة وتعرف بـ(جماعة بنغازي)، والثانية مهاجرة حديثاً من غرب البلاد وتعرف بـ(جماعة طرابلس) (Benjamin, 1858, 234)).

كما توجد تجمعات أخرى لليهود وهي صغيرة نسبياً في مدن (الزاوية – جنزور - تاجورة)، بالإضافة إلى قرية (العمروس) المجاورة للعاصمة والتي يسكنها اليهود وحدهم، وبحسب تقديرات الفرنسي (ناحوم شلوش) سنة 1907م فهي تضم حوالي 500 نسمة كلهم من اليهود (Slouschz, 1927, 34- 41)، كما يشير (هاينريش بارت) سنة 1846م إلى وجود 150 عائلة يهودية في مدينة (مصراتة) (Barth, 1849, 312).

وبالمقابل فإن لليهود حضور ملحوظ في (جبل نفوسة)، حيث يشكلون نصف سكان مدينة (مسلاته) بحسب رواية الألماني (ادوارد فوجل) سنة 1853م (Wagner, 1862, 77)، بالإضافة إلى مدينة (غريان) والتي يحيط بها عدد من القرى اليهودية الصغيرة، وأهمها (تغرنّة) والتي كانت محور اهتمام المنظمات اليهودية مطلع القرن العشرين؛ حيث زارها الألماني (ايريك براندنبورغ) سنة 1910م (Brandenburg, 1911, 3 – 12)، وبحسب تقديرات (شلوش) 1907م فإن يهود مدينة (يفرن) والقرى المحيطة بها لا يقل تعدادهم عن 2000 نسمة (Slouschz, 1927, 158) كما أن مدينة (درنة) قد ضمت عناصر يهودية ولو إنها قليلة نسبياً، وقد أشار إليها الفرنسي (جان ريمون باشو) سنة 1824م (باشو، 1999، 146)، ثم البريطاني (موردوخ سميث) سنة 1860 (Smith & Burcher, 1864, 60)، وفي فترة متأخرة فإن الإيطالي (بييترو مامولي) يقدر أعدادهم بنحو 80 عائلة سنة 1882م (Mamoli, 1912, 37)، كما أشار الفرنسي (شلوش) إلى وجود طفيف لليهود في مدينة (المرج) في مطلع القرن العشرين، لا يزيد عن 60 فرداً (Slouschz, 1927, 82) .

وأما عن تعداد اليهود في عموم البلاد فقد كان مثار خلاف بين بعض الرحالة الأوروبيين؛ ففي الوقت الذي يقدرهم الايطالي (أتيليو برونيالتي) سنة 1883م بما يقارب 100 ألف نسمة (Brunialti, 1888, 602)، فإن الألماني (رولفس) وفي نفس السنة يشكك في هذا العدد ويرى أنه ينطوي على كثير من المبالغة؛ مُعللاً رأيه بأن الوجود اليهودي في البلاد يقتصر فقط على المدن وبعض قرى (جبل نفوسة)، في حين إن مناطق واسعة من البلاد لا تضم ايّة تجمعات يهودية (Rohlfs, 1883, 212- 213)، والواقع أن تقديرات (برونيالتي) تبدو مبالغ فيها ليس فقط بالنسبة ليهود طرابلس بل يهود افريقيا عموماً؛ مما يوحي بوجود أغراض سياسية تدفعه إلى المبالغة في تقدير أعدادهم.

ومن خلال استعراض الرحالة للتركيبة السكانية لمنطقة (فزان) جنوب غرب البلاد فإنه يبدو بوضوح غياب المكون اليهودي، والأمر نفسه ينطبق على واحات (برقة) جنوب شرق البلاد؛ حيث لا نجد لهم أي ذكر في كتابات الرحالة الأوروبيين، وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الوجود اليهودي في البلاد كان يتمثل في تجمعين كبيرين في مدينتي (طرابلس) و (بنغازي)، وتجمعات أصغر في مدن: (مصراتة – الزاوية - درنة - المرج) ومنطقة (جبل نفوسة)، وتتميز قرية (تغرنّة) قرب مدينة (غريان) وقرية (العمروس) قرب العاصمة بأنهما تمثلان مجتمعاً يهودياً خالصاً غير مختلط ببقية مكونات المجتمع.

2 -علاقة يهود ليبيا بالسلطة الحاكمة

إذا ما نظرنا إلى علاقة اليهود بالسلطة الحاكمة في طرابلس فإننا نجدها تكاد تنحصر في دفع الضرائب، إذ يبدو من كتابات الرحالة الأوروبيين أن حكومة طرابلس كانت تريد استثمار ثروات اليهود من خلال فرض الضرائب المضاعفة، مثل ضريبة احتكار تجارة ريش النعام، والتي يسيطرون عليها بشكل شبه كامل، وتُدفع هذه الضريبة سنوياً للباشا مباشرة (ديلا شيلا، د ت، 86)، ولهذا يرى كثير من الرحالة أن هذا هو سبب التقشف الذي يسود حياة اليهود، إذ حتى الأثرياء منهم يحرصون على الظهور بمظهر الفقراء ليخفوا ثروتهم عن السلطات (رولفس، 1996، 79).

ومن ناحية الضرائب فإن كل فرد يهودي مُلزم بدفع ضريبة الرأس والتي تختلف من فرد لآخر بحسب قدراته ودخله، ويتم تحديد قيمة الضريبة المستحقة من قبل (حاخام) اليهود نفسه كونه أدرى بأوضاع أتباعه المادية (رولفس، 2002، 62)، ويرى الباحث أن هذا لا يمثل ممارسة انتقائية ضد اليهود، أو يعكس بعداً عنصرياً، إذ إن كل سكان الولاية يدفعون هذه الضريبة وإنْ اتخذت مُسمّيات أخرى.

وبرغم ابتعاد – أو ربما إبعاد - اليهود عن العمل السياسي والعسكري إلا إن الحكومة تلجأ إليهم في بعض الوظائف التي تحتاج إلى مهارات ومستوى تعليمي معين قد لا يتوافر لدى غالبية السكان المسلمين، مثل وظيفة الصيرفة والمحاسبة (Ewald, 1842, 154 – 155) والتي يكاد يحتكرها اليهود، كما إن الحكومة تستخدمهم أيضا في عمليات حساب وتقدير الضرائب، والتي مكنت اليهود من تحقيق مكاسب مالية كبيرة ليس بسبب الأجرة التي يتقاضونها من الحكومة ولكن بفعل الرشوة التي يحصلون عليها من السكان نظير التهاون في تقدير قيمة المحاصيل والتي تؤدي إلى إنقاص قيمة الضريبة (Lyon, 1821, 33).

وعلى الرغم من اجماع معظم الرحالة على وجود قوانين مُجْحِفة بحق اليهود تهدف إلى الحطّ من كرامتهم وانزالهم إلى وضع المواطنين من الدرجة الثانية، مثل قانون منع اليهود من ركوب الخيل؛ وذلك لأن هذا المظهر من مظاهر الفروسية يجب أن يبقى حكراً على المسلمين وحدهم؛ وقانون عدم ارتداء القبعات (الشّنّة) أو أية ملابس يعتاد المسلمون ارتداؤها (ليون، 1976، 11،15؛ رولفس، 2000، 224)، وكذلك منع اليهود في مدينة (بنغازي) من امتلاك منازل خاصة بهم، وإن عليهم استئجار منازل يملكها المسلمون (Della Cella, 1822, 197) .

ويرى الباحث أنه من المستبعد أن تسنّ الحكومة قوانين على هذا النحو وبشكل صريح، إذ إن مثل هذه القوانين قد تكون ذات منشأ عُرفي وبشكل عفوي وربما اكتسبت نوعاً من الشرعية بسبب اتّباعها لفترات زمنية طويلة، وبهذا فإنها قد باتت تسري مسرى القانون، خاصة وأن اليهود كانوا على علاقة جيدة وتواصل مع قنصليات الدول الأوروبية، وكثيراً ما يلجؤون إليها إذا ما تعرضوا لممارسات مجحفة من قبل السلطات الحاكمة؛ وبالتأكيد فإن حكومة طرابلس وكذلك الحكومة المركزية في اسطنبول تتجنبان إثارة تلك الدول.

وفي سنة 1852م يشير (جيمس هاملتون) إلى القانون العثماني الذي يتم تطبيقه في ولاية طرابلس الغرب والذي ينص على عدم قبول شهادة اليهود أمام المحاكم؛ خاصة في قضايا القتل، والتي تستلزم شهادة إثنين من المسلمين، ويبدي استغرابه من استمرار سريان هذا القانون رغم الإصلاحات التي تدّعي حكومة اسطنبول أنها قد أجرتها (Hamilton, 1856, 163) .

وفي بعض الاوقات فقد حظي اليهود باهتمام خاص من بعض الباشوات مثل (المشير رجب باشا) (Slouschz, 1927, 10)، والذي حكم البلاد خلال الفترة ما بين 1904 - 1909م (الزاوي، 1970، 281)، وقد كان متعاوناً ليس مع يهود البلاد وحسب بل حتى مع المنظمات اليهودية الأوروبية الهادفة إلى توطين اليهود الأوروبيين في ليبيا (Gregory, 1916, 24 – 30, 42) ، وفي فترات متأخرة كانت الحكومة تشجع يهود البلاد على إقامة مستوطنة في منطقة (سرت) وتعدهم بتقديم المساعدات اللازمة (Slouschz, 1927, 53)؛ غير إن هذا المشروع لم يحقق أي تقدم إذ إن اليهود كانوا يفضلون الإقامة في المدن كتجار، ولا يميلون إلى الضواحي النائية والتي لا توفر لهم سوى العمل كمزارعين أو رُعاة وهي مهن لا تجد اقبالاً لديهم.

وعلى نحو متصل بالنشاط السياسي فإن بعض يهود مدينة طرابلس قد انخرطوا في السلك الدبلوماسي لبعض الدول الأوروبية، وعملوا كناصل لبعض الدول مثل (اسحاق لابي) الذي عمل قنصلاً للنمسا ثم تولى شؤون الوكالة القنصلية الألمانية لبعض الوقت، ويشير بعض الرحالة إلى إن تولي يهودي لإدارة أية قنصلية يضعف من أداءها بسبب احتقار السلطات لليهودي حتى ولو كان قنصلاً لدولة أوروبية (رولفس، 2000، 224).

3 - علاقة يهود ليبيا ببقية سكان البلاد

أما عن علاقة اليهود مع بقية سكان البلاد من المسلمين فإن كتابات الرحالة الأوروبيين تعكس صورة قاتمة بهذا الخصوص، إذ إن معظمهم يشيرون إلى الازدراء الذي كان يتعامل به المسلمين مع من يفترض أنهم مواطنوهم من اليهود، ونجد هذه الإشارات في زمن مبكر لدى البريطاني (ليون) سنة 1817م بخصوص يهود مدينة طرابلس (Lyon, 1821, 7 – 9)، كما يشير الإيطالي (ديلا شيلا) في نفس السنة إلى أن يهود مدينة (بنغازي) ممنوعون من تملّك منازل خاصة بهم، وإنهم مجبرون على استئجار منازل يملكها المسلمون (Della Cella, 1822, 197)، ليعود (هنري بيتشي) بعد أربع سنوات ويشير إلى الاحتقار الذي يعامل به اليهود في بنغازي من قبل جيرانهم المسلمين (Beechey, 1827, 196) ، ثم نجد هذه الإشارات بشكل أوضح وأكثر تفصيلاً لدى الفرنسي (باشو) عند مروره بمدينة (درنة) سنة 1824م، حيث يقول بأنه قد تحدث لبعض الشيوخ المسلمين حول هذه المسألة، وكان ردهم بأن الازدراء هو المعاملة التي تليق باليهود (باشو، 1999، 146- 147) ، ومن أوجه هذا الازدراء ما تناوله (بيتشي) سنة 1821م (Beechey, 1827, 196) ، ثم أكد عليه (بارت) سنة 1846م (Barth, 1849, 341-342) وذلك بخصوص (آبار اليهودية) الموجودة في منطقة (سرت)؛ حيث يؤكدان أن سبب تسميتها بهذا الاسم يرجع إلى رداءة مياهها والتي يرى العرب إنها لا تصلح إلا لليهود.

ويرى الباحث أن هذه الإشارات - وعلى الرغم من ادعاء الرحالَيْنِ بأنهما قد سمعاها من سكان المنطقة - إلا إنها لا تخلو من المبالغة؛ إذ إن هذه المنطقة قد حملت هذا الاسم منذ العصور القديمة بسبب استقرار جماعات من اليهود النازحين من برقة؛ وليس للأسباب التي ذكرت آنفاً.

وتمتد هذه الإشارات إلى فترة متأخرة حيث يؤكد الألماني (رولفس) على هذه الظاهرة عند حديثه عن مدينة طرابلس سنة 1878م، إذ يشير إلى أن أي يهودي لا يجرؤ على ركوب الحصان حتى ولو كان سفيراً لدولة أوروبية؛ مُلمّحاً إلى اليهودي (لابي) الذي كان قنصلًا للنمسا في طرابلس، إذ إنه سيتعرض للإهانة من قبل أي مواطن في الشارع، ويؤكد (رولفس) بأن ضعف أداء أية قنصلية أوروبية يرجع إلى تولي يهودي إدارتها (رولفس، 2000، 224)، كما يشير بعض الرحالة إلى أعمال العنف المصاحبة للإحتفالات الدينية خاصة عيد المولد النبوي، والتي تستهدف غير المسلمين عموماً، و يحرص اليهود على الابتعاد عن هذه الاحتفالات والاكتفاء بمشاهدتها من شرفات منازلهم (Lyon, 1821, 9).

لكن هذه المؤشرات السلبية لا تمنع وجود إشارات تعكس التعايش السلمي بين المسلمين واليهود؛ ففي الوقت الذي يشير فيه كلاً من الألمانيين (ناختيجال) و(فون مالتسان) سنة 1869م إلى وجود حي خاص باليهود في طرابلس، ويعرف بـ(الحارة) (Nachtigal, 1879, 16 ; Von Maltzan, 1870, 219 – 220) ، إلا أن مواطنهما (رولفس) الذي زار المدينة في نفس السنة يقول بأن اليهود قد بدؤا بالاختلاط التدريجي بالمسلمين، حيث يسكن بعض اليهود في أحياء المسلمين والعكس (رولفس، 2002، 79) ، كما إن الفرنسي (شلوش) وطبقاً لمشاهداته سنة 1906م يشير إلى اندماج يهود مدينة (مصراتة) في محيطهم من القبائل المسلمة، وذلك من خلال الانتساب إلى قبيلة معينة، وقد اختارت غالبيتهم الالتحاق بقبيلة (يِدّر)،

كما إن أطفال اليهود قد التحقوا بمدارس المدينة، وهي مدارس غير رسمية وبالتالي فهي أشبه بالكتاتيب، دون أي اعتراض من المسلمين (Slouschz, 1927, 53)، وفي نفس الفترة فإن زوجة الرحالة الألماني (ايفالد بانزه) – والتي جاءت برفقته إلى مدينة طرابلس سنة 1909م - قد التقطت مجموعة صور تدل على التواصل بين النساء اليهوديات والمسلمات في أجواء ودية (Banse, 1912, tafel: iv – v) ، ومن الواضح أن يهود منطقة (جبل نفوسة) كانوا على علاقة طيبة بجيرانهم المسلمين، حيث يشير (براندنبورغ) سنة 1910م إلى أن سكان منطقة (جبل نفوسة) كانوا يتحدثون باحترام عن جيرانهم اليهود، بل وينظرون إليهم بإعجاب بسبب مهارتهم و نشاطهم (Brandenburg, 1911, 13 – 14) .

وفي منزلة متوسطة بين المستويين الرسمي والشعبي نشير إلى موقف الحركة السنوسية من يهود البلاد؛ وهي حركة دينية تأسست في منطقة الجبل الاخضر في أربعينيات القرن التاسع عشر واكتسبت دعماً شعبياً واسعاً خاصة في شرق وجنوب البلاد؛ مما جعلها إحدى القوى الفاعلة في ليبيا (Pritchard, 1949, 11- 12, 21- 22)، وعلى الرغم من إن معظم الرحالة الأوروبيين يُدْلونَ بملاحظات تؤكد تعصب هذه الحركة ضد غير المسلمين عموماً، وهذا ما نلاحظه لدى الفرنسي (هنري دوفيريه) والذي يؤكد معاداة السنوسيين لليهود (Duveyrier, 1884, 7)، إلا إن مواطنه (شلوش) – وهو يهودي – يرى عكس ذلك؛ إذ يقول بأن السنوسيون يحسنون معاملة اليهود، ويفضلونهم على المسيحيين، مشيراً إلى الزاوية السنوسية في مدينة (المرج) والتي تحتوي على دار للضيافة تستقبل الغرباء ويتم الترحيب فيها باليهود على عكس المسيحيين الذين لا يسمح لهم بدخولها؛ ويرى أن هذه المعاملة الحسنة هي سبب استقرار أعداد من التجار والحرفيين اليهود في مدينة (المرج)، كما إن التجار اليهود عند توغلهم في الدواخل كانوا يحظون بحماية السنوسيين أيضاً (Slouschz, 1927, 80 – 87).

4 - النشاط الاقتصادي ليهود ليبيا

بالحديث عن النشاط الاقتصادي فإن أغلب الرحالة الأوروبيين يجمعون على سيطرة اليهود على النشاط التجاري في البلاد، ابتداءً بتجارة ريش النعام التي يتميزون بها عن غيرهم من مكونات المجتمع (Della Cella, 1822, 198)، كما إن أغلب الدكاكين في أسواق مدينة طرابلس كانت لليهود (Nachtigal, 1879, 12- 13) فبالإضافة إلى سوق اليهود، يلاحظ (فون مالتسان) سنة 1869م أن التجار اليهود قد بدؤا يسيطرون على (سوق الترك) شيئاً فشيئاً، كما إنهم يحتكرون تجارة الحرير والذهب والفضة من خلال سوق (الحرّارة) (Von Maltzan, 1870, 203 – 205)، ويلاحظ نفس الرحالة أيضا أن أغلب عمليات التجارة كانت تتم في البيوت وليس في المتاجر (Von Maltzan, 1870, 220) ، ويستنتج الباحث أن هذا يرجع لرغبة التجار اليهود في إخفاء مكاسبهم عن أعين السلطات.

كما إن بعض الشبان اليهود كانوا يمارسون مهنة الباعة المتجولين، خاصة في (برقة) شرق البلاد، حيث لاحظ الإيطالي (هايمان) أثناء تجواله بالجبل الأخضر سنة 1882م أن بعض الشبان اليهود كانوا يسكنون في الكهوف المحيطة بقرية (اسلنطة)، ويستخدمونها كمخازن للبضائع التي يبيعونها أو يشترونها من السكان (Haiman, 1886, 86).

ولا يتوقف النشاط التجاري لليهود على التجارة الداخلية فقط؛ فهم أيضا يسيطرون على جانب من التجارة الخارجية، إذ أن لهم نصيب من القوافل التجارية المتجهة إلى بلاد السودان الأوسط والغربي، وبما إنهم كانوا يخشون السفر عبر تلك المناطق فقد كانوا يلجؤون إلى وكلاء من أبناء البلاد، كما كانوا يرسلون الهدايا إلى سلاطين وزعماء بلاد السودان، وقد تأثرت هذه التجارة كثيراً بسبب الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا بتحويل طرق تجارة القوافل نحو موانئ البحر الأحمر؛

مأ أدى إلى هجرة عدد من يهود طرابلس إلى (الخرطوم)، والتي باتت في موقع تجاري أفضل من طرابلس. (Slouschz, 1927, 104 - 109)

وهذا يدفعنا إلى استنتاج أن تجار منطقة الواحات والمشهورون باحتكارهم للتجارة مع مملكة (واداي) التشادية، ربما كانوا وكلاء للتجار اليهود أو على الأقل شركاءً لهم، كما يمكننا أيضا تفسير الموقف الودي للحركة السنوسية من التجار اليهود؛ حيث أن تجار منطقة الواحات وقبائلهم كانوا من أبرز أنصار الحركة.

وإلى جانب التجارة فإن يهود مدينة طرابلس قد اشتهروا أيضاً كقصابين ماهرين، ففي الوقت الذي يكتفي فيه القصابون المسلمون بذبح الاغنام فقط فإن الرعايا الأوروبيون في مدينة طرابلس الذين يفضلون لحوم الأبقار يتجهون إلى المجازر اليهودية، كما إنهم ينفردون أيضا ببيع الأسماك والتي ينفر منها المسلمون، ولا يقتصر نشاطهم على بيع لحومها فقط؛ بل إنهم قد أقاموا مطاعماً خاصة بتقديم وجبات الاسماك (Von Maltzan, 1870, 220) ، كما إن عدداً من يهود مدينة طرابلس كانوا يعملون في بعض الحرف كالحدادة والنجارة وصناعة الاحذية وتصليحها (بانزه، 1997، 92، 159)، أما الحانات التي تتم فيها عمليات تصنيع الخمور وبيعها فإن معظمها كانت مملوكة لليهود، وأشهر هذه الحانات توجد في قرية (العمروس) وتمثل وجهة مفضلة للشباب صغار السن، حيث بإمكانكم الحصول على الخمور بعيداً عن مراقبة ذويهم، وهو أمر غير ممكن في الحانات التي تقع داخل المدينة (Slouschz, 1927, 37) ، حيث كانت هذه القرية في مطلع القرن العشرين تقع خارج سور العاصمة؛ إلا إنها فيما بعد ونتيجة للزحف العمراني، فقد باتت أحد أحياء المدينة، وعرفت فيما بعد باسم حي (عمرو بن العاص) (الزاوي، 1968، 230).

وفيما يتعلق بيهود (جبل نفوسة) - وهم الأكثر فقراً بين أبناء دينهم - فقد اشتهروا في مجال الحدادة والنجارة ودباغة الجلود وزراعة التين، وفي بعض الأحيان كانوا يعرضون منتجاتهم في الأسواق الشعبية الأسبوعية في العاصمة طرابلس، مثل سوق الثلاثاء وسوق الجمعة (بانزه، 1997، 159).

وفي مدينة (بنغازي) تحديداً يشير (بيتشي) إلى أن العمل داخل البيوت اليهودية يتم بشكل جماعي ويشارك فيه كل افراد الاسرة، بحيث تعتبر البيوت أشبه بالورش، ولهذا فإن (بيتشي) يعتبرهم أكثر فئات السكان نشاطاً (Beechey, 1827, 300 – 299)، أما في درنة وبناءً على كتابات (سميث) و (بورتشر) 1860م، فإن اليهود يمتلكون أغلب الدكاكين وورش الحدادة والنجارة (Smith & Burcher, 1864, 60).

ونتيجة لحصولهم على مستوى جيد من التعليم على عكس معظم السكان فإن اليهود يحتكرون مهنة الصرافة؛ حيث يتولون عملية تحويل العملة و استبدال القطع النقدية صغيرة القيمة التي تتراكم لدى التجار إلى قطع أكبر قيمة (بانزه، 1997، 156)، وبحسب تقرير الألماني (هوغو جروته) عن مدينة (بنغازي) سنة 1895م فإن أثرياء اليهود يجنون مكاسب كبيرة من عمليات الإقراض الربوي التي يبرمونها مع المسلمين، حيث يضطر الأخيرين إلى دفع فوائد مضاعفة مقابل الحصول على هذه القروض (Grothe, 1896, 240) .

5 - الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ليهود ليبيا

إن وجود طائفة مختلفة عرقياً ودينياً عن السواد الأعظم من سكان البلاد يجعل من هذه الطائفة مكوناً مميزاً واستثنائياً، وقد كان طابع الوحدة والتماسك والشعور بالانتماء للطائفة من أبرز النواحي التي أبدى الرحالة الأوروبيون

إعجابهم بها لدى يهود ليبيا (Von Maltzan, 1870, 341)، وكانت مظاهر الاختلاف الاجتماعي بين اليهود وغيرهم من المواطنين تتمثل في تميز معظم اليهود ببشرة بيضاء وشعر أشقر، كما يمكن تمييزهم أيضاً بلكنتهم التي تدل على هويتهم (رولفس، 1996، 79)، وعلى الرغم من طابع الانغلاق الذي تميزت به المجتمعات اليهودية في مدينتي طرابلس و (بنغازي)؛ إلا إن يهود مدينتي (غريان) و (مسلاتة) كانوا أكثر انفتاحاً على جيرانهم المسلمين وأكثر اختلاطاً بهم (Wagner, 1862, 88)، وقد لاحظ بعض الرحالة أن اليهود رغم انغلاقهم وتحفظهم تجاه مواطنيهم المسلمين فإنهم حريصون على عقد الصداقات مع الأجانب، وتقديم أنفسهم على أنهم متميزون ثقافياً عن غيرهم من أبناء البلاد (بانزه، 1997، 115، 121).

أما من ناحية الملابس فإن الرجل اليهودي يمكن تمييزه بالمعطف الأسود الذي لا يرتديه المسلمون عادة؛ غير إنه في مطلع القرن العشرين فقد اتّجه الشبان اليهود إلى تقليد طريقة اللباس الأوروبية، على عكس النساء اليهوديات اللاتي كُنّ أكثر تمسكاً بالزي المحلي، فلباس المرأة اليهودية لا يختلف كثيراً عن لباس مواطنتها المسلمة، بإستثناء اهتمام اليهوديات بارتداء الحليّ (بانزه، 1997، 97، 116)، ويغلب على اليهود التقشف والوسطية في ملابسهم في المدن، أما في قرى (جبل نفوسة) و قرية (العمروس) فهم أكثر فقراً ويتميزون بملابسهم المهلهلة والرثّة (Slouschz, 1927, 35).

وفيما يخص النظافة العامة فإن معظم الرحالة الأوروبيين يجمعون على قذارة الحي اليهودي في مدينة طرابلس؛ والذي تفوح منه الروائح الكريهة (Cowper, 1897, 30 – 31 ; Mathuisieulx, 1912, 49)، ويبدو أن هذا الطابع لا يقتصر على يهود مدينة طرابلس فقط؛ إذ إن هذه الملاحظات تنطبق أيضاً على قرية (العمروس) والتي يسكنها اليهود دون سواهم، حيث يرى (شلوش) الذي زار القرية سنة 1906م إن عدم الاهتمام بالنظافة الشخصية هو سبب انتشار بعض الامراض مثل الرمد (Slouschz, 1927, 35).

أما عن النواحي الدينية فمن الواضح أن اليهود متمسكون بدينهم بدليل تحملهم للمضايقات من قبل السلطة والمجتمع والتي كان من الممكن تجنبها باعتناق الاسلام، كما إن هذا يتضح من خلال فشل الراهب الألماني (كريستيان ايفالد) في جهوده التنصيرية لتحويل يهود مدينة طرابلس إلى المسيحية البروتستانتية أثناء رحلته سنة 1835م والتي جاءت بتكليف من جمعية لندن (The Association Of Christianity Among Jews) المختصة بنشر المسيحية البروتستانتية بين اليهود تحديداً، (Ewald, 1842, 161)، مع إن اعتناقهم للبروتستانتية كان سيجعلهم يحظون بحماية بريطانيا تجاه أية مضايقات من جانب حكومة طرابلس.

وكانت السلطة الدينية العليا في يد (الحاخام)، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان لكل تجمع يهودي حاخام خاص به؛ إذ يتواجد بمدينة طرابلس أربعة حاخامات، يحمل أكبرهم رتبة (حاخام باشي)، وفي بنغازي حاخام واحد يمثل الطائفتان اليهوديتان بالمدينة (Benjamin, 1858, 230 – 234)، ويبدو أن الحاخام هو من يتولى عملية التواصل مع السلطات وتقدير قيمة الضريبة التي يحب أن يدفعها كل يهودي للدولة سنوياً، كما كان اليهود أيضاً مواظبون على دفع (ضريبة القدس)، حيث يأتي رجال الدين اليهود من فلسطين لإستلام هذه الضريبة (رولفس، 2002، 62، 117).

أما فيما يتعلق بدور العبادة فإن ليهود طرابلس كنيس رئيسي بالإضافة إلى بعض الكُنُس الصغيرة (Cowper, 1897, 29 – 28) ، كما إن مدينة (مصراتة) يوجد بها كنيسان صغيران بحيث لا يتسعان لإستيعاب كل المصلين، لذلك فإن الاغنياء لهم كُنُسهم الخاصة في غرف ملحقة بمنازلهم (Slouschz, 1927, 53)، كما يوجد كنيس في مدينة (بنغازي) وآخر أيضاً في مدينة (درنة) (Mamoli, 1912, 11, 31)، ولأهالي قرية (العمروس) كنيسهم أيضاً (Slouschz, 1927, 36)، بالإضافة إلى

كنيس صغير في مدين (غريان) (Fischer, 1910, 39) ، ولليهود أيضا مقابرهم الخاصة وأهمها مقبرة باب البحر المجاورة للحارة الكبيرة بمدينة طرابلس (Rae, 1877, 99 ; سلفاتور، 2005، 111).

ويحظى يوم السبت بقدسية خاصة لدى اليهود حيث لا يمارسون أي عمل ويغلقون دكاكينهم، بل ويستعينون بجيرانهم المسلمين لإشعال النار والقيام ببعض الاعمال التي يُحرّم عليهم القيام بها يوم السبت، ولهذا وعلى حد وصف الألماني (بانزه) فإن الحياة التجارية تصاب بالشلل في مدينة طرابلس كل يوم سبت (Banse, 1912, 61, 67).

ومن تعاليم اليهود الدينية عدم تناول الأطعمة التي يعدها غير اليهود بل وعدم استعمال الأواني التي يأكل فيها غيرهم، فاليهود لا يلبون الدعوات التي توجه لهم من جيرانهم المسلمين أو أصدقاءهم المسيحيين، ويؤكد كلاً من (فون مالتسان) 1869م، و(ايفالد بانزه) 1907م، إن اليهود عندما يدعون مسلماً أو مسيحياً لتناول الطعام عندهم فإنهم بعد ذلك يقومون بالتخلص من الصحون والملاعق لأنها باتت نَجِسة ولم تعد صالحة لأن يستعملها اليهود في نظرهم (Von Maltzan, 1870, 341 ; Banse, 1912, 68 – 69) ، ولكن على الرغم من تمسك اليهود بدينهم وازدرائهم لأتباع الديانات الأخرى، إلا إنهم قد يلجؤون إلى (الفقهاء) المسلمين لمعالجة مرضاهم خاصة أولئك الذين يعانون أمراضاً عقلية، حيث يروي البريطاني (جيمس هاملتون) إنه قد شهد بنفسه عملية معالجة فتاة يهودية في مدينة (بنغازي) سنة 1852م بواسطة فقهاء مسلمين، من خلال تلاوة بعض التعاويذ وإشعال أعواد البخور (Hamilton, 1856, 101).

وفيما يتعلق بالنواحي التعليمية فإن اليهود كانوا الأوفر حظّاً في الحصول على قدر من التعليم الرسمي، ويرى الألماني (ايفالد بانزه) إن الغرض من إلحاق اليهود أبنائهم بالمدارس ينحصر في الحصول على قدرٍ التعليم يؤهلهم لممارسة النشاط التجاري، وليس التعليم في حد ذاته (Banse, 1912, 69 - 70)، ويذكر (هوغو جروته) أن بعض الشبان اليهود يسافرون إلى إيطاليا للالتحاق بالمعاهد الصناعية والتجارية، ويلاحظ (جروته) أن يهود طرابلس أكثر إقبالاً على التعليم من إخوانهم في تونس والجزائر (Grothe, 1903, 128 – 129)، كما يشير (بانزه) إلى إقبال يهود مدينة طرابلس على المدارس الإيطالية التي افتتحت بالمدينة منذ سنة 1883م، ونتيجة لذلك فقد انتشرت اللغة والثقافة الإيطاليتين بين يهود طرابلس، إلى الحد الذي جعل (بانزه) يُجْزِم بأن يهود المدينة سيكونون أول "المُتَطلينين" إذا ما استولت إيطاليا على البلاد (Banse, 1912, 70) ، وفي مطلع القرن العشرين كانت مدينة طرابلس تحتوي على إحدى عشرة مدرسة دينية (تلمودية) كما إن الرابطة اليهودية العالمية قد افتتحت مدرستين لليهود في مدينة طرابلس (Slouschz, 1927, 33).

الخاتمة

- لقد نال المكون اليهودي في ليبيا خلال الفترة ما بين 1811- 1911م اهتمام معظم الرحالة الأوروبيين، وخصصوا له جزءاً من كتاباتهم عن البلاد.
- إن كتابات الرحالة الأوروبيين عن يهود ليبيا قد تطرقت إلى نواحٍ عدة، منها مسألة التعداد وبؤر التواجد اليهودي، وكذلك علاقة يهود ليبيا بالسلطة والمجتمع، كما تناولت أيضا نشاطهم الاقتصادي وحياتهم الاجتماعية والثقافية والدينية.
- اعطت كتابات الرحالة الأوروبيين انطباعاً عن وجود طائفة مميزة من السكان، عرقياً ودينياً.
- إن الوجود اليهودي في البلاد كان يتركز في المناطق الشمالية، وخاصة في المدن، و بالمقابل فهو منعدم تمامًا في المناطق الجنوبية الصحراوية.

• كما إن هذه الكتابات قد أعطت انطباعاً عن مدى التنافر بين اليهود والسواد الأعظم من سكان البلاد المسلمين.

• وتلمح هذه الكتابات أيضا إلى وجود شيء من التمييز الذي يمارس بحق يهود ليبيا سياسياً واجتماعياً.

• إن كتابات الرحالة الأوروبيين تعكس تفوقاً ملحوظاً لليهود في النواحي الاقتصادية و التعليمية على بقية مواطنيهم المسلمين.

• رغم القيمة العلمية لهذه الكتابات؛ إلا إنه لا يمكن قبول كل ما ورد فيها على أنه حقائق مسلّم بها؛ حيث إنه من المهم جداً تحليل هذه الكتابات وتمحيصها.

المصادروالمراجع:

المصادر العربية والمعربة

• باشو: جان ريمون، 1999، رواية رحلة إلى مرمرة وقورينا وواحات مرادة و أوجلة و سيوة، ترجمة مفتاح المسوري، دار الجيل، ط ، بيروت.

• بانزه: ايفالد، 1997، طرابلس مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس.

• ديلا شيلا: باولو، د ت، اخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى برقة سنة 1817، ترجمة الهادي بولقمة، منشورات دار مكتبة الفكر، ط1، طرابلس.

• رولفس: غيرهارد، 1996، رحلة عبر افريقيا، ترجمة وتقديم عماد الدين غانم، مركز الدراسات الافريقية، ط1، سبها.

• ----------، 2000، الكفرة، ترجمة وتقديم عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس.

• ----------، 2002، رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية، ترجمة وتقديم عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط 1، طرابلس.

• سلفاتور: لودفيج، 2005، السواحل الليبية والتونسية في الرحلة البحرية للأمير النمساوي لودفيج سلافتور 1873م، دراسة وترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس.

• ليون: جورج فرنسيس، 1976، رحلة من طرابلس إلى مرزق، ترجمة مصطفى جودة، الدار العربية للكتاب، طرابلس- تونس.

المراجع العربية والمعربة

• ابعيو: مصطفى عبد الله، 1975، المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا، الدار العربية للكتاب، طرابلس- تونس.

• الزاوي: الطاهر احمد، 1968، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، ط1، طرابلس.

• ----------، 1970، ولاة طرابلس من الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح، ط1، طرابلس.

• ناجي: محمود، 1970، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة محمود الاسطى، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي.

SOURCES:

- Banse: Ewald, 1912, Tripolis, Alexander Douncer Verlag, Weimar.
- Barth: Heinrich, 1849, Wanderungen Durch Die Kustenlander Des Mittelmeers, Verlag Von Wilhelmberg, Berlin.
- Beechey: H, 1827, Proceedings of the Expedition to Explore the Northern coast of Africa from Tripoli, London.
- Benjamin: J.J, 1858, Acht Jahre In Asien Und Afrika: Von 1846 Bis 1855, Hannover.
- Brandenburg: Eric, 1911, Troglodyate des Djebel Garian, Orientalistsche Literature Zeitung, Leipzig.
- Brunialti: Attilio, 1888, Supplementary Papers, royal geographical society, Vol 2nd, part 3, London.
- Cervelli: Augustino, 1915, da Tripoli a Derna, Archivo bibliographico Coloniali, anno 1, no 1, Firenze.
- Cowper: Henry, 1897, The Hill of The Graces, London.
- Della Cella: Paolo 1822, Narrative of an Expedition from Tripoli in Barbaria to western frontiers of Egypt, London.
- Denham: Dixon et al, 1826, Narrative of Travels and Discoveries in Northern and Central Africa, John Murray- Albemarle Street, London.
- Douveyrier: H, 1884, La Confrérie Musulmani De Sidi Mohammed Ben ' Ali Es - Senousi Et Son Domaine Geographique, Paris.
- Ewald: Christian, 1842, reise nach Tunis und Tripolis, Edited by Paulos Ewald, London.
- Fischer: Hans, 1910, Across Sahara from Tripoli to Bornu, London.
- Gregory: J. W, 1916, Cyrenaica, the Geographical journal, Vol xlvii, no 5, London.
- Grothe: Hugo, 1896, Eine Besuch in Bengasi, Globus, Vol 70, Braunschweig.
- ----------, 1903 ,Auf Turkischer Erde, Ed 2, Berlin.
- Haiman: Giuseppe, 1886, Cerenaica, Edited Librajo, Milano.
- Hamilton: James, 1856, Wandering in North Africa, John Murray, Albemarle Street, London.
- Lyon: J . F, 1821, Narrative of Travels in North Africa, John Murray, Albemarle Street, London.

- Mamoli: Pietro, 1912, La Cirenaica, Societá Africana D'Italia, Napoli.
- Mathuisieulx: Henry 1912, a traverse La Tripolitaine, Edition 3, Paris.
- Nachtigal: Gustav, 1879, Sahara und Sudan, Vol 1st, Berlin.
- Rae: Edward, 1877, the Country of the Moors: A Journey from Tripoli in Barbaria to the city of Kairwan, London.
- Rohlfs: Gerhard, 1871, Von Tripolis Nach Alexandrien, Vol 1st, Bremen.
- ----------, 1883, Die Anzahl Der Juden In Afrika, Petermann Mittheilungen, Band 29, Gutha.
- Slouschz: Nahum, 1927, Travels in North Africa, Philadelphia.
- Smith: Murdock & Burcher: Edwin, 1864, recent Descoveries in Cyrene, London.
- Von Maltzan: Heinrich, 1870, Risen in den Regentschaften Tunis und Tripolis, Vol 3, Leipzig.
- Wagner: Herman, 1862, Ed – Vogel de Reizenger in Afrika, Leyden.

REFERENCES

- Ben Amos: Dan, 2011, The Folktale of Jews, Jewish publication society, 1st Edition, Philadelphia.
- Di Felice: Renzo, 1985, Jews in an Arab land: Libya 1835- 1970, 1st Edition, Texas University Press.
- Simon: Reeva Spector et al, 2002, The Jews of the Middle East and North Africa in Modern Times, Columbia University Press.
- Smallwood: Mary, 2001, the Jews under Roman rule, Brill, Leyden- Boston.

Sensibilité de la cédraie au changement climatique: dépérissement et régression
cas de la forêt de Sidi M'guilde au moyen atlas Centro méridional

AZIZ SEGHIR : Docteur chercheur en Géographie ; Maroc
Email : seghiraziz@gmail.com

Résumé

La forêt de Sidi M'Guild est soumise à diverses pressions environnementales, dont la plus préoccupante demeure le phénomène de dépérissement du cèdre.

Pour mieux comprendre l'évolution spatiale et temporelle de ce déclin et déterminer son lien avec les facteurs environnementaux, notre étude s'est concentrée sur la forêt de Sidi M'Guild à Azrou, qui connaît aujourd'hui une détérioration de la qualité de son couvert forestier.

Ce travail vise donc à suivre et évaluer l'ampleur de la dégradation de la forêt, en analysant les conditions bioclimatiques de la région, tout en étudiant la distribution des arbres dépérissants en fonction de l'altitude, de la pente et de l'orientation. Il inclut également une analyse de l'état des arbres (diamètre et hauteur) et de leur santé (taux de défoliation) ainsi que leur sensibilité aux conditions climatiques arides.

Les résultats montrent que le dépérissement du cèdre de l'Atlas est particulièrement marqué sur les versants sud de la forêt, notamment dans les zones situées à basse altitude, sur des pentes abruptes et exposées à des conditions ensoleillées et chaudes. Ce phénomène, à un stade avancé, affecte principalement les arbres adultes ou âgés, qui se caractérisent par une croissance faible et une sensibilité élevée aux conditions climatiques.

Mot clés
Le dépérissement; moyen Atlas; forêt de Sidi M'Guild; sécherésse; bioclimatiques

حساسية غابة الأرزللتغيرات المناخية: التدهوروالتراجع
حالة غابة "سيدي مكيلد " في الأطلس المتوسط الجنوبي

ملخص

تعاني غابة سيدي مكيلد من شتى أنواع الاكراهات في مقدمتها ظاهرة تدهور أشجار الأرز. لفهم التطور المكاني والزماني لهذا التدهور بشكل أفضل ولتحديد ارتباطه بالعوامل البيئية، ركزت دراستنا على غابة سيدي مكيلد في أزرو، التي تشهد اليوم تراجعًا في جودة غطائها الغابي. لذلك جاء هذا العمل لتتبع وتقييم مدى التدهور الذي وصلت إليه الغابة، وذلك من خلال تحليل الظروف البيومناخية للمنطقة، مع دراسة توزيع الأشجار المحتضرة حسب الارتفاع، والانحدار، والتوجيه ثم معرفة وضعية الأشجار (من حيث القطر والارتفاع) وحالتها الصحية (من خلال معدل تساقط الأوراق) ومدى حساسيتها للظروف المناخية الجافة.

تشير النتائج إلى أن تراجع أرز الأطلس يظهر بشكل واضح في المنطقة الشرقية للغابة، خاصة في المناطق ذات الارتفاعات المنخفضة، والمنحدرات الشديدة، والمواقع المعرضة لظروف مشمسة وحارة. وتؤثر هذه الظاهرة، التي وصلت إلى مرحلة متقدمة، بشكل أساسي على الأشجار البالغة أو الكبيرة في السن. وتتميز هذه الأشجار المحتضرة بضعف في النمو وحساسية عالية تجاه الظروف المناخية.

الكلمات المفتاح
تدهور الأشجار الأرز، الاطلس المتوسط، غابة سيدي مكيلد، الجفاف، بيومناخية

Introduction :

Le dépérissement du cèdre de l'Atlas au Maroc est un phénomène complexe qui a affecté les forêts de cèdres dans la région du Moyen Atlas depuis les années 1980, et dont les causes restent souvent inconnues et relativement compliqué.

Il est important de noter que la forêt de Sidi M'Guild, dans la région du Moyen Atlas central et méridional, connaît aujourd'hui un déclin de son écosystème.

Le dépérissement du cèdre n'est pas récent. Des écrits cités par Boudy (1950) indiquent que des sécheresses exceptionnelles de 1875 à 1888 avaient déjà causé de graves dégâts aux cèdres du Maroc et d'Algérie. Au Maroc, la maladie du dépérissement du cèdre est apparue vers les années 1940 et s'est aggravée ces dernières années.

Le diagnostic montre que la pénurie d'eau reste la principale raison de ce déclin. Cependant, ce phénomène varie d'une forêt à l'autre, mais sa gravité a commencé à apparaître dans la forêt de Sidi M'Guild à Ain Leuh. Le déclin actuel affecte tous les arbres de la région, mais à des degrés divers. Les zones les plus touchées sont les zones situées dans la région orientale de la forêt, qui sont soumises à des influences biogéographiques qui se chevauchent, ainsi que les zones situées à l'extrême sud, situées à faible altitude, et celles également situées sur les pentes orientées vers l'ouest et le sud.

1 : Situation de la zone d'étude

La forêt de Sidi M'Guild est située dans le Moyen Atlas central. Elle est circonscrite dans un quadrilatère limité par : Azrou – Timahdit – Sources d'Oum Erabia – Aïn Leuh.

La forêt de Sidi M'Guild, représente environ 12 % de la superficie de la cédraie du Moyen Atlas central et 22 % en termes de production annuelle de bois d'œuvre.

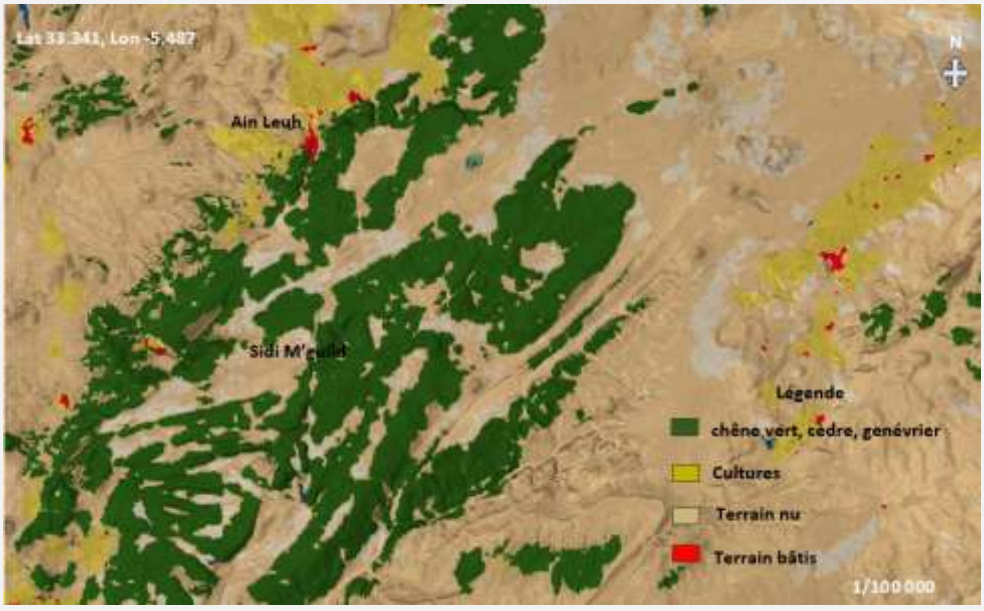

Figure1 : situation de la zone d'étude et son occupation de sol

2 : Matériels et Méthode

2-1 : Le dépérissement

Le dépérissement est un phénomène qui n'est pas nouveau au Maroc, mais il a surgi avec force ces dernières années, puisqu'il a touché des zones considérées depuis longtemps comme

étant à labri de ce phénomène. En effet, ce n'est qu'en 1984 qu'il a été signalé le premier constat d'un dépérissement localisé dans la forêt d'Azrou.

Entre 1985 et 2000, ce dépérissement dit « localisé » ne touchait que les zones à expositions chaudes (est et sud), sur sols squelettiques et peu profonds avec différents degrés d'attaques.

En 2001, l'ampleur de ce phénomène a pris des dimensions alarmantes puisqu'un dépérissement qualifié de « dispersé » a touché les belles cédraies de basses altitudes (forêt d'Azrou), sur différentes expositions et substrats et concernant toutes les catégories d'âges.

Le dépérissement des forêts est un phénomène complexe qui a affecté plusieurs régions du monde depuis les années 1970, en particulier l'Amérique du Nord, l'Europe et l'Afrique du Nord (Allen et al., 2010). Selon (Manion 1991), « le dépérissement est un phénomène causé par un ensemble de facteurs interagissant et se succédant d'une façon particulière, et qui entraînent une détérioration générale, et graduelle, se terminant souvent par la mort de l'arbre ».

Figure 2 : carte de la sensibilité de la cédraie au dépérissement dans la forêt de Sidi M'guild

D'après cette définition, le dépérissement est un phénomène de complexe qui conduit à une détérioration graduelle des arbres dans le temps, se traduisant par des symptômes visibles sur le terrain notamment :

- une modification de la structure du houppier suite à un défaut de ramification et d'une croissance faible des rameaux ;
- la mortalité d'une portion de la couronne aux cimes une allure irrégulier ;
- des jaunissements automnaux précoces ou liés à des carences minérales ;
- une réduction de la croissance de quelques années à plusieurs décennies avant l'apparition des symptômes visibles ;

On peut distinguer entre trois types de dépérissement selon leurs rapidités : le dépérissement brusque dont les symptômes apparaissent en quelques semaines ; le dépérissement rapide qui se manifeste en une ou deux années et le dépérissement lent qui s'étale sur plusieurs années, c'est ce dernier type qui est le plus fréquent.

2-2 : Facteurs responsables du dépérissement

2-2-1 : Facteurs prédisposants

Ces facteurs contribuent à l'affaiblissement général de l'arbre, ils sont définis comme des facteurs qui regroupent des variables à caractère permanent qui provoquent des stress de faible intensité en agissant à long terme. Parmi lesquelles, on cite :

- La pollution atmosphérique : affecte le végétal et le sol par une perte en ions échangeables nécessaires à la nutrition minérale des arbres. En effet, l'acide sulfurique détruit les minéraux et peut causer l'absorption par les plantes des métaux lourds comme l'aluminium ou le mercure. (Gilmanov. T.G1991)

- La gestion forestière, elle intervient par la sylviculture (dépressage, éclaircie, norme de densité) qui désigne l'ensemble des opérations mises en œuvre dans les peuplements forestiers pour qu'ils remplissent au mieux les fonctions qui leurs sont assignées, dans la mesure que ces peuplements soient en bonne santé.

2-2-2: Facteurs déclenchants

Ces variables provoquent des stress de forte intensité mais agissent à court terme. Ils sont accidentels, ponctuels et limités dans l'espace et dans le temps. Dans ce groupe, on rencontre les insectes défoliateurs, les accidents climatiques et les sources locales de pollution.

Les facteurs climatiques et stationnels sont presque toujours impliqués comme facteurs prédisposant ou déclenchant. Les facteurs climatiques les plus souvent invoqués sont la sécheresse et les dégâts du froid. Les facteurs stationnels les plus souvent cités sont les caractéristiques physiques (plutôt que chimiques) du sol (Landmann 1994)

✓ **Le stress hydrique**

Les stress hydriques fragilisent les peuplements forestiers, ils se manifestent, soit par un changement de la distribution de l'eau au cours des saisons pour une même quantité de précipitations annuelles, soit par une diminution du volume annuel des précipitations. Donc, la sécheresse semble être une des causes du stress des plantes**.**

✓ **Insectes défoliateurs :**

Tableau 1. Classes de sensibilité au dépérissement du cèdre.

Caractéristiques stationnelles	Classes de sensibilité au dépérissement			
	(I) Sensibilité nulle	(II) Sensibilité faible	(III) Sensibilité moyenne	(IV) Sensibilité élevée
RU (mm)	>150	100 - 150	50 - 100	<50
Substrat	Argile, basalte	Blocs et cailloux de dolomie discontinus	Sable	Dolmie massive
sable 30- 60cm (%)	0 - 20	20 - 40	40 - 60	>60
CaCO3 30 – 60cm(%)	0 - 10	10 - 25	25 - 50	>50
Pente (%)	0 - 5	5 - 10	10 - 25	>25
Exposition	N, W, NW,	NE, SW	-	S, E, SE

L'indice de sensibilité **(IS)** est la somme pondérée des six paramètres selon la formule suivante:

IS = 5*RU + 4*SUB + 3*Sa + 2*CaCO3 + 5*Pe + 3*Ex

Avec: **(IS)** : Indice de sensibilité ; **(RU)** : Réserve utile ; **(SUB) :** Substrat ; **(Sa)** : Teneur en sable au niveau de l'horizon 30 – 60cm ; **(CaCO3)** : Teneur en calcaire total au niveau de l'horizon 30 – 60cm ; **(Pe)** pente en % ; **(Ex)** :Exposition dominante.

niveau de l'horizon 30 – 60cm; **(CaCO3)** : Teneur en calcaire total au niveau de l'horizon 30 – 60cm ; Teneur en sable au **(Pe)** pente en % ; **(Ex)** :Exposition dominante.

2-3- Influence des descripteurs topoclimatiques

2-3-1 : Exigences climatiques

Le cèdre individualise des peuplements forestiers principalement en ambiance bioclimatique subhumide, humide et perhumide, sous étage froid et très froid. Le cèdre de l'atlas se développe dans une tranche pluviométrique qui varie de 500 à 1 700 mm/an. Cette valeur peut atteindre 2 000 mm pour la cédraie du rif qui bénéficie de l'influence conjuguée de la méditerranée et de l'atlantique.

Les cédraies d'altitude situées entre 2 200 et 2 500 m s'individualisent dans la variance extrêmement froide au Moyen Atlas et au Haut Atlas.

Selon la classification d'Emberger (1955) et Sauvage (1963), la valeur du coefficient d'Emberger (Q_2) varie de 50 à 330 et la température minimale du mois le plus froid varie de –1 à –9 °.

2-3-2 : L'altitude

C'est une variable écologique qui exerce une action sur le bioclimat. Son effet s'exprime au niveau des températures, la persistance des neiges et l'étagement de la végétation en montagne.

3 : Résultats et discussion

D'après nos constatations les superficies de cèdre touchées par ce phénomène dans la forêt de Sidi M'Guild l'objet de l'étude sont de l'ordre de **971,85 ha** (DREFMA, 2017).

L'analyse du tableau 2 montre que le dépérissement du cèdre touche toutes les classes d'altitudes. Le cèdre de l'Atlas, au niveau de la forêt, appartient à la même tranche altitudinale (1600 -2000 m) qui relève de l'étage supraméditérranéen.

Tableau 2 : Influence de l'altitude sur le dépérissement du cèdre (DREFMA 2017)

Classes d'altitude en (m)	Nombre de placettes échantillons	Nombre de tiges de cèdre sain à l'ha		Nombre de tiges de cèdre dépérissant (y compris les cèdres morts à l'ha)		Total (tiges/ha)
		Nombre	%	Nombre	%	
1600-1700	23	120	56	94	44	214
1701-1750	16	139	55	111	45	250
1751-1800	28	139	52	130	48	269
1800- 2000	34	135	55	110	45	245
TOTAL	101					

D'après nos observations, on souligne toutefois que le dépérissement du cèdre ne se produit pas de façon homogène sur toute l'étendue de la forêt (Figure 3). Car :

- ✓ Il est plus prononcé dans la tranche orientale correspondante à la Forêt où les conditions écologiques sont marginales (continentalité accusée, hautes altitudes, fortes pentes, substrats calcaires, sols peu profonds et érodés par l'érosion,…) que dans les portions de l'Ouest.
- ✓ Il est plus accentué sur des substrats dolomitiques, moins sur substrats calcaires et plutôt rare ou absent sur substrats siliceux (basaltes, schistes, grès) ; les substrats calcaires et surtout siliceux donnent naissance à des sols riches en argiles ce qui leur confère une bonne capacité de rétention de réserves hydriques;
- ✓ Il est plus nuancé sur revers Sud que sur revers Nord, les versants Ouest et Est étant des situations intermédiaires. (figure 3)
- ✓ Il est plus accusé sur les fortes pentes que sur terrains des replats ou des dépressions.

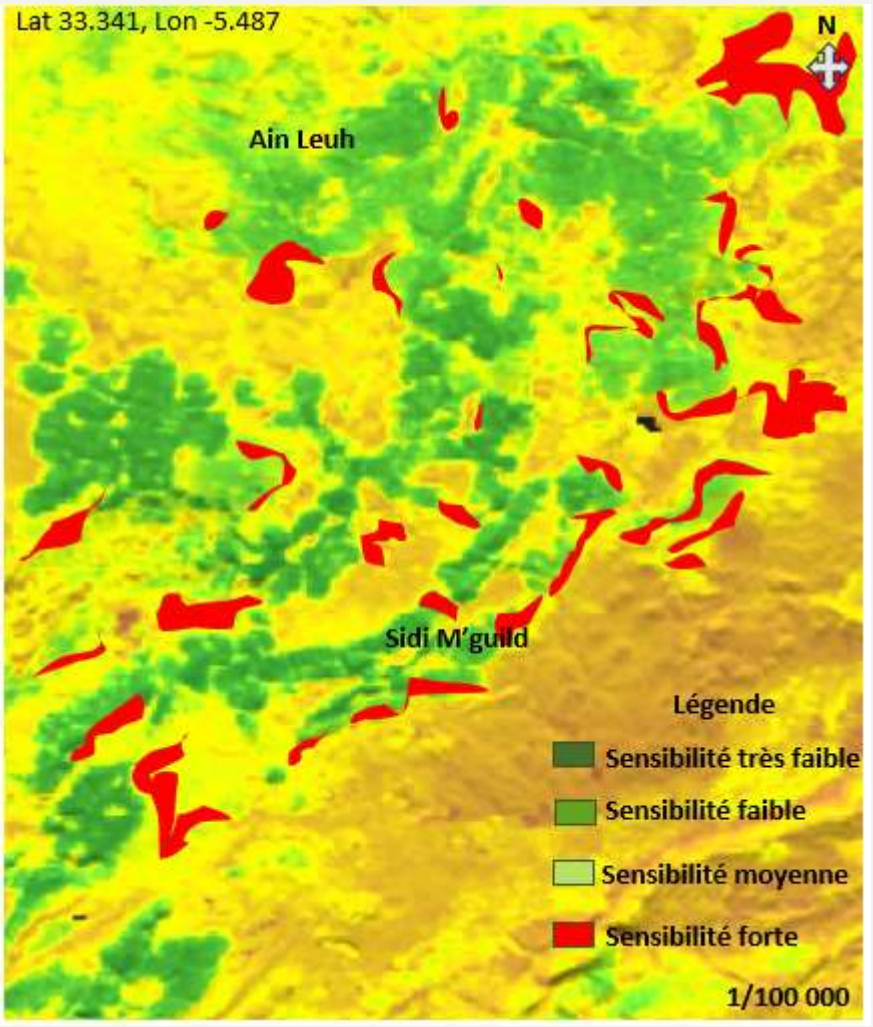

Figure 3 : classe de dépérissement des arbres de céder dans la forêt de Sidi M'Guild

Conclusion

L'étude du dépérissement des peuplements de cèdre de l'Atlas au niveau de la cédraie de Sidi M'Guild constitue une contribution visant à établir une typologie des différents milieux touchés par le dépérissement et à identifier les facteurs responsables de ce phénomène. Ce type d'investigation permet de mettre en évidence un itinéraire sylvicole pour une meilleure planification et gestion des cédraies du Moyen Atlas.

Les changements climatiques jouent un rôle majeur dans l'aggravation de ce déclin, notamment à travers des sécheresses récurrentes, une augmentation progressive des températures et des modifications des régimes de précipitations, ce qui affaiblit la capacité de régénération naturelle du cèdre. En outre, la pression humaine continue, exercée par des activités non durables telles que le surpâturage, l'abattage illégal et l'exploitation excessive des ressources, contribue à l'épuisement du couvert forestier et à la dégradation de l'écosystème de la région. Ainsi, comprendre ces facteurs interdépendants constitue une étape essentielle pour développer des stratégies efficaces visant à protéger et à préserver les forêts de cèdre.

Bibliographie

- **Allen C. D., et al., (2010) :** A global overview of drought and heat-induced tree mortality reveals emerging climate change risks for forests. Forest Ecology and Managment, 259: 660-684. https://doi.org/10.1016/j. foreco.2009.09.001
- **BELGHAZI Bakhiyi (2004) :** Etude des causes de dépérissement de la cédraie du Moyen Atlas (SPEF, Ifrane) Rapport Phase IV : Directives D'aménagement et Guide de sylviculture
- **BENABID, A. (2000) : Flore** et écosystèmes du Maroc ; évaluation et préservation de la biodiversité. Ibis Press, Paris, 360p.
- **Boudy, J. (1950).** Économie forestière nord-africaine: Monographies et traitements des essences forestières. Tome I. Éditions Larose, Paris
- **CHOURAICHI, M. (2007) :** Etude des causes de dépérissement de la cédraie du Moyen Atlas (SPEF, Ifrane) P 65 -66.
- **GILMANOV .T.G. (1991):** A new theoretical approach to Ecosystem concept as a differential, of the Biospheres "Responses of Forest Ecosystems to Environmental Changes"; Commission of European communities; 20 – 24 May 1991. (Elsevier Applied Science London and New York).
- **Manion P. D., (1991) :** Tree Disease Concepts. 2nd edition. Englewood Cliffs, NJ, USA, Prentice Hall, 402 p**.**
- **MARION. J, (1953, 1954, 1955) :** La régénération naturelle du cèdre dans les cédraies du rebord septentrional du Moyen Atlas occidental calcaire. Ann. Rech ; Fores au Maroc. SRF Rabat.
- **PUJOS. A ;(1963) :** Les milieux de la cédraie Marocaine. Etude d'une classification des cédraies de Moyen Atlas et du Rif en fonction des facteurs du sol et du climat et de régénération naturelle actuelle dans ces peuplements. Ann. Rech. Forest. Maroc,283 p.

- **EZZAHIRI. M., (1989)** : Application de l'analyse numérique à l'étude phytoécologie, et sylvicole de la cédraie de Sidi M'Guild. Thèse de doctorat .Sciences, Agronomiques, IAV Hassan II, Rabat.
- **LANDMANN. G. ; (1994) :** Concepts, Définitions et Caractéristiques générales des Dépérissements forestiers. Rev. For. Fr. XLVI. pp : 405-415.
- **SAUVAGE. Ch., 1963** : Etages bioclimatiques. Sect. II. Planche 66. Comité de géographie du Maroc.
- Plans d'aménagement de la forêt de Sidi M'Guild **(2017).**
- Plan Directeur d'Aménagement et de Gestion du Parc National d'Ifrane, **2017 (PDAGPNI)**

Propos d'un récit - témoignage diplomatique ? Les Mémoires de Rudolf Rahn durant

La campagne de Tunisie (novembre 1942 – mai 1943)

Dr. Moulahi Mourad : Université du Jendouba, Tunis, mourad.moulahi@hotmail.com

Résumé :

Notre étude se présente comme un examen épistémologique d'un récit témoignage élaboré dans le chapitre des Mémoires de Rudolf Rahn, ministre plénipotentiaire, représentant du 3ème Reich, réservé à la campagne de Tunisie (novembre 1942- mai 1943). Mémoires diplomatiques basés essentiellement sur les réminiscences de la mémoire, ils relatent sélectivement la réalité des évènements survenus et s'accommodent de justifications diverses. Nous nous sommes attelés à débusquer les oublis et les omissions du récit en recourant à d'autres sources archivistiques et à analyser leurs fondements en usant de la trilogie de l'abus de mémoire suggérée par Paul Ricœur : mémoire empêchée, mémoire manipulée, mémoire commandée. L'épilogue de notre investigation établit bien qu'il n'existe point de source historique suffisante à elle-même et encore moins pour les mémoires des acteurs politiques ou syndicalistes en histoire contemporaine.

Mots clés

Mémoires diplomatique, Rudolf Rahn, La campagne de Tunisie.

عن شهادة دبلوماسية؟ مذكرات رودلف راهن خلال حملة تونس – نوفمبر1942..ماي 1943

الملخص

تقدم دراستنا نفسها على أنها فحص معرفي لشهادة تم عرضها في فصل مذكرات رودولف راهن، الوزير المفوض، ممثل الرايخ الثالث، المخصصة لحملة تونس (نوفمبر 1942 - ماي 1943). علما أن المذكرات الدبلوماسية تعتمد بشكل أساسي على ذكريات الذاكرة، و تربط بشكل انتقائي واقع الأحداث التي وقعت ولديها في ذلك مبررات مختلفة. لقد شرعنا في الكشف عن النسيان والحذف في السردية المقترحة باستخدام مصادر أرشيفية أخرى وتحليل أسسها بتوظيف ثلاثية إساءة استخدام الذاكرة التي اقترحها بول ريكور: الذاكرة الممنوعة، والذاكرة المتلاعب بها، والذاكرة المسيطر عليها. تثبت خاتمة تحقيقنا بوضوح أنه لا يوجد مصدر تاريخي كافٍ في حد ذاته، ناهيك عن ذكريات الفاعلين السياسيين أو النقابيين في التاريخ المعاصر.

الكلمات المفاتيح

الذاكرة الدبلوماسية . رودلف راهن . حملة تونس

La mémoire, aussi difficile soit-elle à comprendre, est la base du témoignage et de l'archive, les ressources fondamentales de l'histoire. Ainsi pour la période contemporaine, les Mémoires des acteurs politiques ou syndicalistes fondés entre autres sur les réminiscences de la mémoire se placent –ils parmi les sources les plus exploitées tant leurs champs de recherches suggèrent des éclairages probants et des données instructives puisées dans la contemporanéité de l'événement vécu et dont l'auteur/acteur prétend détenir l'exclusivité de sa dimension psychologique étayée de justifications et explications diverses .Faut-il rappeler à cet égard comme le souligne Marc Blochque « *les faits historiques sont par essence des faits*

psychologiques »[1]. Et Hervé Mazurel renchérit en ébauchant une histoire des profondeurs qui « *à l'instar de la psychanalyse se présente comme un savoir conjectural fondé sur la collecte et l'interprétation de traces, d'indices ou de symptômes révélateurs* »[2]. Aussi, l'examen des mémoires «*diplomatiques*» de Rudolph Rahn, représentant du ministère allemand des Affaires étrangères durant la campagne de Tunisie, relatent-t-ilsles différentes étapes décisives de la carrière de l'auteur, qui l'entraînèrent hors de l'environnement patriarcal d'une petite ville souabe (Ehingen) vers les universités de Tübingen et de Heidelberg, puis vers Genève et la France. Le passage à la vie politique est inévitable et toutes les conditions sont remplies pour l'orienter vers les Affaires étrangères : ampleur du regard, intuition de la mentalité étrangère, initiative, joie des responsabilités et alliance fervente avec le peuple vrai et le pays. Dans une rapide ascension, audace et imagination conduisent le jeune diplomate jusqu'au fait de l'actualité.

Après avoir complété sa formation en Orient, Rudolph Rahn, malgré la guerre en 1939, réussit à gagner Paris. Il part ensuite en mission secrète en Syrie, où, enrôlé dans le contre-espionnage, il observe la politique britannique en Orient. Transféré à Budapest, il prend connaissance des problèmes des régions danubiennes. Il réussit ensuite à se faire muter à Tunis, où il couvre diplomatiquement le repli et la fin des combats de l'Afrika Korps(novembre 1942 – mai 1943).Arrêté à la fin de la guerre en 1945 et jugé au tribunal de Nuremberg, il écopera quatre ans de détention cellulaire. Libéré en 1949, il se met à solliciter sa mémoire pour reconstituer les souvenirs d'une « *vie agitée* » (Ruheloses Leben).

En centrant notre lecture sur le chapitre XIV des Mémoires de Rudolf Rahn relatif à sa mission assurant le repli de l'Afrika Korps venant de la Tripolitaine et faisant de la Tunisie un point d'appui des forces l'Axe pour repousser les forces alliées lancées d'Algérie (Ouest) et de la Lybie (sud) durant la campagne, le récit témoignage de l'auteur bien que basé sur les réminiscences de la mémoire et quelques archives privées s'avère sélectif avec un entrain diplomatique prononcé. Autrement, l'auteur relate ce qu'il veut bien communiquer en commettant des oublis et en en censurant d'autres. La « *représentation* » dans le présent de quelque chose du passé est aléatoire.

Paul Ricœur décrit trois abus de la mémoire : la mémoire *empêchée*, la mémoire *manipulée* et la mémoire *abusivement commandée*[3].Si le témoignage est bel et bien la transition

---

[1]Marc (Bloch) : *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien.* Paris, Armand Colin, 1977, pp. 157 – 158.

[2]Mazurel (Hervé) : *L'inconscient ou l'oubli de l'histoire. Profondeurs, métamorphoses et révolutions de la vie affective.* Paris, La découverte, 2021, pp. 84 – 85.

[3]- Ricœur (Paul) : *La mémoire, l'histoire, l'oubli.*Paris, Editionsdu Seuil, 2000.

« *Comme abus de la mémoire, Ricœur en décrit trois : la mémoire empêchée, la mémoire manipulée et la mémoire abusivement commandée. La mémoire empêchée nous rappelle toutes les formes d'une mémoire blessée ou malade. C'est à travers la perlaboration psychanalytique qu'on peut restaurer les mémoires perdues ou bloquées…Une deuxième forme de l'abus de la mémoire est la mémoire manipulée. Ici, Ricœur parle de l'idéologie comme espèce de mémoire manipulée. L'idéologie est, avant tout, un effort de légitimation d'un gouvernement ou d'un pouvoir, fondé sur un événement originel, des documents fondateurs et des « mémoires » communes…La troisième forme de l'abus est la mémoire commandée. C'est ce qui se passe quand les histoires officielles sont récitées par des écoliers ou quand des hymnes nationaux sont chantés avant des compétitions sportives ou lors de commémorations officielles, comme des défilés de fêtes nationales…* » :

Reagan (Charles) : Réflexions sur l'ouvrage de Paul Ricœur : La Mémoire, l'histoire, l'oubli In *Transversalités*, 2008 /2, n° 106, pp. 165 à 176.

- De même, Krell (David Farrell) s'interroge « *quelle peut être la vérité de la mémoire dès lors que les choses passées sont irrévocablement absentes ? La mémoire ne semble- t-elle pas nous mettre en contact avec elles par l'image présente de leur présence disparue ? Qu'en est-il de ce rapport de la présence à l'absence que les Grecs*

fondamentale entre la mémoire et l'histoire, celle-ci demeure toujours une construction et que le passé ne peut être ressuscité ou reconstitué. L'historien est en tension entre le présent de son écriture et l'objet passé de cette écriture ou mieux entre la facilité du passé et la fiction du présent. En tension, aussi, entre la connaissance raisonnée qu'il a acquise du passé et la mémoire vive qu'entretient la société qui l'entoure. On ne peut poser au passé que les questions du présent[1].

Aussi, Rudolf Rahn, le diplomate qu'il est, jeté dans la tourmente du conflit mondial, dans une bataille décisive qui ouvrira la voie de la libération par le sud (l'Italie) de l'Europe « *occupée* » remémore –t-il ses souvenirs, dans le chapitre XIV de son ouvrage surnommé *La tête de pont,* durant son installation à Tunis du mois de novembre 1942 au début du mois de mai 1943 en restituant la métaphore de « *ces Français, Italiens et Arabes, réunis sous l'égide du protectorat qui seraient en train de se bagarrer entre eux et les quelques malheureuses troupes allemandes aéroportées à Tunis et à Bizerte* » (page 248). Ensuite, il brosse succinctement les portraits du Résident général français, l'Amiral Jean Pierre Esteva (1940 – 1943), du colonel Harlinghaussen, commandant les troupes aéroportées, « *du nouveau commandant en chef allemand, le général Nehring* », rapidement rappelé et remplacé par le général de corps d'armée Von Arnim, rien sur son adjoint Moellhausen, pourtant l'interlocuteur favori des milieux nationalistes tunisiens (pp. 249 – 254). Il consacre une analyse poussée des intrigues italiennes « *à Berlin, de sorte qu'il reçoit un télégramme du Q.G. lui signifiant de considérer la Tunisie comme théâtre d'opérations militaires italien et d'abandonner la direction et administrative aux autorités italiennes* (page 254) …*Les Français entendent naturellement conserver leur situation vis-à-vis des Italiens et des Arabes. Les Italiens espèrent pouvoir réussir leur rêve de conquête de la Tunisie qu'ils considèrent comme une vieille terre de colonisation. Les Arabes voudraient bien être débarrassés des deux- aujourd'hui plutôt que demain* (page 248). Contrairement aux multiples contacts entrepris avec les représentants des formations politiques françaises à Tunis : le chef du groupe tunisien du parti de Jacques Doriot (1898 – 1945), fondateur du Parti Populaire Français préconisant une politique de collaboration avec l'Allemagne dès 1939 ; Georges Guilbaud (1914 – 1983), ancien communiste français rallié au Parti Populaire Français de Doriot, chargé de la propagande par Vichy en Afrique du Nord ; le lieutenant-colonel Christian Sarton du Jonchay (1899 – 1987) envoyé par Vichy à Tunis pour « *stimuler la résistance aux envahisseurs anglo-américains* », tous les deux contribuèrent à la création de la « *Phalange Africaine* » constituée de volontaires français disposés à se battre aux côtés des troupes allemandes (pp.257 – 262) – Rudolf Rahn n'évoque guère ses rencontres avec les milieux nationalistes tunisiens (Vieux Destour, Néo-Destour, les Cheiks Zitouniens) et préfère parler uniquement du comportement de la population tunisienne ou des revendications d'Arabes (pages 259, 261, 265, 267) . La grande question de la propagande est à peine évoquée par la réclamation des *« Italiens et Arabes des journaux et de la radio* » (page 259). Point d'information sur ce que son adjoint Moellhausend'un côté et ce

ont exploré sous la conduite de la métaphore de l'empreinte (tupos) ?... » In *Of Memory, Reminiscence and writing. On the verge.* Bloomington et Indianapolis, Indiana University Press, 1990.

[1]Leduc (Jean) : *Les historiens et le temps. Conceptions, problématiques, écritures.* Paris, Editions du Seuil, 1999, page 314.

qu'il a entrepris ou l'a essayé en personne de l'autre comme action et arrangements avec le Néo- Destour et les Cheiks Zitouniens.

S'agit –il d'un abus de la mémoire comme le décrit Paul Ricœur, en l'occurrence mémoire empêchée, mémoire manipulée, mémoire commandée ?

Quels sont les oublis volontaires ou involontaires, les omissions du récit témoignage de Rudolph Rahn ? S'agit –il de l'inconscient ou plutôt de la manipulation ? Ou bien tout simplement de la diplomatie du propos ?

Commençons par la question de propagande bien présente en Tunisie et au Maghreb avant même le début de la campagne. La présence des Allemands et des Italiens en Tunisie devait confronter les dirigeants destouriens à des choix difficiles. Après la dissolution du Néo- Destour en 1938, des contacts furent maintenus entre Allemands et destouriens. L'Allemagne s'en tint à une politique de respect des intérêts italiens. A Tunis, Rahn respecta les consignes de son ministre de tutelle Ribbentrop : « *Il fallait céder le pas aux Italiens sur toutes les questions politiques en Tunisie et diriger l'activité politique de l'Allemagne sur l'évolution en Algérie et au Maroc. Les responsables allemands à Tunis s'appliqueraient à maintenir l'administration française dans la mesure où les intérêts italiens étaient respectés et à leurrer les nationalistes tunisiens. Selon Moellhausen, les Allemands réussissent à sauvegarder jusqu'au bout les intérêts italiens, à encourager l'administration française tandis que l'amitié germano- arabe restait intacte* »[1].

Les Allemands avaient établi le contact avec les éléments les plus jeunes et les plus radicaux du Néo-Destour tout d'abord avec Rachid Driss et Hassine Triki puis avec leader Dr Habib Thameur pour autoriser la parution de l'organe du parti *Ifriqiya Al Fatat*[2]en contrepartie de propagande pour la cause des forces de l'Axe.Bien que les observateurs français sur place confirmeront que « *le Cheick Abdelaziz Thaalbi chef du Vieux Destour et M'Hamed Chenik chef du gouvernement tunisien nommé par Moncef Bey au début janvier 1943 sont de résolus partisans des Anglo-Saxons et que le Bey et ses ministres ne jouissaient pas de la confiance des autorités allemandes après que le ministre plénipotentiaire Rahn les eut qualifiés d'hésitants et de demi-américains ;ils soulignent cette situation paradoxale, sous l'occupation, un bey destourien faisant appel pour constituer son ministère à des hommes ne jouissant ni de la confiance des autorités de l'Axe, ni de l'estime des Destouriens* »[3].

D'autre part, Rudolf Rahn multiplie les gestes d'amitié au mouvement de « *Jeunes Musulmans* ». Il apporte lui-même vingt mille francs de subvention au recteur de l'université de la Zitouna et fait distribuer par ses services six mille kilos de couscous aux étudiants

[1]- El Mechat (Samia) : La Tunisie pendant la Deuxième Guerre mondiale (1939-1944) In *Revue d'Histoire Maghrébine*, nos 33-34, Juin 1984, page 69.

[2]*Ifriqiya Al Fatat,* n°1, 11 janvier 1943.
لنا وطن و ملك فيهما أمالنا و لهما أعمالنا
Annexe
Ifriqiya Al Fatat, n°2, 12 janvier 1943.*الحرب في تونس و بقية المغرب*
Annexe

[3]Le Tourneau (Roger) : *Evolution de l'Afrique du Nord musulmane.* Paris, Armand Colin, 1962, page 100. Le Tourneau, directeur de l'instruction publique en Tunisie depuis 1941, est refoulé en France le 16 février 1943 en même temps que d'autres personnalités jugées hostiles à l'Axe.

nécessiteux. Des interprètes de l'armée allemande commentent en arabe ces libéralités devant la Grande Mosquée au cœur de la Medina[1].

De même, il est symptomatique de souligner le double oubli commis par Rahn relatif à ses deux rencontres avec une délégation des détenus politiques néo destouriens relâchés de la Prison Civile parmi lesquels le leader Habib Thameur le 30 décembre 1942 et une autre avec trois membres du Bureau politique du Néo Destour (Habib Bourguiba, Salah Ben Youssef et Slimane Ben Sliman) au début avril 1943[2]. On peut avancer cette hypothèse expliquant le mutisme de Rudolf Rahn relatif à ces deux rencontres avec les dirigeants nationalistes tunisiens par le fait d'éviter une situation de crise avec les autorités Françaises en l'occurrence avec l'amiral Esteva à l'occasion du retour de Bourguiba le 8 avril 1943[3].

---

[1]- Bessis (Juliette) : Sur Moncef Bey et le moncefisme : la Tunisie de 1942 à 1948 In *Revue française d'histoire d'Outre-Mer*, Tome LXX, n° 260- 261, 3ème et 4ème trimestres 1983, pp. 97- 131.

- Abramski - Bligh (Irit) : L'influence de la Seconde Guerre mondiale sur les relations judéo-arabes en Libye et en Tunisie. Traduit de l'hébreu par Claire Drevon In *Revue d'Histoire de la Shoah*, 2016/2, n°205, pp. 317 – 353: « *La propagande allemande enregistra des succès dans les cercles de jeunes du Néo Destour, comme en témoignent des organisations telles que le Croissant rouge fondé à la mi – janvier 1943, le mouvement de jeunesse du Destour, paramilitaire avec le port de l'uniforme, appelé les «Verts»* ».

- *Ifriqiya Al Fatat*, n°52, 17 mars 1943

[2]Cf. : - Casemajor (Roger) : *L'action nationaliste en Tunisie. Du pacte fondamental de M'Hamed Bey à la mort de Moncef Bey 1857- 1948.* Sud Editions, Tunis, 2009, pp.158 - 159 :

« *Plusieurs Tunisiens, dont Mr Moncef El Okby et Mr Hassen Guellaty se faisant les porte-paroles de l'élite intellectuelle musulmane, eurent au mois de décembre (1942) des contacts avec le ministre Rahn et au cours de nombreux entretiens, ils agitèrent la question politique tunisienne. Ce fut l'amorce de futures relations entre les dirigeants du Destour et les diplomates étrangers (les consuls américain et britannique). Le 30 décembre (1942), une délégation de 13 membres comprenant des détenus politiques relâchés de la Prison Civile, parmi lesquels le leader Habib Thameur ainsi que Férid Bourguiba Mohamed Ali Annabi, fut reçue officiellement à Dar Hussein par le ministre plénipotentiaire du Reich. Au cours de la réception, les nationalistes demandèrent au docteur Rahn de relâcher Habib Bourguiba et ses compagnons et de les faire revenir en Tunisie. Le diplomate apprit alors auxquels que leurs camarades avaient été libérés du fort Saint Nicolas. Comme le ministre du Reich demandait à cette délégation de s'engager à fond pour l'Allemagne, les visiteurs réclamèrent en retour des garanties pour l'avenir de leur pays. Ce qui leur valut cette réplique : Les garanties s'acquièrent mais ne se donnent pas. Faites vos preuves et surtout prenez ouvertement position, car il y a encore parmi vous trop d'hésitants et même des demi-américains ». A l'issue de cette entrevue, au cours d'une réunion, les dirigeants du Parti destourien établirent un programme d'action*.

« *Bien qu'ayant été déçus par la constitution du nouveau Ministère (Chenik) dans lequel ne figurait aucun de leurs chefs, les nationalistes avaient foi en la venue prochaine d'Habib Bourguiba. Ce dernier* devait *à leurs yeux prendre le pouvoir sous l'égide du Bey…* ».

- Ben Sliman (Sliman): *Souvenirs politiques*. Tunis, Cérès Productions, 1989, page 188 :

« (Début avril 1943) *On rendit visite à Rahn, le représentant d'Hitler. C'était du côté de Dar Mohsen. Comme à Chalon chez les S.S., beaucoup de Français de la Légion de Guilbaud étaient là pour « aider » les Allemands (Cela est confirmé par Rahn dans les mémoires). Nous étions Salah (Ben Youssef), Habib (Bourguiba) et moi (Slimane Ben Sliman) accompagné du jeune Bourguiba, Bibi. Nous fumes bien reçus, la conversation allait bon train et voilà que l'on apporta un paquet de billets de banque à Rahn. Je dis à Bourguiba dans l'oreille de refuser cet argent. Il était d'accord. Avant de terminer la visite, Rahn nous offrit un million. Poliment nous lui avons expliqué que c'était inutile, que nous avions ce qu'il nous fallait : enfin nous sommes arrivés à laisser l'argent entre les mains de Rahn. On se quitta aimablement. Pendant cette entrevue, Rahn s'était plaint de Thameur (Habib) ; d'après lui il ne savait pas à quoi s'en tenir avec lui…* ».

[3] Casemajor (Roger) : *L'action nationaliste en Tunisie. Du pacte…, Op.cit.* Page 165 :

« *Dans la première semaine d'avril* (1943), *l'anxiété des autorités françaises n'avait d'égale que celle des milieux de la Cour et du Ministère* (Chenik) *qui percevaient le danger réel de la situation et se demandaient si les Destouriens ne fomenteraient pas, comme il en était question, des troubles à la faveur desquels un putsch placerait Bourguiba et ses amis au pouvoir ; il était en effet certain alors, que le Combattant Suprême poserait le pied sur la terre de sa Patrie la veille du 9 avril* (rentrant de Rome). *Cette coïncidence avait été voulue par* ***les diplomates de l'Axe*** *et le calcul qui l'avait motivé est facile à deviner.*

« Alerté par les autorités françaises, le Ministre Rahn lui-même convoqua les dirigeants du parti et, en leur demandant que la journée se déroulât dans le calme, ***les rendit responsables de toute manifestation intempestive.***

Il reste une dernière omission relative au degré de responsabilité de Rudolf Rahn dans l'application des lois raciales anti-juives de Vichy en Tunisie.Jacques Sabille et l'envoyédu grand mufti de Palestine avec l'approbation du haut commandement de la Wehrmacht (OKW) à Berlin,qui a séjourné à Tunis du 23 au 28 novembre 1942 publient dans leurs ouvrage et compte rendu respectifs

des correspondances diplomatiques adressées au ministre plénipotentiaire Rudolf Rahn faisant valoir sa part de responsabilité dans la répression de la communauté juive en Tunisie exception faite des juifs italiens protégés par le consulat italien à Tunis[1]. A titre d'exemples, on peut mentionner ce choix de correspondances diplomatiques qui interpellent le ministre allemand :

B)

(Document reproduit en fac-similé sur pl. V, face p. 70)

]Arch. C.D.J.C. CXXIII-68[

AU MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES

Berlin

« A propos de l'ordre du Commandement Suprême Sud, visant à mobiliser (les) Juifs pour travaux de fortification, il a été entendu avec la Résidence

Générale que la Communauté juive assurera par ses propres moyens le choix, l'équipement et l'entretien des travailleurs.

« L'Amiral Derrien a accepté que notre homme de confiance Guilbaud

prenne la parole devant les officiers de la garnison de Bizerte pour les persuader de la nécessité de demeurer loyaux à l'égard du gouvernement de Vichy.

Situation inchangée.

Signé : RAHN. 6/XII

C)

(Document reproduit en fac-similé sur pl. VIII, face p. 74)

]Arch. C.D.J.C. CXXV/a 88[

De son côté le Bey avait donné des ordres au Dr Thameur, président du Néo-Destour, pour qu'il n'y ait aucun incident en ville.
« Tenant compte de ces avertissements, les leaders, qui avaient préparé l'opinion à une manifestation imposante, s'employèrent à calmer la masse. Par ailleurs, Bourguiba arrivé la veille à Hammam-Lif ne descendit pas à Tunis ce jour-là...».

[1]- Sabille (Jacques) : *Les juifs de Tunisie sous Vichy et l'occupation*. Paris, Editions du Centre, 1954.
- *La situation en Tunisie* :
L'auteur du compte rendu a séjourné à Tunis du 23 au 28 novembre 1942, envoyé de Palestine par le grand mufti et avec l'approbation du haut commandement de la Wehrmacht (OKW) à Berlin, ce qui lui a donné l'occasion de s'entretenir avec d'éminentes personnalités arabes mentionnées dans le rapport… In Abramski - Bligh (Irit) : L'influence de la Seconde Guerre mondiale sur les relations judéo-arabes en Libye et en Tunisie. Traduit de l'hébreu par Claire Drevon In *Revue d'Histoire de la Shoah*, 2016/2, n°205, pp. 317 – 353.

TELEGRAMME

)Secret. Chiffre V(

L'Ambassadeur RAHN, le…

Arrivée : le 24 décembre 1942, 10 h. 15.

Nr 18 du…

Affaire d'Etat secrète

I. L'action de la propagande à Tunis est déterminée par ce fait que les forces de l'Axe sont concentrées dans un espace restreint où elles se trouvent comme dans une forteresse assiégée, gênées en plus par une population urbaine très mélangée, comptant plus de 400.000 personnes et dont la fuite désordonnée devant les bombardements incessants serait très difficile à maîtriser.

« Comme conséquence : danger d'un arrêt de l'approvisionnement, des épidémies, des pillages. Le Haut Commandement se voit obligé pour ces raisons de collaborer avec l'Administration française et de renforcer l'autorité des baïonnettes françaises devant l'intensification des attaques des brigands arabes contre des colons européens. Le fait d'avoir créé nos propres organes d'action parmi lesquels une police de l'Axe, en vue de briser la résistance passive de l'Administration n'y change rien.

« Les directives du Commandement Suprême de la Wehrmacht au train de propagande Tunis (plusieurs mots manquent) : saper l'Administration française.

L'incitation au pillage des boutiques juives et aux pogromes par voie de démonstrations excitantes inexécutable tant que nos troupes n'auront pas atteint au moins la frontière algérienne.

(Extrait : page 1 du document comprenant 4 pages)

D)

(Document reproduit en fac-similé sur pl. XV, face p. 138)

]Arch. C.D.J.C. XXV/a, 25[

AMBASSADE D'ALLEMAGNE

PARIS

L.R., Dr Zeitschel

Pot. Su. 646/42

Poste télégraphique D.B. Paris

Télégramme du Min. Aff. Etr. Berlin Nr 332

Reçu le 16-9-1942 vers 24.00

Ci-joint, nous vous transmettons, en priant d'en prendre connaissance, le télégramme suivant du ministère des Affaires étrangères de Berlin.

Signé : ZEITSCHEL.

A DIPLOGERMA21

PARIS.

Par télégramme du 12-9-42, N° 4021. — Vu que des revendications

connues ont été présentées du côté italien, à l'égard de Tunis, il apparaît comme contre-indiqué pour nous d'intervenir dans la politique juive des autorités françaises à Tunis, sous forme proposée. Je demande de se désintéresser de la question pour le moment. Elle trouvera plus tard une solution dans le cadre des mesures antijuives italiennes et jusque-là doit demeurer du domaine des rapports directs franco-italiens.

Signé : LUTHER.

E)

(Document reproduit en fac-similé sur pl. XIV, face p. 130)

]Arch. C.D.J.C. CXXV-23[

GRAND QUARTIER GENERAL

Le 9-12-42

P.S.A.O.K. 5

A l'Ambassadeur Rahn pour information : S.D.

Copie

Prière prendre connaissance et donner suite au télégramme suivant du

Commandement Suprême Wehrmacht, Ouest, Qu. IV Nr 04066/42 secret du

.12-8

« Selon l'information du ministère des Affaires étrangères du 15-12,

l'ambassade d'Italie a effectué une démarche auprès de ce ministère en demandant que le Commandant en chef allemand en Tunisie soit invité à s'abstenir de toute application de mesures raciales aux Juifs de nationalité italienne à Tunis. Ce désir des Italiens doit être satisfait dans la mesure compatible avec les nécessités militaires. Pour le cas, ou pour des raisons d'ordre militaire des mesures contre les Juifs de nationalité italienne

S'avéraient nécessaires, le Commandant de Tunisie doit se mettre à ce sujet en rapport avec l'ambassadeur Rahn et le Consul Général d'Italie.

Pour le Commandement Suprême de l'Armée:

Le Chef de l'Etat-Major Général.

Signé : Illisible.

F)

(Arc. C.D.J.C. CXX - 8a)

Berlin, le 2 Septembre 1942

St. S. 507

« L'ambassadeur d'Italie m'a remis aujourd'hui l'exposé ci-joint se rapportant au traitement des Juifs en Afrique du Nord française. Alfieri22) a ajouté qu'on attachait à Rome une importance particulière à la question soulevée.

Signé : WEIZSACKER.

AMBASSADE D'ITALIE

N° 13637

EXPOSE

« L'application des lois raciales, ordonnée dernièrement en Afrique du

Nord française, en particulier de celles concernant la liquidation d'entreprises mobilières et immobilières appartenant aux personnes de race juive, a provoqué certains inconvénients qui affectent sérieusement les intérêts politiques et économiques italiens, spécialement en Tunisie.

« Environ 5.000 ressortissants italiens de race juive habitent la Tunisie, parmi lesquels se trouvent de nombreux propriétaires d'entreprises qui devraient être liquidées ou devenir la propriété de personnes de race aryenne.

« Cette liquidation ou transfert de propriété menaceraient considérablement l'équilibre actuel de la situation économique italienne en Tunisie, équilibre que les autorités françaises ont, depuis de longues années, essayé de troubler et qu'on voudrait actuellement maintenir.

« Se basant sur les principes du droit international reconnus universellement ainsi que sur les accords particuliers entre la France et l'Italie concernant les Italiens en Tunisie, le gouvernement italien a soutenu devant le gouvernement de Vichy le point de vue que les ordonnances en question ne devraient pas être appliquées aux ressortissants italiens.

« Des négociations sont encore en cours entre le gouvernement italien et celui de Vichy, mais ce dernier a déclaré être dans l'obligation d'appliquer

le plus rapidement possible les ordonnances en question, « vu la pression de la part du gouvernement allemand pour l'application immédiate des lois raciales en Afrique du Nord.

« En exposant ce qui précède et en soulignant l'importance toute particulière que le gouvernement italien attache à l'aboutissement à un résultat satisfaisant des négociations en cours avec le gouvernement deVichy, le gouvernement italien serait très reconnaissant au gouvernement du Reich de donner des ordres à ses services compétents pour que, du moins pour le moment, les lois raciales ne soient pas appliquées d'une façon accélérée en Afrique du Nord et pour que leur application sur le territoire du protectorat français en Tunisie soit retardée autant que possible.

Berlin, le 2 Septembre 1942 ».

Quant au compte rendu de l'émissaire du Mufti envoyé au ministère allemand des affaires étrangères, il fait état du rapprochement de Rahn des Arabes aux dépens des Français. En fait il est leurré par la diplomatie manœuvrière du ministre allemand :

« La réalité objective et ses conséquences, dont les Arabes de Tunisie ont connaissance sont les suivantes :

« L'Allemagne a reconnu la région méditerranéenne comme une sphère d'influence et un espace vital de l'Italie avant la guerre. L'Italie a donc eu le privilège, indépendamment de l'évolution militaire, de s'exprimer clairement quant à ces pays, et en particulier la Tunisie dont l'importance stratégique est déterminante. En outre, l'Allemagne aspire à conquérir le cœur de la France, l'ennemi d'hier, par une politique magnanime sur le continent européen et dans les colonies allemandes, en vue d'une collaboration européenne. Ces faits contraignent l'Allemagne à adopter à l'égard des Arabes une position pour le moins inattendue.

« Le gouvernement du Reich a dépêché en Tunisie un représentant, le Doktor Rahn, connu dans nombre de pays arabes pour incarner la collaboration franco-allemande. Ses positions ne correspondent pas toujours aux aspirations de libération des Arabes. (À ce propos, il faut rappeler son attitude à l'égard des milieux nationalistes arabes en Syrie, qu'on ne peut guère qualifier d'amicale. Il a exigé des Arabes syriens prêts à combattre les Anglais qu'ils luttent sous la direction française, ce qu'ils ont catégoriquement refusé. De même, lors de la distribution des armes des Français, il les a dupés et a rejeté toutes les propositions des Arabesà cet égard. Même s'il ne s'agit, on l'a vu, que d'une parade destinée à l'extérieur, la politique de bienveillance adoptée à l'égard de la France comme s'il représentait son influence, ainsi que le déplacement durapport de force au profit de l'Italie, sans qu'elle ait clarifié ses intentions à l'égard des Arabes, ont abouti à saper la confiance des Arabes vis-à-vis de l'Allemagne. De nombreux éléments très importants sont désormais enclins à prêter l'oreille à la propagande américaine, laquelle recourt à tous les moyens de séduction, promet un avenir meilleur et rappelle le sort des Arabes de Libye.

« Le fait est que les Arabes sont plutôt naïfs, comme en attestent leurs espérances et leurs illusions, et pour l'instant ils n'ont pas la capacité d'apporter à l'Allemagne et aux puissances de l'Axe ce que leurs ennemis peuvent apporter. En même temps, ils ont tous les moyens pour devenir rapidement suffisamment puissants afin de rendre aux forces de l'Axe des services inestimables. Il faut également rappeler que, contrairement aux Français, dans leurs sentiments et leurs sympathies, ils sont sincères et droits. Si l'Allemagne décidait de consacrer ne serait-ce qu'une infime partie des efforts qu'elle a investis pour conquérir le cœur de son ennemi d'hier à renforcer ses véritables amis, ils deviendraient un soutien précieux sans lequel l'Allemagne ne pourrait réaliser ses projets. Il n'est pas injustifié d'affirmer qu'il vaudrait mieux préférer une difficulté relativement importante mais éphémère à une petite difficulté durable.

« Qui plus est, il nous semble que le Doktor Rahn a été chargé de faciliter le travail des forces d'occupation. Or, il aurait dû d'emblée se comporter avec la plus grande prudence, afin de ne pas ébranler la sympathie des Arabes à l'égard des Allemands.

« J'ai le sentiment que ces derniers temps, plus que par le passé, le Doktor *Rahn a manifesté une tendance à se rapprocher des Arabes, à tenir compte de leurs sentiments et de leurs aspirations. Cela résulte peut-être du changement de son attitude à l'égard des Français. Dans ce domaine, il faut préciser que les puissances de l'Axe se sont suffisamment renforcées en Tunisie pour avoir l'avantage sur eux. Cela peut peut-être aussi s'expliquer par le fait que la direction politique a été confiée aux Italiens. Quelles que soient les raisons de l'actuel comportement de Rahn, il faut veiller à ce que les Arabes en soient conscients et en tiennent compte ».*

Au terme de notre examen épistémologique relatant le récit témoignage de Rudolph Rahn et abordant les contours de sa mission diplomatique durant le repli de l'Afrika Korps (novembre 1942 – mai 1943) ainsi que ses retombées et interférences sur la population et les milieux nationalistes tunisiens, force est de relever la dimension psychologique de la mémorisation effectuée par le ministre plénipotentiaire allemand. Les mémoires des acteurs politiques ou syndicalistes, source historique fondée essentiellement sur les réminiscences de la mémoire, comportent bien des oublis, des omissions involontaires (subconscient) ou

volontaires (manipulation). Cet abus de la mémoire détectée et analysée par le philosophe Paul Ricœur y figure dans la narration de Rudolf Rahn. Ce qui nous amène à réaffirmer qu'il n'existe point de source historique suffisante à elle-même et encore moins en matière de mémoires politiques ou syndicales. La donnée ou le fait historique demeure une représentation relative d'une réalité complexe et nécessite le croisement avec d'autres sources écrites archivistiques, presse et orales. Rudolf Rahn placé dans la tourmente de la bataille de Tunisie, point de choc entre les forces de l'Axe aéroportées d'Italie et consolidées par les troupes de l'Afrika Korps en retrait venant de la Lybie et les forces alliées débarquées au Maroc et en Algérie soutenues par les résistants gaullistes, a beau manœuvré, séduit, tergiversé, dialogué et établi des arrangements avec les milieux nationalistes, les Français de Vichy, l'allié italien et bénéficier de la germanophilie des Tunisiens, et il a fait en dernière analyse œuvre de diplomatie d'où l'abus de mémoire mentionné.

Annexes :

افريقيا الفتاة

لنا وطن ولنا مليك

فيهما آمالنا ولهما اعمالنا

مواقف خالدة

خطابنا

افريقيا الفتاة

... اولينا وزراء يستمدون نفوذهم من ارادتنا بما لنا من السيادة المطلقة التي نريد ونامر ان تحترم ...
جلالة الملك

حديث اليوم

المجاهد الاكبر

الحرب في تونس وبقية المغرب

تصريحات ذات شان لجلالة الملك

حول تصريحات

Sources et bibliographie :

A - Sources :

- Borgel (Robert) : ***Etoile jaune et croix gammée. Récit d'une servitude.*** Tunis, Ed. Artypo, 1944.

- Colonel (Goutard) : Comment les Allemands prirent pied en Tunisie I –La mission des troupes françaises In ***Le Monde,*** 9 novembre 1962, pp. 8-9.

- ***Idem.*** : Comment il y a vingt ans, la victoire de Tunisie annonçait le renversement de la situation stratégique In ***Le Monde,*** 14 mai 1963, pp. 10 – 11

- Casemajor (Roger) : ***L'action nationaliste en Tunisie. Du pacte fondamental de M'Hamed Bey à la mort de Moncef Bey 1857- 1948***. Sud Editions, Tunis, 2009.

- Ghez (Paul) : ***Six mois sous la botte.*** Tunis, 1943.

- Goebbels (Joseph) : ***Journal 1939-1942***. Traduit de l'allemand par Olivier Mannoni. Texte présenté par Elke Fronhlich, Horst Moller, Florent Brayard et Barbara Lambaner. Ouvrage traduit avec le concours du Centre National du livre. Paris, Tallandier, 2009.

- Memmi (Albert) : ***Les hypothèses infinies. Journal 1936 – 1962.*** Edition établie et annotée par Guy Dugas. Paris, Planète libre/CNRS Editions, 2021, pp. 399 – 472.

- Pellegrin (Arthur) : ***Journal de guerre (8 novembre 1942 – 18 juin 1943).*** Nice, CMMC, 1986.

- Pupier (Jean) : ***Six mois de guerre à Tunis.*** Tunis, Ed. La Rapide, 1943.

- Rahn (Rudolph) :***Un diplomate dans la tourmente.*** Traduit de l'allemand par Georges Levy. Paris, Editions France Empire, pp. 248, 254, 256- 257, 261, 265-266.

- Rahn (Rudolph) :***Ruheloses leben*** **(vie agitée).** Düsseldorf, D. Verbag, 1946 (cote In BN 8°85770).

- Rapport tunisien sur l'occupation allemande et les Tunisiens, archives privées cité In Le Tourneau (Roger) : ***Evolution de l'Afrique du Nord musulmane.*** Paris, Colin, 1962, page 94 In Bessis (Juliette) : Sur Moncef Bey et le moncefisme. La Tunisie de 1942 à 1948. ***Revue française d'histoire d'O.M.,*** numéro spécial, Tome LXX, n°260 – 261, 3ème et 4ème trimestres 1983, pp. 105- 106 et page 126.

- Sabille (Jacques) : ***Les juifs de Tunisie sous Vichy et l'occupation.***Paris, Editions du Centre, 1954.

- ***SHAT, 2H133,*** L'évolution de la politique indigène depuis 1940 à 1945.

En Arabe :

- ***"إفريقيا الفتاة"***، 3-4 جانفي 1943، عدد 2 (يوميات)
- ***"إفريقيا الفتاة"***، 11 جانفي 1943. عدد 1، سلسلة جديدة، (لنا وطن ولنا ملك / حديث اليوم)
- ***إفريقيا الفتاة"***، 12 جانفي 1943. عدد 2، سلسلة جديدة، (حديث اليوم).
- ***"إفريقيا الفتاة"***، 19 جانفي 1943، عدد 8، سلسلة جديدة،
- ***إفريقيا الفتاة"***، 20 جانفي 1943، عدد 9، (حديث اليوم: النفوذ والمسؤولية).
- ***إفريقيا الفتاة"***، 21 جانفي 1943، عدد 10 (التونسي والساعة الحاضرة)
- ***"إفريقيا الفتاة"***، غرة مارس 1943، عدد 43 (حديث اليوم)
- ***"إفريقيا الفتاة"***، 17 مارس 1943، عدد 52 (حول المحاكم الشرعية...)

B- Bibliographie :

- Ageron (Charles Robert) : Les populations du Maghreb face à la propagande allemande In ***Revue d'histoire de la Deuxième Guerre mondiale,***n° 114, avril 1979, pp. 36 à 39.

- Bessis (Juliette) : Sur Moncef Bey et le moncefisme : la Tunisie de 1942 à 1948 In ***Revue française d'histoire d'Outre-Mer,*** Tome LXX, n° 260- 261, 3ème et 4ème trimestres 1983, pp. 97- 131.

- Chaibi (Mohamed Lotfi) : Eléments pour l'étude de quelques comportements interethniques en Tunisie durant l'occupation germano – italienne (7 novembre 1942 – 13 mai 1943) In***Mélanges Charles Robert Ageron***, Tome 1er, Zaghouan, FTERSI, 1996, pp. 133- 172.

1944) In ***Revue d'Histoire Maghrébine,*** nos 33-34, Juin 1984, pp. 64 -84.

- Cherif (Fayçal) : ***La Tunisie dans la tourmente de la seconde guerre mondiale 1938-1943.*** Tunis, CPU, 2014.

- Cherif (Fayçal) *: **La Tunisie dans la Seconde Guerre mondiale : impacts et attitudes (avril 1938-mai 1943).***

- Cherif (Fayçal) : La propagande arabe anglaise vers le Maghreb pendant la Seconde Guerre mondiale (1939-1943) ***In Revue Lisa E. journal***, vol. IV, n°3, 2006.

- Cherif (Fayçal) : Fondements du discours propagandiste arabe de la Grande Bretagne au Maghreb pendant la Seconde Guerre mondiale (1939-1943) In ***Revue Lisa E. journal***, vol. VI, n°1, 2008.

- El Mechat (Samia) : La Tunisie pendant la Deuxième Guerre mondiale (1939)

- Hamli (Mohsen): ***Anti-Semitism in Tunisia 1881 – 1961.***Tunis, 2010.

قواعد النشر بالمجلة

- أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- تُعنى **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي.
- ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: **ISSN 2626-093X**

§ لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

§ أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

§ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.

§ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،
إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

عنوان جهة الباحث:

§ الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.

- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جيمع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طايل

تنسيق العدد: د. بنيونس بنعائشة

ديسمبر/ كانون الأول 2024 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X